جامعة الجزائر02 (أبو القاسم سعد الله)



كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

العلاقات العثمانية الإيرانية وانعكاساتها على المشرق العربي

"1736م/1924م"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

حمزة عيجولي

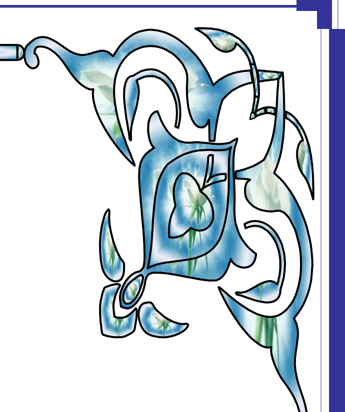
إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الرحمان أولاد سيدي الشيخ

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
مصطفى نويصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر02	رئيسا
عبد الرحمان أولاد سيدي الشيخ	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر02	مشرفا ومقررا
مُحَّد بلقاسم	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر02	عضوا مناقشا
مُحَّد دراج	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر02	عضوا مناقشا
مُحَّد بوطيبي	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضوا مناقشا
ياسين بودريعة	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:1440-1441هـ/2019-2020م

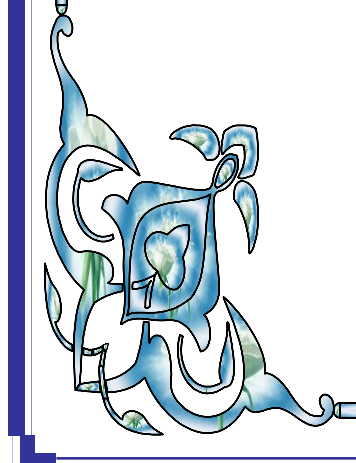



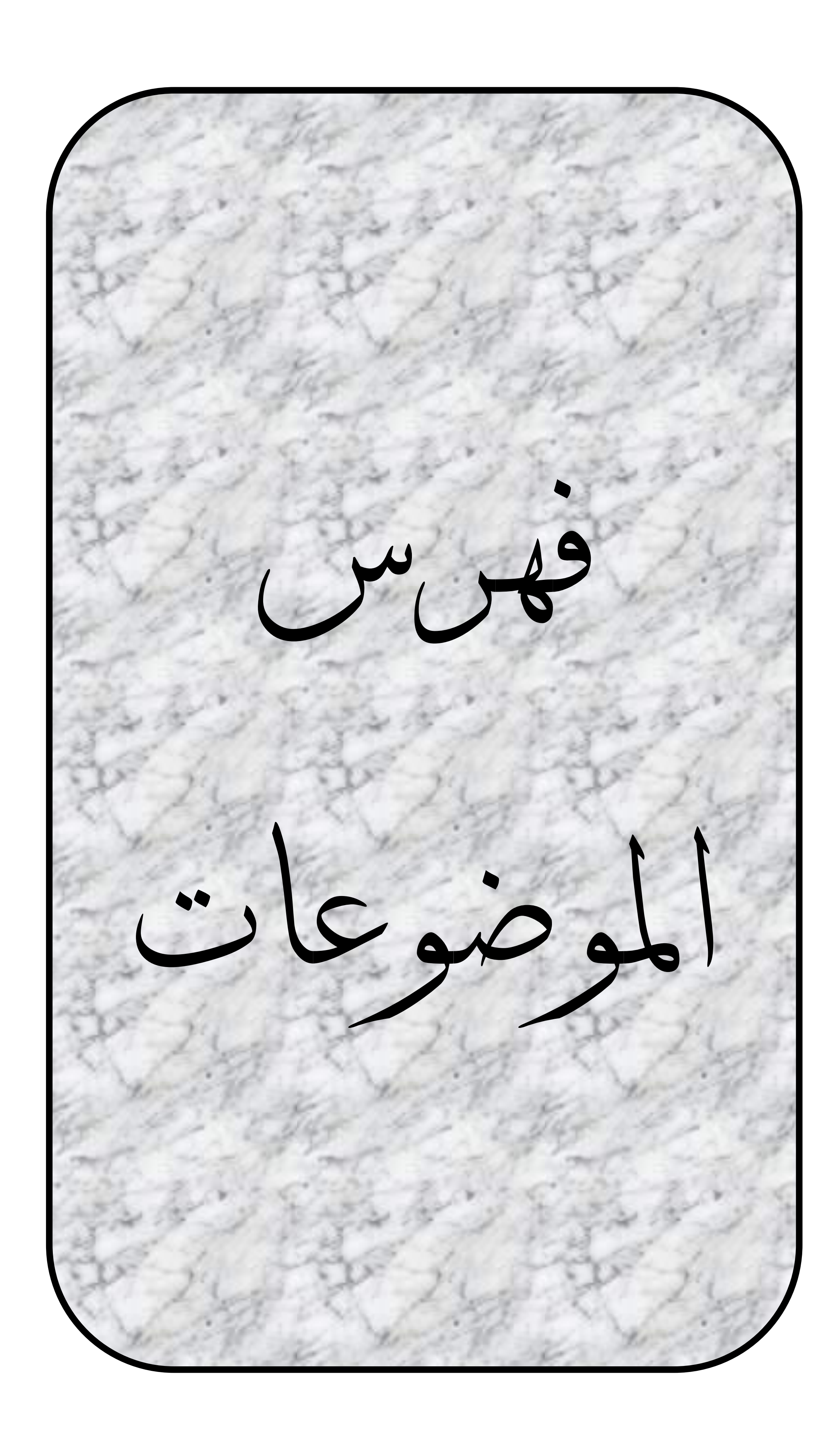
شكروتقدير

أتوجه بالشكر والعرفان والتقدير لأستاذي الدكتور عبد الرحمان أولاد سيدي الشيخ لقبوله الإشراف على هذه الأطروحة وتقديمه للنصح والتوجيه وسعة صدره وصبره رغم التزاماته الإدارية كرئيس لقسم التاريخ بجامعة الجزائر 02.

والشكر والتقدير موصول إلى الأستاذ الدكتور بن يوسف تلمساني الذي قدم نصائحه العلمية وتوجيهاته على المشروع الأولي للأطروحة.

كما لا يفوتني أن أعبر عن امتناني وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا جهد وعناء قراءة هذا العمل وتقويمه وتقييمه وإبداء الملاحظات عليه.





فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

الفصل الثاني: الاتفاقيات العثمانية الإيرانية 1924/1736(من الصراع إلى التسوية)

الفصل الثالث: التأثيرات الأوربية في العلاقات العثمانية الإيرانية

الفصل الرابع: انعكاسات العلاقات العثمانية الإيرانية على المشرق العربي

الفصل الخامس: المشرق العربي من الصراع العثماني الإيراني إلى الاحتلال الأوربي



المقدمة

المقدمة:

يعد موضوع تاريخ العلاقات الدولية موضوعا مهما ومتجددا حتى أنه أصبح علما أكاديميا مستقلا بذاته يدرس في كبرى الجامعات العالمية العريقة والجديدة، ولم ينل موضوع العلاقات التاريخية بين الدول والامبراطوريات المشكلة للعالم الإسلامي الحديث والمعاصر نصيبه الذي يستحق من البحث حيث أن الرجوع لتاريخ تلك العلاقات يسهل لنا فهم تطورات الحاضر واستشرافات المستقبل في العالم الإسلامي والوطن العربي خصوصا.

فقد شهد العالم الاسلامي في تاريخه الحديث المعاصر بروزا لعدة دول تشكلت اعتمادا على قوميات وعصبيات وانطلاقا من مرجعيات مذهبية متعددة، وتعد أهمها الدولة العثمانية التي ظهرت في الأناضول وتوسعت خارجه حتى أصبحت امبراطورية مترامية الأطراف في الفترة الممتدة بين سنتي 1923/1299، والتي برزت على أنقاضها جمهورية تركيا بمفهومها المعاصر على يد مصطفى كمال أتاتورك، كما ظهرت في الهضبة الإيرانية دول قوية تعاقبت على حكمها مجموعة من الأسر والسلالات في التاريخ الحديث لها مثل الصفويين والأفشاريين والزنديين والقاجاريين والبهلويين وصولا لقيام ثورة الخميني سنة 1979 والتي تشكلت معها جمهورية إيران الإسلامية بمفهومها المعاصر.

فكان لزاما أن تبرز علاقات بين الدولتين العثمانية والإيرانية، بحكم الموقع والانتماء الحضاري إضافة الى ثقل الصراع التاريخي الذي كان قائما بين العثمانيين والإيرانيين في عهد الدولة الصفوية 1736/1501 ومقومات أخرى، استمرت العلاقات قائمة والصراع موجودا وقد كان المشرق العربي مجالا ومحورا هاما كمتغير يحكم العلاقات بين القوتين المتجاورتين بسبب موقعه الاستراتيجي وثقله الحضاري وقربه من القوتين المتصارعتين شرقا وغربا.

حيث أن البلاد العربية لا تقرر مصيرها بيدها منذ التاريخ القديم وإلى غاية أيامنا هذه ، وانما تكون خاضعة للصراعات والتفاهمات الخارجية من مختلف القوى الإقليمية والدولية، وأبرز مثال على ذلك

الصراع العثماني الإيراني الذي كانت له انعكاسات مباشرة على أقاليم المشرق العربي، والذي اخترنا دراسته في هذا الموضوع انطلاقا من التعرف على طبيعة العلاقات بين القوتين العثمانية والإيرانية في الفترة الممتدة بين سنتي 1924/1736، وآثارها وانعكاساتها على المشرق العربي والتي مازلنا نعيش تداعياتها في ما نشهده اليوم من صراع تركي إيراني على المشرق العربي وخاصة في سوريا والعراق وهي المسرح التاريخي لذلك الصراع.

فمثلا مسألة ضبط الحدود بين إيران وتركيا والدول العربية المجاورة لها وهي العراق وسوريا خلال القرن العشرين ميلادي قد خضع أساسا لموضوع طبيعة العلاقات العثمانية الإيرانية مع بروز المتغير الأوربي على الساحة بفعل الاستعمار والانتداب الأوربي الذي تعرضت له الأقاليم العربية التي كانت تحت الحكم العثماني، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية البريطاني اللورد بالميرستون بقوله سنة 1851 "إن الحدود التركية الفارسية لا يمكن حلها إلا بتحكيم بريطاني–روسي".

وقد تطرقنا في هذه الأطروحة للعلاقات العثمانية الإيرانية خلال الفترة الممتدة بين سقوط الدولة الصفوية في إيران سنة 1736 وبداية حكم الأفشاريين لها، وسنة 1924 وهي سنة إلغاء نظام الخلافة الإسلامية العثمانية التي كانت تشكل رمزية المكانة التاريخية والدينية للدولة العثمانية في العالم الإسلامي منذ مطلع القرن السادس عشر ميلادي، حيث مرت العلاقات بين الدولتين المتجاورتين بعدة مراحل خلال فترة الدراسة طبعت بالصراع والحروب والمعارك تارة والسلم وإقامة المعاهدات والاتفاقيات تارة أخرى، وقد عرجنا في هذه الدراسة على انعكاسات تلك العلاقات وذلك الصراع على المشرق العربي كفضاء جغرافي شكل محورا للصراع بين القوتين، حيث تتميز العلاقات العثمانية الإيرانية بحساسيتها البالغة اتجاه موضوع البلاد العربية وهو ما سنحاول تتبع أسبابه وتحليل نتائجه .

وتكمن أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والتفاعل الحضاري بين الدولة العثمانية وإيران في فترة مهمة وحرجة من تاريخ البلدين 1924/1736 وانعكاسات تلك العلاقات على المشرق العربي، مع بروز دور الدول الأوربية التي

زادت من اهتماماتها بالمنطقة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين في إطار ما عرف باقتسام أملاك "الرجل المريض" الدولة العثمانية، حيث أن الدارس لتاريخ المنطقة العربية خلال القرون الأربعة الأخيرة لا بد عليه أن يمر بتاريخ الدول التي كانت لها الهيمنة عليها والصراع على مقدراتها من خلال علاقاتها الخارجية وصراعاتها حول المنطقة، كما أن الموضوع متجدد خارج إطاره الزماني من حيث بقاء الصراع الدولي حول البلاد العربية وخيراتها والسعي للهيمنة عليها لايزال متواصلا بين القوى الاقليمية والدولية.

وتطرح هنا مسألة ضبط العنوان الخاص بالأطروحة نظرا لتداخلات الإطار المكاني والزماني الخاص بها، حيث أن الاتفاق الأولي مع أستاذي المشرف كان ينص على ضبط العنوان بالعلاقات العثمانية القاجارية حتى يكون طرحه التاريخي اكثر دقة، لأن مصطلح إيران بتعبيره المعاصر قد ظهر متأخرا عن الإطار الزماني للدراسة الممتد بين سنتي 1736 و1924، غير أن الأسر الحاكمة التي تعاقبت على حكم بلاد فارس في فترة الدراسة قد حالت دون الاقتصار على القاجاريين في العنوان حيث ان الأفشاريين والزنديين قد سبق حكمهم للبلاد عن القاجاريين في مرحلة الدراسة.

ليبرز هنا مقترح العلاقات العثمانية الفارسية وانعكاساتها على المشرق العربي، غير أن مصطلح بلاد فارس له دلالات تاريخية قديمة ووسيطية، وبعد اطلاعنا على الدراسات الأكاديمية والأبحاث التاريخية المنشورة حول الموضوع في نفس فترة الدراسة وجدناها في معظمها تستعمل عبارة العلاقات العثمانية الإيرانية ليستقر الاختيار عليها حتى نحاول إعطاء البعد المعاصر للموضوع دون الإخلال بالدلالات التاريخية والسياسية للأسر الحاكمة في الهضبة الفارسية بين سنتي 1736 و1924.

ومن بين تلك الدراسات الأكاديمية المتخصصة نذكر كتاب عباس إسماعيل صباغ المعنون بالعلاقات العثمانية الإيرانية الصادر عن دار النفائس ببيروت سنة 1998، وكتاب جميل

موسى النجار المعنون بالعلاقات العثمانية الإيرانية تطوراتها وتأثير العراق العثماني فيها وانعكاساتها عليه 1823–1875، الصادر عن دار مكتبة عدنان بالعراق سنة 2016.

أما عن حدود الموضوع الزمانية والمكانية فقد اتخذنا 1924/1736 كإطار زماني للأطروحة نظرا لاستمرارية العلاقات القائمة بين القوتين والمستندة لموروث من الصراع خلال العهد الصفوي 1736/1514، وهو يمثل في حده الأول 1736 نهاية حكم الأسرة الصفوية وبروز الحكم الأفشاري لإيران مع نادر شاه الأفشاري الذي توج ملكا على إيران سنة 1736 ، ويمثل في حده الثاني نهاية الحكم العثماني لتركيا مع إلغاء الخلافة بها وبروز مصطفى كمال أتاتورك رئيسا للبلاد طبقا لدستور 1924، وقد تتبعنا تطورات تلك العلاقات في الإطار المكاني للشرق الإسلامي وبالتحديد أراضي الدولة العثمانية في الأناضول وإيران في الهضبة الايرانية وتخومها والحدود التي بينهما وخاصة المشرق العربي وأقاليمه المرتبطة ارتباطا مباشرا بالصراع العثماني الإيراني وهي العراق وبلاد الشام والخليج.

وبما أن الدراسة الأكاديمية تتطلب وجود الدافعية كشرط أساسي للبحث حتى يخرج على أحسن وجه فقد توفرت عدة دوافع لاختيار هذا الموضوع من بينها:

- الرغبة الشخصية في دراسة تاريخ المشرق الإسلامي ودوله الحديثة خاصة تركيا وإيران .
- التعرف على طبيعة العلاقات بين القوى الكبرى في المنطقة خلال فترة الدراسة .
- قلة الدراسات التاريخية الأكاديمية في بلادنا حول تاريخ الدولة العثمانية وبلاد فارس والمشرق العربي.
- المساهمة في التعريف بالأحداث التي شهدها العالم الإسلامي والبلاد العربية في التاريخ الحديث والمعاصر.

- إستأثار أقسام العلوم السياسية في الجامعات الجزائرية بدراسة مواضيع العلاقات الدولية حيث سنحاول دراسة موضوع العلاقات العثمانية الإيرانية وانعكاساتها على المشرق العربي من وجهة نظر تاريخية تحليلية.

ولأن لكل دراسة أكاديمية أهداف مرجوة منها تسعى لتحقيقها خدمة للبحث العلمي فإن دراسة موضوع العلاقات العثمانية الإيرانية وانعكاساتها على المشرق العربي بين سنتي 1736م و 1924م قد حاولنا من خلالها الوصول للأهداف العلمية والأكاديمية التالية:

- التعرف على طبيعة العلاقات العثمانية الإيرانية في ما بعد سقوط الدولة الصفوية وإلى غاية سقوط الدولة العثمانية وانهيارها.
- التعرف على تطورات العلاقات السياسية والدبلوماسية ومختلف المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين الطرفين في فترة الدراسة وتأثير الجانب الجيو- استراتيجي فيها.
- إبراز دور المسائل القومية والقضايا الطائفية في فصول الصراع التاريخي العثماني الإيراني.
- استقصاء اثار التنافس الاقليمي العثماني الإيراني على المشرق العربي.
- تبيين نقاط الصراع العثماني الإيراني في البلاد العربية وأثره في ضبط حدودها الحالية.
- المقارنة بين مواقف الدولتين العثمانية والإيرانية اتجاه العرب في فترة الدراسة.
- وضع نتائج واستنتاجات عن التنافس العثماني الإيراني واثاره على المشرق العربي للاستفادة منها في الواقع الراهن لبلداننا العربية.

ولتحقيق الأهداف السابقة الذكر ولدراسة الموضوع من كافة جوانبه سنحاول الانطلاق من مقاربة إشكالية حتى نستطيع ضبط متغيراته ومعرفة حيثياته، ومن هنا تبرز إشكالية رئيسية هي:

ما طبيعة العلاقات العثمانية الإيرانية بعد سقوط الدولة الصفوية ؟ وماهي تطوراتها إلى غاية سقوط العثمانيين؟ وما هي أثارها وانعكاساتها على أقاليم المشرق العربي؟

وانطلاقا من هذا التساؤل الكبير تبرز أسئلة فرعية نحاول إيجاد الإجابة عليها من خلال هذا البحث وهي :

- ما طبيعة العلاقات العثمانية الإيرانية بين سنتي 1924/1736؟ وماهي أدوارها وتطوراتها في فترة الدراسة؟
- ماهي المنطلقات التاريخية والجيوسياسية للعلاقات بين القوتين العثمانية والإيرانية؟
- ماهي أثار الصراع العثماني الصفوي 1501- 1736 على العلاقات العثمانية الإيرانية 1736- 1924 ؟
- هل تأثرت العلاقات التركية الإيرانية بالصراع الطائفي والمسألة القومية؟
- ما مصير العرب ومكانتهم في العلاقات العثمانية الإيرانية؟
- ما هو دور القوى الأوربية في العلاقات العثمانية والإيرانية؟
- هل للأزمات التي عاشها ويعيشها المشرق العربي المعاصر سياسيا وطائفيا علاقة بموضوع الصراع العثماني الإيراني؟
- هل لمسألة الأقليات "الشيعة والأكراد والأرمن...." دور في تطورات العلاقات العثمانية الإيرانية وانعكاساتها على المشرق العربي؟

وللإجابة على إشكاليات البحث وتساؤلاته اتبعنا في الأطروحة المنهج التاريخي القائم على المقاربة الوصفية التحليلية مع محاولة إضفاء الروح النقدية وإشراك المنهج المقارن في موضوع العلات العثمانية الإيرانية 1924/1736 واثارها وانعكاساتها على المشرق العربي.

ولأن لكل بحث صعوباته فإنني بقيت عاجزا أمام عدم إلمامي باللغتين الفارسية والعثمانية القديمة والتي كتبت بها المصادر المباشرة لموضوعنا، كما أن عدم تيسر الوصول إلى المادة الأرشيفية المتصلة بالموضوع والموجودة في الخزائن ودور المحفوظات والأرشيفات التركية والإيرانية وفي دول المشرق العربي كسوريا والعراق قد حال بيننا وبين دراسة شاملة ومتجددة وأصيلة لهذا الموضوع.

حيث أن الموضوع في حد ذاته يحتاج إلى جهد مجموعة من الباحثين أو مخابر علمية ومجموعات أكاديمية نظرا لتوسعه وتشعب فصوله وهو ما نتمناه مستقبلا في بلادنا من خلال إنشاء مراكز بحث تاريخية تهتم بتاريخ الدولة العثمانية وبلاد فارس ودول العالم العربي الحديث والمعاصر، كما أود ان أشير إلى أنني قد التمست حساسية موضوع العلاقات التركية الإيرانية وكذا الدور التركي – الإيراني في البلاد العربية، في الأماكن التي طلبت فيها مساعدة علمية أو وثائقية عن الموضوع، كما أن نقص الإمكانيات الذاتية من جهة وسوء الأوضاع السياسية والأمنية في دول المشرق العربي منذ سنة 2011 نتيجة ما عرف إعلاميا بموجات "الربيع العربي"، قد منع وصولي إلى المادة العلمية الأصيلة والعذراء في موضوع الأصول التاريخية للصراع التركي الإيراني على المشرق العربي وآمل أن أجد الطريق مستقبلا لتلك المصادر مع السعي لتعلم اللغتين التاريخيتين العثمانية والفارسية المهمتين في مثل هكذا مواضيع.

وقد حاولت في هذه الأطروحة تنويع المصادر والمراجع المستعملة من خلال الاستفادة من كتب ودراسات ومقالات الباحثين والمؤلفين الأتراك والإيرانيين والعرب والأكراد والأرمن والتركمانيين والمستشرقين الأوربيين المهتمين بتاريخ الشرق الأدنى الحديث والمعاصر من أجل عدم الوقوع في أسر النظرة الأحادية أو الكتابة التاريخية المنحازة والذاتية، وأشير هنا إلى استفادتي في موضوع العلاقات العثمانية الإيرانية من كتاب عباس إسماعيل صباغ (تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية)، وكتاب جميل موسى النجار (العلاقات العثمانية الإيرانية تطوراتها وتأثير العراق العثماني فيها وانعكاساتها عليه 1875/1823، والذي صدر سنة 2016)، وكتاب أنمار عبد الجبار الدوري (العلاقات العثمانية

الروسية 1828-1841م، الصادر سنة2017)، كما أفادتني أطروحة دكتوراه للباحثة إيمان بنت علاء الدين إبراهيم صائغ بعنوان:(العلاقات العثمانية النمساوية دراسة تاريخية حضارية 1868/1804، والتي ناقشتها سنة 2015 بجامعة أم القرى)، إضافة إلى كتاب رعد البيدر المعنون ب:(الصدى السياسي للظواهر التاريخية في العلاقات العراقية الإيرانية، الصادر سنة 2014)، وكتاب محمد عبد اللطيف هريدي (الحروب العثمانية الصفوية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوربا).

أما في تاريخ الدولة العثمانية وتطورها وعلاقاتها الخارجية فقد عدت إلى مجموعة من المؤلفات أبرزها كتاب فريد بك المحامي (تاريخ الدولة العثمانية العلية) وكتاب يلماز أوزتونا (تاريخ الدولة العثمانية) وكتاب المؤرخ الجزائري الغالي غربي (دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي)، وكتاب دولينا نينل الكسندروفنا (الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر)، وفي ما يخص تاريخ إيران فقد ساعدني أساسا كتاب محمد سهيل طقوش (تاريخ الدولة الصفوية في إيران) وكتاب رضا شعبان (المنتخب من تاريخ إيران)، وموسوعة حسن كريم الجاف (تاريخ إيران السياسي) وكتاب فلاديمير مينورسكي (مختصر نادر شاه) .

كما حاولت الأخذ من المراجع الفارسية المترجمة إلى اللغة العربية مثل كتاب نصر الله فلسفي (إيران وعلاقاتها الخارجية في العصر الصفوي) وكتاب عباس إقبال إشتياني (تاريخ إيران بعد الإسلام)، إضافة إلى توظيف دراسات بعض المستشرقين والدارسين الغربيين مثل كتاب كارل بروكلمان (تاريخ الشعوب الإسلامية) وكتاب المستشرق الروسي نيقولاي إيفانوف (الفتح العثماني للأقطار العربية)، وكتابات برنارد لويس وأرنولد توينبي وهاملتون جب وألبرت حوراني، وقد حاولت الرجوع إلى مؤرخي المشرق العربي المتخصصين في التاريخ الحديث والمعاصر للمنطقة أمثال علي المحافظة ووجيه كوثراني وسيار الجميل وعبد العزيز الدوري...وغيرهم، والذين صدرت لهم العديد من الكتب والمقالات المتخصصة عن مؤسسات علمية وأكاديمية جادة مثل مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت والمركز

العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة ومركز الوثائق العثمانية والموريسكية بزغوان في تونس والذي يديره المؤرخ المخضرم عبد الجليل التميمي، وغيرها من الكتابات والمقالات الواردة في بيبليوغرافية الأطروحة والتي استفدت منها بدرجات متفاوتة.

أما عن الدراسات السابقة في هذا الموضوع ببلادنا فإنه بعد البحث بمختلف الوسائط تبين لنا قلة الدراسات التاريخية الأكاديمية الجزائرية حول موضوع العلاقات العثمانية الإيرانية وأثار صراع هذين القوتين على المشرق العربي.

غير أنه قد صدرت العديد من الكتب والدراسات التاريخية والسياسية في المشرق العربي تتناول موضوع العلاقات العثمانية الإيرانية خلال مراحل زمنية محددة والتي كانت في أصولها رسائل علمية وأكاديمية لمواضيع ماجستير ودكتوراه مثل: كتاب عباس إسماعيل صباغ تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية الصادر عن دار النفائس ببيروت سنة 1998 ، وكتاب جميل موسى النجار العلاقات العثمانية الإيرانية تطوراتها وتأثير العراق العثماني فيها وانعكاساتها عليه 1875/1823 الصادر عن دار عدنان بالعراق سنة 2016، كما يمكن اعتبار كتاب محمد عبد اللطيف هريدي الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوربا الصادر عن دار الصحوة بالقاهرة سنة 1987، من الكتب المهمة والمستعملة كثيرا في موضوع الصراع العثماني الإيراني.

وللإلمام بموضوع الدراسة وتغطية إطاره الزماني والمكاني قمت بتقسيم الأطروحة إلى خمسة فصول تطرقت في الفصل الأول لأسس ومنطلقات العلاقات العثمانية الإيرانية حيث أنه لا يمكن الولوج إلى تطورات تلك العلاقات وفصول الصراع وحيثياته دون معرفة خلفياته وقراءة للظروف المحيطة بتكوين البلدين ومجتمعيهما سياسيا واقتصاديا ودينيا وعرقيا ومذهبيا، وذلك بالرجوع إلى الخلفيات التاريخية والجيوسياسية للعلاقات بين العثمانيين والإيرانيين والعوامل المتحكمة في تطوراتها.

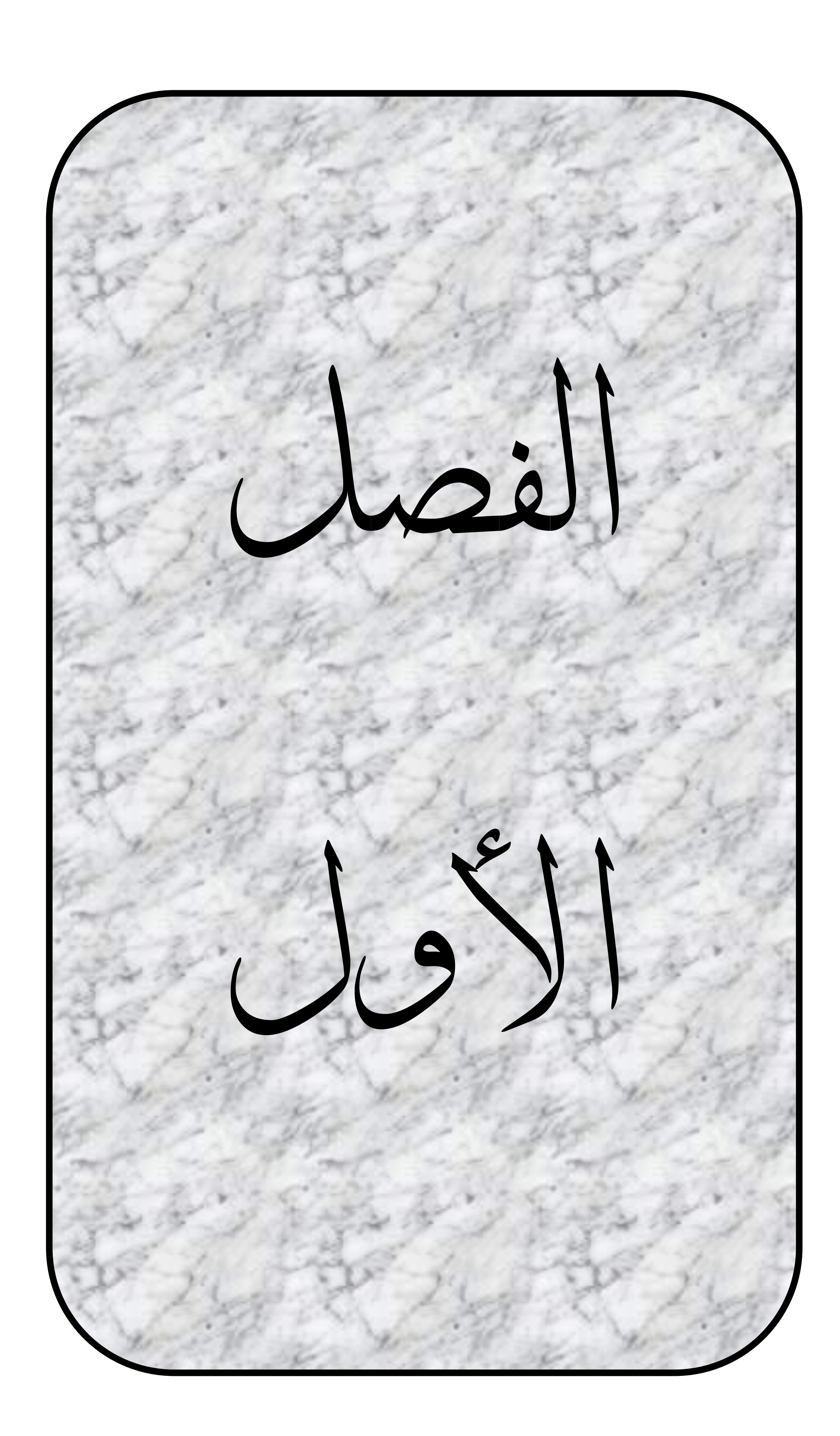
ثم تناولت في الفصل الثاني مختلف الاتفاقيات والمعاهدات العثمانية الإيرانية في مرحلة الدراسة والتي أسست لعهد جديد من العلاقات ارتقى بها من الحروب والصراع إلى التسوية والتعايش، أما

الفصل الثالث فقد خصصته للتأثيرات الأوربية في العلاقات العثمانية الإيرانية حيث شهد القرن التاسع عشر ميلادي بروزا للتدخلات الأوربية في المنطقة وأصبح لكل من روسيا وبريطانيا دور مباشر في تحديد طبيعة العلاقات العثمانية الإيرانية.

ثم جاء الفصل الرابع ليدرس التواجد العثماني والتمدد الإيراني في المشرق العربي وانعكاساته وآثاره عليه حيث أن بلاد العرب الشرقية كانت محطة مهمة من محطات الصراع العثماني الإيراني الذي أخذ أبعادا تنافسية جيواستراتيجية وبصبغة طائفية مذهبية في كثير من الأحيان، وخصصت في الأخير الفصل الخامس من الأطروحة لدراسة التغيرات الجيوسياسية التي شهدها المشرق العربي المعاصر في الأقاليم التي كانت ساحة لكثير من تطورات العلاقات العثمانية الإيرانية، والتي انتقلت به من فضاء جغرافي للصراع العثماني الإيراني إلى هدف ومركز للاستعمار الأوربي المعاصر، كما شملت الأطروحة مجموعة من الملاحق التي تخدم متن الدراسة وكشاف للأعلام والجماعات والأماكن والبلدان التي قد تعين القارئ وتسهل له الوصول للمادة العلمية التي تحتويها الرسالة.

وأغتنم هنا مناسبة هذه الأطروحة لأتوجه بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير والاحترام لأستاذي المشرف البروفيسور عبد الرحمان أولاد سيدي الشيخ الذي كان معي مثالا راقيا للتواضع والحلم والنصح والتوجيه، وأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة هذا العمل من أجل إبداء الملاحظات العلمية والأكاديمية عليه وتقويمه وتقييمه.

حمزة عيجولي – سيدي عامر في : 01 رمضان 1441ه الموافق ل: 24 أفريل 2020م.



الفصل

الأول

الفصل الأول: منطلقات وأسس العلاقات العثمانية الإيرانية 1924/1736

المبحث الأول: الدولة العثمانية من الإمارة البدوية إلى الامبراطورية العالمية.

المبحث الثاني: الهضبة الإيرانية من الصفويين إلى القاجاريين1925/1501.

المبحث الثالث: الدولة العثمانية وإيران مسارات التكوين وأسس التمكين.

المبحث الرابع: المنطلقات الجيوسياسية للعلاقات العثمانية الإيرانية والعوامل المتحكمة فيها.

المبحث الخامس: انعكاسات موروث الصراع العثماني الصفوي 1736/1501 على العلاقات العثمانية الإيرانية 1924/1736.

الفصل الأول: منطلقات وأسس العلاقات العثمانية الإيرانية 1924/1736

لا يمكن التحدث عن طبيعة العلاقات التي جمعت بين الدولتين العثمانية والفارسية لمدة قاربت القرنين من الزمان 1924/1736، دون الرجوع إلى الخلفيات التاريخية والجيوسياسية لها والعوامل المتحكمة في تطوراتها، حيث سنحاول في هذا الفصل الأول الحديث عن الأسس والمنطلقات المتحكمة في العلاقات العثمانية الايرانية في جذورها البعيدة والقريبة حتى يمكننا الإلمام بجميع الظروف المحيطة بتأسيس الدولتين والتطورات التي مرت بهما، ومن أجل الوقوف على حقيقة مجريات الأحداث و الخروج من دائرة السرد التاريخي إلى التحليل الأكاديمي والمحايد لموضوع تاريخي حساس لما يحمله من تداخلات إثنية قومية وطائفية مذهبية بحضور قوي وواضح للعبة المصالح الاقتصادية والتوازنات والتنافس على المجال الحيوي والزعامة.

المبحث الأول: الدولة العثمانية من الإمارة البدوية إلى الامبراطورية العالمية.

المطلب الأول: الدولة العثمانية النشأة والتأسيس.

شغل موضوع تحول الدولة العثمانية من إمارة بدوية في الأناضول[1] إلى إمبراطورية مترامية الأطراف عدة مؤرخين وقد درسها كل منهم من زاويته الخاصة، غير أن الثابت هو شهود القرن الثالث عشر الميلادي لتحولات مهمة في الشرق الأدنى وبالتحديد آسيا الصغرى التي شهدت أفول نجم سلطنة

[1] منطقة جغرافية وتاريخية قريبة من شرق أوروبا تشكل شبه جزيرة جبلية في غرب آسيا على البحر المتوسط تشمل الأراضي التركية عدا القسم الشرقي المعروف تاريخيا باسم هضبة أرمينيا ويعرف الأناضول أيضا بآسيا الصغرى تقدر مساحة الأناضول بحوالي 500.000 كم2 يحيط به بحر إيجة وبحر مرمرة والبحر الأسود ويحده من الشمال البحر الأسود ومن الجنوب سوريا، وتواجدت العديد من الحضارات في الأناضول منها الحيثين والأرمن والإغريق والرومان والبيزنطيين وسلاجقة الروم والعثمانيين.(أنظر: أطلس العالم، **الدار العربية للعلوم**، بيروت، ط1، 2005، ص89)

سلاجقة الروم[1] نتيجة التوغل المغولي في أملاكها، فبحلول القرن الرابع عشر الميلادي كانت مناطق آسيا الصغرى والأناضول[2] قد تفرقت تحت حكم عدة إمارات تركمانية متباينة من حيث قوتها الديموغرافية والعسكرية[3].

وقد كانت أقوى إمارة بها هي إمارة عثمان بن أرطغرل[4] والتي تكونت إثر دخول قبيلة كايي الغزية التركية إلى الأناضول قادمة من أواسط آسيا في الثلث الأول من القرن الثالث عشر، في إطار الهجرات التي كانت تقوم بها القبائل التركية النازحة من مناطق الاستبس في آسيا الوسطى إلى الأناضول[5].

ويشير العديد من المؤرخين إلى الغموض والأسطورية التي تكتنف روايات التاريخ العثماني المبكر والتي أُخذت من الحوليات العثمانية القديمة حيث يجهل بالتحديد تاريخ ومكان ولادة المؤسس عثمان بن أرطغرل.[6]

---

[1] سلطنة سلاجقة الروم وهي سلطنة للسلاجقة الأتراك ظهرت في القرون الوسطى في الفترة ما بين 1077 إلى 1307 وكانت عاصمتهم في البداية إزنيق ثم انتقلت إلى قونية، وبما أن السلطة كانت متنقلة كثيراً فقد لعبت العديد من المدن دور العاصمة في فترات من تاريخ السلطنة مثل قيصرية وسيواس امتدت السلطنة في أوجها عبر وسط الأناضول، لتمتد من شواطئ انطاليا على البحر الأبيض المتوسط إلى سينوب على البحر الأسود (أنظر: زبيدة عطا، **بلاد الترك في العصور الوسطى بيزنطة وسلاجقة الروم والعثمانيون**، دار الفكر العربي، القاهرة، ص38).

[2] أنظر خريطة آسيا الصغرى والأناضول في **الملحق 01**.

[3] محمود محمد الحويري، **تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ط1، 2001، ص 14.

[4] السلطان عثمان بن أرطُغرل بن سليمان شاه (1258م – 1326م) الملقب بعثمان الأول هو مؤسس الدولة العثمانية وأول سلاطينها، وإليه تنسب الدولة التي استمرت إلى سنة 1923 ودام حكمه من عام 1299 إلى 1324 بعد وفاة أبيه أرطغرل بتأييد من الأمير علاء الدين السلجوقي (أنظر: سعيد أوزتورك وأحمد أق كوندز، **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، اسطنبول، 2008، ص58.)

[5] إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض ط1، 1996، ص 09.

[6] Dauglas A. Howard, **A History of the Ottoman Empire**, Cambridge University Press, UK, First published, 2017, p32.

غير أن الرواية الأكثر تداولا هي التي تتحدث عن قيادة أرطغرل بن سليمان لقبيلة كايي ودخوله في خدمة سلاجقة قونية[1] وزعيمهم علاء الدين كيقوباد، ونتيجة الخدمات التي قدمتها قبيلته مُنِحت لها منطقة الثغور على الحدود مع الإمبراطورية البيزنطية في شمال غربي الأناضول[2].

أما السبب المباشر في منح تلك الإقطاعات الأناضولية لأرطغرل من طرف السلاجقة؛ فهو كما تذكر الرواية متداولة في المصادر العثمانية دعمه للجيش السلجوقي ضد الجيش البيزنطي إثر مشاهدته للجيشين يقتتلان[3]، وهنا تتضارب روايتان حول سبب دخوله إلى جانب السلاجقة، حيث تذكر الرواية الأولى أن جيش أرطغرل قد لاحظ الرايات والهتافات الإسلامية للجيش السلجوقي وبالتالي دعمه، أما الرواية الثانية فتذكر أنه ساعد الجيش الذي كان ضعيفا وعليه علامات الهزيمة، غير أن المؤرخ الإسلامي محمود شاكر يدحض هذه الرواية الأخيرة بحجة عدم منطقية وقوف أرطغرل بجانب البيزنطيين النصارى أبدا[4].

وبوفاة أرطغرل سنة 1281 تولى شؤون الإمارة ابنه عثمان الذي وضع أسسا للدولة العثمانية التي تُنسب إليه، حيث سيطر على عدة مناطق في أقصى شمال الأناضول على التخوم البيزنطية والبلقانية[5]، وبدأ بالتوسع على حساب البيزنطيين ويذكر المؤرخ "باخيميرس" أن أول حملة لعثمان كانت حصاره لإزنيق "نيقية" العاصمة القديمة لبيزنطة، وهزمه لجيش المرتزقة الذي أرسله الإمبراطور

---

[1] مدينة تاريخية تقع في وسط جنوب الأناضول بلغت ذروة مجدها عندما كانت عاصمة السلاجقة قبل الغزو المغولي تشتهر بصناعة السجاد المنسوج في المنازل، ويضم مسجد علاء الدين الموجود بالمدينة أضرحة ثمانية سلاطين عثمانيين وكذلك ضريح جلال الدين الرومي والمعروف باسم مولانا وهو الصوفي الفارسي الذي تنسب الطريقة المولوية إليه.

[2] أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1993، ص14.

[3] تشير بعض الروايات التاريخية أن الجيش الذي كان يحارب السلاجقة هو من المغول التتر وليس جيشا بيزنطيا (أنظر: إبراهيم بك حليم، **التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1998، ص31.)

[4] محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي (العهد العثماني)**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 4، 2000، ص60.

[5] البلقان أو شبه جزيرة البلقان هي منطقة جغرافية تقع في الجزء الجنوبي من قارة أوروبا، يحدها من الشرق شبه الجزيرة الإيطالية ومن الغرب والشمال الغربي منطقة الأناضول تُعرف أيضًا في بعض المصادر بمنطقة جنوب شرق أوروبا تستمد المنطقة اسمها من اسم سلسلة جبال البلقان الممتدة من الغرب إلى الشرق (أنظر: أطلس العالم، المرجع السابق، ص47).

البيزنطي، وتذكر المصادر العثمانية والبيزنطية أن هذا الانتصار جعل من عثمان شخصية مشهورة وجمع حوله الغزاة التركمان من كل مناطق الأناضول، لتبدأ الحملات العثمانية المتلاحقة في توطيد أركان الإمارة العثمانية[1].

هذه الإمارة التي بلغت مساحتها عند وفاة عثمان غازي سنة 1324 (16 ألف كيلومتر مربع)، وقد شملت هذه المساحة فتوحاته ضد البيزنطيين حيث تحاشى عثمان الاحتكاك بجيرانه من أمراء الأناضول، ومن أهم فتوحاته إيسكي شهر 1288، بيله جك 1299، مودانية 1321، كما حاصر بورصة[2] لعدة سنوات قبل استسلامها[3].

ومن هنا يكون عثمان بن أرطغرل هو المؤسس للتشكيل السياسي الأول لقيام الدولة العثمانية التي تختلف في طبيعة تكوينها عن غيرها من الدول وهو القائم على الهوية الإسلامية والمستند على القومية التركمانية، فهدفها الأول كان الدفاع عن الإسلام ورفع رايته في آسيا الصغرى، ومواجهة البيزنطيين الذين كانوا يهددون المسلمين في الأناضول، ومما يؤكد ذلك إطلاق اسم الغازي على عثمان مؤسس هذه الدولة الأول[4].

---

[1] خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة: محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، ليبيا، ط1، 2002، ص15.

[2] بورصة عاصمة الدولة العثمانية بين سنتي 1327 و1361 كان يطلق عليها اسم (خداوندكار) وتعني هدية الله وتقع في شمال غرب تركيا حاليا (أنظر: محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط1، 1981، ص 119.)

[3] يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة: عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل للتموين، إسطنبول، 1988، ج1، ص92.

[4] محمود ثابت الشاذلي، **المسألة الشرقية (دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية 1299– 1923)**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1989، ص39.

ثم واصل خلفاء عثمان توسعاتهم في آسيا الصغرى، حيث سقطت بورصة سنة 1326، ونُقلت إليها عاصمة الإمارة، واستولى أورخان[1] على أزمير وشبه جزيرة "قوجه لي" وبذلك سقطت آخر معاقل البيزنطيين في الأناضول[2]، كما قام أورخان بتأسيس جيش خاص والذي سيعرف لاحقا باسم الانكشارية[3].

خلف مراد الأول 1362- 1389[4] أباه أورخان على عرش السلطنة، فاستولى على أنقرة وأدرنة ونقل العاصمة من بورصة إلى أدرنة وشهد عصره عدة احتكاكات في آسيا الصغرى والبلقان، وبعد وفاة مراد الأول خلفه ابنه البكر السلطان بايزيد الأول 1389- 1402[5]، وفي عهده وقع الغزو المغولي للأراضي العثمانية الذي يعتبر أهم حدث شهدته الدولة منذ تأسيسها سنة 1299.

المطلب الثاني: الغزو المغولي وانبعاث الدولة العثمانية

لقد تعرضت الدولة العثمانية لضربة قوية جاءتها من الشرق على يد أبناء جلدتهم حيث تقدم المغول بقيادة "تيمورلنك"[6] حتى وصلوا الى سيواس واحتلوها سنة 1400 وواصلوا التغلغل حتى أنقرة

---

[1] السلطان أورخان غازي بن عثمان بن أرطغرل ثاني سلاطين الدولة العثمانية 1281/ 1361 خلف والده عثمان بن أرطغرل وعمره ستة وثلاثون عاماً ودامت فترة حكمه خمسة وثلاثين عاماً وخلفه أبنه السلطان مراد الأول (أنظر: محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 122.)

[2] محمود ثابت الشاذلي، المرجع السابق، ص40.

[3] مصطلح يستعمل عند العرب للتعبير عن الجيش العثماني المعروف باسم "يني جري" yeni Çeri أي الجيش الجديد.

[4] السلطان مراد الأول بن أورخان غازي بن عثمان بن أرطغرل وأمه الأميرة البيزنطية هيلين وهي ذات أصول يونانية ،ثالث سلاطين الدولة العثمانية تولى الحكم بعد وفاة أبيه السلطان أورخان سنة 1359م وكان عمره 36 عاما وقتها واستمر حكمه 31 سنة 1359 - 1389 (أنظر: محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 129.)

[5] السلطان بايزيد الأول بن مراد الأول بن أورخان غازي بن عثمان بن أرطغرل، (ولد عام 1345 وتوفي 8 مارس 1403، رابع سلاطين الدولة العثمانية حكم بين عام 1389 و1402. اعتلى العرش بعد مقتل أبيه السلطان مراد الأول، ومباشرة قضى على أخيه يعقوب خنقًا ليمنعه من القيام بانقلاب عليه. لقب باسم يلدرم أي الصاعقة نظرًا لحركته السريعة بجيوشه وتنقله بين عدة جهات بمنتهى السرعة وخلفه أبنه السلطان محمد الأول جلبي (أنظر: محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 137.)

[6] ولد سنة 1336، وأصبح فيما بعد سلطان بلاد ما وراء النهر حيث اتخذ سمرقند عاصمة له، ثم دخل في صراع مع الدولة العثمانية في آسيا الصغرى فجرت معركة انقرة عام 1402 م بينه وبين السلطان بايزيد حيث حلت الهزيمة بالجيش العثماني، توفي تيمورلنك عام 1405 حيث دفن في مدينة سمرقند (أنظر: محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص146.)

أين جرت المعركة الحاسمة بين الطرفين في 20 جويلية سنة 1402 وانهزم فيها الجيش العثماني وتم أسر السلطان بايزيد وموته في 15 شعبان 805هـ 1403م.

انعكاسات الغزو المغولي على الدولة العثمانية:

تعد معركة أنقرة ذات أهمية كبيرة في التاريخ العثماني لأنها تعد الهزيمة الساحقة الوحيدة التي حلت بالعثمانيين في الثلاثة قرون الأولى لنشأة وتطور الدولة، كما تعد المرة الأولى التي يؤسر فيها سلطان عثماني ويموت في الأسر.

وعلى أعقاب معركة أنقرة اكتسحت جيوش تيمورلنك آسيا الصغرى واستولت على نيقية وبورصة، كما انتزعت أزمير من فرسان القديس يوحنا وهو الأمر الذي استعصى على العثمانيين من قبل، وقد حاول العديد من الأوربيين وحكام الإمارات الأناضولية استغلال هذه الأزمة التي مرت بها الدولة كالمجريين والبولنديين والبلغار والولاش وغيرهم[1].

لقد كانت هزيمة العثمانيين على يد تيمورلنك قاسية لكنها لم تكن قاضية، حيث تكمن قساوتها في انكسار الهيبة العثمانية وأسر السلطان وموته وعودة الكثير من الأراضي العثمانية للأمراء التركمان والمسيحيين، غير أن العديد من المؤرخين يؤكدون على أن حملة المغول كان لها بعض الآثار الايجابية على الدولة منها:

- الاسراع بتتريك الأناضول وأسلمته نتيجة موجات الهجرات الاسلامية المتلاحقة نحو الغرب الفارة من الغزو المغولي.
- استيلاء المغول على ميناء أزمير الذي كان بيد البيزنطيين وقد استعصى قبل ذلك على العثمانيين[2].

ويذكر المؤرخ الانجليزي الشهير أرنولد جوزيف توينبي أن سبب عدم زوال الدولة العثمانية بعد الضربة التيمورية القاسية هو كونها وقعت في مرحلة كانت الدولة العثمانية بها في طور النشأة والقوة

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص59.

[2] محمد عبد اللطيف هريدي، **الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد الاسلامي على أوربا**، دار الصحوة للنشر والتوزيع، 1987،ص26.

أي التكوين والفتوة وهو طور يسمح للدولة بمواجهة الضربات وامتصاص الصدمات ومعاودة النهوض رغم ما كانت تعانيه من ظروف صعبة داخليا[1].

الفوضى واستعادة وحدة الدولة وهيبتها:

رغم أن حملة تيمورلنك على الدولة العثمانية قد انتهت بسلام الا أنها تركت الدولة مقطعة الأوصال لمدة تزيد عن العشر سنوات (805/815هـ- 1403/1413م)، حيث انقسمت أملاك الدولة بين أبناء السلطان بايزيد الأول[2].

وبالتالي تظهر خطورة ضربة تيمورلنك في تداعياتها بتنازع أبناء السلطان بايزيد الأول للملك وهم: سليمان ومحمد وموسى وعيسى الذين كانوا مع والدهم في موقعة أنقرة الذين هربوا مع فقدان أخيهم الآخر مصطفى.

حيث أقام سليمان في أدرنة وولاه الجند السلطنة، وعقد تحالفا مع امبراطور الروم البيزنطيين متنازلا له عن مدينة سلانيك، أما محمد فبقي يحارب مع من تبقى من جنوده وانتزع من تيمور مدينتي أماسيا وتوقات، وعيسى لما بلغه خبر وفاة والده جمع بقية جنوده ببورصة وأعلن نفسه سلطانا بمساعدة القائد ديمورطاش، ويذكر المؤرخون بأن تيمورلنك كان يشجع الإخوة الثلاثة على منافسة بعضهم البعض لإضعافهم[3].

غير ان أقوى أبناء بايزيد وهو محمد استطاع هزيمة اخوته والتخلص منهم واحدا تلو الآخر حيث هزم أخاه عيسى وقتله، وقتل أخاه سليمان خارج أسوار أدرنة سنة 1410،وأغار على بلاد الصرب وعاقب أهلها الذين خرجوا عن الطاعة غداة الحملة المغولية ،وقضى أخيرا على أخيه الآخر موسى سنة 816هـ/1313م[4].

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار، **تاريخ الشعوب الاسلامية**، دار الفكر العربي ،بيروت، ص34.

[2] سيف الدين الكاتب ، **أطلس تاريخ العرب والعالم**، دار الشرق العربي،بيروت،ط3، 2009،ص102.

[3] عدنان العطار، **الدولة العثمانية من الميلاد الى السقوط**، دار الأصالة، الجزائر، ط1، 2010، ص38.

[4] نفسه، ص39.

ومنذ هذا التاريخ أي سنة 1313م/816هـ انتهى عهد الانقسام والفوضى في الدولة العثمانية مع انبعاثها من جديد بداية من استتباب الأمور للسلطان محمد جلبي كخامس سلطان عثماني رسمي والذي حكم بين سنتي 816-824هـ/1413-1421م.

بعدما استقرت الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية بدأ السلطان **محمد الأول (جلبي)** في استرجاع المناطق التي ضاعت من الدولة العثمانية في الأناضول خلال عشرية الفوضى (1403-1413)، فقام في البداية بعقد صلح مع البنادقة ومع "إيمانويل" ملك القسطنطينية حتى يتفرغ كليا لاسترجاع إمارات الأناضول، التي بدأها بضم بلاد القرمان وعفا عن أميرها الذي أقسم بألا يخون الدولة العثمانية مرة أخرى كما فتح مدينة أزمير، لكن هذا الفتح لم يكن بصفة كلية بل قبل السلطان محمد الأول ولاء أمرائها فقط وترك أمر إخضاعها (أزمير) لخلفائه من السلاطين[1].

وبعد تولي السلطان **مراد الثاني** حكم الدولة العثمانية سنة 1421 ركز اهتمامه في بادئ الأمر على استرجاع ولايات آسيا الصغرى[2]، فبدأ بضم ولايات آيدن، صاروخان ومنتشا التي استقلت عن الدولة العثمانية بمساعدة تيمورلنك، كما استرد بلاد القرمان بعد أن قتل أميرها محمد بك وعين ابنه إبراهيم واليا عليها، وقبل توجه السلطان لفتح مدينة كرميان تمرد عليه "قره جنيد" سنة 1423 واستولى على إمارة آيدن فعاد مراد الثاني إليها فألقى القبض عليه وشنقه، فتخلصت الدولة العثمانية من هذا المتمرد الذي خان العثمانيين أكثر من مرة .

وفي سنة 1428 استرجع السلطان مراد الثاني كرميان بعدما توفي أميرها وأوصى بإرجاع ما كان باقيا له من بلاده إلى الدولة العثمانية.

وبهذه الفتوحات تمكن مراد الثاني من استرجاع جميع الأراضي التي فصلها تيمورلنك عن الدولة العثمانية في الأناضول وصار بعدها متفرغا لإعادة فتح ما استقل من أوروبا بعد موت بايزيد الأول[3].

---

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 62.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 44.

[3] محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 154.

وفي عهد السلطان **مراد الثاني** 1421- 1451 عانت الدولة العثمانية من الفتن التي كان مصدرها الإمبراطور البيزنطي (إيمانويل) ومنها فتنة "مصطفى" الأخ الرابع لمحمد، والذي أطلقه هذا الإمبراطور حتى ينافسه على حكم الدولة العثمانية[1]، وبهذا بدأ السلطان يعد العدة للانتقام من هذا الإمبراطور فسار نحو القسطنطينية وهاجمها في أوت 1422 لكنه لم يتمكن من فتحها ورفع عنها الحصار[2].

المطلب الثالث: فتح القسطنطينية وأثره في قوة الدولة وتوسعاتها[3]

عند اعتلاء السلطان **محمد الثاني** عرش الدولة العثمانية في سنة 1451 كانت القسطنطينية تابعة للإمبراطورية البيزنطية، فكان أول مشروع أراد السلطان تحقيقه هو فتح القسطنطينية، ولعل من الأسباب الخارجية التي دفعته إلى ذلك هي رغبة إمبراطور بيزنطة في إطلاق سراح "أورخان" المطالب بعرش الدولة العثمانية وهذا لإرغام السلطان على بعض التنازلات، بالإضافة إلى هذا توحد الكنيستين الشرقية والغربية للوقوف في وجه محمد الثاني في 12 ديسمبر 1452، وبهذا فإن هذين العاملين وغيرهما قد دفعا السلطان للبدء في مشروعه.

قام السلطان بتحصين مضيق البوسفور وبناء قلعة الروملي حصار على الشاطئ الأوروبي المواجه لقلعة أناضولي حصار الذي بناها جده بايزيد الأول، فأصبح البوسفور في يده وهذا ليمنع وصول المدد إلى القسطنطينية عن طريق مملكة طرابزون[4]، وكل هذه الإستعدادات كانت تمهيدا لحصار القسطنطينية.

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 44.

[2] محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 154.

[3] أنظر خريطة الفتوحات العثمانية في أوروبا **الملحق 2**.

[4] خليل إينالجيك، المرجع السابق، ص 41.

بدأ الحصار في أوائل أفريل 1453 بالجيش البري الذي بلغ 250 ألف جندي أما جهة البحر فوضع فيها 180 سفينة وأقام حول المدينة 14 مدفعا من صنع أوربان المجري[1] .

لما علم قسطنطين (آخر ملوك البيزنطيين) بأن محمد الثاني عازم على دخول المدينة عرض عليه دفع جزية لكن السلطان رفض، ثم أراد أن يتزوج بأرملة السلطان مراد الثاني (أم محمد) وكانت لا تزال على نصرانيتها فرفضت هي أيضا، ثم أخذ قسطنطين يستنجد بالدول النصرانية فأرسل له البابا 30 سفينة لكنها هربت من القرن الذهبي، وطلب النجدة من روسيا لكنها لم تكن قوية آنذاك، وانتظر حتى جاءته مساعدة من أهالي جنوه بقيادة "جوستنيان" الذي أراد دخول القسطنطينية فعارضته السفن العثمانية فحاربها وهزمها في 21 أفريل1453 ثم دخل الميناء[2] فوضع وراءه سلاسل حديدية حتى تمنع السفن العثمانية من الوصول إليه (الميناء)، ولدخول السفن العثمانية للميناء وإتمام المحاصرة برا وبحرا قام السلطان بنقل مراكبه (70 سفينة) برا في مسافة تقدر بـ 6 أميال في ليلة واحدة وبحلول الصباح وجد البيزنطيون أنفسهم محاصرين، فاستغل السلطان هذا الظرف وراسل قسطنطين يخبره بأنه لو سلم المدينة سيتعهد له بعدم مس حرية الأهالي وأملاكهم وأن يعطيه جزيرة المورة فلم يقبل قسطنطين بل فضل الموت على ذلك.

هذا ما دفع العثمانيين إلى الهجوم على المدينة في فجر 29 أفريل 1453 وسيطروا عليها وعلى الكنيسة أيا صوفيا وحولوا اسم المدينة من القسطنطينية إلى إسلام بول (مدينة الإسلام) فحرفت بالتركية إلى إسطنبول وأصبحت عاصمة للدولة العثمانية أما قسطنطين فقد توفي، ويذكر أن المسلمين أرادوا فتح هذه المدينة 11 مرة من قبل لكنهم فشلوا في ذلك[3]، حتى جاء محمد الثاني وحقق بشارة

---

[1] محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص161.

[2] محمود شاكر، المرجع السابق، ص 85- 86.

[3] محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 163- 164.

النبي محمد صلى الله عليه وسلم "لتفتحن القسطنطينية على يد رجل فلنعم الأمير أميرها ولنعم الجيش ذلك الجيش"[1].

وبعد الفتح اعتمد السلطان على سياسة التسامح الديني، فسمح للنصارى بإقامة شعائرهم دون معارضة وأعطاهم نصف كنائسهم كما حول بعضها إلى مساجد، وبهذا العدل الذي طبقه السلطان عاد النصارى الخائفين الذين أرادوا الفرار إلى بلاد نصرانية[2].

وبعد اعتلاء السلطان **محمد الثاني** لعرش الدولة العثمانية سنة 1451 لم يكن بآسيا الصغرى (الأناضول) خارجا عن سلطانه إلا جزءا من (بلاد القرمان، مدينة سينوب، ومملكة طرابزون الرومية) لذا وجه اهتمامه لضم هذه المناطق[3].

فكانت البداية سنة 1461 حين قاد محمد الثاني حملة لفتح ميناء وقلعة أماسترا التابعة لجنوة على البحر الأسود وحقق ذلك دون حرب، وفي ربيع 1461 قاد السلطان حملة أخرى للقضاء على إمارة جاندار (أسفنديار) وكان أميرها (داماد إسماعيل) متحصنا في قلعة سينوب (10آلاف جندي، 1000مدفعي، 400 مدفع) لكنه خرج دون أية مقاومة وبهذا سيطر السلطان على أسفنديار وسينوب في 1461.

ثم سار محمد الثاني من سينوب لفتح مدينة طرابزون بجيش لم يسبق وأن شوهد من قبل على هذه الأراضي ووصل إلى قلعة طرابزون بعد أن اجتاز سلسلة جبال كموشخانة، قولات، وطرابزون بعناء كبير لكثافة الغابات ودخلت بعدها القوات العثمانية إلى ميناء طرابزون بقيادة "كاظم بك" وهذا ما أدى بالإمبراطور (دافيد كمنوس) للاستسلام دون مقاومة، فسيطر العثمانيون على طرابزون سنة1461 وأنهوا سلطة أسرة كمنوس التي دامت 257 سنة[4].

---

[1] رواه الإمام أحمد بن حنبل، **المسند**، شرح وفهرسة: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1995،ج4، ص335.

[2] محمود شاكر، المرجع السابق، ص 87.

[3] نفسه، ص 160.

[4] يلماز أوزتونا، المرجع السابق، ص 151- 152.

وبعدما ساد الأمن في أوروبا اتجه السلطان لفتح بلاد القرمان بالأناضول مستغلا في ذلك وفاة أميرها إبراهيم الذي أوصى قبل وفاته بأن الحكم بعده يكون لابنه إسحاق، فنازعه في ذلك إخوته الذين أيدهم السلطان عليه فهزموه وعين محمد الثاني مكانه أحد إخوته، لكن بعد رجوع الفاتح إلى أوروبا استغل إسحاق الظروف واحتل (قونية) وفرض نفسه، فرجع السلطان إليه وهزمه وضم مدينة (قونية وبلاد القرمان) إلى الدولة العثمانية [1].

المطلب الرابع: مطلع القرن السادس عشر وقمة التوسعات العثمانية.

شكل مطلع القرن السادس عشر نقلة نوعية وعلامة فارقة في تاريخ الدولة العثمانية وبالتحديد عند اعتلاء السلطان سليم الأول لعرش السلطنة سنة 1512 حيث شهدت الدولة أحداثا لا تقل أهمية في مسار الامبراطورية العثمانية وفتوحاتها وامتداداتها عن فتح القسطنطينية سنة 1453[2].

حيث أن السلطان سليم الأول 1520/1512 بنظرته التوسعية المتجهة شرقا والمخالفة لنظرة سابقيه من ابائه في فتوحاتهم وحروبهم وتوسعاتهم المتجهة غربا صوب الجبهة الأوربية الصليبية، قد بدأ مسيرة جديدة في مسار التطورات الخارجية لدولته، وقد أعطى المؤرخون عدة تفسيرات لهذا التحول المفاجئ في استراتيجيات السياسة الخارجية العثمانية ولعل أهم عامل متصل بموضوعنا هو بروز القوة الصفوية في الشرق مع تأسيس الشاه إسماعيل للدولة رسميا فوق أراضي الهضبة الإيرانية سنة 1501 حيث لم يغفل العثمانيون عن هذا الكائن الجيوسياسي الجديد الذي ظهر إلى الشرق منهم.[3]

لقد نبه قيام الدولة الصفوية في إيران العثمانيين إلى نقطة هامة كانت مغيبة في أدبياتهم التوسعية قبل مطلع القرن السادس عشر ألا وهي أهمية بسط السيطرة على الشرق الإسلامي الذي يحتوي على مقدسات المسلمين ومراكزهم الحضارية القديمة "الحجاز- بلاد الشام- العراق- مصر- المغرب الإسلامي – الخليج – خراسان- فارس..." وسبب تغييب هذه النقطة بالذات هو الاندفاع الكبير

---

[1] محمود شاكر، المرجع السابق، ص 85- 86.

[2] يعتبر بعض المؤرخين سنة فتح القسطنطينية 1453 بداية للتاريخ الحديث ونهاية للعصور الوسطى .

[3] أنظر الرسائل المنذرة بقيام الحرب المتبادلة بين السلطان سليم الأول والشاه إسماعيل في **الملحق**: **20**.

والحماسة المنقطعة النظير التي بدأ وواصل بها العثمانيون فتوحاتهم في الأناضول وشرق أوروبا وجزر البحر المتوسط مكتسبين بذلك مكانة دينية كبرى بكونهم حماة الدين الإسلامي وناشري رسالته في الأوساط المسيحية، حيث قد فتح دخول القسطنطينية شهية العثمانيين لمواصلة التعمق بالأراضي الأوربية "البوسنة والهرسك وصربيا وألبانيا والمجر وبلغاريا والأفلاق والبغدان واليونان وجزر المورة وجزائر البحر المتوسط...."

يجمع المؤرخون على اعتبار النصف الثاني من القرن الخامس العشر والنصف الأول من القرن السادس عشر ميلادي ذروة وأوج مجد الدولة العثمانية حيث شكل العصر الذهبي لها لما وصلت إليه من درجات التوسع والامتداد والقوة والازدهار وخاصة إبان مرحلة حكم السلطان محمد الثاني الفاتح 1481/1451 والسلطانين سليم الأول 1520/1512 وسليمان القانوني 1566/1520.[1]

حيث أن الدولة العثمانية قد امتلكت مقومات الانفراد بزعامة العالم الإسلامي في عصر السلطان سليم الأول، بينما بدأت تتجه نحو الزعامة العالمية في عهد السلطان سليمان القانوني[2]، فقد حقق العثمانيون في فترة وجيزة ما عجزت عنه الامبراطوريات القديمة في ربط ضفتي البحر المتوسط من قارات العالم القديم "آسيا وإفريقيا وأوروبا" تحت مظلة وحدة سياسية واحدة، وهو ما تم للعثمانيين الأتراك بين سنة فتح القسطنطينية 1453 والتي أصبحت عاصمة ملكهم ورمز أمجادهم، وسنة وفاة أعظم سلاطينهم مرعب أوربا سليمان القانوني 1566.

والملفت للانتباه هو اهتمام العثمانيين في هذه الفترة بالذات أي مطلع القرن السادس عشر الميلادي بمسألة الخلافة الدينية بحثا عن سلطة دينية يدعمون بها سلطتهم الزمنية المتنامية، حيث أن توجهاتهم الشرقية وصداماتهم مع الصفويين والمماليك جعلتهم يؤصلون لكونهم خلفاء شرعيين يمثلون

---

[1] Stanford Shaw, **History of the Ottoman Empire and modern Turkey**, volume1, Cambridge University press, uk, 1976, digital printing 2002, p55.

[2] محمد دراج، **الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512-1543)**، تصدير: أ.د ناصر الدين سعيدوني، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1433هـ-2012م ، ص5.

وحدة العالم الإسلامي بمختلف أقطاره وأقاليمه، وخاصة بعد إسقاطهم لدولة المماليك سنة 1517 ووراثتهم لملكها وحكمها بمصر والحجاز وبلاد الشام والتي كانت مراكز إشعاع الخلافة الإسلامية في مختلف مراحل تطورها.

ونشير هنا إلا أن العديد من الدراسات التاريخية ترجع استعمال السلاطين العثمانيين للقب خليفة وحملهم له قد بدأ في عهد السلطان مراد الأول 1389/1360[1] وليس مع السلطان سليم الأول 1520/1512، مع العلم أن مفهوم الخلافة الإسلامية ومدلولاتها الشرعية ومتطلباتها وأسس قيامها والضوابط المتحكمة فيها محط خلاف قديم جديد وجدل واسع بين فقهاء المسلمين وعلمائهم[2].

ورغم هذا الخلاف بين المسلمين حول مسألة الخلافة إلا أنهم كانوا يتطلعون إلى من يحمله ويبحثون عن قوة سياسية تحيي ذلك المجد، وخاصة مع تفكك العالم الإسلامي وضعف دوله وأقاليمه والتي كان آخرها دولة المماليك.

لقد تهيأت كل الظروف في بدايات القرن 16م للعثمانيين للأخذ الجدي بمسألة الخلافة وتبنيهم لها مع ازدياد نفوذهم وشعبيتهم شرقا وغربا وفي مختلف أصقاع العالم الإسلامي وخارجه ليكونوا حماة المسلمين وحاملي لواء الخلافة الإسلامية الحديثة[3].

ولعل هذه القضية بالذات قد عجلت بفتح العثمانيين للجبهتين المملوكية والصفوية باتجاه الشرق والجنوب الشرقي هذه الأخيرة كانت أكثر حدة في المواجهة والصراع.

المطلب الخامس: الدولة العثمانية من القوة إلى الضعف

شكل القرن السادس عشر ميلادي العصر الذهبي للإمبراطورية العثمانية 1566/1512 وذلك خلال عهدي السلطان سليم الأول 1520/1512 والسلطان سليمان القانوني 1566/1520

[1] Arnold j Touynbee, **the ottoman empire's place in world history**, ed by Kemal kerpat, leiden, 1974, p12.

[2] Hamilton Gibb, **studies on the civilization of islam**, boston, 1962, pp141-150.

[3] نيقولاي إيفانوف، **الفتح العثماني للأقطار العربية 1574/1516**، دار الفارابي، بيروت، ط2، 2004، ص61.

حيث أصبحت دولة عظمى مترامية الأطراف في قارات العالم القديم (اسيا – أوربا – إفريقيا)، ويرى العديد من المؤرخين أن هذه النقلة النوعية في توسع المساحة العثمانية يرجع أساسها إلى الحدث التاريخي الكبير الذي سطره السلطان الغازي محمد الفاتح بفتحه للقسطنطينية سنة 1453، ويعتبرون أن القرن السادس عشر "هو عصر السعادة" للدولة العثمانية كما وصفه المؤرخ الرسمي للدولة العثمانية مصطفى علي غليبولولي[1].

ولعل ما يعزز هذه الفكرة أنه عبر التاريخ كان البحر الأبيض المتوسط محور السيطرة الحضارية والامبراطورية على العالم فالإغريق والرومان والفينيقيون والقرطاجيون قد أثبتوا قوتهم وتوسعاتهم وسلطتهم عبر السيطرة على البحر الأبيض المتوسط باعتباره مركزا للعالم القديم وبحرا استراتيجيا لبسط الهيمنة والنفوذ العالمي، وهو الأمر الذي قد تأتى للدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر ميلادي بتوسعاتها في بلاد الشام أي السواحل الشرقية للبحر المتوسط بعد قضائهم على المماليك، ثم توسعاتهم بمصر وشمال إفريقية وإحكام السيطرة على السواحل الجنوبية الغربية للبحر الأبيض المتوسط وقبلها نفوذهم في الجزر اليونانية وجزائر البحر المتوسط الاخرى فغدت بذلك الدولة العثمانية إمبراطورية متوسطية بامتياز.

غير أن هذه التوسعات وذروة المجد العثماني سياسيا وعسكريا وحضاريا لم تبق على حالها حيث تعرضت الدولة العثمانية مثلها مثل الامبراطوريات الكبرى في التاريخ إلى عملية النشوء والقوة فالانحدار، حيث ومع نهاية حكم السلطان سليمان القانوني بوفاته سنة 1566 وتولي ابنه السلطان سليم الثاني لزمام الأمور في السلطنة، دخلت الدولة العثمانية في مرحلة جديدة من مراحل تاريخها يصفها المؤرخون بفترة تراجع الانتصارات العثمانية وانحسار مدها خاصة في أوربا الشرقية مع بقاء الاستقرار في باقي أقاليمهم الشرقية ونقصد أساسا بلاد الشام ومصر والعراق وتونس والجزائر.

---

[1] إربيل أورتايلي، **العثمانيون في ثلاث قارات**، ترجمة: عبد القادر عبد اللي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2014، ص25.

حيث أن الدولة العثمانية وأقاليمها كانت تسير وفق نمط حضاري متداخل أحدهم شرقي إسلامي وضم الأناضول والأقاليم العربية العثمانية، ونمط أخر يتجلى في الأدبيات التاريخية باسم أوربا العثمانية وضمت اليونان والبلقان والقوقاز وشرق أوربا والجزر المتوسطية، حيث أن الانحسار والتراجع قد مس هذا الجزء الأخير من السلطنة العثمانية بينما بقيت الأقاليم العربية في يد العثمانيين إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ميلادي.

يعتبر بعض المؤرخين أن من أسباب ضعف وانهيار الدولة العثمانية هو توجهها في سياساتها التوسعية نحو المشرق العربي وإيقاف توغلاتها في أوربا ونشر الإسلام بها، وبداية التغلغل الفرنسي من خلال الامتيازات التي شكلت خرقا للسيادة والسطوة العثمانية.[1]

بداية الضعف والانهيار 1924/1566:

تحكمت عدة أسباب في بداية الضعف في جسد الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر ميلادي ولعل ما هو مرتبط بموضوعنا أساسا هو التأثير السلبي للحروب العثمانية الإيرانية، في عهدي السلطان سليم الأول والشاه إسماعيل الصفوي إضافة إلى الحروب التي خاضها السلطان سليمان القانوني في الجبهة الأوربية مع الامبراطورية النمساوية في ظل حكم ال الهابسبورغ لها.

حيث كان للحرب العثمانية على الجبهتين الآسيوية مع الإيرانيين، والأوربية مع النمساويين بالغ التأثير السلبي على الواقع الاقتصادي والعسكري والإداري والاجتماعي للدولة، إضافة إلى عوامل أخرى كالفساد الإداري والمالي وضعف مداخيل الخزينة العثمانية واحتياطاتها المالية وبداية الانحطاط

[1] معد صابر رجب، **قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية والتوجه للمشرق العربي 1520–1798**، مجلة جامعة تكريت، العراق، المجلد 30، العدد03، مارس 2013.ص187.

داخل صفوف الانكشارية، وقد تجلت مظاهر هذا الضعف والفساد تحديدا في عهد السلطان مراد الثالث 1595/1574.[1]

وفي مقابل فتور التوسعات العثمانية وبداية الضعف في أركان الدولة بدأت أوربا في حركة توسع استعماري باسم الكشوفات الجغرافية البحرية منذ مطلع القرن السادس عشر ميلادي انطلاقا من إسبانيا والبرتغال وهو ماشكل بداية فعلية للاختلال في التوازن في ميزان القوة بين الشرق الاسلامي العثماني والغرب المسيحي الأوربي، والذي سيتجلى أكثر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ولكن بطابع آخر غير الطابع العسكري والتوسعات والهيمنة السياسية وهو الطابع العلمي والتقني حيث دخلت أوربا في ثورة صناعية ونهضة شاملة غيرت مجرى التاريخ الحضاري للقارة الأوربية والعالم عموما، في مقابل جمود وتراجع فكري وتقهقر حضاري في الدولة العثمانية بمختلف أقاليمها.

لقد توقفت التوسعات والتهديدات العثمانية لأوربا فعليا منذ نهاية القرن السابع عشر ميلادي بعد أن كانت تهدد عمق القارة الأوربية في حصارها الأخير لفيينا سنة 1683م، وتبدأ مرحلة جديدة في سياق تواجد الدولة العثمانية قاريا وعالميا وهي مرحلة الحفاظ على الوجود العثماني في أوربا وذلك بالحفاظ على الحدود الموروثة قبل الهجوم على فيينا بعد أن كانت أهداف العثمانيين هو التوغل والتوسع داخل القارة الأوربية والوصول إلى شمالها وغربها[2].

عهد التنازلات والامتيازات والسقوط:

بعد وفاة السلطان الغازي سليمان القانوني تقلد ابنه السلطان سليم الثاني مقاليد الحكم (1574/1566) والذي تعرفه الأدبيات التاريخية العثمانية بضعفه وذلك لعدم تمكنه من مواصلة

---

[1] أكمل الدين إحسان أوغلي واخرون، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ج1، ترجمة: صالح سعداوي، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (أرسيكا)، اسطنبول ، 1999، ص48.

[2] نادية محمود مصطفى واخرون، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996، ص74.

مسيرة والده السلطان سليمان وأجداده في الفتح والتوسع، وقد سمته بعض المصادر "بسليم السكير" نظرا لسمعته وسلوكاته في القصر من تعاطي للخمر ومنادمته لأصحاب الفسوق والعصيان.[1]

ففي عهد السلطان سليم الثاني انهزم العثمانيون في معركة ليبانتو البحرية سنة 1571م، والتي كانت أول هزيمة وانكسار بحري للدولة العثمانية ضد أوربا في البحر الأبيض المتوسط، حيث شكل الأوربيون في هذه المعركة حلفا صليبيا قويا ضدها[2].

شكل النصف الثاني من القرن السادس عشر نقطة التحول في مسار تاريخ الدولة العثمانية حيث بدأ فيه عهد الانحدار بعد وصول الدولة لمرحلة القمة والذروة في النصف الأول منه، وذلك وفق النظرية الخلدونية في نشأة وتطور وسقوط الدول التي صاغها وفق قاعدة أن "للدول أعمار كأعمار البشر" نشوء فقوة فوهن، وهو ما عبر عليه الشاعر الأندلسي في قصيدته التي رثى فيها الأندلس بعد سقوطها بقوله الشهير "لكل شيء إذا ما تم نقصان"...، فالدولة العثمانية وصلت إلى أوج اتساعها ووهجها الحضاري في عهد السلطان سليمان القانوني ولعل أشد المتفائلين بها خلال مرحلتي نشوئها وتطورها لم يكن ليتصور أنها ستصل إلى هذا الحد من النمو والازدهار والمكانة الدولية كيف لا وهي قد سيطرت على أجزاء كبرى من آسيا وأوربا الشرقية وصولا إلى عمق القارة الأوربية ومرورا بشمال إفريقية وجزر البحر الأبيض المتوسط.

يرجع المؤرخون الانتكاسة التي أصابت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر وما تلاه من قرون وصولا إلى انهيارها وسقوطها إلى عدة أسباب نلخص ذكرها في ما يلي:

[1] يذكر بعض المؤرخين الجهود الكبيرة التي قام بها السلطان سليم الثاني في الفتح والتوسع إضافة إلى مشاريعه الخاصة بفتح المنافذ البحرية وتفكيره بشق قناة السويس، حيث أنه ومن باب الموضوعية ذكر انجازات هذا السلطان وفتوحاته رغم التشويه الذي طاله في الكثير من الأحيان.

[2] فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص101.

- ضعف السلاطين العثمانيين بعد السلطان سليمان القانوني ابتداءا من السلطان سليم الثاني وعدم قدرتهم على مواصلة فتوحات وتضحيات ابائهم وأجدادهم العظام كمحمد الفاتح وسليم الأول وسليمان القانوني.[1]
- الفساد الإداري الذي دب في أركان الدولة في مختلف المجالات وانتشار الرشوة في شراء المناصب والترقيات.
- ضعف الانكشارية التي كانت عماد الدولة وصانعة أمجادها وانتصاراتها وحامية حدودها وتوسعاتها.
- شساعة مساحة الدولة وصعوبة التحكم في الولايات والأقاليم رغم تطبيق نظام لامركزية الحكم وبداية بروز الانشقاقات والثورات داخلها.
- الأزمة الاقتصادية وضعف مداخيل الدولة خاصة بعد حركة الكشوفات البحرية التي أضعفت أهمية طرق التجارة الدولية التقليدية "طريق الحرير والتوابل" والتي كانت مصدرا رئيسيا للخزينة العثمانية.
- التخلف الحضاري في مختلف المجالات مقارنة بحركة النهضة والكشوفات والتصنيع التي بدأت أولى بوادرها في القارة الأوربية مطلع القرن السادس عشر ميلادي.
- المشاكل الداخلية في أعلى هرم السلطة بجهاز الحكم العثماني وداخل الأسرة العثمانية الحاكمة (الاغتيالات في القصر– تأثير النساء والزوجات والمحظيات – ...)
- الامتيازات الأوربية داخل الدولة وأقاليمها وحروبها المتواصلة مع مختلف الجبهات الفارسية والروسية والنمساوية....الخ[2].

---

[1] أنظر قائمة السلاطين الذين تعاقبوا على حكم الدولة العثمانية 1299–1924 في **الملحق**: **13**.

[2] سيد محمد السيد محمود، **تاريخ الدولة العثمانية (النشأة والازدهار) وفق المصادر العثمانية والدراسات التركية الحديث**، مكتبة الآداب ، القاهرة، ط1، 2007، ص366-376.

حاولت الدولة العثمانية طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تدارك ما يمكن تداركه للحاق بركب التغيرات الجذرية والمتسارعة التي شهدها العالم انطلاقا من القارة الأوربية وذلك عبر إطلاق مجموعة من المبادرات لإصلاح الحياة السياسية في البلاد وأقاليمها وإنعاش الاقتصاد العثماني المتهاوي والضعيف في محاولة لحفظ وجود الدولة وتحقيق مكانة لها بين القوى الأوربية الغريمة لها .

غير أن الأوان قد فات آنذاك لتصطدم الدولة العثمانية بالأحداث المتسارعة في العالم مطلع القرن العشرين وبالتحديد الحرب العالمية الأولى التي عجلت مخرجاتها وتطوراتها إضافة إلى ما سبق من تراكمات بسقوط الدولة العثمانية وانهيارها وبروز نظام سياسي جديد في ما تبقى من أملاكها المركزية بالأناضول والعاصمة اسطنبول والمدن التركية المجاورة لها وهي تركيا الكمالية الحديثة، وسنعود إلى أحداث هذه المرحلة بنوع من التفصيل في الفصول القادمة وربطها بتطورات العلاقات مع بلاد فارس والمشرق العربي.

المبحث الثاني: الهضبة الإيرانية من الصفويين إلى القاجاريين 1925/1501.

تعتبر الهضبة الإيرانية منطقة مهمة في الجزء الغربي للقارة الاسيوية على التخوم الشرقية للأناضول "معقل الدولة العثمانية ومركز حكمها"، وقد شهدت هذه الهضبة مجموعة من التطورات التاريخية التي تزامنت مع التوسع العثماني وبروز القوة الامبراطورية للدولة خاصة في مطلع القرن السادس عشر ولمعرفة تطورات العلاقات بين مركزي الثقل السياسي والديني والاجتماعي في المنطقة خلال فترة الدراسة لا بد من الرجوع إلى أصل تشكل الدولة الايرانية، بداية من الصفويين الذين وضعوا الأسس الجديدة للهضبة الايرانية بنزعتهم التوسعية وتمذهبهم الشيعي والذي بقيت اثارها ماثلة الى أيامنا هذه، وهو ما نشهده من تحولات كبرى بالشرق الأوسط ودور الإيرانيين الواضح فيها بتدافع ملحوظ مع الغريم التاريخي تركيا.

المطلب الأول: أوضاع الهضبة الإيرانية قبل نشوء الدولة الصفوية.

شهدت الهضبة الإيرانية نشوء عدة دول عبر التاريخ كان لها دورا بارز في مسار الأحداث في العالم القديم، وقبل الحديث عن الأوضاع السياسية لإيران نشير إلى موقعها الجغرافي فهي تعد الطرف الشرقي للشرق الأدنى حيث تمتد بين هضبة أرمينيا في الشرق وهضبة بامير[1] في الغرب، وتشمل الهضبة الإيرانية في وقتنا الحاضر جيوسياسيا إيران وأفغانستان وإقليم بلوشستان غرب باكستان، وهي في إطارها الجغرافي العام تشكل هضبة منحصرة بين منخفضين: الخليج العربي[2] في الجنوب وبحر قزوين وسهل التركمان في الشمال[3]، ويغلب على البلاد الطابع الجبلي والصحراوي وتتخللها بعض السهول[4].

وقد استوطنت في إيران شعوب آرية (هندو أوروبية) بفعل موجات متتالية من الهجرات، وأسست هذه الشعوب عدة إمبراطوريات ومدن وقرى، وتعاقبت عليها دول اشتهرت عبر التاريخ، كدولة الميديين، الفرس والعيلاميين والساسانيين والبارثيين وغيرهم[5].

---

[1] بامير وبالإنجليزية Pamir Mountains تقع في أواسط القارة الآسيوية وهي هضبة محاطة بمجموعة من سلاسلها الجبلية الشاهقة وتقع هضبة بامير تحديداً في أقصى جنوب شرقي جمهورية كازاخستان حاليا مع توغلها في أراضي طاجكستان وقرغيزستان (أنظر: أطلس العالم، المرجع السابق، ص 90.)

[2] تشير بعض الدراسات الجغرافية المتخصصة إلى أن التسمية القديمة للخليج والتي وردت في الحوليات والكتب وخرائط البحرية البريطانية هي الخليج الفارسي، بينما تشير دراسات أخرى إلى أن أصل التسمية هي الخليج العربي وقد استعملت العبارتان الخليج العربي والخليج الفارسي في خضم التنافس الإقليمي الذي برز بين العرب وإيران في منطقة الشرق الأوسط (للمزيد أنظر: ظافر محمد العجمي، **أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 .)

[3] أنظر خريطة الهضبة الإيرانية في **الملحق 03**.

[4] محمد سهيل طقوش، **تاريخ الدولة الصفوية في إيران 1736/1501** ، دار النفائس، بيروت، ط1، 2009، ص17.

[5] George G. Cameron, **History of Early Iran**, the university of Chicago press, Chicago-Illinois, USA, 1936, p7-8.

وتضم الهضبة الإيرانية عدة أقاليم هي من الغرب إلى الشرق أقاليم: أذربيجان- عراق العجم- كردستان- خوزستان (الأهواز أو عربستان)[1] -كيلان – مازندران – فارس – كرمان – خراسان – بلوشستان – مكران .[2]

ونشير هنا إلى أن كلمة "إيران" مشتقة من اسم الشعوب الآرية اتي هاجرت إليها في القديم، ومعناها (إيران: موطن الآريين) ولم يستخدم هذا الاسم في العصر الإسلامي وإنما تم استخدام مصطلح "فارس" للدلالة على إيران القديمة، وبالتالي يجب أن نفرق بين فارس ككل وإقليم فارس الواقع إلى الشرق من الخليج العربي ويشكل إقليما من أقاليم الهضبة الإيرانية التي ذكرناها سابقا، فإقليم فارس هو الذي فرض اسمه على كل الهضبة وظل مصطلحا مستخدما محليا وإقليميا ودوليا للدلالة على إيران إلى غاية تعميم الشاه رضا بهلوي[3] لاسم إيران وذلك خدمة للفكر القومي الذي تبناه[4]، حيث قام الشاه رضا بتغيير إسم البلاد من فارس إلى إيران سنة 1935م.[5]

---

[1] تعرف بعربستان أو الأهواز وهي الضفة الشرقية للخليج وتحتوي على شط العرب، تستوطنها قبائل عربية أسست عبر التاريخ إمارات ودولا ارتبطت بالضفة الغربية للخليج، وهي محور صراع قديم بين العثمانيين والصفويين، وصراع معاصر بين إيران والانفصاليين العرب المطالبين باستقلال الإقليم عنها (أنظر: سيد طاهر آل نعمة، **الأحواز "نبذة تاريخية عامة وموجزة"**، نشر بتاريخ 25 مارس2004، الرابط:http://www.al-ahwaz.com/arabic/1998 ، تاريخ الدخول للموقع 2018/12/06.

[2] عباس إسماعيل صباغ، **تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية**، دار النفائس، بيروت، ط1، 1998، ص38.

[3] حاكم إيران رضا بهلوي (بالفارسية: رضا شاه پهلوی) (15 مارس 1878 - 26 جويلية 1944)، مؤسس الدولة البهلوية، حكم ما بين أعوام 1925 و1941 خلفه ابنه محمد رضا الذي أطاحت به الثورة الإسلامية بقيادة الخميني سنة 1979 (أنظر: دونالد ولبر، **إيران ماضيها وحاضرها**، ترجمة: عبد النعيم محمد حسنين، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط2، 1985، ص117).

[4] إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995، ج1، ص227.

[5] Stephen Jones, **the Islamic republic of Iran**: **An introduction**, research paper 09/92 , House of Commons library, 11decembre2009, p8.

وقد كانت آخر دولة تحكم إيران قبل الفتح الإسلامي هي الدولة الساسانية والتي بالقضاء عليها انتشر الإسلام في كامل الهضبة الإيرانية بسرعة وازدهرت حضارته بها خلال العصر العباسي[1].

وقد برز فيها عدة علماء وفلاسفة ومحدثين وأطباء من بينهم الخوارزمي والبيروني والكرخي والطوسي والفقيه النيسابوري وفخر الدين الرازي والزمخشري والجرجاني وابن سينا والطبري والبيهقي والبخاري وابن ماجه القزويني... فقد ساهمت الحضارة الإسلامية بفارس وخراسان في تطور العلوم الإسلامية من طب وهندسة ورياضيات وفلك وفيزياء وصيدلة وشعر وأدب وموسيقى[2].

ونتيجة لضعف الخلافة العباسية ظهرت الدول الانفصالية في إيران مثل الدولة الطاهرية والدولة الصفارية والدولة السامانية والدولة البويهية والدولة السلجوقية قبل أن تتعرض البلاد للغزو المغولي منتصف القرن السابع الهجري الموافق للقرن الثالث عشر الميلادي[3].

المطلب الثاني: الغزو المغولي والتاريخ الحديث لإيران.

بعد سقوط بغداد سنة 1258م/656هـ بيد المغول وقائدهم هولاكو خان وقعت إيران هي الأخرى تحت سيطرتهم حيث أصبحت الهضبة الإيرانية ضمن نفوذ الأسر والقبائل المغولية القوية التي سرعان ما تقاتلت وتناحرت فيما بينها وانقسمت إلى عدة دويلات بعد ضعف المغول واضمحلال إمبراطوريتهم[4].

ثم تعرضت الهضبة الإيرانية لموجة جديدة من الغزو المغولي بقيادة تيمورلنك لذي استولى عليها سنة 1396م/798هـ، وكانت دولته التي أسسها بالقوة والغلبة تركية الطابع (العرق) إيرانية الحضارة والموقع الجيوسياسي، غير أن هذه الدولة هي الأخرى لم تعمر طويلا وتفككت بسرعة بعد وفاة

[1] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص18.
[2] حسان حلاق، **مدن وشعوب إسلامية**، دار الراتب الجامعية، سوفنير، ج4، ص431.
[3] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص18.
[4] حيدر نزار السيد سلمان، "**الدولة الصفوية: حقائق تاريخية**"، مجلة ينابيع، العدد 17، ربيع الأول- ربيع الثاني 1428، ص104.

تيمورلنك في (شعبان 807هـ/فيفري1405م) فسارت الأوضاع السياسية في إيران مرة أخرى إلى الانقسام والفوضى[1]، بفعل مجموعة عوامل من بينها:

- التنازع الأسري بين خلفاء وأبناء تيمورلنك.
- الصراع بين القبائل التركمانية وبخاصة القبيلتين الأكبر والأقوى المستوطنة في الهضبة الإيرانية وشرقي الأناضول والعراق وهي قبيلتا "القره قوينلو" و"الآق قوينلو"[2].
- تنامي قوة الأوزبك[3] في منطقة ما وراء النهر[4] متطلعين للتوسع غربا على حساب إيران[5].

فقد توزعت الهضبة الإيرانية إذًا إلى مجموعة من الكيانات السياسية ذات الطابع الأسري والقبلي مستغلة الفراغ السياسي الملاحظ بإيران أواخر القرن الخامس عشر وبدايات القرن السادس عشر ميلادي.

المطلب الثالث: ظهور الأسرة الصفوية وتأسيس الدولة

لم تستطع قبائل القره قوينلو والآق قوينلو وبقايا الأسرة التيمورية بسط سيطرتها على كامل الهضبة الإيرانية وبالتالي كانت كل الظروف مواتية خلال نهاية القرن الخامس عشر لبروز قوة جديدة سوف تغير مسار الأحداث في المنطقة تغييرا جذريا.

---

[1] Peter Jackson and Lokhart Laurence, **the Cambridge history of Iran**, volume6, Cambridge university press, United kingdom, first published, 1986, p56.

[2] القره قوينلو قبيلة تركمانية سميت بذلك نسبة إلى لون علمها وخرافها فتعرف باسم الخروف الأسود الذي كان رمزا لها، وقد اعتنقت هذه القبيلة المذهب الشيعي الاثني عشري، أما الآق قوينلو فقد سميت نسبة إلى لون علمها وخرافها البيضاء التي كانت رمزا لها، وقد بقيت راسخة على مذهب أهل السنة (أنظر: محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 18- 19.)

[3] الأوزبك (O'zbek) ظهر هذا الاسم خلال القرن الخامس عشر الميلادي في بلاد ما وراء النهر وكان يطلق على الجماعات التركية التي تنتسب إلى أوزبك خان 1343/1313 واستوطنت بلاد ما وراء النهر وتركستان ويعتبر محمد شيباني خان هو زعيم الأوزبك ومنشئ الدولة الشيبانية التي أنهت حكم التيموريين (أنظر: محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص31.)

[4] هي البلاد الواقعة وراء نهر جيحون بخراسان فما كان شرقه هي بلاد الهياطلة وما كان غربه هي ولاية خوارزم (أنظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ج5، ص45.)

[5] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 19.

أولا: صفي الدين والتأسيس للأسرة

في الوقت الذي أصبحت إيران مفككة وضعيفة خلال حكم قبيلة الآق قوينلو[1] كانت تنمو في الشمال بإقليم أذربيجان وبالتحديد مدينة أردبيل[2] قوة لأسرة دينية امتهنت الوعظ والإرشاد في بداياتها[3]، عُرِفت بالأسرة الصفوية والتي تُنسَب إلى الشيخ صفي الدين إسحاق الأردبيلي[4] (650هـ/735هـ - 1252م/1334م) الذي كان شيخا لطريقة صوفية ومرشدا دينيا استقر في أردبيل وبها مارس نشاطه ومن اسمه "صفي الدين" أخذت السلالة اسمها (الأسرة الصفوية)، وينسبه مؤرخو الدولة الصفوية إلى الإمام موسى الكاظم ابن الإمام جعفر الصادق.

ويظهر هنا اختلاف كبير بين المؤرخين حول صحة هذا النسب، حيث يشكك فيه البعض ويعتبرون تناقل رواياته بين مؤيدي الأسرة الصفوية يرجع إلى الهالة الدينية التي أكسبها للصفويين ودوره في انتشار أفكارهم وكثرة مريديهم، وينسب هؤلاء المشككون الشيخ صفي الدين إلى أصول آريَّة قديمة وينفون بذلك انتسابه إلى آل البيت.[5]

فالواضح بروز رأيين يعتقد الأول بنسبة الصفويين لآل البيت[6] وذلك لإضفاء الشرعية على الأسرة وأحقيتها في الحكم والاتباع، والرأي الثاني يعتقد بنسبة الصفويين للآريين وهدفه من ذلك تأكيد الدور الصفوي في بعث القومية الإيرانية بطابع ديني[7].

---

[1] انقسمت هذه القبيلة على نفسها إثر تنافس الأسرة الحاكمة بها حيث استقل "آولوند بك" 1497- 1501 بإقليمي أذربيجان وديار بكر، واستقل "مراد بك" 1497- 1502 بإقليمي فارس والعراق (أنظر: عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص39)

[2] أردبيل مدينة تقع في إقليم أذربيجان الإيراني وتقع حاليا في شمال شرق إيران قرب تبريز وبحر قزوين(أنظر: عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص38)

[3] إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، المرجع السابق، ص232.

[4] صفي الدين اسحاق ابن الشيخ أمين الدين جبريل ابن السيد صالح ابن السيد قطب الدين أحمد، يعد الجد المؤسس للسلالة الصفوية التي حكمت إيران بين سنتي 1524/1501. (أنظر: عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص40)

[5] أنظر شجرة النسب الصفوية في الرواية التي تنسبهم إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه في **الملحق**: **15**.

[6] أنظر شجرة نسب السلالة الصفوية في **الملحق 15**.

[7] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 36.

ويبرز هنا أيضا تضارب في آراء المؤرخين حول التاريخ الذي اعتنقت فيه الأسرة الصفوية المذهب الشيعي[1]، فمنهم من ينسبه إلى المؤسس الأول صفي الدين إسحاق الأردبيلي[2]، ومنهم من ينسبه إلى خلفائه وأحفاده من بعده[3].

اكتسب الشيخ صفي الدين شهرة فائقة في أردبيل والعديد من أرجاء الهضبة الإيرانية كشيخ مُرَبٍّ ومرشد ناسك، ويرجع بعض المؤرخين هذه الشهرة إلى ميول الناس في إيران إبان الحكم المغولي (1253- 1336) إلى الزهد والعزلة واتباع النسك[4].

ثانيا: صدر الدين وبداية التطلعات

خلف صدر الدين موسى (1335- 1392) أباه صفي الدين في الوعظ والإرشاد والزعامة في أردبيل فاكتسب بذلك الزعامة الروحية وفي عصره بدأت تطلعات الأسرة الصفوية للعمل السياسي مما أثار ضده الحاكم المغولي لأردبيل "جوبان بن تيمورتاش" الذي نفاه إلى تبريز[5]، وسرعان ما رجع منها

[1] الشيعة في اللغة هم الأتباع والأنصار ويطلق هذا اللقب في عرف الفقهاء والمتكلمين ومؤرخي التاريخ الإسلامي على أتباع علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبنيه (للمزيد أنظر: محمد سعيد جمال الدين، **دولة الإسماعيلية في إيران**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 1999، ص12.)

[2] يستقر على هذا الرأي المؤرخ محمود شاكر وإسماعيل ياغي، المرجع السابق، ص232.

[3] يستقر على هذا الرأي المؤرخة السورية ليلى الصباغ التي تقول أن تحول الأسرة نحو التشيع كان في عهد حفيد صفي الدين وهو سلطان خواجه علي (أنظر: ليلى الصباغ، **من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول**، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط1، 1986، ص466.) والمؤرخ الجزائري الغالي غربي الذي يقول بأن تحول الصفويين نحو التشيع قد كان في عهد سلطان جنيد (أنظر: الغالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288- 1916**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2011، ص73.)

[4] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص40.

[5] العاصمة الثانية للصفويين بعد أردبيل (بالفارسيَّة الفهلويَّة: تَبِريز) هي إحدى أهم وأبرز المدن في إيران وعاصمة مُحافظة أذربيجان الشرقيَّة شمال غرب إيران(أنظر: عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص50)

إلى أردبيل بعد مقتل جوبان على يد أحد الأمراء المغول الذي أكرم صدر الدين وقرَّبه وهو ما يعطي دلالة قوية على بداية نفوذ الأسرة الصفوية لدى الحكام المحليين[1].

وقد استمرت الاضطرابات في عهد صدر الدين موسى بإيران والعراق مما ساعده على زيادة الالتفاف الشعبي حوله، وقد تميز عهده بـ:

- ارتقاء الأسرة الصفوية وازدياد مكانتها في الأوساط الحاكمة بالهضبة الإيرانية.
- بداية التطلعات السياسية للصفويين.
- بناؤه لمشهد على ضريح والده المؤسس صفي الدين وبروزه كمركز ديني وروحي لأتباع الأسرة الصفوية مع تزايد أعدادهم[2].

ثالثا: علاء الدين وبداية التشيع

بعد وفاة صدر الدين موسى ابن صفي الدين خلفه ابنه علاء الدين علي (1392– 1448) في قيادة الأسرة الصفوية والإرشاد، حيث عاصر فترة الاجتياح المغولي لإيران والأناضول[3].

وكسب علاء الدين الملقب بـ"سياه بوش" أو "المسود" للبسه الدائم للسواد تعبيرا عن تشيُّعه لآل البيت ثقةَ تيمورلنك قائد المغول على خلاف معاصريه من الحكام وزعماء القبائل الذين وقعوا ضحية للغزو المغولي التيموري بما فيها الدولة العثمانية التي تعرضت لنكبة كبيرة إثر انهزام السلطان بايزيد أمام تيمورلنك في موقعة أنقرة سنة 1402.

التقارب الصفوي التيموري:

يُعدُّ التقارب الواضح الذي كان بين علاء الدين علي الصفوي وتيمورلنك المغولي نقلة نوعية في تاريخ الأسرة الصفوية حيث فتح الباب أمام ازدياد أتباع الأسرة من خلال الأسرى الأتراك الذين تذكر المصادر التاريخية أنه قد بلغ عددهم الثلاثين ألفًا ووهبهم تيمورلنك لعلاء الدين علي، حيث

---

[1] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 41.
[2] نفسه، ص41.
[3] نفسه، ص42.

أصبحوا من مريدي الأسرة الصفوية وأحد ركائزها الرئيسية التي قامت عليها دولتهم مطلع القرن السادس عشر ميلادي[1].

كما حصل الشيخ علاء الدين من تيمورلنك على إقطاعات واسعة في إقليم أذربيجان وعراق العجم[2]، ومنح لأولاده مزارع وقرى في أصفهان[3] وهمدان[4] شكّلت مصدرا مهما للموارد المالية والاقتصادية التي ضمنت استمرار الأسرة الصفوية وقيام دولتها فيما بعد[5].

رابعا: سلطان جنيد والتحول السياسي

توفي علاء الدين علي سياه بوش في القدس أثناء عودته من مكة المكرمة ودُفِن بها، ويُعرف قبره اليوم بضريح الشيخ علي العجمي[6]، ليخلفه في زعامة الأسرة الصفوية حفيده سلطان جنيد بن إبراهيم (1447- 1460) والذي تعتبر فترة زعامته نقطة تحول في تاريخ المشيخة الصفوية، حيث بدأ يظهر رغباته في الحكم والملك وتلقب بلقب "سلطان" وحوَّل الدعوة المذهبية الشيعية إلى حركة سياسية تعتمد في وجودها على الأعداد الكبيرة من المريدين الذين عبَّأهم جنيد في تنظيم شبه عسكري[7].

---

[1] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص41.

[2] عراق العجم منطقة جغرافية تشمل الأراضي الواقعة شرق عراق العرب بما في ذلك مدن مثل أصفهان والري وقزوين وكرمنشاه وتعرف هذه المنطقة أيضا باسم إقليم الجبال تتضمن هذه المنطقة المناطق الجبلية الكردية والفارسية والآذرية من إيران (أنظر: أطلس العالم، المرجع السابق، ص88).

[3] أصفهان أو أصبهان هي إحدى مدن إيران ومركز محافظة أصفهان على بعد 340 كم جنوب طهران أصبحت في عهد الشاه عباس عاصمة للدولة الصفوية سنة 1592 (أنظر: أطلس العالم، المرجع السابق، ص88).

[4] هَمِدان أو همذان (من كلمة "هگمتانه") هي مدينة إيرانية تقع غرب العاصمة طهران وهي عاصمة محافظة همدان(أنظر: أطلس العالم، المرجع السابق، ص88).

[5] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص42.

[6] نفسه، ص43. (كان العرب يطلقون اسم "العجم" على سكان الهضبة الإيرانية والوافدين منها)

[7] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص43.

فهاجم سلطان جنيد منطقة شيروان[1] بهدف السيطرة عليها كبداية لتأسيس دولته، وإثر معركة بينه وبين حاكمها في 10 جمادى الأولى 864هـ/ 4 مارس 1460م قُتِل فيها جنيد وبمقتله فشلت أولى المحاولات الصفوية في الامتداد الجيوسياسي[2].

ونشير هنا إلى أهمية الزواج السياسي الذي قام به سلطان جنيد حيث تزوج بأخت زعيم قبيلة الآق قوينلو "أوزون حسن" والذي أمدَّه بالقوة والحماية في مواجهة أعدائه القره قوينلو وحلفائهم.
وقد توضحت في عهد جنيد صورة الصفويين كحزب سياسي ثوري يتبنى المذهب الشيعي بقوة[3]، والذي قد أمَّن مشروعه السياسي والمذهبي بمصاهرته لأكبر قوة سياسية وعسكرية وبشرية في إيران والعراق آنذاك وهي قبائل الآق قوينلو.

خامسا: سلطان حيدر والتحول العسكري

خلف سلطان حيدر (1460- 1488) أباه سلطان جنيد في قيادة الأسرة الصفوية رغم صغر سنه، حيث أقام في أردبيل تحت رعاية مريدي أسرته الكثر، وقد جنح نحو الهدوء والسلم جنوحا تكتيكيا لتجاوز الفتور الذي شهده الأتباع بمقتل زعيمهم سلطان جنيد في شيروان، ثم بدأ في تنمية قوته العسكرية فحوَّل الطريقة الصفوية تحويلا نهائيا واستراتيجيا من الطور الدعوي إلى الطور السياسي بتأسيسه لجيش عقائدي شيعي متميز بلباسه ذي القلنسوة الحمراء ذات الاثنتي عشرة لفة تعبيرا وتبرُّكا بالأئمة الاثني عشر للشيعة، وعُرِفوا في الأدبيات التاريخية بالقزلباش أي "حمر الرؤوس".

وفي تلك الأثناء كان خاله أوزون حسن زعيم الآق قوينلو قد أكمل إخضاعه للعراق وإقليم أذربيجان وبالتالي أمَّن سلطان حيدر جانبه في العراق وإيران حتى ما وراء نهر جيحون[4].

[1] مدينة استراتيجية تقع على الساحل الغربي لبحر قزوين جنوبي القوقاز معروفة بإنتاجها الكبير للحرير كمادة اقتصادية مهمة آنذاك (أنظر: عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص41)

[2] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص41.

[3] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص45.

[4] يُقصد بها بلاد ما وراء النهر وهي منطقة تاريخية تعتبر جزء من آسيا الوسطى تشمل أجزاء من أوزبكستان والجزء الجنوبي الغربي من كازاخستان والجزء الجنوبي من قيرغيزستان .

ولكن سرعان ما توترت العلاقات بين سلطان حيدر وأخواله وأصهاره[1] زعماء الآق قوينلو نتيجة توجُّس هؤلاء الخيفة من تنامي قوة حيدر وزعماء تنظيمه العسكري القزلباش، وقد ساعد الآق قوينلو حاكم شيروان حيث استطاع أن يردَّ حملة حيدر سلطان في موقعة طبرستان[2] سنة (893هـ/ 1488م)والتي قُتل فيها سلطان حيدر[3].

ترك حيدر ثلاثة أولاد هم: إبراهيم، إسماعيل وسلطان علي، والذين أقلق نشاطهم زعيم الآق قوينلو وحاكم أردبيل فتمَّ نفيهم بين سنتي 1488 و1494 وقُتِل بعد ذلك علي وإبراهيم وبقي إسماعيل لاجئا ومتخفيا بكيلان[4] في انتظار فرصة العودة.

وفي الفترة الممتدة بين سنتي 1488 و1499 بلغت قوة أمراء القزلباش مبلغا كبيرا استطاعوا من خلاله حمل الابن الأخير لسلطان حيدر إسماعيل ميرزا[5] من كيلان التي كان يعيش بها سرًّا إلى موطن أسرته الروحي ومنطلق دعوة أجداده أردبيل[6].

وشكَّل هذا الرجوع نقطة التحول الأهم في تاريخ الأسرة الصفوية التي ستتحول بفضل جهود هذا الابن وأتباعه ومريديه وأمراء القزلباش وجنودهم إلى دولة غيَّرت مجرى الأحداث في الهضبة الإيرانية والعراق والأناضول والخليج وغيرها من المناطق.

---

[1] تزوج سلطان حيدر من ابنة خاله أوزون حسن وهي كاترين حليمة الملقبة ب"علم شاه" والتي كان جدها لأمها حاكم طرابزون يوحنا الرابع (محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص46)

[2] طبرِستان (بفتح الطاء والباء وكسر الراء) هو إقليم عرفه العرب والفرس باسمه منذ القرون القديمة، وهو يَقع في شمال دولة إيران اليوم ويمْتد في مُعظمه على الساحل الجنوبي لبحر قزوين عبر سلسلة جبال ضخمة أعطته هيبة عند قدماء العرب كما يَصفه ياقوت الحموي في معجم البلدان.

[3] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص46.

[4] كيلان هي مدينة صغيرة إلى الشرق من طهران في إيران وهي المقصودة في هذا الموضع، وهناك قرية عراقية تاريخية بنفس الاسم قرب المدائن (جيلان العراق)، وكيلان الإيرانية كانت أكثر المدن إنتاجا للحرير خلال القرنين 16 و 17 ميلاديين (أنظر: عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص55)

[5] إسماعيل بن حيدر بن الجنيد الصفوي (25 رجب 892 هـ/25 جويلية 1487م - 18 رجب 930 هـ/23 ماي 1524م) مؤسس الدولة الصفوية في إيران، والملقب بإسماعيل الصفوي هو شاه إيران (1501 - 1524) وهو القائد الديني الذي أسس الحكم للصفويين (أنظر:محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص52)

[6] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص41.

المطلب الرابع: الشاه إسماعيل والتأسيس الفعلي للدولة 907هـ/ 930هـ – 1501م/1524م.

بقي إسماعيل بن سلطان حيدر خمس سنوات في لاهيجان القريبة من كيلان متربيا في كنف "كاركيا ميرزا علي" وفي هذه المدة نشأ على يد كبار صوفية الصفويين الذين رسَّخوا مبادئ التشيع في نفسه، وفي نفس الوقت تلقَّى تكوينا سياسيا وعسكريا مكثفا حتى صار شابا يافعا وحيويا وزعيما محبوبا لدى مريدي أسرته[1]، والذين تزايدت أعدادهم بشكل كبير قُدِّرت آنذاك بعشرات الآلاف رغم النكسة التي مُنِيت بها الأسرة الصفوية بمقتل سلطان حيدر وقبله سلطان جنيد[2].

وقد عمل إسماعيل خلال تلك الخمس سنوات 899هـ/ 905هـ - 1494م/ 1499م مع أنصاره على نشر الدعوة الصفوية وتوطيد أركانها عبر اتصالات سرية معهم في أذربيجان والأناضول وبلاد الشام[3] تحقيقا وتنفيذا لطموحاته السياسية والعسكرية[4].

من مفهوم الأسرة إلى منطق الدولة:

كان هدف إسماعيل من نشر الدعوة الصفوية وتثبيت أسسها الانتقال من الطابع المحلي إلى الإقليمي ومن مفهوم الأسرة إلى منطق الدولة وقد أدرك أن ذلك لن يتم إلا بالاعتماد على قوة عسكرية مخلصة ومرتبطة به وبأسرته عقائديا ومذهبيا حتى تستميت في الدفاع عنه وعن معتقداته[5].

استفاد إسماعيل ميرزا من الخلافات الحادة التي كانت بين أمراء الآق قوينلو فرأى أن الفرصة مناسبة للجهر بدعوته والعودة إلى أردبيل فخرج من لاهيجان مع أتباع أسرته ومريديه متوجها إلى آسيا

---

[1] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص52.

[2] محمد عبد اللطيف هريدي، المرجع السابق، ص46- 47.

[3] انتشرت الدعوة الصفوية خارج معاقلها التقليدية في أردبيل وتبريز حيث شملت أجزاء من الأناضول وشمال العراق وبلاد الشام.

[4] ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص466.

[5] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص233.

الصغرى التي كثر بها مؤيدوه نتيجة دعوات مبشري الصفوية بها، فكان فاتحة أعماله العسكرية هو الهجوم على شيروان للانتقام من قتلة أبيه حيدر وجده جنيد، حيث دخلها وقتل حاكمها ونبش مقابر حكامها الأوائل وأحرق جثثهم وغنم ممتلكات وأموال المدينة وسيطر على مدينة باكو القريبة منها[1]، وقد نتج عن الحملة الصفوية الأولى على شيروان أربع نتائج كانت في خدمة تأسيس الدولة الصفوية:

1. ازدياد التفاف الإيرانيين حول إسماعيل، حيث رأوا فيه منقذا لهم من فوضى تناحر الأسر والأمراء.
2. تضاعف قدرته العسكرية وتوفير المؤونة لجيشه من خلال الغنائم التي حصل عليها في شماخي عاصمة ولاية شيروان وباكو.
3. قربه من معاقل الآق قوينلو التي بقيت القوة الوحيدة التي تعيق تقدمه وسيطرته على باقي المناطق.
4. إحكامه للسيطرة على المداخل الغربية للهضبة الإيرانية[2].

وقد عجّل انتصار إسماعيل في شيروان بتوجهه نحو مواجهة الآق قوينلو حيث زحف إلى تبريز وفي الطريق إليها التقى في معركة حاسمة مع زعيمهم آلوندبك عند شرور في وادي آراكس بتاريخ 01 محرم 907هـ / 17 جويلية 1501م، انتصر فيها إسماعيل ودخل بعد انتصاره هذا إلى تبريز عاصمة الآق قوينلو واستولى عليها[3].

بدخول إسماعيل لتبريز أعلن نفسه رسميا شاهًا على فارس ليأخذ بذلك صبغة سياسية ويكتسب سلطة زمنية دنيوية إضافة إلى سلطته الدينية الروحية التي ورثها عن آبائه وأجداده الصفويين[4].

---

[1] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص53 (نقلا عن الكتاب الفارسي: الأسترآبادي سيد حسن، **أزشيخ تاشا صفا**، اهتمام: إحسان إشراقي، طهران، 1385هـ، ص33)

[2] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص54.

[3] نفسه، ص54.

[4] حسان حلاق، المرجع السابق، ص422.

فأصبح يلقب رسميا بالشاه إسماعيل الصفوي كأول حاكم من الأسرة الصفوية[1] لأن الرواد الأوائل لها كانت لديهم الصبغة الدينية فقط من خلال مركزهم الروحي في الوعظ والإرشاد والتصوف ثم التشيع حيث أصبحت بلاد فارس بصبغة إسلامية شيعية، فبينما فشل سلطان جنيد وسلطان حيدر فقد نجح الشاه إسماعيل بقلب الأسرة الصفوية إلى دولة شيعية قائمة بذاتها ابتداءا من سنة1501.[2]

وللتحكم بزمام الأمور وتأكيدا للخيار المذهبي لأسرته أعلن الشاه إسماعيل الصفوي أن التشيع هو المذهب الرسمي لدولته الناشئة[3]، ويفسر المؤرخ محمد عبد اللطيف هريدي تبني الشاه الجديد للتشيع برغبته في تحقيق التجانس الديني والمذهبي بين مختلف العناصر القومية والعرقية والقبلية المشكلة للاثنيات المستقرة بالهضبة الإيرانية كعامل مشترك يجمع بينهم ويذيب خلافاتهم، وفي نفس الوقت يضمن مخالفته –أي التشيع– لمذهب القوى التي تحيط بدولته (العثمانيين والمماليك والأوزبك)[4].

وبهذا الخيار المذهبي للدولة الصفوية يكون الشاه إسماعيل الصفوي مؤسسا لأول دولة شيعية في التاريخ الحديث[5]، حيث عمل على نشر هذا المذهب خارج نطاقها ومجالها الحيوي مما استجلب له ولها العداء مع محيطه السني[6]، فلم يكن من المقبول وفق المنطق السياسي الاستراتيجي والطائفي المذهبي تأسيس كيان شيعي في وسط غير شيعي[7].

الدولة الصفوية وعداوة المحيط:

وجدت الدولة الصفوية الفتية نفسها عند تأسيسها محاطة بمجموعة من القوى يغلب على علاقاتها معها مبدئيا طابع الريبة والحذر والذي تطور في العديد من المرات إلى عداء وتوتر وهي:

---

[1] ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص467.

[2] Yan Richard, **l'Iran de1800 à nos jours**, champs histoire, Flammarion, 3e édition, 2016, p23.

[3] دونالد ولبر، المرجع السابق، ص86.

[4] محمد عبد اللطيف هريدي، المرجع السابق، ص44.

[5] شهد التاريخ الإسلامي خلال العصر الوسيط نشوء دول شيعية كالفاطميين والحشاشين والقرامطة ...الخ.

[6] حيدر نزار السيد سلمان، المرجع السابق، ص107.

[7] محمود شاكر، **إيران**، المكتب الإسلامي، بيروت، 1986، ص51.

1) الدولة العثمانية في الأناضول والعراق.

2) قبائل الآق قوينلو في العراق وزعيمها مراد بن يعقوب.

3) إمارة الآق قوينلو في ألبستان[1] شمال غرب إيران.

4) قبائل الأوزبك وزعميها محمد الشيباني بمناطق خراسان وشمال شرق فارس.

5) القبائل الأفغانية في الشرق[2].

6) الأسطول البرتغالي الذي بدأت قوته تتنامى من خلال تواجده في الخليج.

والملاحظ في هذه القوى المحيطة بالصفويين فيما عدا البرتغاليين أنها قوى إسلامية سنية فصلت الدولة الصفوية الناشئة بينها حيث قد (برز الشيعة الصفويون كقوة سياسية ودينية فصلت بين جزئي العالم الإسلامي السني، في الشرق: وسط آسيا والهند وأفغانستان، وفي الغرب: الدولة العثمانية والعراق والمماليك بمصر وبلاد الشام)[3].

كانت الدولة العثمانية أهم وأكبر وأخطر القوى المحيطة بالصفويين فكان بروز العلاقات والاحتكاك والصدام بين القوتين أمرا منطقيا فرضته مجريات الأحداث وهو موضوع بحثنا هذا.

واجه الشاه إسماعيل تلك القوى السابقة الذكر وتمكن في فترة وجيزة لم تزد عن العشر سنوات أن يخضع كامل بلاد الفرس لحكمه فلم يبق من خطر على دولته إلا الأوزبك شرقا[4] والعثمانيين غربا[5].

---

[1] ألبستان مدينة قديمة في محافظة مرعش في تركيا تقع المدينة على هضبة في الطرف الجنوبي الأوسط لسلسلة جبال طوروس، كانت تعد الحد الشمالي لولاية حلب العثمانية وضعتها معاهدة سيفر التي أنهت الحرب العالمية الأولى ضمن سوريا، ولكن معاهدة لوزان عام 1923 وضعت المدينة مع بقية الأقاليم السورية الشمالية في لواء الإسكندرون ضمن الأملاك التركية (أنظر: فاضل حسين، **محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية**، منشورات معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، 1958، ص39)

[2] حسان حلاق، المرجع السابق، ص425.

[3] دونالد ولبر، المرجع السابق، ص87.

[4] لقد أفردنا هذه الأطروحة لدراسة العلاقات العثمانية الإيرانية وانعكاساتها على المشرق العربي ولعل الفرصة تتاح مستقبلا لدراسة علاقات العثمانيين والإيرانيين مع باقي القوى من أوزبك ومماليك وبرتغاليين.

[5] إسماعيل احمد ياغي، المرجع السابق، ص 233.

فأصبحت الدولة الصفوية بقيادة مؤسسها الأول الشاه إسماعيل قوة إقليمية هامة بفضائها الجيوسياسي وتكويناتها القبلية وبسطوتها المذهبية، حيث أنه وبعد دخول تبريز واتخاذها عاصمة لملكه بدأ الشاه بالتوسع في العراق[1] وخراسان وديار بكر وبغداد وضم كامل أقاليم فارس وأذربيجان وبذلك أصبحت مملكته ممتدة من الخليج إلى بحر قزوين[2] ومن منابع الفرات إلى ما وراء النهر.

ومن خلال العرض السابق ظهرت لنا جليا التحولات التي مرت بها الدعوة الصفوية من أسرة ذات طابع ديني ومكانة روحية إلى دولة كبرى تشغل حيزا جغرافيا فرضها كقوة إقليمية ودولية أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على أهم قوة في المنطقة والعالم آنذاك ألا وهي الدولة العثمانية، حيث قد شكل الموروث الصفوي قاعدة ارتكزت عليها لاحقا أغلب المبادئ السياسية والمذهبية للدولة الايرانية رغم اختلاف الأسر الحاكمة فيها من سقوط الصفويين سنة 1736 وإلى غاية سنة 1924 وهو الحد الزمني الثاني الذي اخترناه لضبط الاطار الزمني للأطروحة والذي سقطت فيه الدولة العثمانية وبعده بسنة ينتهي حكم القاجاريين لإيران سنة 1925، ويخلفهم البهلويون الذين سقطوا بدورهم سنة 1979م، على إثر قيام الثورة عل الملكية ممثلة في الشاه محمد رضا بهلوي بقيادة الخميني وهو ما اصطلح عليه لاحقا باسم " الثورة الإسلامية في إيران"، على أن كل السلالات المتعاقبة على حكم إيران قد اشتركت في الصبغة الطائفية الشيعية والقومية الفارسية التي وضع أسسها الصفويون[3] .

المبحث الثالث: الدولة العثمانية وإيران مسارات التكوين وأسس التمكين.

تعرفنا من خلال العرض السابق (المبحث الأول والثاني) على ظروف تشكل الدولتين العثمانية بعصبيتها التركية واندفاعها الاسلامي وتوسعاتها، وايران الحديثة بتمثلاتها المذهبية وأطماعها التوسعية، حيث تبرز العلاقة بين القوتين من خلال تحليل الظواهر السياسية والاقتصادية والعسكرية والقبلية والمذهبية، وهو ما يتجلى لنا عبر تحليل التكوين التاريخي للدولتين والذي يمدنا بملاحظات جديدة

---

[1] للمزيد أنظر التوسعات الصفوية في المشرق العربي بالفصل الرابع.

[2] ورد ذكره في الكتب القديمة باسم بحر الخزر وقد فضلنا استعمال تسميته الحديثة في هذه الأطروحة للتوضيح أكثر.

[3] عادل علي عبد الله، **محركات السياسة الإيرانية في الخليج العربي**، دار مدارك للنشر، بيروت، ط2، 2012، ص21.

بالاهتمام تشكل في معظمها أوجُهًا للشبه والتداخل في مسارات التكوين وأسس التمكين وأوجُهًا للاختلاف أحيانا أخرى.

المطلب الأول: الطبيعة العسكرية والجيش العقائدي

يعد الجيش النواة الأولى في تأسيس الدول وحركة توسعاتها والحافظ لاستقلالها وحريتها ومصالحها الحيوية، وغالبا ما نشأت الدول والإمبراطوريات بالاعتماد على انتصارات وفتوحات عسكرية وأنشطة مسلحة، حيث إنه لا يمكن تصور قوة سياسية دون قوة عسكرية[1].

فالجيش إذًا هو القلب النابض للدول القائمة في المناطق المستقرة، فما بالك بالنسبة للدول الناشئة في مناطق الصراع والمناطق الاستراتيجية والحيوية والمستهدفة من غيرها جيوسياسيا وعرقيا ومذهبيا ومصلحيا، وهذا ينطبق تماما على مجال دراستنا الدولتين العثمانية والإيرانية، فهما دولتان عسكريتا التكوين، حيث غلبت الطبيعة العسكرية والعقيدة القتالية التوسعية على الدولة العثمانية كما هو الحال بالنسبة لإيران الحديثة، وخاصة في مرحلة النشوء والتكوين التي تتطلب المواجهة مع المحيط.

فقد واجه العثمانيون عسكريا أمراء الأناضول وممالك البلقان والبيزنطيين في مراحل توسعاتهم وامتداداتهم الأولى كما واجهوا عسكريا أيضا الصرب والمجريين والصفويين والروس والبغدان "مولدافيا" والأفلاق "بلغاريا" والمماليك والمورة والصليبيين...الخ، كما واجه الصفويون عسكريا أمراء الآق قوينلو والقره قوينلو وبقايا المغول والأوزبك ودخلوا في صراع مرير مع العثمانيين.

يعود ظهور الطابع العسكري للدولة العثمانية إلى نشأتها الأولى حيث كان مؤسسها قائدا عسكريا وهو الغازي عثمان[2] والذي لُقِّب بذلك لكثرة غزواته ومواجهاته العسكرية التي صبغها بالصبغة الدينية الإسلامية.

---

[1] كل الدول التي نشأت عبر التاريخ لها جيوش تأسس لها وتحميها.

[2] سمي بالغازي تيمنا بمصطلح الغزو الذي يعبر عن فتوحات وغزوات الإسلام الأولى كتعبير عن كون العثمانيين مجاهدين في سبيل الإسلام (أنظر: زياد أبو غنيمة، **جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك**، دار الفرقان، الأردن، ط1، 1983، ص21)

أما ظهور هذا الطابع العسكري على الدولة الصفوية فكان مع خلفاء الشيخ صفي الدين حينما نقل سلطان حيدر الصفويين إلى الطور العسكري والذي ثبّته من بعده ابنُهُ إسماعيل الذي أصبح شاهًا[1] وقائدا للفيالق العسكرية الصفوية ومؤسسا لدولتهم الفتية.

فقد شكّلت الانتصارات العسكرية المتلاحقة وقوة الجيش عاملا مهما في تحول الدولة العثمانية من إمارة بدوية في الأناضول إلى إمبراطورية مترامية الأطراف تشمل توسعاتها ثلاث قارات (آسيا، أوروبا، إفريقيا) وفي تحول الدعوة الصفوية من طور الأسرة الدينية إلى الدولة القوية الحاكمة للهضبة الإيرانية وتخومها، وشكّلت بذلك خطرا على مصالح دول كبرى سابقةٍ لها في التكوين والنشأة (العثمانيون، المماليك، البرتغاليون).

والملفت للانتباه هو تشابه الطبيعة المكونة لجيشي الدولتين حيث تكون الجيش العثماني في فترة نشوء الدولة من مجموع القوات العشائرية المتمسكة بعصبيتها القبلية والمفعمة بالروح الدينية والعاطفة الإسلامية ذات النزعة الصوفية، كما أن تكوين الجيش الصفوي يعود في نشأته الأولى إلى مجموع القوات العشائرية التركمانية التي سبق ذكرها والمترابطة عصبيًّا "قبليًّا" والمفعمة هي الأخرى بالروح الدينية والعاطفة الإسلامية ذات النزعة الشيعية[2].

الجيش العقائدي[3]: الانكشارية والقزلباش

يعود الفضل في النمو المتسارع للقوتين العثمانية والصفوية إلى الجيش المتكون على أساس عقائدي، فقد لعبت الانكشارية دورا مهما جدا في تاريخ الدولة العثمانية فهي عبارة عن جيش منظم يعود في نشأته إلى عهد السلطان أورخان بن عثمان أي في دور مبكر من أدوار نشأة الدولة، وقد تشكلت

---

[1] كلمة فارسية تعني الأمير أو الملك.

[2] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص264.

[3] شاع استعمال هذا المصطلح مؤخرا للتعبير عن الجيوش المؤسسة على روابط عرقية أو دينية ومذهبية والمبني على الولاء للطائفة أو العرق وتحتكر قياداته لعصبة معينة توجه سياساته كما تريد هي بما يضمن مصالحها ومصالح انتماءاتها الضيقة، وعكسه هو الجيش الاحترافي المبني على أسس وطنية واحترافية علمية وأكاديمية وهو الشائع لدى جيوش الدول الغربية ومن أبرز أمثلة الجيوش العقائدية في وقتنا الجيش الإسرائيلي والجيش الإيراني.

الانكشارية من فيالق عسكرية تضم أبناء رعايا الدولة ومن صغار أسرى المسيحيين في البلاد التي يفتحها العثمانيون[1]، وقد طبعت الانكشارية بطابع ديني عقائدي منذ تأسيسها حيث تشير الرواية المتداولة إلى أن الولي الصوفي "حاجي بكتاش"[2] قد بارك نواة هذا الجيش حتى أصبح العديد من قادة الانكشارية ومجنديها من مريدي الطريقة البكتاشية الصوفية[3].

ويهوّن الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى من دور الانكشارية في التاريخ العسكري للدولة العثمانية بقوله: "الانكشارية لم يكونوا كما هو شائع العنصر الرئيسي لقوة العثمانيين القتالية خلال فترة الفتوح التي تمت خلال القرن الرابع عشر والخامس عشر الميلادي فمهمَّتهم الرئيسية عبر التاريخ العثماني هي المحافظة على الأراضي التي جرى ضمُّها والقيام بالدفاع عنها... والدليل على ذلك أنه في عهد مراد الأول وبايزيد الأول لم يزد عدد الانكشارية عن الألف ولم يوجد في عهد السلطان محمد الفاتح سوى 1200 انكشاري في مقابل 12.000 في عهد سليمان القانوني"[4].

ومهما تكن درجة اتفاقنا مع هذا الرأي فإن الجيش العثماني ككل وبمختلف تشكيلاته كان مكوَّنا تكوينا دينيا مكثفا بما فيه الانكشارية التي مثلت أهم صنوف ذلك الجيش.

---

[1] جرت وتجري نقاشات حادة وجدل كبير حول مدى شرعية وإنسانية ما قام به العثمانيون من أخذ لأبناء النصارى من البلاد التي يتم فتحها وتكوينهم في معسكرات الانكشارية تكوينا خاصا عسكريا ودينيا ويفرض عليهم قانون خاص يمنع عليهم مثلا الزواج وهو ما تنفيه بعض الكتابات الموالية للعثمانيين. أنظر مثلا: زياد أبو غنيمة، المرجع السابق، ص122، انظر أيضا:
C.Lefebvre, **Tableau historique politique et moderne de l'Empire Ottoman**, chapitre3:forces militaires de l'empire ottoman, tavernier libraire, paris, Tome Premier,p77-82.

[2] حاج بكتاش ولي Haci Bectas Veli هو متصوف تنسب إليه الطريقة المعروفة بالبكتاشية، ولد بنيسابور في النصف الثاني من القرن السابه هجري- الثالث عشر ميلادي وتوفي سنة 738هـ- 1337م.

[3] سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص41. أنظر أيضا: ياسين بودريعة، **الزوايا والسلطة خلال العهد العثماني مدينة الجزائر نموذجا**، مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، السنة12، العدد23، ديسمبر2017، ص80.

[4] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص43.

أما بالنسبة للدولة الفارسية فقد شكَّل القزلباش النواة الصلبة للجيش الصفوي ذي الطابع العقائدي الشيعي، فأصل التسمية كما ذكرنا سابقا تعود إلى غطاء الرأس ذي الاثنتي عشرة لفةً والمعبرة عن المذهب الاثني عشري الجعفري؛ والذي كانت تلبسه التشكيلات العسكرية التركمانية الموالية للصفويين.

فكانت بذلك القوة العسكرية الصفوية مخلصةً للأسرة والمذهب الذي تربطها به وشائج عقائدية متينة، حيث قد أُشرب الجنود الصفويون بمبادئ التشيع وتعاليمه فأخلصوا للشاه إسماعيل الولاء ولخلفائه من بعده باعتبارهم "حفدة لآل البيت وورثة حِكمتهم وملكهم"[1].

وبمقارنة بسيطة بين الجيشين العثماني الانكشاري والصفوي الإيراني القزلباشي، نلاحظ أن التصوف السني قد غلب على الأول بينما التشيع الإثني عشري قد غلب على الثاني كما نفسر شدة إخلاص الجيش الصفوي لقادته وشاهاته بتشرُّبه بالعقيدة الشيعية وطاعته الكبيرة لمرجعيته[2]، إضافة إلى أن طبيعة التكوين العسكري والديني الإسلامي الصوفي الذي تتلقاه الفرق الانكشارية في فترات تدريبها قد جعلها هي الأخرى مخلصة للدولة العثمانية وخاصة في مراحل قوتها، بينما شهدت بعض مراحل التاريخ العثماني فسادا للمؤسسة العسكرية الانكشارية بل كانت من أسباب ضعف الدولة وانهيارها.

المطلب الثاني: أوجه الشبه في مسارات التكوين بين الدولة العثمانية وايران الصفوية.

[1] محمد عبد اللطيف هريدي، المرجع السابق، ص43.

[2] تُطرح اليوم في عالمنا الإسلامي السني وبقوة مسألة المرجعية الدينية التي بدأت تشكِّل تهديدا لوحدة الأمة حيث إن الظاهر يدل على وحدة وتماسك المجتمعات الشيعية مذهبيا نظرا لمركزية مرجعيتها في إيران والعراق وجنوب لبنان ولدى العلويين في سوريا والحوثيون في اليمن، بينما تشهد المجتمعات السنية نوعا من الخلافات والاختلالات نظرا لغياب المرجعية القوية وتهميش دور العلماء السنة.

نجد في المسارات الأولى لتكوين الدولتين العثمانية والصفوية التشابه الكبير في عدة مسائل تاريخية ترتبط أساسا بالأصل والعرق والصبغة الدينية والتطور السياسي ومن بين أوجه الشبه هذه نذكر:

أولا– الأصول التركمانية: إذا أخذنا بالروايات التي تصرُّ على الأصول التركمانية للأسرة الصفوية وبالأخذ بعين الاعتبار أن العصبية المشكلة للدولة الصفوية هي لمجموعة العشائر التركمانية المستوطنة للهضبة الإيرانية شرقي الأناضول وشمال العراق والشام، سنجد أنها حتما تلتقي في انتمائها العرقي القومي مع العثمانيين الأتراك الذين تكاد تجمع الدراسات التاريخية على أصولهم الغزية التركية[1]، كما نؤكد هنا على أن الدولة الصفوية كانت إيرانية من حيث مجالها الجيوسياسي تركمانية من حيث تكوينها الديمغرافي الرئيسي ومن حيث نظمها السياسية والإدارية والثقافية حيث كانت تتداول النظم التركية وخاصة في الجيش والإدارة.

ثانيا– الغموض في حقيقة التأسيس: غلب الغموض والتضارب بين الروايات حول التاريخ المبكر للدولة العثمانية والأسرة الصفوية ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

- الطبيعة البدوية: لقد بدأت الدولة العثمانية طريقها كإمارة بدوية مهاجرة في الأناضول والصفويون بدأوا دعوتهم كمرشدين في بوادي الهضبة الإيرانية وهو ما صعب مهمة المؤرخين في جمع الحقائق التاريخية في ظل غياب الوثائق والاستقرار حيث أن أغلب المصادر الأولية هي عبارة عن روايات شفهية متناثرة ومتناقضة في كثير من الأحيان، على عكس الحواضر والمناطق المتمدنة أين تكون الكتابة التاريخية أقرب للدقة والوضوح مع تعدد المصادر وكثرة المؤرخين وتوفر المادة الأرشيفية، وهو ما يظهر جليا في تاريخ الدولتين الأموية والعباسية (مع التشابه الكبير لهما من حيث البنية التكوينية مع الدولتين العثمانية والصفوية حيث إن كلاهما قد قامتا على أساس ديني "الخلافة" وذلك بالاعتماد على العصبية الأسرية والقبلية) مثلا فرغم سبقهما الزمني عن تاريخ ظهور

[1] فيما عدا الروايات الشاذة التي تنسب عثمان الأول إلى سيدنا علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– والتي يمكن تفسيرها بالسعي لإعطاء الشرعية الدينية للدولة العثمانية من خلال أحقيتها بالخلافة.

العثمانيين والصفويين إلا أن تاريخهما مثبت وواضح ومتناقل في العديد من المصادر وبنوع من الدقة والانسجام.

- الطبيعة القبلية والتضارب في روايات الانتماء: يعد سببا رئيسيا في الغموض الذي اكتنف الروايات المبكرة لتاريخ العثمانيين والصفويين، حيث أن المصادر الرئيسية التي نقلت تلك الروايات هي إما الحوليات العثمانية أو الكتابات البيزنطية بالنسبة لتاريخ الدولة العثمانية وكلاهما لا يُتوخَّى منه الدقة والموضوعية نظرا لتحيُّز الأولى وحقد الثانية، أو المؤرخون الصفويون الأوائل ومؤرخو البلاط العثماني بالنسبة لتاريخ الدولة الصفوية وهم كذلك تخضع رواياتهم لتحفظات أكاديمية نظرا لتعصب الصفويين من جهة ومحاولات التشويه التي طالت الدولة الصفوية من مؤرخي البلاط العثماني خدمة لأغراض سياسية من جهة أخرى.

ومن المعروف أيضا أن العشائر والقبائل لا تهتم بكتابة تاريخها عكس سكان المدن والحواضر، وإذا كتبتْه ودوَّنتْه تضفي عليه الكثير من الأسطورية والملحمية، وهنا تُطرح إشكالية الكتابة التاريخية بالنسبة للدولتين العثمانية والصفوية نظرا لتضارب الروايات وتعددها وحساسية مواضيعها خاصة المذهبية منها، ونورد هنا مثالا عن كل دولة:

- بالنسبة للدولة العثمانية تُطرح قضية تملُّك عثمان بن أرطغرل للثغور الأناضولية المجاورة للبيزنطيين حيث تشير روايات إلى خدمته وعشيرته لعلاء الدين السلجوقي ومن ثَمَّ منح له تلك الأراضي، بينما تشير روايات أخرى إلى أنه كان مارًّا بجنوده بالمنطقة فوجد معركة حامية الوطيس بين الجيشين السلجوقي والبيزنطي فناصر السلاجقة وكافؤوه بإقطاعات على الثغور، ومن الروايات من تذهب بعيدا إلى حد القول بأن قبيلة "كايي" التي ينتمي إليها عثمان لم تُسْلِمْ إلا في عهده وكنتيجة لحسن إسلامها منحها السلاجقة إقطاعات مهمة في الأناضول.
- أما بالنسبة للدولة الصفوية فتُطرَح قضية تشيُّع الأسرة فمنهم من ينسبه إلى المؤسس الأول صفي الدين إسحاق ومنهم من يقول بأن تحول الصفويين نحو التشيع قد كان في عهد حفيده علي

سياه بوش، بينما يرده آخرون إلى سلطان جنيد، ومن المؤرخين من يذهب بعيدا في أصل تشيع الصفويين إلى غاية نسبتهم لآل البيت وبالتحديد الإمامين موسى الكاظم وجعفر الصادق[1].

ثالثا– سرعة واطِّراد التوسعات: حقق العثمانيون خلال مسيرتهم التاريخية ما عجزت عنه العديد من الإمبراطوريات والدول حيث استطاعوا في مطلع القرن السادس عشر أن يجمعوا تحت سلطتهم أجزاء كبرى واستراتيجية من قارات العالم القديم (الأناضول، البلقان، شرقي أوربا، جزر البحر المتوسط، العراق، بلاد الشام، مصر، اليمن، الحجاز، المغرب الإسلامي...) والملاحظ أن أهم هذه الفتوحات قد تمَّ بين سنتي 1453 و1517 أي بين فتح القسطنطينية وفتح مصر في مدة تقلُّ عن الأربعة وستين سنة، وهي مدة قليلة في تاريخ الدول والجماعات[2].

فالعثمانيون خلال مسيرتهم التوسعية من التأسيس إلى فتح القسطنطينية قد نقلوا عاصمتهم عدة مرات بتقدُّم الفتوحات وازدياد مساحة الدولة (إيسكي شهر ثم يني شهر ثم بورصة ثم أدرنة ثم القسطنطينية)[3].

كما أن الدولة الصفوية قد حققت انتصارات واسعة في فترة وجيزة توسعت من خلالها في عهد مؤسسها الأول الشاه إسماعيل 1501– 1524 الذي أخضع كامل الهضبة الإيرانية وأصبح يهدد شرقي الأناضول والعراق والخليج.

وقد قام الإيرانيون أيضا خلال مسيرتهم التوسعية الحديثة بنقل عاصمتهم عدة مرات كلما زادت قوتهم ودعت الضرورة لذلك (أردبيل ثم تبريز ثم أصفهان ثم شيراز فطهران)[4].

---

[1] أنظر شجرة نسب السلالة الصفوية في **الملحق 15**.

[2] من المعروف في فلسفة التاريخ أن تاريخ الأفراد يختلف في تكوينه الزمني عن تاريخ الجماعات فإن كانت مدة 50 سنة مثلا مدة مهمة جدا وكبيرة في تاريخ الفرد فإنها في تاريخ الشعوب مدة قليلة وبسيطة.

[3] كادت أن تكون العاصمة القادمة للعثمانيين هي فيينا في قلب أوروبا حيث حاصرها السلطان سليمان القانوني لكنه فشل في فتحها.

[4] نقل العاصمة من تبريز إلى أصفهان كان ضرورة استراتيجية فرضها الصراع العسكري مع العثمانيين حيث إن أصفهان بعيدة عن الحدود العثمانية الصفوية عكس تبريز القريبة منها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفاعل الرئيسي في التمددات الإيرانية كان الشاه إسماعيل وفي فترة قياسية (حوالي 10 سنوات) عكس التوسعات العثمانية التي جرت في عهود عدة سلاطين وذلك عبر ثلاثة قرون[1].

من خلال ما سبق؛ يظهر لنا التشابه الكبير في طبيعة التكوين وبنية الدولتين العثمانية والايرانية خاصة في مجال البدايات والتوسعات، غير أن المصير والمآلات والنهايات لم تكن واحدة ولا متشابهة بين القوتين نظرا لعدة اعتبارات، فلئن كانت الدولة العثمانية قد استطاعت الصمود والمواصلة في مسيرتها كدولة لأكثر من 6 قرون منذ تأسيسها سنة 1299 وإلى غاية ى سقوطها سنة 1923 وإلغاء الخلافة الاسلامية بها سنة 1924، فإن الصفويين كأسرة وعصبية حاكمة للهضبة الإيرانية لم تستطع ذلك حيث سقطت سنة 1736 لتخلفها مجموعة أسر متعاقبة على حكم إيران، لكن الموروث الصفوي بطابعه القومي والمذهبي قد بقي حاضرا في تشكيل إيران الحديثة حتى وإن اختلفت الأسر والسلالات الحاكمة لها:

الأسرة الصفوية (1736/1501).

الأسرة الأفشارية (1757–1736).

الأسرة الزندية (1795–1757).

الأسرة القاجارية (1925–1795).

الأسرة البهلوية (1979/1925).

[1] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص39.

المبحث الرابع: المنطلقات الجيوسياسية للعلاقات العثمانية الإيرانية والعوامل المتحكمة فيها.

"الدين يخضع للسياسة والسياسة تخضع للتاريخ والتاريخ يخضع للجغرافيا"[1]، بهذه المقولة يمكن التعرف مبدئيا على طبيعة العلاقات الدولية والعوامل المتحكمة في تحديدها، حيث إن نشوء الأمم والدول وتطورها يعتمد على شقين واحد داخلي وآخر خارجي، وهذا الأخير لا تقل أهميته عن الأول وقد تطور العلم الذي يدرس طبيعة العلاقات الخارجية للدول حتى أصبح علما أكاديميا مستقلا بذاته يعرف بـ"الديبلوماسية أو علم العلاقات الدولية"، وهو الذي يدرس السياسات الخارجية للأمم وطبيعتها والعوامل المؤثرة فيها والقواعد التي تخضع لها.

كما أن التاريخ كعلم أكاديمي يهتم هو الآخر بالعلاقات بين الأمم بل تدخل ضمن إطار صلب موضوعاته وتخصصاته لا سيما الحديثة والمعاصرة منها في ما يعرف بتاريخ العلاقات الدولية.

لقد شهد التاريخ الحديث لمنطقة الشرق الأدنى وغرب آسيا نشوء قوتين سياستين مهمتين هما الدولة العثمانية والدولة الإيرانية، ويعتبر هذا النشوء في حد ذاته حدثا مهما في تاريخ المنطقة حيث انقلبت به موازين القوة وتغيرت مراكزها التي كانت في الفترة السابقة لها ممثّلةً بالدول الإسلامية التي نمتْ في الحجاز ودمشق وبغداد والقاهرة والمغرب الإسلامي والأندلس، فالتغير الذي نقصده هنا هو تحول مركز القوة والريادة في الشرق الأدنى وغرب آسيا من البلاد العربية إلى الهضبتين الأناضولية والإيرانية ببروز الدولتين العثمانية والصفوية وتوسعاتهما.

ثابت الجغرافيا وتحولات التاريخ والسياسة

انطلاقا من مقولة الكاتب اللبناني واكيم سليم التي افتتحنا بها هذا المبحث يبرز لنا تحكُّم عدة متغيرات وعوامل في طبيعة العلاقات التي كانت بين القوتين الناشئتين بالأناضول وإيران، ولذلك فقبل الحديث في هذه الأطروحة عن تطورات العلاقات العثمانية الإيرانية وانعكاساتها على المشرق العربي

[1] واكيم سليم، **العلاقات العربية الإيرانية عبر التاريخ**، مطابع فضول الحديثة، بيروت، 1967، ص3.

يجب أن نتوقف بالضرورة عند المنطلقات الجيوسياسية لها والعوامل المتحكمة فيها والتي يمكن إجمالها في المنطلقات والعوامل الجغرافية التاريخية والسياسية الاستراتيجية دون إغفال العوامل العرقية والمذهبية.

المطلب الأول: المنطلقات والعوامل الجغرافية.

نشأت الدولة العثمانية في الأناضول ونشأت الدولة الصفوية في الهضبة الإيرانية أي أن كليهما قد تمركز في الفضاء الجغرافي الواسع لآسيا الغربية الشمالية[1] وتضاريسيا لا يفصل بينهما أي حاجز طبيعي وباعتبارهما وحدة جغرافية يمكن تحديد أبعادهما مجتمعتين كالآتي:

شمالا: بحر قزوين والأراضي الروسية والبحر الأسود[2].

جنوبا: خليج عُمان والخليج العربي وبلاد العرب "العراق وبلاد الشام"[3].

شرقا: آسيا الوسطى "بلاد ما وراء النهر" الأوزبك والطاجيك وباكستان الشرقية[4].

غربا: البلقان وأوروبا الشرقية.[5]

وكمنطلق جغرافي لا يمكن إغفاله في تحديد طبيعة العلاقات بين القوتين كانت الهضبة الإيرانية بالنسبة للعثمانيين منفذا وحيدا وطريقا ضروريا للمرور إلى آسيا الوسطى موطن الأجداد الأوائل وعمقها الاستراتيجي[6].

---

[1] أنظر خريطة غرب آسيا في **الملحق 04**.

[2] لقد استثنينا في الحدود الشمالية الدول المعاصرة: أذربيجان وأرمينيا وجورجيا، لأنها كانت في الإطار الزمني الذي نحن بصدده مقسّمة بين القوتين، فأذربيجان كانت إقليما صفويا، وبلاد الأرمن والكرجستانيين "جورجيا" كانت تحت الحكم العثماني.

[3] تأرجحت العراق والأجزاء الشمالية لبلاد الشام في تبعيتها بين الصفويين والعثمانيين إلى غاية استقرارها نهائيا بيد العثمانيين مطلع القرن 17.

[4] استثنينا أفغانستان الحالية وباكستان الغربية لأنها كانت آنذاك ضمن النفوذ الصفوي باسمها التاريخي "خراسان وبلوشستان".

[5] أطلس العالم، المرجع السابق، ص89.

[6] نلاحظ التركيز التركي الحالي في العلاقات الإقليمية على دول آسيا الوسطى (تركمانستان، طاجكستان، أوزباكستان، قيرغزستان، كازاخستان...) حيث تعتبرها تركيا عمقا استراتيجيا لها، وأبرز مثال على ذلك المراكز العلمية والثقافية التركية المنتشرة في تلك البلدان بدعم من الحكومة التركية إضافة إلى الاستثمارات الاقتصادية التركية الكبرى المقدرة بمليارات الدولارات.

كما كان الأناضول بالنسبة للإيرانيين منفذا حيويا وطريقا ضروريا للمرور إلى أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، والمرور الى البحر الأحمر عبر الأراضي العثمانية في العراق وسوريا والجزيرة العربية.

وبما أن العامل الاقتصادي في ذلك الوقت يستند أساسا على العامل الجغرافي كانت الطرق التجارية القديمة والمهمة تمر حتما عبر الهضبة الإيرانية والأناضول وخاصة الطريق الدولي للحرير والتوابل الذي كان يجمع بين شرقي آسيا "الصين والهند" وغربها "تركيا وإيران والمشرق العربي" مع أروبا، في علاقات اقتصادية قوية كانت تدر أرباحا طائلة على المتحكمين فيه ويبرز في مجال دراستنا الجغرافية هنا محورا الطريق الدولي "تبريز – بورصة" و"تبريز – حلب"[1].

وبما أن الجغرافيا ثابتة والتاريخ متحول فإن الأحداث والتطورات التاريخية شكلت عاملا مهما في تحديد طبيعة العلاقات بين القوتين العثمانية والايرانية، فالجوار الجغرافي كمجال ثابت بين الدول يفرض وجود علاقات بينها وتبقى طبيعتها محكومة إما بحسن الجوار والتعاون والحوار أو بالعداء والتوتر والصراع.

المطلب الثاني: المنطلقات والعوامل التاريخية.

تعطي الدراسات المعاصرة لعلم العلاقات الدولية أهمية قصوى للمتغير التاريخي نظرا للدور الكبير الذي يلعبه التاريخ في صياغة العلاقات الدولية وتحديد طبيعتها فالعداء التاريخي مثلا بين أي اثنين (فردين، قوتين، دولتين، قبيلتين، مذهبين..) يبقى مُلقيا بظلاله بينهما مهما وصلت درجات الصداقة والتفاهم والتعاون في مرحلة من المراحل[2].

---

[1] أنظر خريطة طرق التجارة الدولية القديمة في **الملحق 05**. وللتوسع أكثر في هذا الموضوع أنظر: عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص 51- 75.

[2] مثل العلاقات الروسية الأمريكية والعلاقات السعودية الإيرانية والعلاقات التركية الإيرانية، وهذه الأخيرة تعدُّ استمرارية للصراع العثماني الصفوي.

والصداقات التاريخية التي تنشأ بين الشعوب والدول تبقى ملقية بظلالها رغم ما يحدث في بعض الأحيان من توترات عابرة أو تغيرات في النُظُم السياسية الحاكمة[1].

فالتكوين التاريخي للأمَّتين العثمانية والإيرانية قد ساهم بشكل واضح في بروز العلاقات بين القوتين وتحديد طبيعتها ومصيرها، فقد كانت الدولة العثمانية سابقة تاريخيا من حيث نشأتها وتطورها عن قيام الدولة الصفوية بأكثر مِن قرنين مِن الزمان، وأول ما يلفت انتباهنا هنا هو أن قيام الدولة الصفوية قد كان في زمن أوْج ازدهار الدولة العثمانية وعنفوانها والمحدد بين سنتي فتح القسطنطينية 1453 ووفاة السلطان سليمان القانوني 1566، وبالتالي كان منطقيا عدم تقبل العثمانيين لقيام دولة قوية على حدودهم الشرقية تقلل من نفوذهم السياسي والديني وتشكل خطرا على مجالهم الحيوي وتقاسمهم السيطرة على المنطقة.

لقد كان القرن السادس عشر مجالا تاريخيا "زمنيا" لبداية التنافس بين القوتين العثمانية والإيرانية في الهضبة الإيرانية والأناضول والمشرق العربي كمجال جغرافي، وقد ساهم الثقل التاريخي للهضبة الإيرانية في إعطاء دفع قوي للدولة الصفوية1501-1736م والأسر الحاكمة بعدها 1736-1925م، حيث شهدت تلك الهضبة عبر تاريخها الطويل قيام دول مركزية قوية بها (العيلاميون، الساسانيون، الإمبراطورية الفارسية...) مما أعطى زخما كبيرا لتوسعات الدولة الصفوية لاحقا، عكس الهضبة الأناضولية التي تُعَدُّ الدولة العثمانية أول دولة مركزية قوية قامت بها عبر التاريخ حيث كانت قبل ذلك تقع في مجال نفوذ الدول الكبرى المحيطة بها (البيزنطيون، الإمبراطوريات المغولية، السلاجقة...) أو مشتتة تحت سيطرة القبائل وأمراء الأقاليم.

ومهما يكن فإن عامل الجغرافيا التاريخية يُعَدُّ منطلقا مهما لتحديد طبيعة العلاقات العثمانية الايرانية ومعرفة أصولها وتطوراتها.

---

[1] مثل العلاقات البريطانية الأمريكية والعلاقات الجزائرية التركية.

المطلب الثالث: المنطلقات والعوامل السياسية والاقتصادية

هناك اتجاه قوي لدى الباحثين في العلاقات الدولية يوحي بالأهمية القصوى التي تلعبها المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في تحديد طبيعة العلاقات بين الأمم والقوى والأحلاف[1]، فإن كانت العلاقات بين دولتين طيبة فهذا يعني بأن المصالح قد التقتْ وإذا كانت العلاقة متوترة ويطبعها العداء والصراع فهذا يعني أن المصالح قد تضاربت فيما بينها.

وهو ما حدث تماما في العلاقات العثمانية الإيرانية حيث شكَّل بروز الدولة الصفوية في الشرق عهد الشاه إسماعيل 1501- 1524 خطرا كبيرا على المصالح الاقتصادية والحيوية العثمانية.

يعد المجال الحيوي لكل دولة أمرا مهما بالنسبة لها حيث إن لكل أمة مجالها الحيوي والذي قد تشترك فيه مع دولة أو مجموعة دول وهنا يكون التنافس حول ذلك المجال عاملا للاحتكاك وسوء التفاهم بينها، فقد شكَّل شرقي الأناضول وجنوبه وآسيا الوسطى والخليج وبلاد العرب مجالا حيويا شرقيا للدولة العثمانية نظرا لموقعها الجيوسياسي ومكانتها الدينية، كما شكل الخليج والعراق وشرقي الأناضول وبحر قزوين مجالا حيويا للدولة الإيرانية، فكان هذا الاشتراك والتداخل مؤججا للاحتكاك والصراع والمنافسة بينهما.

في الوقت الذي كانت العلاقات العثمانية الأوروبية فيه قد بدأت تطبع بنوع من السلمية بعد فتح القسطنطينية خاصة في عهدي سليم الأول 1512- 1520 وسليمان القانوني 1520- 1566[2]

---

[1] المتتبع لتاريخ الأحلاف السياسية والعسكرية والحروب التي قامت عبر التاريخ والصراعات القائمة إلى يومنا هذا يجد أن أغلبها قد قامت على الأساس المصلحي وتلبس لبوسات قومية تارة ودينية ومذهبية تارة أخرى، فالصراع القائم مثلا اليوم بين إيران والسعودية ما هو في حقيقته إلا صراع سياسي واقتصادي وتنافس على النفوذ والزعامة يستخدم الدين والمذهب والتجييش الطائفي كغطاء وذريعة، وللمزيد عن الصراع السعودي الإيراني أنظر:

Rapport annuel mondial sur le système èconomique et les stratègies, **Iran**/**Arabie Saoudite**:**le duel**, publier par Institut francais des relation international (IFRI), paris, 2019, p161-162.

[2] عقد السلطان سليمان القانوني عدة معاهدات للصداقة والسلم مع بعض الدول الأوروبية مثل معاهدة الصداقة الفرنسية العثمانية (أنظر: محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 209.)

بدأت العلاقات العَدائية والحروب للدولة العثمانية مع القوى الإسلامية وبالتحديد دولة المماليك في مصر والشام ودولة الصفويين في إيران[1].

ويرجع هذا العداء أساسا إلى التضارب في المصالح الاستراتيجية بين هذه القوى الإسلامية الثلاث (العثمانيون، الصفويون، المماليك) والتي كان مجالها الجيوسياسي واحدا ومجال تنافسها الاقتصادي واحدا وغطاؤها الديني واحدا، وهدفها واحد وهو السعي لزعامة العالم الإسلامي[2].

ويهمنا في دراستنا هذه العلاقات العثمانية الايرانية التي برزت بشكل جلي خلال القرن السادس عشر الميلادي وتطورت في ما تلاه من قرون حيث استطاعت الدولة الصفوية الناشئة الصمودَ أمام الضغوطات العثمانية عكس المماليك الذين سقطوا في أول احتكاك عسكري مع العثمانيين وبذلك زالت دولتهم[3].

ويعد العامل الاقتصادي الذي ندرجه هنا ضمن إطار المصالح الاستراتيجية منطلقا مهما لا يمكن إغفاله في تحديد العوامل المتحكمة بطبيعة العلاقات العثمانية الايرانية ، فقد عمد العثمانيون إلى إحداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية للدولة لتحقيق المركزية وبسط السيطرة على البلاد وذلك من خلال انتزاع الأراضي الإقطاعية الكبرى من أيدي أصحابها[4] فكان أكثر المتضررين من هذا الإجراء القبائل التركمانية في شرقي الأناضول والتي وجدت في الايرانيين ودولتهم الصفوية خير معوض

[1] محمد عبد اللطيف هريدي، المرجع السابق، ص42.

[2] وهنا كأن التاريخ يعيد أحداثه نظرا لبروز الصراع والتنافس بين تركيا (وريثة العثمانيين) وإيران (وريثة الصفويين) ومصر (حاضرة المماليك) على زعامة العالم الإسلامي، نظرا لما تمتلكه كل دولة من الدول السابقة من ثقل تاريخي وسياسي وديني وقومي وديموغرافي.

[3] بعد معركتي "مرج دابق" 1516 قرب حلب التي سقطت بها بلاد الشام، ومعركة "الريدانية" 1517 على الحدود الفلسطينية المصرية وبها سقطت مصر في يد العثمانيين وانهارت دولة المماليك.

[4] كان أغلبهم من القبائل التركمانية المؤيدة للأسرة الصفوية فعمدت بذلك الدولة العثمانية إلى تجفيف منابع الدعم المالي والمادي للصفويين.

لها لما قد خسرته من مزايا إقطاعية في الدولة العثمانية فازداد بذلك التفاف الكثير من العشائر والفلاحين والفقراء حول الصفويين بدافع اقتصادي وبخلفية مذهبية[1].

المبحث الخامس: انعكاسات موروث الصراع العثماني الصفوي 1736/1501 على العلاقات العثمانية الإيرانية 1924/1736.

لكل حرب أو معركة أو مواجهة أو صراع آثار سلبية ونتائج إيجابية على الطرفين المتصارعين ،لأن الأصل في دخول أي مواجهة مهما كان نوعها إما تحقيق مكاسب معينة أو الدفاع عن أفكار ومصالح ما.

ووفق هذه القاعدة كان للعلاقات العثمانية الصفوية 1501-1736م، والصراع والحروب التي ميزتها مجموعة من الآثار والانعكاسات والمخلفات أثرت بنسب متفاوتة على مساري الدولتين ومآلاتهما وانعكست على طبيعة العلاقات بينهما لقرنين من الزمان 1736-1924م، حيث بقي موروث الصراع والخلاف ملقيا بظلاله على الدولتين العثمانية والإيرانية، ولم يقتصر ذلك التأثير على مستوى العلاقات الخارجية للدولتين وإنما تجاوزه ليؤثر في مسار الأحداث السياسية والاقتصادية والتحولات الاجتماعية والمذهبية داخل الدولتين الجارتين، وسنحاول في هذا المبحث تفصيل تلك النتائج لكل دولة على حدى.

المطلب الأول: على الدولة العثمانية

ألف أحد المؤرخين كتابا حول موضوع العلاقات العثمانية الإيرانية وعنونه بـ: "الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوربا"[2]، إذ أن مضمون هذا الكتاب وهذا العنوان يقودنا إلى أول نتيجة وأثر للصراع بين الطرفين على الدولة العثمانية وهو إعاقة تقدمها وتوغلها داخل الأراضي الأوربية وتراجع فتوحاتها الإسلامية بها، ومن ثم ضعف سيطرتها على أقاليمها الغربية (بلغاريا- ولاشيا- صربيا- المجر- البوسنة والهرسك- ألبانيا- المورة.....) وذلك بفعل انشغالها لأكثر

[1] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص51.
[2] محمد عبد اللطيف هريدي، المرجع السابق، ص1.

من القرنين من الزمان بالصراع العسكري والاهتمام السياسي والدبلوماسي والعقائدي بالجار الشرقي الغريم الدولة الصفوية.

حيث أن العثمانيين ومنذ فتحهم للقسطنطينية سنة 1453 كانوا يتوغلون وباستمرار في عمق أراضي أوربا الشرقية حتى وصلوا إلى وسطها بحصارهم لفيينا عاصمة الإمبراطورية النمساوية وفشلهم في فتحها لمرتين، ويحمل عدة مؤرخين الدولة الصفوية مسؤولية تراجع الفتوحات العثمانية في أوربا بفعل أنشطتها المعادية لها وصراعها معها على الحدود والأطراف.

ويعبر صاحب كتاب الحروب العثمانية الفارسية على ذلك بقوله: (وكادت الأندلس أن تكون إسلامية لولا أن أطلت الفتنة الفارسية برأسها لتقضي على حكم المسلمين في أوربا ولتحيل المد الإسلامي إلى جزر فينحسر الإسلام عن أوربا برمتها، ولم يبق من المسلمين إلا بقايا تذكارية لذلك العهد في البلقان)[1] ، ويقصد الكاتب هنا الدولة الصفوية في قوله الفتنة الفارسية وأن حروبها مع العثمانيين هي السبب المباشر في إعاقة تقدمهم عن الفتح الإسلامي في أوربا، فيقول لولا الصفويون لتم فتح وسط أوربا وصولا إلى غربها باسترجاع الأندلس التي ضاعت بضياع آخر قلاعها "غرناطة" سنة 1492.

انقسمت القوات العثمانية وتشتت مجهودها الحربي في مواجهة الإيرانيين شرقا والصليبيين غربا مما أضعف قدراتها العسكرية القتالية، وثبط عزيمة القادة العسكريين في فتح مدن وقلاع مسيحية جديدة حيث شغلت الحروب العثمانية الصفوية بال العثمانيين واستنزفت قدراتهم العسكرية والمالية.

لقد كان الاقتصاد العثماني والواقع المالي للدولة أكبر المتضررين من الصراع مع الصفويين نظرا لما استهلكه ذلك الصراع من موارد مالية وامكانيات اقتصادية حيث كثيرا ما توقفت تجارة الحرير التي

[1] محمد عبد اللطيف هريدي، المرجع السابق، ص5.

كانت موردا أساسيا من موارد الخزينة خلال الحروب العثمانية الإيرانية نظرا لوجود مناطق زراعة الحرير وطرق قوافله في نقاط التماس والمعارك بين الدولتين[1].

كما كانت ضخامة تكاليف ونفقات الحروب والحملات والمواجهات بين الطرفين من الأسباب المباشرة لانهيار الاقتصاد العثماني ومن ثم ضعف الدولة، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن التكاليف المادية للمواجهات العثمانية الصفوية تفوق تكاليف الحروب العثمانية على الجبهة الأوربية بفعل عدة عوامل منها:

1. صعوبة التضاريس والمناخ حيث تكثر الحواجز الطبيعية في طريق القوات العثمانية المتجهة شرقا نحو الصفويين من جبال ووديان وتلال...،كما أن المناخ الشتوي القاسي الذي يتميز به شرق الأناضول والهضبة الإيرانية قد حال عدة مرات دون توغل العثمانيين في عمق الأراضي الصفوية، حيث يضطرون دائما للتراجع وقد استغل الجيش الصفوي هذه النقطة بالذات لإضعاف قدرات العثمانيين الهجومية من خلال استدراج قواتهم إلى إيران شتاءا لتحول قساوة المناخ دون تحقيق انتصارات عسكرية فاصلة.
2. بعد المسافة بين مراكز القوات العثمانية ومعسكراتها وبين أهدافها في حواضر الصفويين مما يصعب عمليات نقل الآلات الحربية والمدافع والجنود والمؤونة، ويرفع من قيمة النفقات العسكرية لتلك الحملات وقد استثمر الصفويون في هذه المسألة من خلال نقلهم المستمر لعاصمتهم وتغيير مقرها لإبعاده عن الحدود العثمانية تبريز ثم قزوين فأصفهان.
3. الاستراتيجية الصفوية في حرق وتدمير كل مصدر للمؤونة أو الغذاء والماء وكل شيء صالح للاستعمال في طريق القوات العثمانية المتجهة نحوهم، مما يصعب عمليات التموين والدعم اللوجستي للأعداد الكبيرة للجيش العثماني ويعرقل تقدمه ويضخم فاتورة خسائره المالية على الجبهة الصفوية.

---

[1] Murat Birdal, **The Political Economy of Ottoman Public Debt**, Tauris Academic Studies, New York, 2010, p112.

بالإضافة إلى التأثيرات السلبية للحروب العثمانية الصفوية على تقدم الفتح الإسلامي في أوربا وضعف الاقتصاد العثماني وتدهوره، نجد انعكاسات سلبية أخرى للصراع بين القوتين على الدولة العثمانية داخليا وخارجيا لا تقل أهميتها عن ما سبق ذكره.

لقد أثر الصراع العثماني الصفوي سلبيا على الوحدة الدينية والانسجام الاجتماعي بين مسلمي الدولة العثمانية والمسلمين عموما، فالمعروف أن الدولة العثمانية في أقصى توسعاتها خلال القرن السادس عشر ميلادي قد احتوت على عدة أديان وطوائف (مسلمين سنة وشيعة، مسيحيين أرمن وكاثوليك وأرثوذكس وبروتستانت وأقباط، ويهود وصابئة وآشوريين وإيزيديين.....) عاشوا جميعا في هدوء وسلام وأمان في ظل الحكم العثماني الذي حفظ الحرية الدينية والمذهبية، غير أن الصراع مع الصفويين قد شكل سببا مباشرا للاحتقان الطائفي بين السنة والشيعة من رعايا الدولة العثمانية وسكان حدودها وتخومها.

حيث يرى العديد من الباحثين في التاريخ السني – الشيعي أن هذا الاختلاف المذهبي كان في طريقه إلى الضمور والاختفاء لولا الصراع العثماني الإيراني واستعماله للورقة الطائفية المذهبية والتي بقيت آثارها السلبية راسخة إلى اليوم، رغم أن أصل الصراع العثماني الإيراني ليس مذهبيا بقدر ما هو صراع سياسي وعسكري استغل الجانب الديني والتأجيج الطائفي في فصول ذلك الصراع لكسب الأنصار وتحقيق المشروعية والقبول لدى رعايا الدولتين[1].

برزت ظاهرة الانشقاقات والخلافات داخل الأسرة الحاكمة العثمانية بفعل الصراع مع الصفويين حيث شجع ذلك الصراع الناقمين على الحكم العثماني للقيام بتمردات داخل القصر أو الهروب إلى البلاط الصفوي، الذي كان عادة ما يستقبل الفارين من الباب العالي ليستغلهم كورقة ضغط في صراعه ومفاوضاته مع العثمانيين مما أثر سلبيا على الاستقرار السياسي العثماني وتماسك الجبهة الداخلية.

---

[1] إلياس بلكانشر، "المشكلة المذهبية بعد قيام الدولة الصفوية"، **جريدة المساء الإلكترونية**، العدد 21 أكتوبر2010، ص1.

استغلت القوى الأوربية صراع الجارين الغريمين من أجل الضغط على الدولة العثمانية وحصارها والحد من قدراتها الهجومية التي كانت تقلقهم، فالتحالف الصفوي مع الأسطول البرتغالي في الخليج والتحالف الصفوي الانجليزي في مجال تطوير الأسلحة وتحديث الجيش، قد كان مندرجا ضمن إطار الاستراتيجية الأوربية القاضية بالاستفادة القصوى من صراع القوى الإسلامية للقضاء على الدولة العثمانية التي كانت الدول الأوربية متضررة من توسعاتها سياسيا واقتصاديا ودينيا، فكانت تتحين الفرصة لحصارها وإضعافها فوجدت الفرصة سانحة في الصراع العثماني الصفوي.

ورغم أن انعكاسات الصراع العثماني الصفوي في مجملها سلبية على مسار الدولة العثمانية إلا أن فتح الجبهة الشرقية الصفوية من طرف العثمانيين قد عجل بسيطرتهم على المشرق العربي، وساهم في قضائهم على المماليك حيث أن التوجه العثماني الشرقي قد بدأ ضد الصفويين في معركة جالديران[1] سنة 1514 ودفع ثمنه المماليك غاليا بانهزامهم أمام القوات العثمانية في مرج دابق 1516 والريدانية 1517 حيث دانت للعثمانيين بلاد الشام ومصر والحجاز والعراق واليمن .

المطلب الثاني: على إيران

لم يكن ظهور الدولة الصفوية في الهضبة الإيرانية مطلع القرن السادس عشر ميلادي وليد الصدفة وإنما كان نتيجة لتراكمات البناء الاجتماعي والديني والسياسي للأسرة الصفوية الناشئة في إقليم أذربيجان الإيراني والتي أسس لها صفي الدين إسحاق الأردبيلي في القرن الرابع عشر ميلادي، فكان بروز هذه القوة السياسية على مسرح الأحداث في غرب آسيا إيذانا بدخول العالم الإسلامي في مرحلة جديدة من العلاقات الداخلية والخارجية.

لقد كان الصراع العثماني الصفوي ميزة القرن السادس عشر وما بعده على غاية سقوط الدولة الصفوية سنة 1736 وقد خلف هذا الصراع مجموعة من الآثار والانعكاسات والنتائج على الدولة الصفوية والمجتمع الصفوي في الهضبة الإيرانية ومناطق الحدود والأطراف القريبة من العثمانيين.

---

[1] تعد أول واخطر معركة بين الإيرانيين والعثمانيين وبها افتتح عهد من الحروب والصراعات المريرة أنظر الموقع الحدودي والاستراتيجي لمعركة جالديران في **الملحق: 07 والملحق: 08**.

ارتبط اسم الدولة الصفوية في الأدبيات التاريخية بصراعها المرير والطويل مع الدولة العثمانية حيث صاحب هذا الصراع مسار الدولة من نشأتها إلى انهيارها، وبقيت آثاره ماثلة إلى يومنا هذا خاصة في ما يتعلق بترسبات الصراع الطائفي، حيث يعبر العديد من الكتاب والصحفيين والسياسيين على الاختلافات (الشيعية – السنية) والخلافات (الإيرانية – العربية) والتنافس (الإيراني – التركي) بالمد الصفوي وعودة الصفويين والخطر الصفوي والمارد الصفوي[1]....وغيرها من العبارات التي توحي بأن جوهر الخلاف الحالي هو إحياء للصراع القديم المتجدد بين العالم الإسلامي السني ممثلا في الدولة العثمانية والعالم الإسلامي الشيعي ممثلا في الدولة الصفوية في إيران.

يربط المؤرخون بين سقوط الدولة الصفوية وصراعها مع العثمانيين، فبالإضافة إلى العوامل الداخلية التي عجلت بتفكك القوة الصفوية من ضعف للسلطة المركزية في أصفهان العاصمة وفساد الإدارة وتدهور الأوضاع الاقتصادية، نجد للعوامل الخارجية دور مباشر في انهيار دولة الصفويين في إيران والتي تتركز أساسا في الانعكاسات السلبية لصراعها مع دولة آل عثمان[2].

حيث كان عدم الاستقرار وغياب الأمان في الجبهة الغربية للدولة الصفوية والتخوف الدائم من الجار الغريم عاملا للتدهور السياسي والعسكري للدولة وعاملا لاستنزاف مواردها الاقتصادية والمالية حتى أصبح مقياس الاستقرار والقوة في الدولة الصفوية هو مدى استقرار علاقاتها مع العثمانيين في كل مرحلة من مراحل تطورها.

استطاعت الدولة العثمانية أن تشكل خطرا على الكيان الصفوي بفعل عدائها الدائم معه وإصرارها على مواصلة هذا الصراع رغم تأثيراته السلبية على القوة العثمانية في مواجهة القوى الأوربية الصليبية، فقد كان حماس العثمانيين في مواجهة الصفويين لا يقل عن حماستهم في مواجهة القوى الصليبية وذلك بفعل فتاوى شيوخ الإسلام وعلماء البلاط العثماني الذين كفروا الشيعة الصفويين

---

[1] نجد المئات من القنوات التلفزيونية والصحف والمجلات والمواقع الالكترونية جعلت همها الوحيد التجييش الطائفي وإحياء الانقسام المذهبي وتأجيجه بين السنة والشيعة خدمة للمصالح السياسية والرغبات الغربية في تقسيم المسلمين وتغذية الصراع الوهمي بينهم.

[2] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص200.

وأمروا بقتالهم باعتباره واجبا مقدسا وأفتوا بوجوبه كونه جهادا في سبيل الله[1]، وهو ما أثر في عنف الصراع واستمراريته لأزيد من أربعة قرون (1924/1501) كما استعملت الدولة الصفوية هي الأخرى الورقة الطائفية والفتاوى الدينية في صراعها مع العثمانيين حيث كفر مراجعها وعلمائها العثمانيين باعتبارهم "نواصب"[2] يجوز قتلهم.

لقد كانت الانعكاسات العسكرية السلبية للصراع العثماني الإيراني أكثر فداحة من جانب الايرانيين بشريا وماديا، بفعل عدة عوامل من بينها:

- تركز الصراع على الأراضي الايرانية ومناطق الأطراف البعيدة عن المراكز العثمانية الاستراتيجية " بورصة وإسطنبول وأنقرة.."، بينما اجتاحت القوات العثمانية الأراضي الايرانية ودخلت للعاصمة تبريز عدة مرات.
- تمرس الجيش العثماني وخبرته العسكرية وحنكة قادته والمكتسبة من مواجهة الأوربيين غربا قبل تأسيس الدولة الصفوية بعشرات السنين مما ساهم في تحقيق انتصارات عسكرية كبيرة ضد الصفويين الحديثي العهد بالحرب.
- استعمال الجيش العثماني للمدافع والأسلحة النارية في مقابل استعمال الصفويين للأسلحة التقليدية، والذي كان عاملا حاسما في النصر العثماني بمعركة جالديران سنة 1514، حيث كانت الأسلحة النارية مجهولة للصفويين في بدايات تكوينهم إلى غاية القرن السابع عشر أين تم تحديث الجيش الايراني بالتعاون مع الانجليز.
- الحماسة الدينية التي كانت لدى الجيش الانكشاري العثماني في معاركه ضد الصفويين الايرانيين حيث اعتبروهم "كفارا" خارجين عن الملة وفي قتالهم جهاد وشهادة.

---

[1] محمد عبد اللطيف هريدي، المرجع السابق، ص51.

[2] لفظ شاع استعماله في التاريخ الإسلامي لطائفة من المسلمين الموالين لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وابنه يزيد من بعده والذين حسب المعتقد الشيعي يناصبون العداء لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وآل بيته وهو مصطلح يستعمله الشيعة المتعصبون لتكفير مخالفيهم، بينما يستعمل المخالفون مصطلح "الروافض" كوصف للشيعة لأنهم يرفضون خلافة الشيخين أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، وكما قال أحدهم ((بين الروافض والنواصب ضاع إسلام المحبة والتسامح والوسطية)).

- طبيعة الدولة العثمانية أنها دولة عسكرية محاربة عقيدتها قائمة على الرغبة التوسعية والطموحات الإقليمية شرقا وغربا وبالتالي مواجهاتها مع الايرانيين قد كانت ضمن إطار مسارها الطبيعي المعتاد على الجبهة الأوربية، أما الدولة الصفوية فرغم تكوينها لجيش قوي إلا أن صراعها مع العثمانيين اعتبر مرحلة مؤقتة في بدايته لكنه أبى التوقف وصاحب مسار الدولة من النشوء إلى الانحدار.

وهكذا كان الصفويون في إيران ككيان سياسي أكثر تضررا من صراعهم مع العثمانيين حتى أن سقوط الدولة الصفوية سنة 1736م قد كان أسبق بكثير من نهاية الدولة العثمانية سنة 1923م ولعل في صمود الدولة العثمانية وتماسكها في مقابل هشاشة الدولة الصفوية وانهيارها، دليلا آخر على أن الآثار السلبية للعلاقات بين القوتين قد تركزت في الجانب الإيراني.

ويحمل العديد من الكتاب الشيعة الدولة العثمانية مسؤولية سقوط دولة الصفويين حتى أن أحدهم يذهب بعيدا بقوله: " أن مؤامرات بعض رجال الدين السنة " قد كانت من العوامل المساهمة بصفة مباشرة في سقوط الدولة الصفوية[1].

أثر الصراع العثماني الصفوي على اقتصاد هذه الأخيرة حيث أن سيطرة العثمانيين على التجارة الدولية بين الشرق والغرب عبر البوسفور والأناضول والعراق وبلاد الشام قد أضر بالتجارة الصفوية بين آسيا وأوربا (تجارة الصين والهند عبر إيران إلى أوربا) والتي كانت تعرف بتجارة التوابل والحرير في الطريق الدولي (تبريز- أضنة – حلب.....)[2]، كما أن حركة المد والجزر بين العثمانيين والايرانيين في السيطرة على مناطق إنتاج الحرير في بلاد الأرمن والكرجستانيين والأكراد قد أضعفت موارد الدولة الصفوية المالية من هذه المادة الحيوية، كما أن التأرجح في ولاء القبائل القاطنة في مناطق الأطراف قد قلل من مداخيل الخزينة الايرانية من الضرائب والإتاوات التي كانت تدفعها تلك القبائل والعشائر وزعاماتها بصفة دورية.

---

[1] حيدر نزار السيد سلمان، المرجع السابق، ص109.

[2] عادل علواش، المرجع السابق، ص6.

وبالإضافة للانعكاسات والآثار السياسية والعسكرية والاقتصادية السلبية على الدولة الايرانية نجد أن مناطق الحدود والأطراف كانت هي الأخرى متضررة من الصراع الذي كان قائما بين القوتين الإقليميتين العثمانية والايرانية وهي مناطق الأكراد والأرمن والكرجستانيين الذين كانت أراضيهم مسرحا للصراع وهدفا له نظرا لموقعها الاستراتيجي على حدود الدولتين و وفرة خيراتها ومواردها، وقد كان الأكراد وأقاليمهم الأكثر تضررا بين تلك المناطق[1].

عم التشيع الهضبة الإيرانية بفعل استغلال السلطة السياسية الصفوية لصراعها مع العثمانيين لنشر المذهب الشيعي بين الإيرانيين باستعمال القوة والترهيب والدعاية الحربية، كرد فعل على العداوة مع العثمانيين السنة لنصل إلى انعكاس ونتيجة مهمة من نتائج الصراع العثماني الايراني في العهد الصفوي وهي التعجيل في تشيع كامل الهضبة الإيرانية وبقائها كذلك إلى وقتنا الحالي، واستمرارية ذلك الصراع ولكن بصيغ جديدة مثل الصراع والحرب العراقية الإيرانية 1989/1980 والتي اعتبرت تواصلا واستمرارا للصراع السني– الشيعي[2] ، بخلفية قومية واقتصادية واستراتيجية.

ومن خلال قراءة سريعة في نتائج وانعكاسات الصراع بين الدولتين العثمانية والايرانية في العهد الصفوي على كل من الدولتين في مختلف المجالات نجد ما يلي:

- تضرر العالم الإسلامي بصفة عامة بغض النظر عن متغيري المذهب والعرق حيث أن الصراع والحرب والمواجهة بين قوتين إسلاميتين لن يكون في صالح الأمة الإسلامية لا في حاضر الصراع ولا في مستقبله.
- التأثير المباشر للصراع العثماني الايراني على الانقسام الحاصل بين أبناء الملة الإسلامية الواحدة من خلال الاحتقان الطائفي بين السنة والشيعة.

[1] أحمد رضا خضري وآخرون، المرجع السابق، ص18.

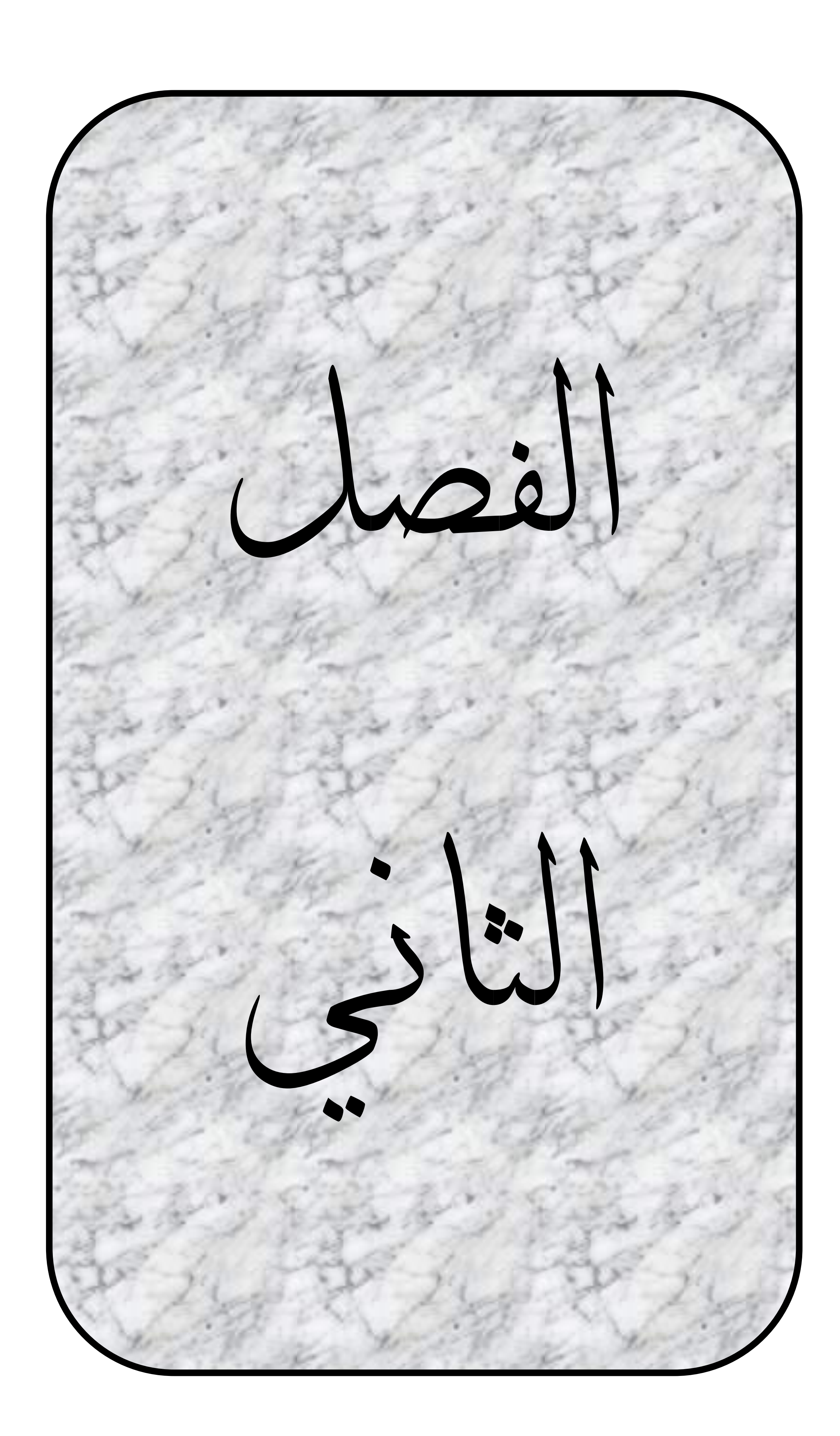
[2] إلياس بلكانشر، المرجع السابق، ص3.

- استغلال العالم المسيحي الأوربي للصراع العثماني الصفوي من أجل التغلغل في العالم الإسلامي ومد النفوذ إليه وإضعافه لوضع اليد على مناطقه الاستراتيجية وموارده وثرواته.
- بداية الاختلال في توازن القوة بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي حضاريا وسياسيا وعسكريا واقتصاديا، ففي الوقت الذي كان المسلمون منشغلون بالصراع العثماني الصفوي والخلاف السني الشيعي كانت أوربا منطلقة في نهضتها الفكرية وكشوفاتها الجغرافية وصولا إلى ثورتها الصناعية وإقلاعها الحضاري.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية في كافة أقاليم العالم الإسلامي بفعل تحول طرق التجارة الدولية في مقابل استفادة الأوربيين من هذا التحول، كما استنزفت الحروب العثمانية الصفوية موارد الدولتين نظرا لضخامة تكاليف النفقات العسكرية وتركيز الاهتمام على المجهود الحربي.

وبالتالي كان العالم الإسلامي كمجال جيوسياسي والمسلمون كأمة أكبر المتضررين من الصراع العثماني – الإيراني سياسيا وعسكريا واقتصاديا ودينيا واجتماعيا وثقافيا وتاريخيا وحضاريا، كما أن شبح الحروب والمواجهات الإيرانية العثمانية طوال فترة الصراع العسكري 1736/1501م، قد بقي ماثلا بانعكاساته واثاره على مسار العلاقات بين الدولتين الجارتين، إضافة إلى أن الاتفاقيات والمعاهدات التي تم توقيعها بين العثمانيين والإيرانيين طول مدة الأربعة قرون 1924/1501، كانت تأتي دائما عقب حروب ومعارك ومواجهات عسكرية بين القوتين.

أي أن الاتفاق والتفاهم والود في العلاقات لم يكن هو الأصل في طبيعتها وإنما كان استثناءا يلتجئ إليه العثمانيون والإيرانيون عقب كل جولة من جولات الصراع العسكري المسلح، فالتقليد

الراسخ في العلاقات العثمانية الإيرانية كان مصبوغا بطابع العداء والتوتر والصراع والخلافات الإقليمية المستمرة حول مسائل حدودية واقتصادية واستراتيجية وطائفية مذهبية.



الفصل الثاني

الفصل الثاني: الاتفاقيات العثمانية الإيرانية 1924/1736(من الصراع إلى التسوية)

المبحث الأول: المعاهدات العثمانية الإيرانية في العقد الأخير من عمر الدولة الصفوية.

المبحث الثاني: تطورات العلاقات في عهد نادر شاه الأفشاري.

المبحث الثالث: من الاستقرار إلى المناوشات القاجارية العثمانية.

المبحث الرابع: معاهدات التسوية الأخيرة بين الدولتين العثمانية والإيرانية.

المبحث الخامس: تطورات العلاقات العثمانية الإيرانية مطلع القرن العشرين ميلادي.

الفصل الثاني: الاتفاقيات العثمانية الإيرانية 1924/1736(من الصراع إلى التسوية)

تشهد العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول المتجاورة أو المتصارعة مراحل من السلم والحرب والتي تتخللها مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات، فالحرب في أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية هي ممارسة للسياسة والدبلوماسية بوسائل عسكرية أي أن فترة الحرب والمعارك والمواجهات العسكرية بين دولتين معينتين هي مرحلة من مراحل تطورات العلاقات السياسية والدبلوماسية.

ولعل هذا ما ينطبق على موضوع العلاقات العثمانية الإيرانية بين سنتي 1736م و1924م، حيث أن تطورات العلاقات بين الدولتين الجارتين قد مرت بمراحل من السلم والحرب والتي شهدت توقيع مجموعة من المعاهدات المهمة في مسار تاريخ العلاقات بين العثمانيين والإيرانيين وأسست لعهد جديد من التسوية والاستقرار والتعايش السلمي كبديل عن المواجهات العسكرية المتجددة والصراع الحربي الدامي وذلك من أجل إيجاد حلول للقضايا الخلافية التاريخية القديمة والمتجددة في مختلف المجالات الحدودية والاقتصادية والمذهبية.

المبحث الأول: المعاهدات العثمانية الإيرانية في العقد الأخير من عمر الدولة الصفوية.

المطلب الأول: احتضار وسقوط الدولة الصفوية في إيران 1722- 1736 وأثره على مسار العلاقات بين البلدين.

يعد تاريخ 1722م النهاية الفعلية للنفوذ الصفوي الكامل على الهضبة الإيرانية بفعل الغزو الأفغاني وبروز نادر شاه الأفشاري[1] على مسرح الأحداث غير أن سقوطها النهائي كان بنهاية حكم آخر شاه من السلالة الصفوية لإيران سنة 1736.

حكم إيران صوريا وشكليا شاهان صفويان بين 1722- 1736م هما الشاه طهماسب الثاني 1722- 1732م والشاه عباس الثالث 1732- 1736م وذلك في ظل النمو المتزايد لسلطة الأفغان داخل البلاد بزعامة "مير محمود" والذي أجرى اتصالات جدية مع العثمانيين عن طريق والي بغداد العثماني "حسن باشا" يخبرهم فيها بولائهم لهم ويطلب المساعدة وتوفير الدعم العسكري العثماني للأفغان من أجل القضاء على الدولة الصفوية[2].

وانطلاقا من الوضع المتردي للدولة الصفوية سيَّر العثمانيون حملات عسكرية بسطوا من خلالها سيطرتهم على مناطق الأطراف الصفوية واستطاعوا اقتطاع أراضي واسعة من إيران غير أنهم جوبهوا بمنافسات شرسة من عدة أطراف.

تعرضت الدولة الصفوية والهضبة الإيرانية لضغوطات إقليمية كبيرة في الفترة الممتدة بين سنتي 1722 و1736 وهي فترة الانحلال والسقوط، من طرف القوى الطامعة في أراضيها وممتلكاتها وهي:

- ❖ الغزو الأفغاني للبلاد والمسيطر على مدن استراتيجية كأصفهان العاصمة وشيراز وجنوب شرق إقليم أذربيجان.
- ❖ روسيا وأطماعها في بحر قزوين وولايات الشمال الإيراني.

---

[1] نادر شاه أفشار (التركماني) ويعرف كذلك باسم "نادر قُلي بگ" أو "تَهْماسْپ قلي خان" (1747/1698) شاه إيران من 1736 إلى 1747، ومؤسس الأسرة الأفشارية التي حكمت إيران (أنظر: عباس إقبال اشتياني، المرجع السابق،ص695)

[2] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص236.

❖ العثمانيون والذين رأوا في أنفسهم أصحاب الحق التاريخي والجيوسياسي في إيران بفعل طول مدة صراعهم مع الأسرة الصفوية من جهة وقربهم الجغرافي منها وأطماعهم في ضمها لأملاكهم من جهة أخرى.

وفي غمرة هذا التنافس الإقليمي على إيران كان الشاه طهماسب الثاني 1722- 1732 ومقره في مازندران يعتبر نفسه صاحب الحق التاريخي والشرعي في البلاد غير أن ضعف سلطته ومحدودية قراراته العسكرية جعلته بعيدا عن التوجيه الفعلي للأحداث في إيران[1].

وبفعل تزايد قوة ونفوذ القائد الأفشاري نادر شاه وعدم رضاه عن بنود المعاهدة التي عقدها الشاه طهماسب الثاني مع العثمانيين سنتي 1731 و1732م ، عُزل الشاه طهماسب ونُصِّب ابنه الرضيع عباس ميرزا شاها مكانه باسمه الشاه عباس الثالث 1732- 1736م وذلك تحت الوصاية المباشرة لنادر شاه فبقي بذلك اسم الدولة الصفوية دون حكمها الحقيقي[2].

وقد كانت آخر الحملات العسكرية باسم الدولة الصفوية ضد المصالح العثمانية هي حملة نادر شاه على بغداد سنة 1733م وحملته ضد تفليس وقارص وإيروان سنة 1735م أما الأولى ففشلت بتراجع نادر شاه وقواته من العراق لما وصلت إليه أنباء ثورة إقليم فارس ضده لصالح الصفويين، أما الثانية فقد انهزمت فيها قواته أمام تقدم قوات أحمد باشا القائد العثماني.

وفي ظل هذا التراجع طلب نادر شاه عقد الصلح مع العثمانيين من أجل إنهاء حالة الحرب بينهما، وتوجه إلى الجبهة الداخلية التي كانت معطياتها كالآتي عشية سنة 1736م:

- قوة نفوذ نادر شاه وسلطته داخل إيران.
- عدم وجود شخصية صفوية قوية يمكنها بعث الأسرة الصفوية ودولتها.

---

[1] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص240.
[2] عباس إقبال اشتياني، المرجع السابق، ص704.

- صغر سن الحاكم الاسمي للدولة الصفوية 1732- 1736 الشاه عباس الثالث ووقوعه تحت سيطرة ووصاية نادر شاه الأفشاري.

كانت كل الظروف مواتية لنادر شاه لإعلان نفسه حاكما اسميا وفعليا لإيران فعقد اجتماعا ضم كبار قادة الجيش ووجهاء الدولة وحكام الأقاليم والولايات والعلماء بحضرة مبعوث الدولة العثمانية رُفع خلالها نادر شاه ملكا على إيران حيث تُوِّج بتاريخ 24 شوال 1184هـ الموافق لـ:09 مارس 1736م لينتهي بذلك حكم الأسرة الصفوية ودولتها في إيران وتبدأ فصول جديدة من تاريخ إيران الحديثة وعلاقاتها مع الدولة العثمانية[1].

المطلب الثاني: معاهدة1144هـ/ 1731م.

على مدار تاريخ العلاقات العثمانية الصفوية عُقدت العديد من الاتفاقيات بين الطرفين ونُقض أغلبها لتتجدد الحروب والمواجهات بينهما وتسود الفوضى وعدم الاستقرار[2]، فبين سنتي 1555 و1639م تتبعنا عقد 5 معاهدات سلام تضمنت كل منها بنودا متباينة عن الأخرى غير أن الفترة التي تلت معاهدة زهاب (قصر شيرين) سنة 1639، لم تشهد عقدا لمعاهدة مماثلة إلى غاية السنوات الأخيرة من عمر الدولة الصفوية حيث كانت تحت نفوذ الأفغان ونفوذ الأمراء الأقوياء منهم مير محمود ومير أشرف، مع تنامي قوة القائد نادر شاه الأفشاري حيث إن الحكم الفعلي والحقيقي للشاهات الصفويين قد انتهى سنة 1722م مع نهاية فترة حكم الشاه حسين 1694- 1722م لتقع الدولة الصفوية بين سنتي 1722 و1736 تحت سلطة خارج الأسرة الصفوية وإن بقي اسم الشاه متداولا صوريًّا في عهدي طهماسب الثاني 1722- 1732 وعباس الثالث 1732-1736.

لقد تسارعت الأحداث في الهضبة الإيرانية بين سنتي 1722 و1736 وتميزت إجمالا بما يلي:

---

[1] ويبدأ بذلك حكم الدولة الأفشارية للهضبة الإيرانية والذي لم يدم طويلا ليخلفهم الزنديون ثم القاجاريون .

[2] هدية جوان صيدان الخالدي، "الكنى والألقاب على المسكوكات العثمانية"، **مجلة آداب البصرة**، العراق، العدد 50، 2009، ص163.

- ضعف السلطة المركزية للشاهات الصفويين.
- الاجتياح الأفغاني للبلاد وسيطرة أمرائهم مير محمود ومِن بعده مير أشرف على البلاد مع الإسقاط التدريجي للأسرة الصفوية وحكمها.
- اقتسام البلاد إلى مناطق للنفوذ بين الأفغان والروس والعثمانيين مع ازدياد نفوذ الأكراد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة العثمانية لم تُفوّت فرصة ضعف الدولة الصفوية لترجح كفَّتها في الصراع القائم بينهما حيث عقدت معاهدة مع الحاكم الأفغاني مير أشرف الذي استطاع بسط نفوذه على الدولة الصفوية، وقد نصَّت هذه المعاهدة التي عقدت بهمدان في 17 صفر 1140هـ/ 04 أكتوبر 1727م على ما يلي:

- اعتراف مير أشرف بتبعيته للدولة العثمانية.
- اعتراف الدولة العثمانية بمير أشرف حاكما على إيران، وتكون الخطبة والسكة[1] باسم السلطان أولا ثم مير أشرف ثانيا.
- تحكم الدولة العثمانية مناطق: كرمنشاه، لورستان، همدان، نهاوند، مراغة، تبريز، خوي، زنجان، كنجه، قره باغ، تفليس، نخجوان، شيروان.
- تدخل خوزستان (عربستان، الأهواز) تحت حكم الدولة العثمانية مباشرةً.
- يتعهد الطرفان بعدم إيواء الفارّين من كلا الجانبين.
- تلتزم السلطنة العثمانية بحماية الحجاج الإيرانيين على أراضيها.
- يتعهد الطرفان بعدم التدخل في شؤون الأراضي الواقعة تحت سلطة كل منهما[2].

ويُعدُّ البند الأول من هذه المعاهدة سابقة في تاريخ العلاقات العثمانية الايرانية حيث إنه ومنذ تأسيس الدولتين وبروز الصراع بينهما، لم يُتَح لأي منها فرصة الوصاية الكاملة على الآخر ولو اسميًّا

[1] وهو ما يكتب على النقود الذهبية والفضية والنحاسية حيث كان يكتب في عادة الدول الإسلامية آيات كريمة أو أسماء السلاطين أو الأمراء والحكام لتعبر بذلك شكلا من أشكال السيادة والسطوة وتشكل المسكوكات الإسلامية مصدرا هاما في دراسة علم الاثار والتاريخ.

[2] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص242.

حيث منحت هذه المعاهدة للعثمانيين الوصاية الاسمية على إيران في ظل حكم مير أشرف لها وبوجود الشاه طهماسب الثاني كحاكم صفوي صوريا فقط.

لقد مثَّلت الاجتياحات الأفغانية والعثمانية والروسية لإيران في الربع الأول من القرن الثامن عشر قمة الانحطاط والضعف في الدولة الصفوية غير أن ظهور نادر شاه الأفشاري على مسرح الأحداث قد ساهم ولو نسبيا في التخفيف من وطأة هذه الاجتياحات حيث استطاع أن يحُدَّ من طموحات الأمراء الأفغان في إيران ليخلو له الجو مع ضعف الشاه طهماسب الثاني 1722- 1732م وسرعان ما اصطدم نادر شاه بالعثمانيين الذين كانوا قد عقدوا معاهدة سنة 1731م مع الشاه طهماسب الثاني ورفض هو مضامينها.

مضمونها:

أرسل الشاه طهماسب الثاني مبعوثين هما ولي محمد خان ورضا قولي خان إلى إسطنبول لعقد معاهدة سلم جديدة مع العثمانيين في عهد السلطان محمود الأول 1730- 1754م والتي عُقدت سنة 1731م ونصَّت على:

- تنازل الشاه عن إيروان وتفليس وهمدان ولورستان وشيروان وشماخي وداغستان وكنجة لصالح العثمانيين.

كما نصت أيضا على:

- اعتبار تبريز وكرمنشاه وأردلان والحويزة[1] أراضي صفوية[2].
- دفع الصفويين 100 ألف قطعة ذهبية للعثمانيين تعويضا عن الحرب[3].

[1] الحويزة مدينة تقع في إقليم الأهواز التابع اليوم لإيران.
[2] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص334.
[3] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص215.

ونشير هنا إلى أن هذه المعاهدة قد منحت الولايات الإيرانية الغربية للعثمانيين ولم تُشِر على إطلاق سراح الأسرى من الجانبين.

آثارها وانعكاساتها:

قدَّم الشاه طهماسب الثاني في معاهدة سنة 1731م عدة تنازلات للعثمانيين وكان هذا أمرا طبيعيا نظرا لضعف الشاه ودولته في هذه الفترة، ولم يدُم السلام طويلا بفعل هذه المعاهدة وإنما قامت الحرب مجددا بحملة عسكرية عثمانية أرسلها السلطان محمود الأول بقيادة أحمد باشا والي بغداد وقائد الجيش العثماني في الشرق علي باشا والذي كبَّد الصفويين خسائر كبيرة بالقرب من همدان والذين كانوا بقيادة الشاه طهماسب الثاني نفسه، وقد بررت السلطنة العثمانية إعلانها للحرب بعدم احترام الصفويين لبنود معاهدة سنة 1731.[1]

المطلب الثالث: معاهدة سنة 1144هـ/ 1732م.

ظروفها وحيثياتها:

أدَّت الهزيمة الكبرى التي مُنِي بها الشاه طهماسب الثاني سنة 1731/ 1144 أمام القوات العثمانية في همدان وتبريز إلى إرسال مبعوثه صفي قولي خان إلى القائد العثماني أحمد باشا من أجل التباحث في موضوع الصلح وتقديم أقصى التنازلات للعثمانيين من أجل شراء الهدنة معهم[2].

وقد تمَّ الاتفاق بين الطرفين على عقد الاتفاقية التي تُعرف أيضا باتفاقية أحمد باشا الثانية نسبة لاسم والي بغداد والذي كان مكلفا من طرف العثمانيين بتباحث أمر المعاهدة[3].

[1] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص215.

[2] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص334.

[3] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص215.

مضمونها:

نصت هذه المعاهدة على مجموعة من البنود المتفق عليها بين الطرفين بتاريخ 12 رجب 1144هـ/ 10 جانفي 1732م:

- اعتبار نهر آراس حدا فاصلا للأراضي الصفوية.
- يتنازل الشاه عن تفليس وإيروان وهمدان ولورستان وكنجة ونخجوان وداغستان وكارتيل لصالح الدولة العثمانية.
- تكون تبريز وأردلان وكرمنشاه وهمدان والأهواز من أملاك الدولة الصفوية.
- تعهد الدولة العثمانية بمساعدة الصفويين لإخراج الروس من دربند وكيلان[1].
- حماية الدولة العثمانية للحجاج الإيرانيين في العتبات المقدَّسة بالعراق.
- تسهيل التجارة بين الطرفين.
- تبادل السفراء بين العاصمتين أصفهان وإسطنبول[2].

آثارها وانعكاساتها:

دفع الشاه طهماسب الثاني 1722- 1732 ثمن توقيعه لهذه المعاهدة غاليا حيث استغلها نادر شاه الأفشاري لصالحه لعزل الشاه متعذرا بتقديمه تنازلات كبيرة للعثمانيين من خلال هذه المعاهدة وعدم إشارتها لإطلاق سراح الأسرى الإيرانيين لدى العثمانيين.

قام نادر شاه بمراسلة جميع ولاة إيران وممثلي الباب العالي يخبرهم فيها بإلغاء هذه المعاهدة التي عقدها الشاه[3]، ثم قام بالزحف مع جيوشه نحو أصفهان حيث عزل الشاه طهماسب الثاني وولَّى

[1] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص215.
[2] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص334.
[3] عباس إقبال اشتياني، المرجع السابق، ص703.

مكانه ابنه القاصر عباس الثالث 1732- 1736 ونصَّب نفسه وصيًّا عليه ليصبح نادر شاه الرجل الأول في إيران دون منازع[1].

المطلب الرابع: معاهدة 1149هـ/ 1736م.

ظروفها وحيثياتها:

يعتبر الحكم الإسمي للشاه القاصر في السن عباس الثالث 1732- 1736م آخر مرحلة من مراحل عمر الدولة الصفوية التي نشأت سنة 1501م حيث إن الحكم الفعلي كان في يد القائد نادر شاه الأفشاري والذي ألغى معاهدة سنة 1732م، وأعلن الحرب على العثمانيين عبر عدة محاور وجرت معارك بين الطرفين سنة 1733 في بغداد وكركوك، غير أن نادر شاه قد أوقف حملته بفعل ثورة البلوش في شرق البلاد وأرسل إلى القائد العثماني أحمد باشا والي بغداد يطلب الصلح على أساس إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل التوسع العثماني الأخير في إيران[2]، فوافق أحمد باشا دون تردد كون ذلك سيفكُّ الحصار عن بغداد[3] واتفق الطرفان مبدئيا على:

- إقرار الحدود التي وضعتها معاهدة 1639م وهي معاهدة زهاب المعروفة باسم قصر شيرين.
- تعهد الفريقين بردِّ الأسرى والأسلحة التي استحوذ عليها كل طرف[4].
- يتعهد العثمانيون بردِّ كنجه وشيروان وإيروان وتفليس إلى الإيرانيين وينسحبون منها في أقرب وقت ممكن.
- عدم منع العثمانيين للحجاج الإيرانيين من زيارة العتبات المقدَّسة في العراق[5].

---

[1] فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص321.

[2] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص335.

[3] عباس إقبال اشتياني، المرجع السابق، ص706.

[4] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص217.

[5] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص250.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نادر شاه كان باستطاعته إكمال حملته على بغداد منتصرا لولا أنباء الثورة التي قامت ضده في إقليم فارس وبلوشستان، فآثر عقد المعاهدة المذكورة مع أحمد باشا سنة 1736 حتى يتفرغ للقضاء على الاضطرابات الداخلية في إيران[1].

كما أن والي بغداد أحمد باشا كان مضطرا للقبول المبدئي ببنود المعاهدة لكونه في موقع ضعف بصفته ممثلا ومندوبا عن السلطان العثماني محمود الأول 1730- 1754.

غير أن السلطان محمود حين وصلت إليه بنود هذه المعاهدة للمصادقة عليها رفضها رفضا قاطعا لكونها لصالح الإيرانيين أكثر منها لصالح العثمانيين، وجهَّز حملة عسكرية وضع على رأسها عبد الله باشا نحو الشرق وعزل أحمد باشا بتهمة التقاعس وعيَّن إسماعيل باشا واليا جديدا على بغداد[2].

استغلَّ نادر شاه رفض السلطان لمعاهدة 1735 ليقوم بالسيطرة على المناطق المتنازع عليها في أرمينيا وكرجستان وداغستان وعقد تحالفا مع الروس لقطع الطريق أمام تحالفهم مع العثمانيين.

وجرت عدة جولات حربية بين جيش نادر شاه والجيش العثماني انتهت بتقديم نادر شاه لطلب صلح ينهي حال الحرب بين الطرفين، حيث توجه وفد إيراني سنة 1736م إلى إسطنبول وبها تمَّت مدارسة مشروع الصلح بين الجانبين[3].

مضمونها:

بعد مداولات بين ممثلي الدولتين تم الاتفاق على ما يلي:

- تكون العراق وشيروان وإيروان للعثمانيين.
- تكون أذربيجان وكرجستان وهمدان للصفويين.
- يتعهد العثمانيون باحترام زوار الأراضي المقدسة الإيرانيين.

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص335.

[2] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص218.

[3] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص251.

- تبادل الأسرى بين الدولتين.
- العمل على التعاون التجاري.
- تعهد الفريقين بعدم إيواء الفارّين من كل جانب[1].

آثارها وانعكاساتها:

كانت المعاهدة المعقودة بين السلطة الجديدة في إيران والدولة العثمانية سنة 1736م بداية لعهد جديد في العلاقات العثمانية الإيرانية في ما بعد الدولة الصفوية.

كما كان حضور مبعوث وممثل الدولة العثمانية في الاجتماع الذي جرى في وادي مغان القريب من مدينة أردبيل سنة 1736 والذي تمَّ فيه إنهاء الحكم الصفوي الذي دام أكثر من 235 سنة للهضبة الإيرانية وتتويج نادر شاه الأفشاري شاها جديدا لإيران؛ اعترافًا عثمانيًّا ضمنيًّا بالسلطة الجديدة في إيران.

المبحث الثاني: تطورات العلاقات في عهد نادر شاه الأفشاري.

المطلب الأول: حروب نادر شاه الأفشاري 1747/1736 مع العثمانيين.

شكل سقوط حكم السلالة الصفوية التي حكمت الهضبة الإيرانية لمدة فاقت القرنين من الزمن 1736/1501 تحولا كبيرا في تاريخ إيران خصوصا والشرق عموما نظرا للدور الكبير الذي لعبته الدولة الصفوية في مسرح الأحداث الدولية وخاصة في ما تعلق بعلاقاتها مع الدولة العثمانية والبرتغاليين غربا والأفغان والأوزبك شرقا، حيث أن التغيرات المذهبية والقومية التي شهدتها إيران في تاريخها الحديث يرجع أساسا إلى العهد الصفوي سواء تعلق الأمر بانتشار المذهب الشيعي الاثني عشري وجعله عقيدة رسمية للدولة أو ما تعلق بالتداخلات الإثنية المشكلة للمشهد الديمغرافي والاجتماعي الإيراني.

[1] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص220.

غير أن سقوط الدولة الصفوية لم يبعد الهضبة الإيرانية عن دورها في المنطقة حيث أن بروز القائد نادر شاه الأفشاري وتنصيبه لنفسه شاها على إيران والذي استطاع بفضل قوته وحنكته العسكرية والسياسية أن يحافظ على وحدة الأراضي الإيرانية وأن يدخل في تفاهمات جديدة مع مختلف القوى الإقليمية المحيطة بإيران وعلى رأسها الدولة العثمانية حتى سماه بعض المؤرخين "نابليون الشرق" نظرا لمكانته في التاريخ الإيراني الحديث وانتصاراته الداخلية والخارجية .[1]

ومن أهم إنجازات نادر شاه الأفشاري حاكم إيران الجديد بعد الصفويين نذكر:

1- إنقاذ إيران من التفكك بعد سقوط الدولة الصفوية.

2- رد الهجوم الأفغاني على الهضبة الإيرانية بقيادة الملك محمود الذي استولى على أصفهان حيث استرجع الأراضي الإيرانية وقام بهجوم معاكس داخل الأراضي الأفغانية التي دانت الكثير من قبائلها لنادر شاه واستعملها في جيشه في ما بعد.

3- تهديده للعمق العثماني بعد سيطرته على أجزاء واسعة في القوقاز وجورجيا والعراق وتراجع المكتسبات العثمانية التي حصلت عليها في عهد الشاه طهماسب الثاني وانحسار توسعاتها التي كانت على حساب الأراضي الإيرانية.

4- إرغام روسيا على الانسحاب من الأراضي العثمانية واجتناب قيام حرب مباشرة بين القوتين بل والدخول معها في ما يمكن تسميته باتفاقية الدفاع المشترك ضد الدولة العثمانية العدو المشترك للقوتين.[2]

5- محاولته التقريب بين المذهبين الشيعي والسني من خلال تنظيمه لاجتماعات بين علماء الطائفتين شبيهة بمؤتمرات التقريب بين المذاهب الإسلامية التي تعقد بصفة دورية في وقتنا الحالي حيث يعد اجتماع سهل مغان سنة1733م/ 1148هـ، واجتماع النجف سنة 1741م/1156هـ بادرة سابقة في هذا المجال خلال العصر الحديث حيث حضر علماء شيعة وسنة للاجتماعين من الأراضي

[1] فلاديمير مينورسكي، **مختصر تاريخ نادر شاه**، ترجمة: نظام عز الدين محمد علي، دار الياقوت، كركوك، العراق، ص1.
[2] نفسه، ص 74.

العثمانية ومن العراق تحديدا [1]، وقد حضر اجتماع النجف أبرز علماء الدولة العثمانية آنذاك "الشيخ السويدي البغدادي" الذي ألف على إثر زيارته تلك ومشاركته في الملتقى كتابا قيما بعنوان: (الحجج القطعية في الفرق الإسلامية) كما حاور في جولته تلك ثلة من علماء الشيعة ومراجعهم، [2] لكن هذه المحاولات التقريبية لم تتوج بنتائج عملية ميدانيا لأن الانقسام المذهبي والصراع الطائفي واستغلاله السياسي من طرف السلطتين الحاكمتين في إيران والدولة العثمانية بقي مستمرا ومتواصلا بل وأخذ طابعا دمويا في كثير من الأحيان.

ولعل التطورات التي صاحبت محاولات نادر شاه التقريبية وطموحاته السياسية ورغبته في السيطرة والتوسع كلها تشير إلى أن هذ المجهود كان يسعى من خلاله إلى التأسيس لوضع ديني واجتماعي جديد في الهضبة الإيرانية على أنقاض الموروث الصفوي خدمة لمشروع دولته الجديدة حيث أن الوحدة المذهبية في نظره كانت طريقا نحو الوحدة السياسية. [3]

استأنف نادر شاه الحاكم الجديد لإيران الحرب مع العثمانيين سنة 1741 والأرجح عند قراءة أسباب اندلا ع هذه المواجهة من جديد انها جاءت بعد عقد مؤتمر التقريب بين المذاهب الذي دعا إليه نادر شاه سنة 1741 في مدينة النجف، حيث أن وفدا من السفراء الإيرانيين سنة 1741 قد توجه إلى الباب العالي داعيا السلطة العثمانية للاعتراف بالمذهب الجعفري الاثنا عشري كمذهب إسلامي خامس، فرفض العثمانيون هذا الطلب وأفتى شيخ الإسلام العثماني الذي يعد أعلى سلطة دينية داخل السلطنة العثمانية بأن الشيعة الاثنا عشرية مارقون عن الدين وكفرة يباح قتلهم وأسرهم وأنهم خارجون عن الإسلام ومذاهبه. [4]

---

[1] رسول جعفريان، **نادر شاه ومشروع التقريب المذهبي قراءة تاريخية في تجربة استثنائية**، ترجمة: علي الوردي، موقع نصوص معاصرة، مقال منشور على شبكة الأنترنت بتاريخ 12 جوان 2014، الرابط:https://nosos.net ، ص5، تاريخ تصفح الموقع:2018/12/05.

[2] فلاديمير مينورسكي، المرجع السابق، ص2.

[3] أنظر في هذا الشأن رسالة نادر شاه الأفشاري حاكم إيران 1747/1736 إلى الشيخ مصطفى أفندي شيخ الإسلام في الدولة العثمانية بشأن اعتراف الدولة العثمانية بالمذهب الشيعي الجعفري وقضية التقريب بين المذاهب في **الملحق**: **21**.

[4] حسن كريم الجاف، **موسوعة تاريخ إيران السياسي**، المجلد الثالث، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2008، ص110.

عند وصول خبر رفض العثمانيين للطلب الإيراني سارع نادر شاه لإعلان الحرب على الدولة العثمانية متوجها بقواته نحو العراق[1] ، حيث عبر حدود الدولتين وحاصر مدينتي مندلي وشهرزور وعبر إلى شمال العراق حيث أخضعه لسيطرته بداية من كركوك وأربيل ووصولا إلى الموصل متوجها بعد ذلك نحو بغداد التي كانت تحت حكم الوالي العثماني أحمد باشا والذي جرت بينه وبين نادر شاه مراسلات حالت دون دخول الإيرانيين لها.

وفي سنة 1744 تجددت المواجهات المسلحة بين الطرفين ولكن هذه المرة بعيدا عن الأراضي العراقية وبالتحديد على الحدود القريبة من أرمينيا حيث كان الجيش العثماني بقيادة محمد باشا يكن، والتقى الجيشان العثماني والإيراني في محيط منطقة "اريوان" واستمر القتال في محيط "قارص" و"مرادتيه" وقد تميزت هذه المعارف بالشدة والضراوة والاستمرارية.

وفي نفس السنة وبالموازاة مع معارك نادر شاه مع العثمانيين على الجبهة الأرمينية كان ابنه نصر الله ميرزا يواجه قسما من الجيوش العثمانية داخل الأراضي العراقية حيث تفوق عليهم ميرزا بالقرب من الموصل فكانت انتصارات الإيرانيين كاسحة أمام الجيوش العثمانية ورغم ذلك أبدى نادر شاه عبر مراسلات مع الباب العالي رغبته الشديدة في تجديد الصلح مع العثمانيين بعقد معاهدة جديدة.[2]

المطلب الثاني: معاهدة 1156هـ/ 1746م.

ظروفها وحيثياتها:

بعد انهزام الجيش العثماني أما قوات نادر شاه في أرمينيا وقوات ابنه نصر الله ميرزا في العراق سنة 1744 بدأت التحضيرات في اسطنبول لإعداد حملة كبيرة ضد الإيرانيين، غير أن نادر شاه قد استبق هذه الحملة وبعث سفراء من عنده إلى الباب العالي يطلب من خلالهم إقامة الصلح والهدنة مع العثمانيين عبر وساطة والي بغداد العثماني أحمد باشا الذي كانت له علاقات طيبة مع حاكم إيران نادر شاه الأفشاري.

[1] وكأن القدر قد كتب على العراق أن يكون ساحة للصراعات الإقليمية والدولية فعند اشتعال لأي حرب عثمانية إيرانية تكون نيرانها مستعرة في الأراضي العراقية، وهو ما نراه حاليا في الصراع الأمريكي الإيراني داخل الأراضي العراقية (قصف أمريكي وإيراني متواصل على الأراضي العراقية بعد مقتل قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني ومرافقه نائب قائد ميلشيا الحشد الشعبي العراقي الموالية لنظام ولاية الفقيه في إيران إثر ضربة جوية أمريكية على مطار بغداد في 3جانفي من سنة 2020).

[2] حسن كريم الجاف، المرجع السابق، ص115.

شروط نادر شاه للصلح مع العثمانيين:

1- المطالبة بمنطقة فان "وان" وكردستان وضمها للأراضي الإيرانية.

2- اعتبار بغداد والبصرة منطقة نفوذ إيرانية.

3- تبعية الأراضي المقدسة عند الشيعة لإيران "النجف وكربلاء". [1]

4- ليس على العثمانيين بالضرورة الاعتراف بالمذهب الجعفري كمذهب خامس في الإسلام.[2]

رفض العثمانيون شروط الإيرانيين جملة وتفصيلا واعتبروها شروطا قاسية وتعجيزية لأنها تفقد الدولة العثمانية لسيطرتها على الأراضي الكردية في حدود الدولتين وعلى دواخل العراق التي تعتبره العقيدة العثمانية مجالا حيويا لها غير قابل للتنازل، فهيأ العثمانيون أنفسهم مجدد للحرب وهو ما لم يكن في صالح نادر شاه الذي قد أنهكت الحروب السابقة قواته ولم يعد جنوده يتحملون مواجهة جديدة حيث قد نال منهم التعب والإحباط المعنوي.

اضطر نادر شاه الأفشاري إلى التنازل عن شروطه وبذل سفراء البلدين جهودا كبيرة في تقريب وجهات النظر بين الطرفين والتي توجت بتوقيع اتفاقية بتاريخ 17 شعبان 1156هجري الموافق ل: سبتمبر 1746 ميلادي.[3]

---

[1] حسن كريم الجاف، المرجع السابق، ص115.

[2] لعل هذا البند يعتبره نادر شاه تنازلا منه للعثمانيين بعد أن طالب في مراسلات سابقة بضرورة اعتراف العثمانيين بالمذهب الجعفري، وهو ما يشير إلى أن لب الصراع وحقيقته استراتيجي اقتصادي وتنافس حول مناطق النفوذ والتبعية أكثر منه صراع ديني مذهبي.

[3] تجدر الإشارة هنا إلى أنه يمكن تشبيه هذه الاتفاقية العثمانية الإيرانية بمعاهدة وستفاليا الموقعة سنة 1648م/1058ه بين الدول الأوربية التي يعدها المؤرخون بداية عهد جديد في القارة عرف باسم عهد الدولة القومية أو بداية بروز مفهوم الدولة الوطنية المخالف والمناقض لمعنى الدولة القرون اوسطية القائمة على التحالفات الملكية والإكليروسية والإقطاعية، غير أن القوتان العثمانية وإيران في تلك الفترة بالتحديد مازالتا ضمن هذا المفهوم القرون أوسطي للدولة وهو ما يعكس اختلالا واضحا في مسار التحديث والتقدم والانطلاق الحضاري بين الشرق والغرب.

آثارها وانعكاساتها:

1- وضعت هذه الاتفاقية حدا للصراع والحروب العثمانية الإيرانية التي تجددت في عهد نادر شاه الأفشاري 1746/1736.

2- تم اعتبار هذا الاتفاق بمثابة صلح دائم بين الطرفين.

3- كانت الحروب والمعارك التي سبقت توقيع هذه المعاهدة آخر المواجهات العسكرية العنيفة بين الطرفين.

4- أظهرت هذه الاتفاقية مدى حنكة نادر شاه ومهارته الدبلوماسية حيث أنه استطاع امتصاص غضب العثمانيين والحيلولة دون تسييرهم لجيش ضخم من أجل الانتقام منه دون تقديمه لتنازلات كبيرة.

5- شكلت هذه الاتفاقية نهاية عهد حكم نادر شاه للهضبة الإيرانية حيث قد تم اغتياله في السنة الموالية لعقد الاتفاقية وبالتحديد في 23 جوان 1747 ميلادي.[1]

ويرجع بعض المؤرخين سبب اغتيال عاهل إيران القوي نادر شاه الأفشاري سنة 1747م إلى سياساته الخارجية التي اعتبرها بعض المتعصبين مهادنة للدولة العثمانية إضافة إلى مجهوداته في التقريب بين السنة والشيعة وهو ما أقلق رجال الدين الشيعة المتشددين .[2]

وقد انتشرت عبر التاريخ ظاهرة الاغتيالات السياسية للقادة والزعماء الذين يبدون تراجعا عن التعصب الديني والطائفي أو لمن لا يخضعون لنفوذ رجال الدين والمتزمتين وسياساتهم، ولعل من أبرز من راح ضحيتها الزعيم الهندي المهاتما غاندي والرئيس الأمريكي جون كينيدي والرئيس المصري أنور السادات.

---

[1] حسن كريم الجاف، المرجع السابق، ص117.

[2] وجيه كوثراني، **الفقيه والسلطان جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية–القاجارية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط4، 2015 ،ص84.

المبحث الثالث: من الاستقرار الزندي إلى المناوشات القاجارية العثمانية

المطلب الأول: 1795/1747 مرحلة الاستقرار في العلاقات .

دخلت إيران في حالة من الفوضى بعد مقتل عاهلها القوي نادر شاه الأفشاري الذي استطاع أن ينقل مستوى الصراع العثماني الإيراني إلى الحدة تارة والتفاهم تارة أخرى رغم خطورة الموقف السياسي داخل الأراضي الإيرانية بحكم أن الأوضاع الداخلية غير مستقرة نتيجة التطورات التي صاحبت انتهاء حكم الأسرة الصفوية للبلاد.

لم تستغل الدولة العثمانية في علاقاتها مع إيران اضطراب الأوضاع الداخلية داخل الهضبة الإيرانية عقب مقتل نادر شاه سنة 1747، كما فعلت عقب الغزو الأفغاني للعاصمة أصفهان سنة 1722 ويعود سبب ذلك لاعتبار العثمانيين أن الاضطرابات السياسية في إيران بعد وفاة ناد شاه شأنا إيرانيا داخليا، كما أن العثمانيين قد شغلوا في تلك الفترة بتطورات علاقاتهم وصراعاتهم على الجبهة الأوربية واضطراباتها وخاصة حروبها مع العدو اللدود روسيا .

صعدت في إيران عقب سقوط حكم السلالة الأفشارية الذين أسس لحكمهم نادر شاه، أسرة حاكمة جديدة هي الأسرة الزندية التي لم تعمر كثيرا في حكم البلاد حيث لم تتجاوز مدة سيطرتها على الهضبة الإيرانية الأربعين سنة (1757–1795) عرفت خلالها العلاقات العثمانية الإيرانية استقرارا ملحوظا وعدم قيام مواجهة عسكرية مباشرة بين الطرفين كما لم يتم توقيع معاهدة جديدة بين القوتين ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها:

1– انشغال الدولة العثمانية بالجبهة الأوربية وبحروبها مع روسيا.

2– تراجع وانحسار التنافس العثماني الإيراني على المسائل التجارية وعلى طرق المواصلات التجارية الدولية بفعل تراجع أهميتها نظرا للتطورات الجيوسياسية التي أحدثتها اكتشافات الأوربيين لمسالك برية وبحرية جديدة لطريقي التوابل والحرير مما أضعف أهمية الطرق التقليدية المارة عبر إيران والأناضول.

3- ضعف تفاعل الطرفين مع المسائل المذهبية والطائفية التي كانت عادة ما تثير الخلاف بين الدولتين حيث أن خانات الزند الذين حكموا إيران في هذه المرحلة 1795/1757 لم يهتموا كثيرا بالمسائل المذهبية مقارنة بما كان في عهد الصفويين 1736/1501 والأفشاريين 1757/1736.

4- رغبة الدولة العثمانية في الحفاظ على بنود والتزامات معاهدة 1746م التي وقعتها مع الإيرانيين في عهد نادر شاه.[1]

5- تراجع القدرات العسكرية للدولة العثمانية وضعف امكانياتها القتالية في هذه الفترة.

6- تفاقم المشاكل الداخلية في الدولة العثمانية.

7- ضعف الرغبة التوسعية لدى الزنديين مقارنة بالطموحات التوسعية التي كانت لدى الصفويين ومن بعدهم نادر شاه.

8- اعتماد الحكومة المركزية للباب العالي على حكام الأقاليم القريبة من الإيرانيين بحماية المناطق الحدودية وتكليف الولاة العثمانيين والقادة المحليين بذلك.

رغم الاستقرار في العلاقات بين الدولتين طوال هذه الفترة إلا أنه يمكن رصد هجوم جيش كريم خان زند 1779/1757 على البصرة واحتلالها سنة 1776م بعد حصارها لمدة عام دون تدخل العثمانيين أو واليهم على بغداد، حيث أن الدولة العثمانية لم تعلن الحرب على إيران مثل ما جرت العادة عند احتلال أحد أقاليمها[2] وهو راجع إجمالا للأسباب العثمانية السابقة الذكر، بقي التواجد الإيراني في البصرة مدة ثلاث سنوات 1779/1776 حيث غادرت القوات الإيرانية المدينة بعد وفاة كريم خان الزند سنة 1779 نتيجة الاضطرابات والقلاقل التي اندلعت في العاصمة شيراز .[3]

---

[1] جميل موسى النجار، **العلاقات العثمانية الإيرانية تطوراتها وتأثير العراق العثماني فيها وانعكاساتها عليه 1875/1823**، دار مكتبة عدنان، العراق، 2016، ص35.

[2] نفسه، ص35.

[3] نقل كريم خان الزند العاصمة الإيرانية من أصفهان إلى شيراز التي جعل منها مدينة عامرة ومتميزة بجمال قصورها وبساتينها وهي منطقة جذب سياحي في وقتنا الحالي حيث يقصدها السياح من كل جانب سنويا.

عقب وفاة خان الزند كريم سنة 1779 دخلت إيران مرة ثانية في حالة من الفوضى والاضطراب السياسي وهو تقليد في الهضبة الإيرانية بعد وفاة أي حاكم قوي أو شاه من شاهاتها، حيث تعم القلاقل والمشاكل السياسية والاختلافات من أجل السيطرة على الحكم وتنصيب حاكم جديد على البلاد فتكثر الاغتيالات السياسية والمكائد وتظهر التحالفات داخل الأسر الحاكمة وداخل بلاط قصور الحكام في تبريز وأصفهان وشيراز.

انتهى حكم الأسرة الزندية في إيران سنة 1795م حيث أنها لم تعمر طويلا بسبب ضعف حكامها وخلافاتهم الداخلية وقلة عصبيتها القبلية داخل البلاد حيث يرجع بعض الباحثين أصول هذه الأسرة إلى الأكراد[1]، لتحل محلها سلالة من القبائل التركمانية ذات الصبغة الفارسية التي ساهمت في التأسيس والتمكين للدولة الصفوية 1736/1501، وهي السلالة القاجارية التي كانت أكثر قوة وترابطا من سابقتها الزندية واستطاعت أن تحكم كامل الهضبة الإيرانية بقبضة من حديد لمدة فاقت القرن من الزمان 1925/1795.[2]

المطلب الثاني: المناوشات العثمانية القاجارية1823/1795.

حاولت الدولة العثمانية في بداية الحكم القاجاري لإيران أن تحافظ على الاستقرار الذي طبع العلاقات بين البلدين في العهد الزندي، لكن هذه الرغبة العثمانية اصطدمت في البداية مع طموحات وأطماع القاجاريين التوسعية حيث كان تقليدا في نظام الحكم الإيراني عند اعتلاء أي شاه جديد أو أسرة جديدة لأعلى سدة الحكم فإن المحك الذي تقاس به القوة والحنكة والسيطرة هو العلاقة مع الدولة العثمانية ومدى القدرة على تحقيق انتصارات وتوسعات على حسابها.

ورغبة من الدولة العثمانية في التهدئة مع إيران منع الباب العالي والي بغداد المملوكي علي باشا (1807/1802) من التوغل داخل الأراضي الإيرانية التي كان قد دخلها إثر خلافات حول النفوذ

---

[1] حسن كريم الجاف، المرجع السابق، ص135.

[2] أنظر قائمة الحكام والشاهات الذين تعاقبوا على حكم الهضبة الإيرانية من تأسيس الدولة الصفوية 1501 إلى نهاية الحكم القاجاري 1925 في **الملحق**: **14**.

في منطقة السليمانية التي كانت دائما محط نزاع بين الإيرانيين وحكام بغداد من العثمانيين، وبقيت الخلافات بين إيران والدولة العثمانية في العقدين الأولين من حكم الأسرة القاجارية مقتصرة على محورين اثنين هما:

المحور الأول: الرغبة الإيرانية القديمة المتجددة في ضم منطقة السليمانية.

المحور الثاني: مشاكل التجار والزوار الإيرانيين في العتبات المقدسة التي يقدسها الشيعة في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء والتي تقع تحت سلطة ولاة بغداد العثمانيين.[1]

مع بداية العقد الثالث من القرن التاسع عشر ميلادي تصاعدت حدة الخلافات العثمانية القاجارية لتتجاوز بذلك مرحلة الاستقرار والود التي طبعت العقود السابقة لها، وتدخل مرحلة من التوتر والخلافات بداية من سنة 1821 بسبب الطموحات القاجارية المتزايدة في السليمانية والمناطق الحدودية وبسبب الشكاوى المتكررة للتجار والزوار الإيرانيين من سوء المعاملة التي يتلقونها في طريقهم إلى الحجاز أو لزيارة العتبات المقدسة في العراق.[2]

استؤنفت المعارك بين الإيرانيين والعثمانيين سنتي 1821 و1822 على حدود البلدين في شمال العراق، بسبب مشاكل النفوذ في المنطقة بين القبائل الكردية وفي منطقة السليمانية، حيث احتلت القوات الإيرانية في مستهل سنة 1821 المناطق الحدودية في ولاية أرضروم التي كانت تابعة للدولة العثمانية لتتوغل القوات الإيرانية حتى تخوم بغداد حيث بقيت معسكرة مدة طويلة إلى أن انسحبت بفعل انتشار الوباء بين أفراد الحملة الإيرانية لتضطر لعقد صلح مع والي بغداد العثماني داوود باشا.[3]

سجل الإيرانيون عدة انتصارات عسكرية على المصالح العثمانية في العراق سنوات 1823/1822/1821م، لكنها لم تكن في المستوى الذي يسطون به سيطرتهم على كامل الأراضي العراقية أو ليهدد الوجود العثماني في المنطقة وإنما كانت كسابقاتها من الحملات العسكرية

[1] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص36.
[2] نفسه، ص37.
[3] نفسه، ص37.

المتبادلة التي لا منتصر مطلق ولا منهزم مطلق فيها، وإنما كانت كل الانتصارات التي يحققها الطرفان نسبية نظرا لتعقد الأوضاع في المنطقة خاصة في ما تعلق بوضع القبائل والعشائر الكردية المتنقلة عل تخوم البلدين والتي كانت تتقلب في ولاءاتها وتبعيتها بين العثمانيين تارة والإيرانيين تارة أخرى بما تمليه الظروف الاقتصادية والخلافات الكردية – الكردية.

لقد هيأت الظروف الإقليمية التي ميزها ازدياد النفوذ البريطاني الروسي في المنطقة والتدافع الأوربي بصفة عامة على الخليج والشرق، والظروف الداخلية في كل من إيران والدولة العثمانية والتي تميزت بالضعف وانتشار المشاكل والأزمات الاقتصادية، لاتجاه البلدين المتصارعين إيران والدولة العثمانية للبحث عن سبل جديدة في تسيير علاقاتهما المتأزمة والمتداخلة والمعقدة تاريخيا لتأتي معاهدة أرضروم الأولى سنة 1823م، كمفتاح وحل تفاهمي سلمي لما ساد العلاقات من تدهور وتصادم لمدة فاقت الثلاثة قرون 1823/1514، أي من أول صدام عسكري دموي في معركة جالديران بين الشاه إسماعيل الصفوي والسلطان العثماني سليم الأول، إلى توقيع معاهدة تاريخية تعد محطة هامة من محطات السلم والوئام بين الدولة العثمانية وإيران.

المبحث الرابع: معاهدات التسوية الأخيرة بين الدولتين العثمانية والإيرانية.

المطلب الأول: اتفاقية أرضروم الأولى 1823 من الحرب إلى السلام.

ظروفها وحيثياتها:

شهدت الفترة بين سنتي 1823/1821 مواجهات عسكرية متجددة بين القوات الإيرانية والقوات العثمانية توغل خلالها الإيرانيون في الأراضي العثمانية بالعراق وشرقي الأناضول حتى أنهم هددوا عاصمة العراق العثماني بغداد لمرتين متتاليتين، حيث ساهمت هذه المواجهات في تشتيت التركيز العثماني على الضغوطات الأوربية المتزايدة على الدولة خاصة من روسيا، كما ساهمت في إشغال إيران عن مشاكلها الداخلية المتصاعدة.

كانت الدولة العثمانية أكثر حاجة إلى عقد معاهدة سلم في هذه الفترة بالذات مع الجارة الغريمة إيران بفعل عدة عوامل أهمها:

1- الهزائم العسكرية العثمانية المتوالية أمام القوات الإيرانية في السنوات التي سبقت عقد المعاهدة.

2- تزايد مشاكل ثورة اليونان على الحكم العثماني.

3- التوسعات الروسية المستمرة على حساب الأراضي العثمانية خاصة بعد عقد معاهدة كوجك كينارجه سنة 1774م.

4- الضغوطات البريطانية على الدولة العثمانية خاصة في الخليج.

توفرت العديد من الظروف الداخلية في إيران والدولة العثمانية إضافة إلى الظروف الإقليمية والدولية التي ليست في صالح البلدين، من أجل عقد معاهدة أرضروم الأولى التي يعتبرها المؤرخون نقلة نوعية في تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية لأنها أضعفت من هيمنة الحل العسكري على كل خلاف عثماني إيراني مستقبلا لصالح الحل السلمي والتفاهمي.[1]

بدأت المفاوضات بين وفدي البلدين في ولاية أرضروم العثمانية القريبة من الحدود الإيرانية بتاريخ 15 شوال 1238 ه الموافق ل:25 جوان 1823م، حيث قد ترأس الوفد الإيراني عباس ميرزا ولي عهد إيران وحاكم إقليم اذربيجان[2] بينما ترأس الوفد العثماني المفاوض رؤوف باش قائد القوات العثمانية في شرق الأناضول، وبعد جولات ماراطونية من النقاش والحوار والتفاوض دامت لأكثر من شهر توصل الطرفان إلى اتفاق أمضى عليه ممثلا الدولتين في مدينة أرضروم بتاريخ 19 ذي القعدة 1238ه الموافق ل 28 جويلية 1823م .

[1] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص39.

[2] هو الشاه زاده عباس ميرزا بن محمد علي ميرزا شاه إيران القاجاري.

دخلت معاهدة أرضروم الأولى حيز التنفيذ الرسمي بعد المصادقة عليها من السلطات العليا في طهران[1] واسطنبول من طرف الشاه والسلطان وذلك بتاريخ 15 ذي الحجة 1238ه الموافق ل:23 أوت 1823م.

مضمونها وبنودها:

تشكل النص النهائي لمعاهدة أرضروم الأولى 1823 من ديباجة ومجموعة تعهدات واتفاقيات، حيث تضمنت الديباجة مقدمة تقليدية تتحدث عن واجب الوحدة بين المسلمين في محاربة أهل الكفر والشرك وأكدت على أواصر الصداقة والمحبة التي يجب أن تكون بين العثمانيين والإيرانيين، وتم الاتفاق في الديباجة على جعل معاهدة سنة 1746 التي تم عقدها بين الدولة العثمانية وحاكم إيران آنذاك نادر شاه الأفشاري مرجعية ونصا قاعديا للتعامل بين الطرفين في مسألة الحدود العثمانية الإيرانية، أما عن أهم البنود والاتفاقيات التي وردت في متن المعاهدة فهي كالتالي:

1- إلتزام الطرفين بإطلاق سراح جميع الأسرى من الجانبين.

2- منع جميع الأعمال والدعاية التي تنشر الكراهية والحقد والعداء بين العثمانيين والإيرانيين.[2]

3- إلتزام إيران بإعادة جميع المدن والقرى التي احتلتها للعثمانيين في الحروب الأخيرة.[3]

4- منع تدخل الدولتين في الشؤون الداخلية لأي منها، وتنازل إيران عن مطالباتها في الأقاليم الكردية العثمانية[4].

[1] نقل القاجاريون عاصمة البلاد من شيراز التي كانت في العهد الزندي إلى طهران وبذلك قد تغيرت عاصمة الهضبة الإيرانية خلال فترات الصراع مع العثمانيين عدة مرات: تبريز – أصفهان – شيراز – طهران.

[2] كان من الأسباب الرئيسية للصراع المرير بين الدولة العثمانية وإيران لمدة فاقت الثلاثة قرون حملات السب والشتم والتكفير والتشويه التي كان يكيلها كل طرف للآخر وذلك باستغلال رجال الدين وعلماء البلاط لتهييج عواطف العامة ضد السنة بالنسبة لإيران وضد الشيعة بالنسبة للدولة العثمانية. .

[3] خاصة مواجهات 1823/1821 التي توغلت فيها إيران داخل أراضي العراق وشرقي الأناضول وفرضت سيطرتها العسكرية بها.

[4] كانت إيران دائما تطالب بأن يكون من حقها تعيين أمراء السناجق والمقاطعات الكردية القريبة من حدودها الغربية.

أما عن القبائل والعشائر الكردية والتركمانية المتنقلة عبر الحدود بين البلدين فإن هذا البند أعطى للدولة التي تتواجد فيها أي قبيلة أو عشيرة حق جمع ضرائب المواشي المتواجدة على أراضيها.[1]

5- تلتزم الدولة العثمانية بالمعاملة الحسنة والحماية للحجاج والزوار الإيرانيين المتجهين نحو الحجاز أو العتبات المقدسة لدى الشيعة في النجف وكربلاء وسامراء والكاظمية بالعراق[2]، كما يجب على السلطات العثمانية أن تحمي التجار الإيرانيين خلال تواجدهم بالأراضي العثمانية وأن توفر لهم الظروف الملائمة لعملهم خاصة في ما يتعلق بالرسوم الجمركية والجباية.[3]

6- منع كل من الدولتين من استقبال الفارين للدولة الأخرى.[4]

7- إعادة السلطات العثمانية لأموال الإيرانيين المحجوزة لهم أو لورثتهم، وتسليم تركات وميراث الإيرانيين المقيمين داخل الأراضي العثمانية لورثتهم الشرعيين.

8- اتفاق الطرفين على تبادل السفراء كل ثلاث سنوات.[5]

إضافة إلى الديباجة والبنود السابقة الذكر تضمنت معاهدة أرضروم الأولى خاتمة أكدت على ضرورة احترام الدولتين لبنود هذه المعاهدة وتخلي الطرفين على فكرة التعويض المالي عن الحروب والمواجهات العسكرية السابقة.

---

[1] شكلت عشائر وقبائل البدو الرحل من الأكراد خاصة سببا رئيسيا من أسباب تجدد الصراع والمواجهة بين إيران والدولة العثمانية لأن هذه القبائل التي كانت تعيش على حدود البلدين وتخومها تتنقل بين الدولتين وتتأرجح في ولائها بين إيران تارة والدولة العثمانية تارة أخرى، للمزيد أنظر:

Hirmis Aboona, **assyrians-kurd and ottoman**, cambria press, amherst, new york, usa, 2008.

[2] يفرض النظام المالي الذي كان موجودا في ولاية العراق العثمانية على الإيرانيين الذين كانوا يدفنون موتاهم في مقابر المدن العراقية المقدسة عند الشيعة ضرائب وإتاوات كثيرا ما اشتكى منها الإيرانيون لشاهاتهم وتسببت في عدة مشاكل مع الباب العالي.

[3] محمد عبد اللطيف هريدي، المرجع السابق، ص78.

[4] أي منع ما يمكن تسميته في وقتنا الحالي باللجوء السياسي، حيث شهد التاريخ العثماني الإيراني لحالات فرار أمراء من البلاط الحاكم أو حكام أقاليم محلية وشخصيات نافذة من البلدين إلى البلد الأخر مما تسبب في أزمات دبلوماسية حادة بين العثمانيين والإيرانيين.

[5] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص41.

رغم أن معاهدة أرضروم الأولى 1823 قد اعتبرت نقلة نوعية في تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية إلا أنها لم تسو جميع المشاكل العالقة بين البلدين نظرا لعدة اعتبارات أهمها قصر المدة التي خصصت لتحضيرها ومناقشتها وتوقيعها حيث أنها لم تكن لتكفي لدراسة وتحليل المسائل الخلافية الشائكة والتي هي في حقيقتها تراكمات لصراعات واختلافات تاريخية فاقت مدة تقادمها الثلاثة قرون 1823/1501، كما أن رغبة الطرفين في إيجاد هدنة واتفاقية على إثر المواجهات العسكرية التي حدثت بينهما خاصة في العراق وشرقي الأناضول في العقدين الأولين من القرن التاسع عشر ميلادي، قد عجل بتوقيع المعاهدة دون التعمق في مضامينها ودون إيجاد حلول جذرية لأهم وأصعب إشكال واجه العثمانيين والإيرانيين في علاقاتهما وهو مشكل الحدود ومشكلة القبائل المتنقلة بين حدودي البلدين.

أبقت معاهدة أرضروم الأولى على مسألة الحدود الفاصلة بين الدولتين مبهمة حيث أن هذه الاتفاقية قد أرجعت مسألة الحدود لمضمون معاهدة سنة 1746 التي وقعت في عهد شاه إيران نادر الأفشاري 1747/1736، وهذه الأخيرة كانت بدورها تستند لمضمون معاهدة زهاب 1639 المعروفة تاريخيا باسم معاهدة قصر شيرين حيث تعتبر هذه المعاهدة الأصل التاريخي لضبط الحدود التركية الإيرانية حاليا[1]، و تُعدُّ مرجعا تاريخيا للمعاهدات التي تلتها بين الدولتين الجارتين في مجال تثبيت الحدود الجيوسياسية لأنها كانت أكثر دقة نسبيا عن سابقاتها من المعاهدات في مراعاتها للعوامل التضاريسية والطبيعية في وضع الحدود الفاصلة بين الدولتين[2].

غير أن إشكالية تاريخية وسياسية تُطرح في هذا المقام وهي رغم ما تمثله معاهد زهاب 1639 من أهمية قصوى في تاريخ تطور العلاقات العثمانية الإيرانية إلا إنه لا وجود لنسخة أصلية موثوق بها لنصوص المعاهدة حيث إن النسخة التركية قد احترقت في أحد الحرائق التي تعرضت لها الآستانة

[1] محمد عبد اللطيف هريدي. المرجع السابق، ص75.

[2] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص196.

والنسخة الإيرانية منها فُقدت هي الأخرى في طهران، حيث أنما يعتمد عليه حاليا هو بعض نصوصها الواردة في المصادر التاريخية العثمانية ونسخة منها موجودة في أرشيف فيينا بالنمسا[1].

وقد كان لمعاهدة زهاب بعض الانعكاسات السلبية مثل تفتيتها لبعض العشائر والقبائل الكردية إلى قسمين تحت نفوذ الدولتين بحيث إن التقسيم الجغرافي دون مراعاة التركيبة السكانية يجر العديد من السلبيات في تخطيط حدود الدول مثل قبيلة (الجاف) التي أصبح قسم منها تحت النفوذ الإيراني والقسم الآخر تحت السلطة العثمانية وهو ما شكَّل مصدرا لبروز الاختلافات والقلاقل على الحدود الفاصلة بين الدولتين[2].

كما أن ضبط الحدود بمساحات شاسعة في معاهدة زهاب وليس بحدود مضبوطة بدقة متناهية فتح الباب أمام خلافات حدودية ستظهر لاحقا ليس فقط بين تركيا وإيران وإنما أيضا بين تركيا وإيران والعراق هذا الأخير الذي يعتبر أن معاهدة زهاب سنة 1639 قد نصَّت على أن كردستان ضمن إطار الأراضي العراقية[3].

ورغم كل هذا يمكن القول أن معاهدة زهاب سنة 1639 ومعاهدة أرضروم الأولى سنة 1823 قد وضعتا أسسا جديدة للسلام بين العثمانيين والإيرانيين وبقيت الأولى كوثيقة مرجعية في العلاقات التاريخية بين القوتين[4]، بينما تحولت الثانية لقاعدة أساسية لمعاهدة جديدة عرفت باسم معاهدة أرضروم الثانية سنة 1847م.

المطلب الثاني: اتفاقية أرضروم الثانية 1847 من السلام إلى رسم الحدود

ظروفها وحيثياتها:

[1] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص291.
[2] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص219.
[3] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص291.
[4] أحمد رضا خضري وآخرون، المرجع السابق، ص23.

إن معاهدة أرضروم الأولى سنة 1823 م قد وضعت أسسا لقيام علاقات تجارية واجتماعية ومدنية ودبلوماسية جديدة بين إيران والدولة العثمانية، فساد خلال العشرين عاما التي تلت توقيع المعاهدة هدوء مصاحب للحذر بين الدولتين، مع بروز بعض الاحتكاكات العسكرية المحدودة في بعض الأحيان.[1]

اقتنع الطرفان العثماني والإيراني بعد مرور سنوات على معاهدة أرضروم بضرورة إيجاد سبل لتوقيع معاهدة جديدة تكون أكثر فاعلية في ترقية العلاقات إلى حالة الهدوء والانسجام التام، وتجد حلولا للمشاكل العالقة والتي هي بمثابة عقبات في طريق الود الكامل بين العثمانيين والإيرانيين وهي مشكلة ترسيم الحدود ومشكلة القبائل المتنقلة بين طرفي البلدين.

تضررت العلاقات العثمانية الإيرانية بعد معاهدة أرضروم الأولى سنة 1823 بفعل المناوشات التي حصلت سنة 1837م في العراق عندما قام والي بغداد علي رضا باشا بالهجوم على ميناء المحمرة على الخليج بتاريخ 27 أكتوبر 1837م، والذي كان يخضع للنفوذ الإيراني مستغلا انشغال الإيرانيين بحروبهم داخل الأراضي الأفغانية وحصارهم لمدينة هراة.

بعد هذا الهجوم أرسل حاكم إيران محمد شاه (1834-1848)[2] مبعوثا من قبله للتباحث حول هذه المسألة مع الباب العالي وهو السفير الإيراني السابق في اسطنبول الميرزا جعفر خان، حيث تم استقباله من طرف السلطان العثماني محمود الثاني (1839/1808)، في ديسمبر من سنة 1838 غير أن هذه الإرسالية لم تحقق شيئا من مطالب الإيرانيين بالتعويض عن خسائرهم في ميناء المحمرة لأن العثمانيين اعتبروا هذا الأمر شأنا داخليا عثمانيا ولا علاقة لإيران بالموضوع.[3]

---

[1] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص 45/44.

[2] للتذكير طول فصول هذه الأطروحة عندما نضع تاريخا في مقابل إسم سلطان عثماني أو شاه إيراني فإننا نقصد تحديدا فترة حكمه وليس سنة ميلاده ووفاته وهو ما يهمنا في سياق تطورات العلاقات بين الدولتين العثمانية والإيرانية.

[3] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص 48.

لكن حدثا بارزا على الصعيد العثماني وهو الهجومات الجديدة لوالي مصر محمد علي باشا على الأراضي العثمانية سنة 1839 وخرقه لمعاهدة كوتاهية بين الطرفين المنعقدة سنة 1833[1]، قد أدى بالعثمانيين إلى مراجعة حساباتهم مع الطرف الإيراني حتى لا تنفتح عليهم جبهتان للقتال والحرب في آن واحد، حيث بادر السلطان عبد المجيد (1861/1839)[2] في مارس من سنة 1840 م إلى إرسال وفد عالي المستوى نحو إيران[3] من أجل تجديد التباحث حول مسألة ميناء المحمرة والقضايا الأخرى العالقة بين البلدين وإيجاد حل نهائي لها.

غير أن إيران استثمرت هي الأخرى في هذا الوضع العثماني الحرج سنة 1839 الممثل في الهجوم المصري على أراضيها، مثلما استثمر العثمانيون قبل ذلك انشغال إيران بالحروب الأفغانية ومحاصرتها لمدينة هراة سنة 1837، حيث قام الإيرانيون بنشاط عسكري مكثف سنوات 1839و 1840 و1841و1842م، ضد المصالح العثمانية على الحدود وفي دواخل العراق حيث توغلت القوات الإيرانية في السليمانية شمالا واسترجعت ميناء المحمرة سنة 1841 وبسطت سيطرتها على كامل إقليم عربستان "الأهواز – خوزستان" كما هددت بالدخول إلى البصرة جنوبا.[4]

وصل التوتر بين الطرفين إلى أوجه في أواخر سنة 1842 وبداية سنة 1843 وهو ما يؤكد بأن معاهدة أرضروم الأولى 1823 لم تجد حلا نهائيا للخلافات التقليدية بين البلدين وأوحى بالحاجة

---

[1] تمت تسوية النزاع المصري – العثماني بتدخل من القوى الأوربية من خلال معاهدة لندن في 15 جويلية 1840 أنظر نص المعاهدة في **الملحق**: **27**.

[2] السلطان عبد المجيد (1861/1839) الذي خلف والده السلطان محمود الثاني (1839/1808) في حكم السلطنة العثمانية وهو صاحب القرارات الإصلاحية الشهيرة باسم التنظيمات العثمانية من خلال مرسوم خط شريف كلخانه الصادر سنة 1839م الذي وضع أسسا للتنظيمات العثمانية التي جاءت بعده مثل خط شريف همايون سنة 1856، أنظر:

Gabor Agoston and Bruce Masters, **Encyclopaedia of the Ottoman Empire**, Facts On File Library of world history, New York, 2009, p553.

[3] كان على رأسه الدبلوماسي العثماني البارز صارم أفندي.

[4] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص48.

الملحة والضرورية لعقد معاهدة جديدة تنقذ ما يمكن إنقاذه من الرغبة التي أبداها البلدان سابقا في الاتجاه نحو فتح صفحة جديدة يطبعها التعاون والود بدل الصراع والتوتر والحروب.

وعلى هذا الأساس بدأت مفاوضات جديدة بين إيران والدولة العثمانية سنة 1843م، ولكن هذه المرة ببروز متغير جديد على ساحة العلاقات بين القوتين وهو التدخل الروسي البريطاني في مشكلة الحدود بينهما، وهو ما سيشكل قاعدة لظهور اللجنة الرباعية التي تتابع ملف الحد الفاصل بين إيران والدولة العثمانية.[1]

من خلال تتبعنا لمسار العلاقات العثمانية الإيرانية وقضية المعاهدات التي وقعت بينهما [2]، يظهر ولأول مرة التدخل المباشر في العلاقات بين القوتين من طرف القوى الأوربية المتعاظمة النفوذ في القرن التاسع عشر ميلادي بالمنطقة وهي روسيا وبريطانيا، رغم أن الدور الروسي البريطاني كان يقتصر في البداية على تقديم المساعدة التقنية واللوجستية في ضبط مسألة الحدود من خلال رسم الخرائط والوصف الدقيق لعلامات الحدود والتصوير الفوتوغرافي لطول الخط الفاصل بين البلدين[3]، إلا أن التدخل الأوربي في العلاقات بين إيران والدولة العثمانية قد حول هذا الملف إلى أداة ضغط ووسيلة للتدخل الأوربي في الشؤون الداخلية والدبلوماسية للدولة العثمانية وإيران على حد سواء.

غير أن المفاوضات بين الطرفين قد تعطلت بسبب حادثة خطيرة وقعت في مسار العلاقات بين البلدين وهي اقتحام القوات العثمانية لمدينة كربلاء في 13 جانفي 1843، والتي كانت تضم حلفاء إيران من شيعة العراق وأعداد هائلة من الزوار الإيرانيين وما انجر عنها من سقوط قتلى من الطرفين وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحادثة وتحليل مجرياتها قد تعرض للتشويه التاريخي حيث أن أغلب المصادر التي تناولتها تفتقد للموضوعية في الطرح بين التهويل والتضخيم لدى المؤرخين الشيعة من الإيرانيين

[1] تضم اللجنة الرباعية لحل النزاع الحدودي بين البلدين ممثلين عن: الدولة العثمانية – إيران – روسيا –بريطانيا.

[2] أنظر جدول المعاهدات التي أبرمت بين الدولة العثمانية وإيران بين سنتي 1555-1914 في **الملحق**: **16**.

[3] قدمت المعاهدات العثمانية الإيرانية السابقة وصفا للحدود بين البلدين ولكن بصفة إجمالية تفتقد للدقة والتفصيل الذي تحتاجه مثل هذه المسائل.

والعراقيين وبين التهوين والتبسيط لدى المؤرخين الموالين للدولة العثمانية العلية وحلفائها داخل العراق، بيد أن المتفق فيه هو أن هذه الحادثة قد تركت أثرا سيئا في طريق إيجاد الحلول والتسوية والتفاهم بين إيران والدولة العثمانية.

بعد مرور أسابيع عن حادثة كربلاء ازداد النشاط الدبلوماسي الروسي البريطاني عبر سفرائهما وقناصلهما من أجل احتواء الانعكاسات السلبية في العلاقات العثمانية الإيرانية التي خلفتها حادثة كربلاء، خاصة مع تنامي الاستعدادات العسكرية من الطرفين وتوسع حالة الاحتقان المتزايد بينهما.

حيث قد لعبت الدعاية الحربية والنشاط الدبلوماسي المكثف دورها في تضخيم حالة النفير العسكري الذي كان بالدولتين، غير أن حكام طهران واسطنبول كانوا موقنين باستحالة قيام حرب بينهما في هذه المرحلة الحرجة بالذات لما كانت ستعنيه من خسائر بشرية ومادية وجيو استراتيجية ليست في صالح الدولتان الجارتان اللتان وقعتا تحت دائرة ضغط توسعات وأطماع القوى الأوروبية المتزايدة عاما بعد عام.

استؤنفت المفاوضات بين الدولة العثمانية وإيران عقب حادثة كربلاء بشكل جدي ابتداءا من ربيع سنة 1843 لتستمر قرابة الأربع سنوات وبوساطة مباشرة من روسيا وبريطانيا حيث أن هذه القوى الأوربية اعتبرت نفسها معنية بمسائل الخلافات العثمانية الإيرانية حفاظا على مصالحهما في المنطقة وليست رغبة ذاتية في نشر السلم والأمان في الشرق، فروسيا كانت تتدخل في مسار المفاوضات من أجل مصالحها على حساب الأراضي الإيرانية بينما بريطانيا كانت تسعى جاهدة لتثبيت وجودها الاستعماري في العراق والخليج.

ساهمت مجموعة من العوامل في إطالة فترة المداولات والنقاشات حول المعاهدة الجديدة المرتقبة كان أهمها التدخلات التي كانت تقوم بها الدولتان الوسيطتان في هذه المفاوضات روسيا وبريطانيا بما يخدم مصالحهما، والمشادات التي كانت تقع بصفة دورية بين الوفدين العثماني والإيراني نظرا لثقل الإرث التاريخي من الصراع والعداء والتوتر في العلاقات العثمانية الإيرانية لأكثر من ثلاثة قرون من

الزمن، إضافة إلى مركزية القرار العثماني كما الإيراني في المسائل المصيرية في المفاوضات وحساسية موضوع علاقات كل دولة مع الأخرى، وهو ما جعل ممثلي البلدين يضطرون للانتظار مدة من الزمن حتى رجوع مراسليهم من اسطنبول وطهران إلى مكان عقد المفاوضات في أرضروم.[1]

وبعد مفاوضات شاقة وجولات من المداولات والنقاشات دامت قرابة الأربع سنوات 1847/1843 وبدور روسي بريطاني مباشر تم توقيع معاهدة جديدة في مسار العلاقات العثمانية الإيرانية وهي معاهدة أرضروم الثانية التي تمت بتاريخ 31 ماي 1847م.[2]

مضمونها وبنودها:

1- تنازل الدول العثمانية عن مدينة خورمشهر ومدينة عيدان لصالح إيران.

2- تنازل إيران عن بعض المناطق في محافظة السليمانية شمال العراق لصالح الدولة العثمانية.[3]

3- تنازل الدولتان عن مطالباتهما بالتعويضات المالية عن الحروب والاعتداءات.[4]

4- تكون الأراضي الواقعة على الضفة الشرقية لشط العرب من الممتلكات الإيرانية.[5]

5- تقسيم منطقة زهاب المتنازع عليها إلى جزء شرقي لإيران وجزء غربي للدولة العثمانية.

6- للسفن الإيرانية الحق في الملاحة بحرية في شط العرب من مصبه في البحر إلى نقطة إلتقاء الحدود البرية بين البلدين.[6]

7- الاتفاق على تشكيل لجنة مكلفة بضبط حدود البلدين تضم خبراء ومهندسين من الجانبين.

---

[1] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص121.

[2] أنظر النص الكامل للمعاهدة في **الملحق**: **25**.

[3] عبد الحليم أبو غزالة، **الحرب العراقية الإيرانية 1988/1980**، طبع المؤلف، رفع مكتبة المصطفى، 1993، ص57.

[4] كانت إيران اكثر تضررا من هذا البند لأنها بذلت جهدا كبير قبل ذلك في المطالبة بتعويضات مالية كبرى عن الهجومات العثمانية على ميناء المحمرة 1837 وكربلاء 1843 .

[5] تكون بذلك أراضي إقليم عربستان "الأهواز- حوزستان" جزءا من إيران وبه تتواجد أعداد كبيرة من القبائل ذات الأصول العربية يتبنى حاليا العديد من أبنائها الفكر الاستقلالي ضد إيران ويتشكل منهم قيادات معارضين للنظام الإيراني في الخارج.

[6] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص137.

8- التأكيد على قضية منع اللجوء السياسي بين البلدين وإعادة الفارين من الاتجاهين إلى موطنهم الأصلي، إضافة إلى اتفاقية لتبادل المجرمين والمخربين.

9- تجديد تعهد الدولة العثمانية بحماية التجار والحجاج والزوار الإيرانيين خلال تواجدهم بالأراضي العثمانية خاصة في الحجاز والعتبات المقدسة بالعراق، مقابل تعهد إيران أيضا بحماية الرعايا العثمانيين من تجار ومواطنين خلال تواجدهم في إيران.

10- الاتفاق على تبادل التمثيل الدبلوماسي من خلال سماح الدولة العثمانية لإيران بتعيين قناصل لها في المناطق التي تكثر بها الجاليات الإيرانية ما عدا مكة المكرمة والمدينة المنورة[1]، مقابل سماح إيران للدولة العثمانية هي الأخرى بتعيين قناصل لها في المناطق الإيرانية.

11- تعهد الدولتان بحفظ النظام والاستقرار في المناطق الحدودية خاصة في ما تعلق بنشاط العشائر المتنقلة بين حدودي البلدين.

12- إلتزام إيران والدولة العثمانية باحترام وتطبيق بنود واتفاقيات المعاهدات السابقة وعلى رأسها معاهدة أرضروم الأولى 1823.[2]

لقد استطاعت معاهدة أرضروم الثانية 1847 أن تزيل جزءا كبيرا من المشاكل والخلافات العالقة بين العثمانيين والإيرانيين في المسائل التقليدية خاصة ما تعلق بوضعية منطقة السليمانية وشط العرب كما أنها أكدت على ضرورة تأمين رعايا البلدين خلال تواجدهم في البلد الآخر وهو ما يعبر عن رغبة حقيقية لدى حكام اسطنبول وطهران على تأمين حرية تنقل الأشخاص داخل أراضي بلديهما، وهو ما أمن الطريق للحجاج الإيرانيين الذين يقصدون أضرحة الأئمة الذين يقدسونهم من

[1] لعل هذا الاستثناء غريبا نوعا لكنه يفسر تخوف العثمانيين من النفوذ الديني الإيراني المتزايد داخل الأراضي العثمانية خاصة العراق وبلاد الشام وهو ما جعل الباب العالي يرفض جملة وتفصيلا تواجد قناصل وممثلين عن إيران في الحرمين الشرفين الذي كان السلطان العثماني يستمد جزءا كبيرا من شرعيته التاريخية والدينية من تبعيتهما له.

[2] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص139.

آل البيت والمتواجدة في الأراضي العراقية التي كانت تتبع سلطة الباب العالي، حيث كان هذا الأخير يتوجس خيفة من النفوذ الإيراني داخل العراق بسبب الولاءات المذهبية والطائفية.

غير أن هذه المعاهدة لم تجد هي الأخرى مثل سابقاتها من المعاهدات حلا جذريا ونهائيا لمشاكل الحدود الفاصلة بين القوتين لكنها مهدت الطريق لعمل اللجنة الرباعية لتخطيط الحدود والتي اتفق البلدان على عملها بالتنسيق مع روسيا وبريطانيا من أجل إزالة هذه العقبة الكبرى التي كانت تحول دون التوصل إلى اتفاق كامل وشامل ونهائي ومرضي بين إيران والدولة العثمانية.

المطلب الثالث: اللجنة الرباعية ومشاكل رسم الحدود 1847/ 1870 :

دخلت معاهدة أرضروم الثانية الموقعة سنة 1847 حيز التنفيذ الرسمي بعد المصادقة عليها من طرف أعلى سلطة في الدولة العثمانية وإيران حيث قد تم التوقيع عليها بشكل نهائي في اسطنبول بتاريخ 21 مارس 1848م من طرف السلطان العثماني محمود الثاني وممثل العاهل الإيراني محمد شاه السفير الميرزا محمد علي خان.[1]

ليتم بعد التوقيع الرسمي على المعاهدة بأشهر تشكيل لجنة مكلفة بترسيم الحدود على حسب ما نصت عليه مفاوضات المعاهدة المذكورة، وبضغط متواصل من بريطانيا وروسيا خرجت اللجنة إلى حيز التطبيق سنة 1848م، وأطلق عليها اسم اللجنة الرباعية للحدود لأنها تشكلت من الدول المعنية بهذا الموضوع وهي الدولة العثمانية وإيران[2] وبريطانيا وروسيا[3].

نصت المادة الثالثة من معاهدة أرضروم الثانية 1847 الموقعة بين إيران والدولة العثمانية على تشكيل لجنة تقنية فنية تضم مجموعة من المتخصصين والخبراء والمهندسين والفنيين تتلخص مهمتها في ضبط الحدود البرية والبحرية على طول الخط الفاصل بين الدولتين من مصب شط العرب جنوبا

[1] كان يشغل منصب سفير إيران في باريس وفوضه الشاه لتوقيع اتفاقية أرضروم الثانية سنة 1847 في اسطنبول مع السلطان العثماني.

[2] معنيتان مباشرة بموضوع الحدود بين البلدين.

[3] معنيتان بموضوع الحدود نظرا لحالة الضعف الذي كانت تعيشه الدولة العثمانية وإيران وأطماع هذه القوى في ممتلكاتها .

إلى سنجق "مقاطعة إدارية" بايزيد في أقصى الشمال، وقد ضمت هذه اللجنة الممثلين الأربعة للدول المذكورة وهم:

1- الفريق درويش باشا ممثلا عن الدولة العثمانية ومساعده محمد خورشيد الموظف في وزارة الخارجية العثمانية وهو خبير في الأوضاع السكانية والاقتصادية للمناطق الحدودية بين البلدين.[1]

2- الميرزا جعفر خان مشير الدولة ممثلا عن إيران وقد عينه في هذا المنصب الصدر الأعظم الميرزا تقي خان لأنه خبير ومختص في السياسات العثمانية والأوضاع الداخلية للدولة الجارة.

3- العقيد ويليامز (colonel williams) ممثلا عن بريطانيا ويساعده في مهمته كل من الخبير المختص في مسح الأراضي النقيب غلاسكوت، والجيولوجي لوفتس المختص في التنقيب الأثري.

4- العقيد جيريكوف (colonel tcherikoff) ممثلا عن روسيا ويساعده في مهمته الخبير المختص في مسح الأراضي أغرانويتش.[2]

وقد أشار البروتوكول المنظم لعمل هذه اللجنة أن العضوين العثماني والإيراني هما عضوين رئيسيين في عمل اللجنة والممثلان البريطاني والروسي عضوين ثانويين فيها وتقتصر مهمتهما في المهام الاستشارية والفنية التقنية، وقد التقى ممثلو الدول الأربعة بصفة مباشرة أول مرة في مارس من سنة 1849م في بغداد، بيد أن سيطرة القوات العثمانية على بلدة قطور الواقعة في الحدود الشمالية بين الدولتين قد عطل عمل اللجنة الرباعية بفعل تجميد الوفد الإيراني لنشاطه فيها احتجاجا على الاحتلال العثماني كما سماه الإيرانيون لبلدة قطور التي اعتبروها من الأراضي الإيرانية.

غير أن الحكومة الإيرانية قد أمرت مندوبيها بمواصلة المفاوضات والعمل في اللجنة الرباعية لتستأنف بذلك لجنة الحدود عملها في جانفي من سنة 1850، وبقي عمل اللجنة يراوح مكانه نظرا

---

[1] قام محمد خورشيد بتوثيق رحلته وعمله في اللجنة الرباعية على الحدود العثمانية الإيرانية في كتاب نشر في تركيا أول مرة باللغة التركية الحديثة سنة 1997 حيث أن النص الأصلي مكتوب باللغة العثمانية القديمة التي كانت تخط بالحرف العربي، وترجم هذا العمل لاحقا إلى اللغة العربية أنظر: خورشيد باشا، **رحلة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران**، ترجمة: مصطفى زهران، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2009.

[2] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص145.

لتصلب موقف كل طرف وكثرة الخلافات حول عدة نقاط حدودية خاصة في الجنوب وعلى شط العرب وميناء المحمرة والأراضي المحيطة به.[1]

استطاعت اللجنة الرباعية خلال سنتي 1851 و1852 أن تحرز تقدما تقنيا في سير أشغالها رغم المعيقات والخلافات الحادة التي كانت تظهر بين الفينة والأخرى بين العثمانيين والإيرانيين، وقد تم تعديل القانون المشكل للجنة حيث أصبح بموجب هذا التعديل الممثلان الروسي والبريطاني طرفان رئيسيان في اللجنة الرباعية بعد أن كانا في البداية طرفان فرعيان وتقتصر مهمتهما على المساعدة الفنية التقنية بطابع استشاري، وفي نهاية سنة 1852م تم وضع خريطة للحدود الفاصلة بين البلدين من طرف المساحين والفنيين في اللجنة تعتبر أول خريطة لمسار الحدود العثمانية الإيرانية.

توقف عمل اللجنة الرباعية لتسوية مسألة الحدود العثمانية الإيرانية بين سنتي 1853 و 1856 بفعل تطورات وتداعيات حرب القرم التي اندلعت بين الدولة العثمانية وروسيا ووقوف بريطانيا في هذه الحرب إلى جانب الدولة العثمانية، حيث كانت بريطانيا عضوا في اللجنة الرباعية بمعية روسيا وهو ما أوقف عمل اللجنة كليا طول فترة حرب القرم.

كما تعرض عمل اللجنة الرباعية لعرقلة لنشاطها مرة أخرى نظرا لقيام مواجهات عسكرية بين إيران وبريطانيا بسبب إعلان هذه الأخيرة الحرب عليها في نوفمبر 1856 كرد فعل على استيلاء الإيرانيين على هراة وتوسعاتهم في الأراضي الأفغانية وهو ما يناقض المصالح البريطانية في المنطقة، حيث قامت بريطانيا باحتلال ميناء ومدينة بوشهر والمحمرة في فيفري ومارس من سنة 1857م، كما قامت بإثارة المشاكل والاضطرابات داخل إيران وفي الأراضي الأفغانية ضد المصالح الإيرانية واستولت على كامل الضفة الشرقية لشط العرب، وانتهت هذه الحرب الإيرانية البريطانية الخاطفة بتوقيع اتفاقية باريس بين الطرفين في 4 أفريل 1857 والتي نصت على انسحاب القوات البريطانية من بوشهر

[1] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص150.

والمحمرة وكامل الضفة الشرقية لشط العرب مقابل انسحاب القوات الإيرانية من هراة وكامل الأراضي الأفغانية.[1]

لقد أثرت حرب القرم 1856/1853 والحرب الإيرانية البريطانية بداية سنة 1857 في سير أشغال اللجنة الرباعية لضبط الحدود العثمانية الإيرانية حيث أن جميع الأطراف فيها قد شغلت بتلك الحروب في هذه الفترة 1857/1853، وعند عودة الاستقرار النسبي في المنطقة واصلت اللجنة نشاطها ولكن هذه المرة قد تم نقل مقر عملها من العاصمة العثمانية اسطانبول إلى العاصمة الروسية بطرسبرغ في نوفمبر 1857 .

إن عمل اللجنة الرباعية للحدود لم يكن فقط عملا تقنيا يقوم بضبط النقاط الحدودية بين الجارتين الغريمتين وإنما كانت له أبعاد سياسية ودبلوماسية واستعمارية وبتداخلات إثنية وجيو استراتيجية، وهو ما عقد من عمل الفنيين في اللجنة وعرقل نشاطها وجمده لعدة مرات ويمكن إجمال التعقيدات التي واجهت نشاط اللجنة الرباعية للحدود في العناصر التالية:

1- غياب الثقة بين الدولتين المعنيتين مباشرة بعمل اللجنة وهما الدولة العثمانية وإيران حيث أن الجو العام الذي طبع العلاقة بين ممثلي البلدين هو جو الريبة وعدم الثقة والطعن في النوايا وهو في الحقيقة انعكاس لطبيعة العلاقة المتشنجة بين السلطان العثماني والشاه الإيراني.

2- عمق وتراكم وتعدد الخلافات والصراعات العثمانية الإيرانية والذي تعود لقرون ماضية وتشعب المسائل المتنازع عنها (قضايا الحدود – الخلافات المذهبية – الصراع حول العراق – التنافس على زعامة العالم الإسلامي...إلخ).

3- الدور الخطير لبريطانيا وروسيا عضوي لجنة الحدود حيث أن مهامهما لم تقتصر على المسائل الفنية والتقنية وإنما تجاوزتها لتصبح مهامهما ذات طابع استخباراتي استطلاعي حيث استغل البريطانيون والروس حرية تنقلهما على طول الحدود العثمانية الإيرانية في جمع المعلومات ورصد كل

[1] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص159.

تفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتداخلات القبلية والطائفية لتلك المناطق إضافة لرسم خرائط جغرافية ولوجستية دقيقة لها لاستغلالها مستقبلا بما يخدم المصالح البريطانية والروسية.

4- الروح الاستعمارية في عمل بريطانيا وروسيا من خلال اللجنة واستغلال موضوع الحدود العثمانية الإيرانية لخدمة مصالحهما السياسية والدبلوماسية والاستعمارية حيث تذكر المصادر أن الوسيطان الأوربيان قد تعمدا إطالة عمر الأزمة الحدودية بين البلدين الجارين وفي كثير من الأحيان قاما بزرع الفتن وتغذية الخلافات بينهما وذلك بتنسيق بريطاني روسي مباشر .[1]

إن من غرائب تطورات التاريخ العثماني الإيراني خلال القرن التاسع عشر ميلادي هو طبيعة ومسار عمل لجنة الحدود الرباعية حيث أنه وفي العشرية التي تلت تشكيلها 1857/1847م هدأت الجبهة الحربية العثمانية الإيرانية طرفي المفاوضات المباشرين في اللجنة الرباعية وبقيت نزاعتهما في إطار الخلافات الروتينية حول المناطق الحدودية، بنما اندلعت خلال هذه الفترة حرب عثمانية مع الوسيط الأول في اللجنة الرباعية روسيا هي حرب القرم 1856/1853م، لتليها حرب إيرانية مع الوسيط الثاني في اللجنة الرباعية بريطانيا سنة 1857م.

حيث يمكن اعتبار هذه المعادلة التاريخية بوابة لفهم طبيعة التداخلات والتشابكات التي كانت تحيط بعمل اللجنة الرباعية لضبط الحدود بين البلدين المتصارعين، ورغم هذه المعيقات والصعوبات التي واجهت عمل لجنة الحدود إلا أنها بقيت تقاوم وتواصل مسيرتها ولو بطريقة جد بطيئة ومحتشمة في مجال رسمها لخط الحدود العثمانية الإيرانية.

وكبادرة حسنة من الطرفين العثماني الإيراني قامت سلطات البلدين بتعيين مندوبين عن كل دولة منها في المناطق الحدودية ابتداءا من سبتمبر 1858م، مهمتهما الإشراف على مراقبة الحدود ومنع حدوث أي تجاوزات من الطرفين تسهيلا لعمل لجنة الحدود وإلى غاية إكمالها لمهامها المنوطة بها.[2]

---

[1] للمزيد حول هذه القضية أنظر: خالفين نآ، **الصراع على كردستان المسألة الكردية في العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر**، ترجمة: أحمد عثمان أبوبكر، مطبعة الشعب، بغداد، 1969.

[2] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص201.

لم يثن التباطؤ في عمل لجنة الحدود من عزم الوسيطين الأوربيين بريطانيا وروسيا لأنهما بسياساتهما الاستعمارية قد تعمدتا الإطالة في عمر أزمة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران وذلك لأغراض استعمارية وإمبريالية، غير أنه في نفس الوقت كانت كل من روسيا وبريطانيا يحملان هذا التأخير في عمل لجنة الحدود إلى الدولة العثمانية وإيران نظرا لروح التوسع والتصلب في المواقف الذي أبداه الوفدان المفاوضان العثماني والإيراني.

قامت لجنة الحدود بين سنتي 1865 و1869 برسم خريطتين مفصلتين لمسار الحدود البرية والبحرية بين الدولة العثمانية وإيران، حيث سميت الخريطة التي صدرت سنة 1865م بالخريطة المطابقة، لتليها نسخة معدلة ومصححة منها بعد أربع سنوات من العمل وذلك سنة 1869م وسميت بالخريطة الموحدة حيث كانت تضم تفاصيل أكثر دقة من الخرائط التي سبقتها.

يعتبر صدور الخريطة الموحدة لمسار الحدود العثمانية الإيرانية سنة 1869م تقدما كبيرا في طريق عمل لجنة الحدود وبالتحديد للجهود البريطانية الروسية حيث أن فنيي وخبراء البلدين وبالتنسيق مع ممثلي الدولتان المعنيتان مباشرة بالحدود، هم من قاموا برسم تلك الخريطة وتنقيحها وتطويرها عن الخرائط السابقة لها.

وبضغط من الوسيطين بريطانيا وروسيا وقع العثمانيون والإيرانيون اتفاقية مبدئية على ضوء صدور الخريطة الموحدة وذلك كتمهيد لإيجاد حل نهائي حول موضوع الحدود، وقد نصت الاتفاقية التي تم توقيعها في اسطنبول بتاريخ 03 أوت 1869م من طرف ممثل الدولة العثمانية محمد أمين عالي باشا ناظر الشؤون الخارجية في الباب العالي، وممثل إيران الميرزا محمد حسين مشير الدولة[1] سفير الشاه في اسطنبول، على البنود التالية:

[1] الميرزا محمد حسين خان سبهالا مشير الدولة ولد سنة 1828 وتوفي سنة 1881 سياسي ودبلوماسي إيراني بارز عمل كقنصل لإيران في بومباي بالهند بين سنتي 1853/1851 ثم عين كسفير في اسطنبول سنة 1857، بذل مجهودات كبيرة في سبيل تحسين العلاقات العثمانية الإيرانية وعرف بتوجهاته الإصلاحية في العلاقات الخارجية لإيران حيث رأى بضرورة سلمية واستقرار وإيجابية علاقات إيران مع جميع الدول بما فيها الدولة العثمانية بما يخدم مصالح بلاده.

1- حفاظ الدولة العثمانية وإيران على الوضع الحالي للحدود بينهما.

2- إبقاء المناطق التنازع عنها بين الدولتين في وضعها الراهن أي تحت سيطرة الدولة التي تحكمها حاليا ولكن دون إقامة منشئات جديدة بها حتى تقرر اللجنة الرباعية مصيرها لاحقا.

3- تجميد كل عمليات البناء والتعمير في المناطق الحدودية المتنازع عليها إلى غاية رسم الحدود بين البلدين .

4- اللجوء للمفاوضات والحل السلمي في كل المسائل الخلافية التي قد تظهر بين موظفي الحدود في الدولتين العثمانية والإيرانية وبما يضمن حقوق كل من البلدين الجارين.

5- يستمر العمل بهذه الاتفاقية إلى غاية تعيين وضبط الحدود العثمانية الإيرانية.[1]

فتحت اتفاقية سنة 1869 المجال أمام السلطات العثمانية والإيرانية لدراسة وفحص مضمون الخريطة الموحدة وإبداء الملاحظات والتعقيبات عليها، حيث قد وصلت نسخة من هذه الخريطة إلى اسطنبول في أكتوبر من سنة 1869م ووصلت نسخة مطابقة منها إلى طهران في فيفري 1870م.

لم تنل الخريطة الموحدة لضبط الحدود رضا كل من العثمانيين والإيرانيين بسبب الخلافات القديمة المتجددة حول منطقة السليمانية وحول مسألة تنقل قبائل وعشائر البدو من الأكراد والتركمان وحتى من العرب بين البلدين[2]، كما أن الوسيطين الأوربيين قد لعبا دورا سلبيا في المرحلة التي تلت توقيع اتفاقية اسطنبول سنة 1869 وذلك بانحياز بريطانيا للدولة العثمانية وانحياز روسيا لوجهة النظر الإيرانية.

يمكن وصف طبيعة العلاقات العثمانية الإيرانية بين سنتي 1857 و 1870 بأنها قد كانت علاقات مستقرة وعرفت استمرارا لعمل اللجنة الرباعية لضبط الحدود، كما يذكر المؤرخين أنه خلال

---

[1] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص210.

[2] تذكر المصادر التاريخية الدور السلبي الذي لعبته هذه القبائل المتنقلة في تأجيج الصراع العثماني الإيراني لعدة قرون نظرا لقيام بعضها بأعمال سلب ونهب وقتل مسلحة على الجانبين من الحدود مما يقوض الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية، إضافة إلى الخلاف حول مصير ضرائب وإتاوات تلك القبائل بين حكام الأقاليم العثمانية وحكام الأقاليم الإيرانية.

هذه الفترة قد قام الشاه الإيراني ناصر الدين شاه[1] بتبادل رسائل المودة والهدايا مع السلطان العثماني عبد المجيد ومن بعده السلطان عبد العزيز ، وقد اعتبرت زيارة الشاه الإيراني ناصر الدين شاه إلى العتبات المقدسة في العراق العثماني سنة 1870 ذروة التحسن في مسار العلاقات العثمانية الإيرانية حيث تعد هذه الزيارة محطة هامة من محطات التطبيع والصداقة بين الإيرانيين والعثمانيين.[2]

المطلب الرابع: تطورات العلاقات بين 1911/1870 من التطبيع إلى التسوية.

تركت زيارة العاهل الإيراني إلى الأراضي العثمانية سنة 1870 انطباعا حسن على مستوى العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدولتين العثمانية والإيرانية، لكنها على المستوى العملي الميداني في مجال الخلاف الأكبر بين الدولتين الذي هو قضية الحدود ومشاكلها العالقة لم تحرز أي تقدم يذكر في ما عدا إنجازات اللجنة الرباعية للحدود السابقة الذكر، ويرجع ذلك إلى تجنب الطرفان إثارة النقاش حول المواضيع الخلافية الشائكة وعلى رأسها قضايا الحدود حتى لا يتم تعكير جو الصفاء الذي شهدته يوميات تواجد الشاه في الأراضي العراقية العثمانية، إضافة إلى اقتناع العثمانيين كما الإيرانيين بأن الخلافات التاريخية الموروثة عن القرون الغابرة لا يمكن التوصل لحل لها عبر أيام قليلة.

استأنفت المفاوضات بين الدولتين الغريمتين الجارتين بداية سنة 1871 على ضوء منجزات لجنة الحدود وخريطتها الموحدة الصادرة سنة 1869، كما شهدت السنوات بين 1871 و 1875 توقيع عدة اتفاقيات وبروتوكولات بين الطرفين تتعلق بمسائل ليس لها بعد عميق في الخلاف بين البلدين كقضايا التجارة والرسوم الجمركية والشؤون القضائية للرعايا الإيرانيين في الأراضي العثمانية، وملف نقل الموتى الإيرانيين لدفنهم في المدن المقدسة عند الشيعة في ولاية العراق العثماني.

توصلت الدولة العثمانية وإيران وبوساطة بريطانية روسية في جانفي من سنة 1875 إلى تفاهم جديد يتعلق بمسألة رسم الحدود يقضي بتشكيل لجنة جديدة للحدود تضم الدول الأربعة السابقة

---

[1] حاكم إيران بين سنتي 1869/1848 توج على رأس العرش بتاريخ 20 أكتوبر 1848 في عمر سبعة عشر سنة، أنظر: خضير البديري ، **التاريخ المعاصر لإيران وتركيا**، منشورات شركة العارف للمطبوعات، بيروت، ط2، 2015، ص41.

[2] للمزيد حول زيارة عاهل إيران ناصر الدين إلى العراق العثماني أنظر: جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص245-298.

العضوية في اللجنة الرباعية أي الدولة العثمانية وإيران وبريطانيا وروسيا وتعقد اجتماعاتها في العاصمة العثمانية اسطانبول[1]، على أن تعمل هذه اللجنة الجديدة بآليات تضمن احترام المعاهدات والاتفاقيات السابقة المبرمة بين الطرفين، وأن تراعي التقدم الذي تم تحقيقه سابقا في الجانب الميداني والتقني المتمثل في الخريطة الموحدة لمسار الحدود التي تم إنجازها سابق، وقد تشكلت اللجنة الجديدة من ممثلين عن البلدان المعنية وهم:

1- درويش باشا[2] ممثلا عم الدولة العثمانية بمعية مصطفى باشا والي أرضروم السابق.

2- محب علي خان ممثلا عن إيران بمعية محسن خان سفير إيران في اسطنبول.

3- السير[3] أرنولد كيمبل ممثلا عن بريطانيا.

4- العقيد زلموي ممثلا لروسيا.[4]

حققت اللجنة الجديدة بعض التقدم في عملها إلا أنها قد توقفت مؤقتا سنة 1877 على إثر قيام حرب روسية عثمانية جديدة بين سنتي 1877 و1878، وهو ما وجدت فيه السلطات العثمانية فرصة لمراجعة حساباتها اتجاه عمل اللجنة الرباعية للحدود التي لم تكن مقتنعة بالكثير من مخرجاتها لأن مشاركتها في أعمالها لم تكن في حقيقة الأمر عن قناعة عثمانية تامة وإنما استجابة لضغوطات بريطانية روسية متواصلة من أجل إيجاد حل لمشكلة الحدود القديمة المتجددة والتي غالبا ما وترت العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا.

---

[1] كانت اسطنبول المقر الأول للجنة الرباعية لترسيم الحدود سنة 1848 إلا أنه تم نقل مقر عمل اللجنة إلى العاصمة الروسية بطرسبرغ سنة 1857 لتعود مرة أخرى إلى اسطنبول مع تشكيل اللجنة الجديدة سنة 1875.

[2] كان ممثلا لدولته في اللجنة الرباعية الأولى التي تم تشكيلها بعد معاهدة أرضروم الثانية 1847م، فهو الوحيد في اللجنة الرباعية الذي حافظ على منصبه فيها حيث أن ممثلي الدول الثلاثة الأخرى قد تم تغييرهم كلهم.

[3] السير اسم لمكانة سياسية واجتماعية تعرف بها التقاليد الانجليزية وهي موروثة من العهد الطبقي للحكام والنبلاء في أوربا إضافة إلى ألقاب أخرى في نفس المجال مثل اللورد والدوق والأرشيدوق والكونت...إلخ.

[4] جميل موسى النجار، المرجع السابق ص304.

ساهمت الترددات العثمانية والمناورات الإيرانية والروح الاستعمارية في الوساطة البريطانية الروسية، في تعطيل عمل اللجنة الرباعية وتشتيت جهدها وهو ما جعل العلاقات العثمانية الإيرانية نهاية القرن التاسع عشر ميلادي تراوح مكانها دون تحقيق تسويات نهائية ولكن بتحقيق تقدم كبير في تحويل النسق العام لتلك العلاقات من الصدام إلى الحوار والتفاوض نتيجة الأثر الإيجابي الذي تركته معاهدتي أرضروم الأولى 1823م وأرضروم الثانية 1847م من جهة، ونتيجة تحقيق لجنة الحدود لتقارب في وجهات النظر العثمانية الإيرانية على الأقل في ضرورة إيجاد حل لهذه القضية الشائكة من جهة أخرى.

حيث يمكن اعتبار نشاط وعمل لجنة الحدود بين سنتي 1850و1875 قد ساهم في إيجاد آلية بيروقراطية حالت دون الصدام العسكري المباشر والعنيف بين الدولة العثمانية وإيران وهو الحل المسلح الذي كانت عادة ما تلجئ له الدولتان الغريمتان في حل خلافاتهما سابقا، فاللجوء إلى الحوار والتفاوض كطريقة لمناقشة الخلافات قد ساد منطق العلاقات العثمانية الإيرانية طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي وحتى مطلع القرن العشرين ميلادي مما أنبأ عن حدوث تحول إيجابي كبير في طبيعة العلاقات التاريخية بين البلدين التي عرفت صراعا مريرا وحروبا دامية خلال فترات متفرقة من القرون الأربعة الماضية.

المبحث الخامس: تطورات العلاقات العثمانية الإيرانية مطلع القرن العشرين ميلادي.

المطلب الأول: بروتوكول طهران 1911.

مع مطلع القرن العشرين ميلادي بدا ظاهرا للعيان أوج الضعف الذي دب في أركان الدولتين العثمانية والإيرانية مما زاد في الضغط الروسي والبريطاني عليهما من اجل إيجاد تسوية جديدة لمناطق نفوذهما في الشرق الأوسط، وانتفت مع هذا الضعف نهائيا فرضية استعمال السلاح لتسوية النزاعات الحدودية والخلافات التاريخية.

شكل اكتشاف البترول سنة 1901 في الأقاليم الجنوبية لإيران نقلة جديدة في موضوع النفوذ الروسي البريطاني حيث أن الإيرانيين منحوا لبريطانيا حق وامتياز استغلال البترول في الجنوب وقد تم ترسيم هذا الحق باتفاقية ثنائية سنة 1907 بين روسيا وبريطانيا أصبح بموجبها الشمال الإيراني تحت النفوذ الروسي والجنوب تحت النفوذ البريطاني.[1]

لتتجدد بعدها المحادثات العثمانية الإيرانية في مسائل الحدود من خلال تشكيل لجان خاصة عقدت اجتماعاتها بالعاصمة الإيرانية طهران على شكل بروتوكولات محادثات ونقاشات مستمرة مستفيدة من الموروث الوثائقي الذي تركته لجنة الحدود الرباعية المشكلة سابقا والمشتغلة على موضوع الحدود بين البلدين لكنها لم تكن بالفاعلية المرجوة ولم تأت بالحل النهائي لتلك النزاعات.

نتائج وقرارات بروتوكول طهران 1911:

1- فشل بروتوكول طهران في إيجاد حلول نهائية لمشاكل الحدود.

2- إحالة الملف إلى لجنة جديدة لترسيم الحدود.

3- إصدار الدولة العثمانية وإيران لبيانات تتعهد بموجبها الدولتان بعدم استعمال الوسائل العسكرية في مشكلات الحدود.

4- إحالة ملف الحدود ونزاعاتها إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي.[2]

المطلب الثاني: بروتوكول اسطنبول 1913.[3]

بعد فشل بروتوكول طهران واجتماعاته سنة 1911 في إيجاد حلول نهائية لمشكلة الحدود بين الدولتين وتحت ضغط من الدب الروسي والتاج البريطاني وخدمة لمصالحهما وليس حبا في زرع السلام والأمان بين العثمانيين والإيرانيين اجتمعت اللجنة الرباعية مجددا عن طريق ممثلي الدول الأربعة روسيا

---

[1] فاضل رسول، **العراق وإيران أسباب وأبعاد النزاع**، منشورات المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1992، ص18.

[2] نفسه، ص18.

[3] أنظر النص الكامل لهذا البروتوكول في **الملحق: 26**.

وبريطانيا والدولة العثمانية وإيران في اسطنبول حيث تم تكليف اللجنة بتحديد دقيق لعلامات الحدود بين الجارتين.

نتائج وقرارات بروتوكول اسطنبول 1913:

1- التوصل لأول مرة في تاريخ المفاوضات بين البلدين إلى تسوية لملف خط الحدود الفاصل بين الدولة العثمانية وإيران.

2- تبعية شط العرب للدولة العثمانية.[1]

3- يشكل الساحل الشرقي لشط العرب حدودا للدولة الإيرانية.

4- تأمين حرية الملاحة في شط العرب للعثمانيين والإيرانيين ولحلفائهما من الاوربيين.

5- تبعية الجزر الواقعة قبالة إقليم عبدان للسيادة الإيرانية.[2]

6- يتولى ممثلا روسيا وبريطانيا الفصل في المواضيع الخلافية بين العثمانيين والإيرانيين وتكون قراراتهما ملزمة ونهائية.[3]

المطلب الثالث: لجنة الحدود 1914.

واصلت اللجنة الرباعية للحدود عملها في بداية جانفي 1914 اعتمادا على مقررات الاتفاقيات والبروتوكولات السابقة متخذة من الخط المحدد سابقا مقياسا ومرجعا لها وأنهت عملها في 26 نوفمبر 1914 .

نتائج وقرارات لجنة الحدود 1914:

[1] شكلت الخلافات العثمانية الإيرانية حول الحدود في منطقة شط العرب والخليج إضافة لمشكلة الحدود البرية قاعدة للخلافات العراقية الإيرانية حول نفس المسألة بعد استقلال العراق عن الاحتلال البريطاني بل وكانت هذه الخلافات من الأسباب المباشرة للحرب العراقية الإيرانية 1988/1980 حرب الخليج الأولى في عهد صدام حسين والخميني.

[2] نص الاتفاق أيضا على تبعية الجزر التي تظهر مستقبلا لإيران أيضا وهي ظاهرة جغرافية تعرفها المنطقة بظهور جزر جديدة بصفة دورية نتيجة التحولات الجيولوجية في الخليج.

[3] فاضل رسول، المرجع السابق، ص19.

1- وضع علامات مميزة للحدود بين البلدين على طول الخط الفاصل الذي تم الاتفاق عليه سابقا بين إيران والدولة العثمانية.

2- تصوير كامل الحدود بين البلدين فوتوغرافيا وحفظها.

3- تسجيل تفصيلات الحدود ووصفها وعلاماتها في سجل خاص يحتوي على 87 فصلا.

4- وصف دقيق وتفصيلي لمسار الحدود العثمانية الإيرانية.[1]

شكل اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914 حدثا دوليا بارزا لم تكن أي منطقة في العالم بمنأى عن آثاره وانعكاساته وعلى عكس الدولة العثمانية التي شاركت بصفة مباشر في الحرب إلى جانب الألمان في مواجهة الفرنسيين والانجليز بقيت إيران في حالة من الحياد لكن أراضيها كانت مسرحا لبعض معارك الحرب وتوسعات أطرافها.

حيث سيطر الإنجليز خلال الحرب وبالاستعانة بقوى إيرانية محلية على مناطق واسعة من جنوب البلاد وهي المناطق التي تعد معقلا تقليديا للنفوذ البريطاني منذ اتفاقية سنة 1907، بينما قام الروس باحتلال أجزاء واسعة خلال الحرب من الشمال الإيراني وبالاستعانة أيضا بقوى محلية إيرانية.[2]

المطلب الرابع: العلاقات العثمانية الإيرانية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى 1924/1918.

شكل انهيار الدولة العثمانية عقب نهاية الحرب العالمية الأولى التي كانت مشاركتها فيها منهكة لها على جميع الأصعدة بداية لمرحلة جديدة في تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية تحكمت فيها عناصر جديدة لعل أهمها اهتمام الدولتان وانشغالهما بمشاكلهما الداخلية وصعوبة وخطورة الأوضاع الإقليمية والدولية في غير صالح القوتين العثمانية والإيرانية.

---

[1] شكل مسار الحدود العثمانية الإيرانية الوارد في تقرير لجنة 1914 قاعدة للمفاوضات الإيرانية العراقية بعد انتهاء تبعية العراق للدولة العثمانية وخروج الاحتلال البريطاني منه غير أن هذه المسألة غالبا ما ترتبط بطبيعة النظام الحاكم في بغداد حيث وأنه منذ سقوط نظام صدام حسين المعادي لإيران سنة 2003 وإلى غاية يومنا هذا سنة 2020 في ظل وجود نظام حاكم في البلاد له توجهات شيعية لم تثر قضية الحدود نظرا لتعاقب حكومات موالية لإيران في بغداد تعاقب على ترؤسها كل من إياد علاوي ونوري جواد المالكي وحيدر العبادي وعادل عبد المهدي والذين ينحدرون من خلفية سياسية شيعية موالية لنظام ولاية الفقيه في طهران.

[2] رضا شعباني، **المنتخب من تاريخ إيران**، ترجمة: سعد رستم، مجموعة الهدى للنشر والتوزيع، طهران، ط1، 2015، ص357.

كان عنوان المرحلة في العلاقات بين الدولة والعثمانية وإيران منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وإلى غاية سقوط السلطنة العثمانية سنة 1923 هو التخفيف من حدة الصراع والتوتر الذي كان سائدا بينهما سابقا[1]، وقد ساهم احتلال بريطانيا للعراق وفصله عن الدولة العثمانية في انصراف العثمانيين والإيرانيين عن مسألة الحدود لأن العراق قد ورث مشاكل الحدود التي كانت قائمة بين الدولة العثمانية وإيران لتصبح مشاكل حدودية دائمة ومؤججة للخلاف بين العراق وإيران.[2]

لقد حاول شاه إيران الجديد رضا بهلوي 1941/1925 الذي أنهى حكم السلالة القاجارية التي حكمت إيران لمدة فاقت 130 سنة (1925/1795)،[3] أن يؤسس لمنظومة حكم جديدة بصبغة مركزية وبنزعة قومية إيرانية بعيدة نوعا ما عن تأثيرات المؤسسة الدينية الشيعية التي كان لها تأثير كبير في دواليب الحكم داخل إيران منذ عهد التأسيس الصفوي بقيادة الشاه إسماعيل سنة 1501 الذي فرض التوجهات الشيعية على الهضبة الإيرانية.[4]

---

[1] منهل إلهام عقراوي، **العلاقات التركية الإيرانية1989/1979**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2017، ص9.

[2] عبد العزيز الدوري واخرون، **العلاقات العربية–الإيرانية الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل "بحوث ومناقشات الندوة الفكرية المنعقدة سنة 1995"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001، ص57.

[3] استطاع رضا بهلوي بالتعاون مع الانجليز أن يغير طبيعة نظام الحكم والسلطنة في إيران من خلال القضاء على السلالة القاجارية وتنصيب نفسه حاكما جديدا لإيران، أنظر: غلام رضا نجاتي ، **التاريخ الإيراني المعاصر (إيران في العصر البهلوي)**، ترجمة: عبد الرحيم الحمراني، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، إيران، ط1، 2008، ص61.

[4] لم يدم هذا الوضع كثيرا حيث استعادت المؤسسة الدينية الشيعية ريادتها في البلاد بعد نجاح الثورة الإسلامية بقيادة الخميني سنة 1979 بل وازداد نفوذها داخل العالم الإسلامي بتحولها من محليتها في إيران إلى مركزية الولاء العالمي للشيعة إلى إيران تحت شعار تصدير الثورة الإسلامية نحو العالم الإسلامي وهو ما يشكل خطرا على وحدة العالم الإسلامي من جهة وعلى العلاقات العربية الإيرانية المتوترة أصلا من جهة أخرى.

أما على الصعيد الخارجي فقد سعى شاه إيران الجديد إلى التقرب من تركيا الكمالية ذات التوجهات العلمانية الطورانية والتي كانت هي الأخرى دولة ناشئة على أنقاض امبراطورية كانت لها أيضا توجهات دينية قوية باعتبارها مركزا للخلافة الإسلامية لعدة قرون.[1]

فتجربة الشاه رضا بهلوي ومن بعده ابنه محمد رضا بهلوي في إيران ابتداءا من سنة 1925 من حيث الممارسة العلمانية لنظام الحكم والعلاقة مع الغرب كانت مشابهة تماما لإيديولوجية الحاكم الجديد للأناضول مصطفى كمال أتاتورك[2] الذي وضع أسس دولته القومية الجديدة تركيا العلمانية منذ إسقاطه نظام الخلافة العثمانية نهائيا سنة 1924، والذي يقول في هذا الصدد: ((أليس من أجل الخلافة والإسلام ورجال الدين، قاتل القرويون الأتراك وماتوا طيلة خمسة قرون ؟ لقد آن الأوان لأن تنظر تركيا إلى مصالحها، وتتجاهل الهنود والعرب وتنقذ نفسها من تزعم الدول الإسلامية...فالخليفة ومخلفات آل عثمان يجب أن يذهبوا، والمحاكم الدينية العتيقة وقوانينها يجب أن تستبدل بها محاكم وقوانين عصرية، ومدراس رجال الدين يجب أن تخلي مكانها لمدارس حكومية غير دينية)).[3]

---

[1] Michael Axworthy, **history of Iran Empire of the mind**, basik books, New York, USA, 2008, p115.

[2] قائد عسكري وسياسي تركي من مواليد سالونيك سنة1881، التحق بالمدرسة الحربية سنة 1899 حيث تدرج في مصاف الخدمة العسكرية وانضم لجماعة الاتحاد والترقي، وساهم في نشر الأفكار القومية الطورانية، ازدادت شهرته وسطوته خلال الحرب العالمية الأولى إلى غاية وصوله إلى الحكم باعتباره مؤسسا لتركيا الحديثة بعد أن قضى على موروث السلطة والخلافة العثمانية، حكم تركيا كرئيس للجمهورية بين سنتي 1923-1938.أنظر:

Stanford Shaw and Ezel kural Shaw , **History of the Ottoman Empire and modern Turkey**, Volume2, Cambridge University press, uk, 1977, digital printing 2005, p373-374.

[3] رضا هلال، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999، ص68.

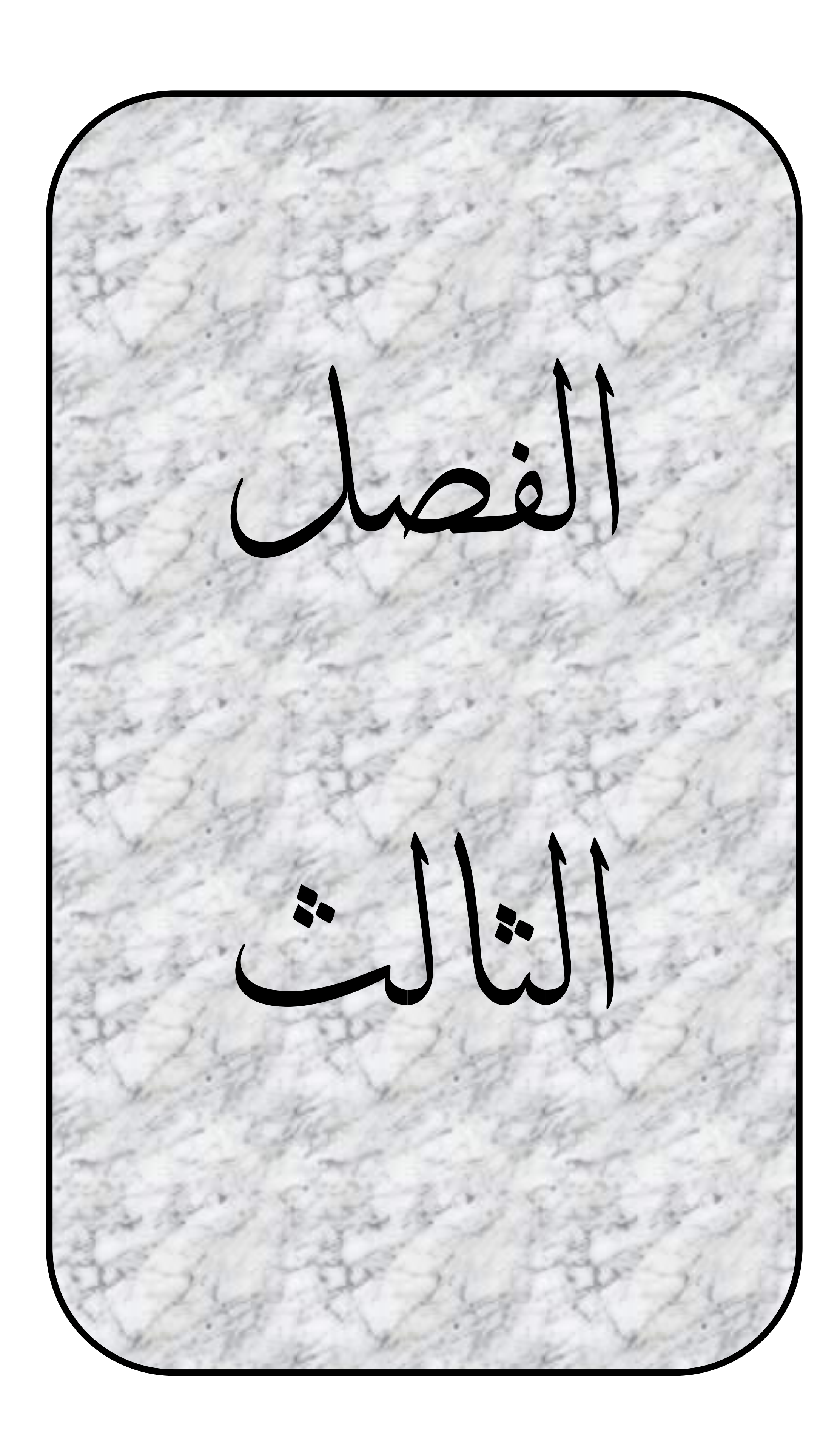
سعى الشاه رضا بهلوي إلى إقامة علاقات جديدة بين إيران وتركيا يطبعها التعاون المشترك وحسن الجوار من أجل طي صفحة الماضي الأسود الذي طبع العلاقات بين الهضبة الإيرانية والأناضول لمدة فاقت الأربعة قرون 1925/1501.[1]

وقد توجت مساعي الشاه رضا بهلوي بتوقيع اتفاقية تركية إيرانية في 22 أفريل 1926 في طهران تضمنت اتفاق البلدين على فتح صفحة جديدة من علاقات التعاون والصداقة والتنسيق المشترك وعدم الاعتداء وعدم السماح بإخلال الأمن ومحاربة التهريب على الحدود.[2]

---

[1] توقع المستشرق الإنجليزي برنارد لويس المتخصص في تاريخ الشرق الأوسط بروز خلافات تركية إيرانية حول زعامة العالم الإسلامي حيث يرى بأن الاستقرار في العلاقات بين البلدين لن يدوم طويلا، حيث سيظهر الشقاق السني – الشيعي مجددا على حسب قوله وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤرخ برنارد لويس معروف بمواقفه السلبية اتجاه العالم الإسلامي، ولعل هذا ما حدث فعلا من خلال موجات العنف الطائفي التي برزت بين سنتي2020/2003 في كل من العراق بعد الغزو الأمريكي وسوريا ولبنان واليمن بعد ما عرف باسم "ثورات الربيع العربي". أنظر: برنارد لويس، **مستقبل الشرق الأوسط**، شركة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط1، 2000، ص40.

[2] منهل إلهام عقراوي، المرجع السابق، ص10.



الفصل الثالث

الفصل الثالث: التأثيرات الأوربية في العلاقات العثمانية الإيرانية

المبحث الأول: الانطلاق الأوربي والتراجع الإسلامي.

المبحث الثاني :العلاقات الإيرانية الأوربية في العهد القاجاري **1795–1925** وانعكاساتها على الدولة العثمانية.

المبحث الثالث: العلاقات العثمانية الأوربية وأثرها على مسار العلاقات مع إيران.

المبحث الرابع: حرب القرم **1856/1853** وتداعيتها على العلاقات العثمانية الإيرانية.

المبحث الخامس: تأثير المناطق غير العربية في العلاقات العثمانية الإيرانية.

الفصل الثالث: التأثيرات الأوربية في العلاقات العثمانية الإيرانية

أدت التغيرات الكبرى التي شهدتها القارة الأوربية بداية من النهضة وحركة التنوير وحركة الكشوفات البحرية الاستعمارية ومرورا بالثورة الصناعية ووصولا إلى الحركة الاستعمارية الحديثة، إلى تنامي وتعاظم الدور الأوربي في ساحة الأحداث الدولية وخاصة خلال القرن التاسع عشر ميلادي الذي شكل ذروة الاختلال في ميزان القوة والتقدم الحضاري بين الشرق الإسلامي المتهاوي والغرب المسيحي الأوربي المتعالي.[1]

حيث أن الدول الأوربية الفاعلة آنذاك كبريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا والبرتغال وهولندا قد كشرت عن أنيابها الاستعمارية وطموحاتها التوسعية في الشرق مستهدفة بذلك العالم الإسلامي وعلى رأسه الدولة العثمانية والهضبة الإيرانية والأقاليم العربية ليدخل بذلك المتغير الأوربي كفاعل أساسي في أحداث الشرق وفي فصول وتطورات مسألة العلاقات العثمانية الإيرانية وفي تداخلات القضية العربية.

فالدول الأوربية التي توجهت نحو الشرق بسياساتها الاستعمارية كانت تدرك تماما مستوى الصراع والخلاف العثماني الإيراني حيث سعت إلى تعميقه والتدخل في فصوله وتطوراته خدمة لمصالحها الإمبريالية تحت شعار القاعدة التوسعية الشهيرة "فرق تسد".

المبحث الأول: الانطلاق الأوربي والتراجع الإسلامي

المطلب الأول: الرجل المريض والعاهل العليل.

في الوقت الذي كان الصراع العثماني الإيراني في أوجه منهكا بذلك قوة الدولتان المسلمتان، كانت القوى الأوربية الصاعدة تزداد طموحا وازدهارا في شتى المجالات خاصة بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا حيث برزت تحولات كبرى على الساحة الدولية لصالح القوى الأوربية في مقابل تراجع المد الإسلامي وانحسار قوته، بانهيار الدولة العثمانية التي سميت بالرجل المريض وبضعف الهضبة الإيرانية التي يمكن

---

[1] Jaque Brasseul, **le déclin du monde musulman à partir du moyen-âge**, revue région et développement, université du sud Toulon-var, n19,2009, p24.

أن نطلق عليها استعارة تسمية العاهل العليل نسبة إلى حاكم الهضبة الإيرانية المعروف تاريخيا باسم عاهل الفرس.[1]

يذكر المؤرخون بأن الدولة العثمانية قد بدا عليه التخلف منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر ميلادي مقارنة بغريماتها من الدول الأوربية التي بدأت تظهر فيها بوادر الرأسمالية الاقتصادية والانطلاق الحضاري، وقد ساهم هذا الاختلال في ميزان القوى بين العثمانيين والأوربيين في توالي هزائم العثمانيين عسكريا في مختلف الحروب وعبر مختلف الأقاليم.[2]

وقد أدى ضعف الامبراطورية العثمانية ومشاكلها الداخلية بداية من القرن الثامن عشر إلى زيادة حدة الصراع الأوربي – الأوربي على اقتسام ممتلكاتها في إطار ما عرف بالمسألة الشرقية وتعقيداتها ورغم ذلك بقيت الدولة العثمانية لاعبا أساسيا في لعبة العلاقات الدولية حيث أنها كثيرا ما استغلت التناقضات الأوربية لصالحها في المجال السياسي والدبلوماسي.[3]

لقد كان الصراع العثماني الإيراني ابتداءا من نهاية القرن الثامن عشر ميلادي وطوال القرن التاسع عشر ميلادي انعكاسا للصراع القائم بين الدول الأوربية والدولة العثمانية "تجليات المسألة الشرقية"، حيث استغلت القوى الأوربية حالة الصراع العثماني الفارسي لصالحها من خلال تغذية الخلافات وإثارة المشاكل بين الدولتين الجارتين وخصوصا مع ازدياد أهمية الخليج العربي الاستراتيجية بالنسبة للمطامع الأوربية التوسعية في الشرق.[4]

ليتحول بذلك الصراع العثماني الإيراني الذي كان قائما على المناطق الاستراتيجية خاصة التي تلعب دور الوساطة التجارية بين الشرق وأوربا، إلى صراع بين الدول الأوربية حول تلك المناطق

---

[1] محمد عبد اللطيف هريدي، **الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوربا**، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1987، ص 83.

[2] نيتل الكسندروفنا دولينا، **الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 1999، ص3.

[3] نفسه، ص4.

[4] عبد العزيز الدوري واخرون، المرجع السابق، ص106.

الاستراتيجية الواقعة في الأراضي العثمانية والإيرانية والمتمثلة في الأناضول الشرقي والعراق والخليج العربي والأجزاء الجنوبية من أرمينيا وأذربيجان وهي المناطق التي تضم الطرق البرية والبحرية التي تربط أوربا بالهند والشرق عموما.

المطلب الثاني: علاقة نادر شاه الأفشاري بالهولنديين.

لم تظهر نزعة التشيع والتعصب المذهبي على نادر شاه بل وسعى كما رأينا سابقا للتقريب بين السنة والشيعة، غير أن هذا لم ينف نزعته التوسعية سياسيا وعسكريا واستراتيجيا ورغبته في السيطرة على الخليج حيث سعى لتأسيس أسطول بحري قوي من خلال الاتصال بالإنجليز والهولنديين مركزا على السيطرة والتوسع على حساب عُمان والبحرين[1] والبصرة، وذلك من أجل الهيمنة على القبائل العربية القاطنة على ضفتي الخليج، وشط العرب وحواضر الخليج وجزره.[2]

لقد كان الهولنديون أكثر الأوربيين تحمسا لدعم مطالب نادر شاه في الخليج حيث تشير وثائق تاريخ شركة الهند الشرقية الهولندية إلى التعاون الكبير الذي كان بين إيران وهولندا حيث قد وضع كامل أسطول الشركة الهولندية في الخليج في خدمة نادر شاه، وقد نصت الاتفاقية سنة 1740 على استفادة الإيرانيين من خدمة الأسطول الهولندي مع تعهدهم بتعويض الأضرار الذي يلحق بسفن الأسطول، في مقابل دعم حكومة نادر شاه للهولنديين في مجهوداتهم الحربية ضد المناوئين لهم في الخليج العربي.[3]

المطلب الثالث: علاقة نادر شاه الأفشاري بروسيا.

لعبت روسيا في الثلث الأول من القرن الثامن عشر ميلادي دورا هاما على المحورين العثماني والإيراني غير أنها في هذه المرحلة قد ركزت على الجبهة الإيرانية حيث دخلت في صراع مع الحاكم

---

[1] ضم نادر شاه البحرين إلى ممتلكاته في إيران سنة 1738م أي انها لم تكن ضمن التبعية الإيرانية قبل ذلك خلال العصر الحديث وهو ما يناقض الادعاءات المتكررة لبعض الساسة الإيرانيين حول هذا الموضوع.

[2] عادل علي عبد الله، المرجع السابق، ص64.

[3] نفسه، ص64.

الفعلي للهضبة الإيرانية نادر شاه منذ سنة 1730م، الذي سعى لاسترجاع الأراضي الإيرانية المتواجدة شمال بحر قزوين من الروس، وقد توجت مساعي نادر شاه بتوقيع اتفاقية بينه وبين روسيا عرفت باسم معاهدة رشت سنة 1732م في عهد الامبراطورة الروسية "آن ann" وقد نصت هذه المعاهدة على ما يلي:

1- إرجاع روسيا لمقاطعات مازندان وكيلان واسترآباد إلى إيران.[1]

2- إلتزام روسيا بسحب قواتها إلى ما وراء نهر كورا .

3- اعتبار نهر كورا في ما وراء القوقاز حدا فاصلا بين الدولتين مستقبلا.[2]

واصل نادر شاه تقدماته وانتصاراته على الروس دون خسائر أو مواجهة عسكرية مباشرة ولكن بطرق دبلوماسية عبر إدخال متغير الدولة العثمانية في العلاقة مع الروس، حيث أنه استرجع كل من مدينتي باكو ودربند من روسيا بسهولة عبر تهديدها بالدخول في تحالف مع الدولة العثمانية ضدها، وهو ما يشكل هاجسا وعقدة لدى حكام روسيا طوال تلك الفترة حيث أنهم كانوا يخشون أي تقارب عثماني إيراني لأنه سيكون على حساب مصالحهم في المنطقة.

كما أن العقيدة الروسية في تعاملاتها بالمنطقة كانت تعتبر الإيرانيين أقل خطورة على نفوذهم وطموحاتهم من العثمانيين حيث أن مصلحة روسيا كانت تقتضي إبعاد هذه المناطق الحدودية عن السيطرة العثمانية وجعلها تحت النفوذ الإيراني، لأن إيران لا تمثل الخطورة التي كانت تشكلها الدولة العثمانية آنذاك.

وانطلاقا من هذا التوجس الروسي من القوة العثمانية عقدت روسيا مع إيران معاهدة كنجه في 21 مارس 1735م، والتي كانت بمثابة اتفاق إيراني روسي ضد الدولة العثمانية حيث نصت أهم بنودها على ما يلي:

1- تبعية مدينتي باكو ودربند لإيران.

---

[1] كانت اتفاقية بطرسبورغ الموقعة بين الطرفين سنة 1723 قد منحت هذه المقاطعات لروسيا.

[2] حسن كريم الجاف، **موسوعة تاريخ إيران السياسي**، المجلد الثالث، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2008، ص97.

2- عدم دخول أي من الطرفين (روسيا وإيران) في مفاوضات مع الدولة العثمانية من شأنها أن تضر بمصالح أي منهما.

3- يلتزم الطرفان بعدم عقد أي منهما لصلح منفرد أو أحادي الجانب مع الدولة العثمانية.[1]

بلغ الضعف العثماني والإيراني أوجه نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ميلادي وهو الذي جعل القوى الأوربية تفرض اتفاقيات ومعاهدات مذلة للدولتين، مما أدى بالعثمانيين والإيرانيين للاتجاه نحو سياسة الهدنة والتفاهم بينهما بتوقيع اتفاقية أرضروم الأولى سنة 1823م تحت وقع الضغوطات الأوربية حيث أن العثمانيين مثلا وقعوا اتفاقية كوجيك كينارجه سنة 1774م مع الروس ووقع الإيرانيون اتفاقية كلستان مع الروس أيضا أواخر سنة 1813م واتفاقية مع الانجليز سنة 1814م .

وقد كانت كل هذه الاتفاقيات مذلة ومهينة وفقدت من خلالها الدولتان أجزاء واسعة من أراضيها ونفوذها [2]، بل وأصبح من خلال الاتفاقيات الإيرانية الروسية من جهة والبريطانية من جهة أخرى مصير بلاد فارس مرهون بيد القوى الأوربية والبريطانيين خصوصا [3].

المطلب الرابع: الدور البريطاني الروسي في العلاقات العثمانية الإيرانية.

كانت روسيا وبريطانيا تتابعان باهتمام الصراع العثماني الفارسي منذ القرن الثامن عشر ميلادي ومطلع القرن التاسع عشر ميلادي لكن لم يكن لهما دور مباشر في تحديد مخرجاته أو محاولات لتوقيفه أو إذكائه بل تركزت جهودهما على إبقاء الوضع القائم آنذاك من خلال محدودية القوة لكل من العثمانيين والإيرانيين مما يحول دون انهيارهما الكامل الذي كان ليدخل القوى الدولية في صراع مرير خلال عمليات الاقتسام المباشر لممتلكاتهما [4].

---

[1] حسن كريم الجاف، المرجع السابق، ص98.

[2] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص12.

[3] محمد عبد اللطيف هريدي، المرجع السابق، ص84.

[4] نفسه، ص85.

غير أن هذا الوضع لم يدل طويلا حيث أنه ومنذ العقد الثاني من القرن التاسع عشر بدأ يبرز التدخل البريطاني الروسي المباشر في العلاقات العثمانية الإيرانية سلبا وإيجابا، حيث يقول وزير الخارجية البريطاني اللورد بالميرستون سنة 1851 "**إن الحدود التركية الفارسية لا يمكن حلها إلا بتحكيم بريطاني–روسي**".

سعت الدولة العثمانية وإيران منذ عقد معاهدة أرضروم الأولى سنة 1823 إلى عقد معاهدة ثانية توضح وتزيل الغموض الوارد في بعض بنود الأولى وذلك بتشجيع من روسيا وبريطانيا والتي تعرضت جهودهما لنكسة بفعل اقتحام جيش والي بغداد العثماني محمد نجيب باشا لمدينة كربلاء المقدسة لدى الإيرانيين والشيعة سنة 1843م، واستباحته للمدينة وأضرحتها وهو ما شكل عقبة فعلية في مسار إصلاح العلاقات بين الدولتين والارتقاء بها لمرحلة السلام الشامل وترسيم الحدود.[1]

لم تكن الوساطة الروسية البريطانية في العلاقات بين العثمانيين والإيرانيين بريئة وإنما كانت جهودا دبلوماسية في خدمة مصالحهما الاستعمارية ونظرتهما التوسعية مستغلة بذلك كل من القوتين ضعف العثمانيين والإيرانيين وتداخل وتعقد العلاقات بينهما جيوسياسيا واقتصاديا وطائفيا.

عقدت بريطانيا سنة 1822م مجموعة من الاتفاقيات مع شيوخ البحرين في الخليج والذين مثلهم الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة الذي كان حاكما على المنامة غير أن هذه الاتفاقيات قد قوبلت برفض إيراني شديد حيث أرسل رئيس وزراء إيران حلنجي ميرزا مذكرة يعبر فيها عن اعتراض بلاده لتلك الاتفاقيات باعتبار أن البحرين تابعة لبلاد فارس[2]، وليست ضمن النفوذ البريطاني أو الاستقلالية العربية لشيوخ العشائر وحكام الأقاليم[3] وهو ما أكد عليه قائلا: ((إن الشعور السائد

---

[1] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص 15.

[2] مازالت هذه الفكرة مطروحة لدى بعض الساسة الإيرانيين وهو ما تسبب سنة 2018 في أزمة دبلوماسية متجددة بين البحرين وإيران عقب تصريح سياسي إيراني بارز بتبعية البحرين للأراضي الإيرانية.

[3] مازال الخلاف الإيراني الخليجي ماثلا للعيان بل وازداد حدة في الدوائر الإعلامية والدبلوماسية في المنطقة منذ سيطرة الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز على مقاليد السلطة ابتداءا من سنة 2018 في المملكة العربية السعودية التي تعد عراب السياسات الخليجية والعربية اتجاه إيران.

لدى جميع الحكومات الفارسية المتعاقبة، أن الخليج الفارسي من بداية شط العرب إلى مسقط ، بجميع جزائره وموانئه بدون استثناء ينتهي إلى فارس بدليل أنه خليج فارسي وليس عربيا)).[1]

المبحث الثاني :العلاقات الإيرانية الأوربية في العهد القاجاري 1795–1925 وانعكاساتها على الدولة العثمانية.

المطلب الأول: التغلغل الأوربي في العهد القاجاري.

كانت إيران خلال العهد القاجاري مسرحا للتنافس الاستعماري بين روسيا وانجلترا، وخصوصا روسيا التي توغلت في بسط نفوذها داخل الأراضي التي كانت تتبع الهضبة الإيرانية حيث احتلت أجزاء واسعة من جورجيا هذا الاحتلال كان سببا في بروز اتصالات إيرانية فرنسية في عهد نابليون حيث تم عقد اتفاقية بين الطرفين تعهدت بموجبها فرنسا بتوفير الأسلحة والتدريب العسكري للإيرانيين من أجل استرجاع جورجيا من الروس، لكن الفرنسيين غيروا الخطة بالاتفاق مع الروس ما انجر عنه هزيمة ساحقة للإيرانيين انتهت بتوقيع اتفاقية سنة 1813م بين روسيا وإيران تنازلت بموجبها هذه الأخيرة على عدة مناطق لروسيا، ثم تلتها اتفاقية إيرانية انجليزية سنة 1814م تحت الضغط الإنجليزي باعتبار أن الأراضي الإيرانية مفتاح للوصول نحو احتلال الهند وبسط هيمنة التاج البريطاني على الشرق.[2]

بقيت معاهدة سنة 1814 للدفاع المشترك بين إيران وبريطانيا سارية المفعول إلى غاية سنة 1857 رغم أنها لم تكن مفيدة بالنسبة للجانب الإيراني[3]، من ناحية التواجد في الخليج لكنها كانت

---

[1] عادل علي عبد الله، المرجع السابق، ص48. وتجدر الإشارة هنا أنه قد أثير ويثار دائما موضوع عربية أو فارسية الخليج كمسطح مائي استراتيجي إلى أن أصبح مرتعا للأساطيل البحرية الأمريكية والبريطانية فلا عربي هو الآن ولا فارسي بل وقع تحت هيمنة القوى العظمى التي لا تؤمن بالمسميات بقدر ما تؤمن بمجريات الواقع والميدان.

[2] محمود شاكر، **إيران**، منشورات المكتب الإسلامي، بيروت، ط4، 1986، ص53.

[3] دونالد ولبر، **إيران ماضيها وحاضرها**، ترجمة: عبد النعيم محمد حسنين، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط2، 1985، ص97.

بمثابة رسالة للدولة العثمانية تبرز من خلالها إيران علاقاتها المتينة مع التاج البريطاني الذي كان في أوج قوته آنذاك.

لم يدم الود الروسي الإيراني طويلا بعد معاهد كلستان سنة 1813م حيث استأنف الطرفان المواجهة والحرب سنة 1826م، مني خلالها الإيرانيون بهزائم نكراء فقدوا من خلالها المدينة الاستراتيجية والتاريخية تبريز لتتجدد معاهدة السلم بين الطرفين باتفاقية جديدة سنة 1828 نصت على بنود مجحفة في حق إيران كان أهمها:

1- تستولي روسيا على إقليمي إريوان ونخجوان في الشمال الشرقي من البلاد.

2- تعويض الخسائر الروسية من الخزينة الإيرانية.

3- منح السفت الحربية الروسية امتياز الرقابة والسيطرة على بحر قزوين.

4- تمتع روسيا بحقوق اقتصادية وجمركية خاصة في الهضبة الإيرانية.[1]

لقد شكل القرن التاسع عشر بفعل الضعف العثماني الإيراني ذروة التغلغل الأوربي في الشرق الأوسط بل وأصبح مصير الهضبة الإيرانية والأناضول والمشرق العربي في يد القوى الكبرى ابتداءا من بريطانيا وروسيا ووصولا إلى فرنسا وهولندا وحتى ألمانيا في نهاية القرن 19م.

ورغم الضعف العثماني وظهور الامتيازات الأوربية داخل أراضيها إلى أن إيران قد كانت أكثر تضررا من التدخلات الأوربية نظرا لتضارب المصالح الروسية البريطانية في الأراضي الإيرانية من جهة والضغط العثماني المتواصل رغم فترات التهدئة واتفاقيات السلام من جهة أخرى.

كانت الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر ميلادي تمتلك هامشا للمناورة في علاقاتها مع القوى الأوربية أكثر من إيران التي كانت سلطتها مقتصرة على أراضيها في الهضبة الإيرانية بينما كانت الدولة العثمانية لاتزال مسيطرة على أقاليم واسعة في بلاد الشام والحجاز والمغرب الإسلامي وأجزاء من شرق أوربا والأناضول.

[1] دونالد ولبر، المرجع السابق، ص98.

اصطدم الضعف الإيراني والعثماني بالطموحات الجامحة للقوى الأوربية حيث أن روسيا كانت تعتبر الأراضي الآسيوية الواقعة في جنوب شرقها مجالا حيويا لها، إضافة لحلمها القديم باكتساب موانئ في المياه الدافئة على الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط، بينما كانت بريطانيا ترى بأن الخليج والمناطق المجاورة له يجب أن تكون ضمن حكمها ونفوذها من أجل تأمين الطرق إلى أعظم وأكبر مستعمرة لها الهند التي شكل تبعيتها للتاج البريطاني مجدا لهذا الأخير ما زالت تستفيد من موروثه الاقتصادي والاستراتيجي إلى يومنا هذا.

بقي الوضع في المنطقة عقودا من الزمن متأرجحا بين الخلافات الإقليمية المثقلة بموروث الصراع التاريخي بين حكام الهضبة الإيرانية وحكام هضبة الأناضول، وبين صراعات القوى الدولية الطامعة في الشرق وخيراته والمستغلة لتلك الخلافات المحلية والإقليمية في صالحها.[1]

بدأ الاتصال المباشر للدول الأوربية مع إيران منذ مطلع القرن التاسع عشر ميلادي أي بعد استقرار أمر السلطة في يد القاجاريين الذين استطاعوا توطيد أركان دولتهم خلفا للدولة الزندية التي انهارت نهاية القرن الثامن عشر ميلادي.

توجهت أنظار الأوربيين نحو الشرق وبالتحديد الأراضي الإيرانية والهند والخليج رغبة منهم في فتح تلك المناطق والسيطرة عليها عقب التحولات الكبرى التي شهدتها القارة الأوربية ابتداءا من النهضة فالكشوفات البحرية الإسبانية والبرتغالية التي غيرت العديد من معالم طرق الملاحة والتجارة الدولية، غير أن الحدث الأبرز الذي فتح أعين القارة الاوربية على الخارج هو الثورة الصناعية التي تنامت بفعل إفرازاتها الرغبة الأوربية في ضم المناطق الآسيوية والإفريقية الغنية بالموارد الطبيعية والمواد الأولية.

تعد حملة نابليون بونابرت على مصر بين سنتي 1801/1798 أعظم حدث في العلاقة بين أوربا والشرق في العصر الحديث، حيث أن تلك الحملة لم تكن فرنسية خالصة من حيث نتائجها بل

[1] فاضل رسول، **العراق وإيران أسباب وأبعاد النزاع**، منشورات المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1992، ص9.

كانت مفتاحا لباقي الدول الأوربية وعلى رأسها بريطانيا للتغلغل نحو الشرق الساحر والغني في أعين منظري الحركة الاستعمارية الأوربية.

يذكر المؤرخون أنه وبعد فشل حملة نابليون على مصر وتراجعه وفشله في الاستقرار والتوسع بالمشرق العربي فكر في توجيه حملة كبيرة نحو الهند عبر الأراضي الإيرانية [1]، ومن أجل تحقيق ذلك عقد معاهدة سنة 1800م مع القيصر الروسي بول الأول الذي كان معجبا بشخصية نابليون الساحرة، وقد نصت بنود المعاهدة الفرنسية الروسية على اشتراك قوات البلدين في الحملة على الهند عبر إيران ثم هراة واسترآباد وقندهار في الأراضي الأفغانية على أن يلتقي جيشا البلدين في الحدود الشمالية الغربية للهند.

لكن هذه الخطة لم يكتب لها التحقيق بسبب اغتيال القيصر الروسي بول الأول الموالي للفرنسيين والمعادي للبريطانيين إثر مؤامرة داخل القصر باشتراك من الانجليز ليخلفه على عرش روسيا القيصر إسكندر الأول الذي لم يكن راضيا على خطة نابليون لاحتلال الهند بالاشتراك مع بلاده، ورغم فشل خطة نابليون الأولية إلا أنه ظل مهتما بالأراضي الإيرانية وأفغانستان باعتبارهما طريقه الوحيد إلى الهند بعد فشل خطته مع الروس.

لم تكن أطماع نابليون بونابرت في الهند بعيدة عن أنظار البريطانيين الذين جعلوا أولى أولياتهم في الشرق ضمان تبعية الهند لهم وجعل الخليج الموصل لها بحيرة بريطانية، حيث أن تفكير نابليون بالوصول إلى الهند الانجليزية وغزوها قد تحول إلى مشروع سياسي واستراتيجي فرنسي [2]، ورغم النفوذ البريطاني الذي بدأ يتنامى داخل الأراضي الإيرانية إلا أن الفرنسيين استطاعوا التوصل لتوقيع اتفاقية مهمة مع الشاه الإيراني فتح علي شاه.

---

[1] حسن كريم الجاف، المرجع السابق، ص 189.

[2] Ernest Lavisse et Alfred Rambaud, **Histoire Générale Du IV Siècle A nos jours Tome IX Napoléon 1800-1815**, Armand Colin & Cie Éditeurs, Paris,1897, p982.

المطلب الثاني: العلاقات الفرنسية الإيرانية وأثرها على الدولة العثمانية.

لقد كان التقارب الإيراني الفرنسي مطلع القرن التاسع عشر ميلادي بمثابة تفاهم ضد العدو المشترك على مصالح البلدين روسيا القيصرية وقد ازداد هذا التقارب بعد اندلاع حرب نابليون مع روسيا سنة 1805، حيث تسارع نشاط الإرساليات والسفراء والقناصل بين البلدين من أجل تعزيز أواصر العلاقات وتوطيد التفاهمات بينهما[1]، وقد توجت الاتصالات الإيرانية الفرنسية بتوقيع اتفاقية ((فنكن شتاين))[2] بتاريخ 04 ماي1807 والتي كانت بمثابة تحالف استراتيجي بين نابليون بونابرت وشاه إيران وقد نصت بنود هذه المعاهدة الهامة على ما يلي:

1- الصداقة والتعاون بين البلدين وحاكميهما.

2- التعهد بحماية استقلال إيران.

3- تعهد فرنسا بتزويد الجيش الإيراني بالسلاح والضباط من أجل تدريبه.

4- تعيين سفير دائم لفرنسا في إيران.

5- قطع إيران لعلاقاتها السياسية والتجارية مع بريطانيا وإعلان الحرب ضدها.

6- تحالف فرنسا وإيران في مواجهة أي تحالف روسي بريطاني محتمل.

7- تدخل فرنسا لدى روسيا من أجل إرجاع الأراضي الإيرانية التي احتلتها روسيا وعلى رأسها جورجيا التي تعتبرها فرنسا بموجب هذه المعاهدة من الممتلكات الإيرانية.[3]

لقد كانت الأهداف الفرنسية من هذه المعاهدة قطع الطريق أمام تقارب بريطاني إيراني محتمل من جهة، وتعميقا للخلاف الروسي الإيراني من جهة أخرى كما سعى الفرنسيون لعقد اتفاق ثلاثي بين

---

[1] حسن كريم الجاف، المرجع السابق، ص 190.

[2] تم تسميتها نسبة لمعسكر فنكن شتاين في بروسيا الشرقية الذي كان يقيم فيه نابليون بونابرت عند توقيعه للاتفاقية مع ممثل الشاه فتح علي القاجاري، محمد رضا القزويني.

[3] نفسه، ص 191.

إيران والدولة العثمانية وفرنسا يضمن نفوذا واسع لهذه الأخيرة في المنطقة لتنافس به النفوذ الروسي البريطاني.

غير أن التحقيق الفعلي لبنود هذه المعاهدة لم يدم طويلا بفعل تأثيرات معاهدة "تلست" التي عقدها نابليون مع روسيا أواخر سنة 1807م والتي بموجبها أطلق الفرنسيون يد الروس على إيران حيث اعتبر الإيرانيون هذه المناورة الفرنسية بمثابة الخيانة لهم ولاتفاقهم السابق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتفاقية "فنكن شتاين" بين فرنسا وإيران في بنودها قد اجتنبت ذكر الدولة العثمانية أو التطرق لموضوع العلاقات العثمانية الإيرانية رغم تعرضها المباشر للعلاقات الإيرانية مع روسيا وبريطانيا، ولعل تفسير هذا يكمن في رغبة الفرنسيين الملحة في التوصل لاتفاق ثلاثي مستقل عن الاتفاقية السابقة غير أن هذا الحلم لم يتجسد نتيجة ضعف الأداء الدبلوماسي الفرنسي بالمنطقة مقارنة بالتواجد البريطاني الذي كان مدعما باستراتيجية اقتصادية وعسكرية ضخمة ممثلة في شركة الهند الشرقية البريطانية.

كما أن حملة نابليون بونابرت على المشرق العربي الذي كان ضمن النفوذ العثماني قد ساهم في تعكير صفو العلاقات العثمانية الفرنسية التي كان لها تاريخ زاهر خلال القرن السادس عشر ميلادي والتي تدهورت كثيرا مطلع القرن التاسع عشر بفعل حملة نابليون على مصر سنة 1798م أولا ثم الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م ثانيا.

المطلب الثالث: العلاقات البريطانية الإيرانية وانعكاساتها على العلاقات العثمانية الإيرانية.

نجح البريطانيون بفضل نشاط ممثلي شركة الهند الشرقية الانجليزية ونشاط السفراء البريطانيين في المنطقة في إحداث صدع كبير في التفاهمات الفرنسية الإيرانية واستطاعوا الوصول لتوقيع اتفاقية جديدة مع إيران مناقضة تماما لاتفاقية الإيرانيين مع الفرنسيين، حيث تم توقيع معاهدة ثنائية بين بريطانيا وإيران في 12 ماي 1809م نصت بنودها على ما يلي:

1- إلتزام إيران بقطع علاقاتها مع فرنسا ومع أي دولة معادية للتاج البريطاني.

2- تقديم شركة الهند الشرقية البريطانية لمساعدات مالية معتبرة سنويا لإيران.

3- تعهد بريطانيا بتزويد الجيش الإيراني بالسلاح والضباط من أجل تدريبه.

4- منع أي قوة أجنبية من المرور عبر الأراضي الإيرانية نحو الهند.[1]

5- تعهد بريطانيا بتقديم مساعدات عسكرية مباشرة للشاه في حال تعرضه للغزو من قبل دولة أوربية

6- تقديم إيران تسهيلات عسكرية للقوات البريطانية في الموانئ الإيرانية.[2]

شكل توقيع هذه الاتفاقية مع إيران وما تلاها من معاهدات سنة 1812م وسنة 1814م انتصارا كبيرا للدبلوماسية البريطانية في المنطقة حيث استطاعت أن تقهر الدبلوماسية الفرنسية التي كان مصيرها مذلا بطرد بعثتها من إيران، كما استطاع البريطانيون وببراعة تحييد الدور العثماني في الخليج خلال هذه الفترة من خلال تفاهماتهم مع الإيرانيين وضمان عدم توجه أي حملة أوربية وبالتحديد فرنسية نحو الهند معقل التاج البريطاني في الشرق ولؤلؤته.

المطلب الرابع: العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الدولة العثمانية.

شكل صعود السلالة القاجارية إلى سدة الحكم في الهضبة الإيرانية ابتداءا من نهاية القرن الثامن عشر ميلادي 1795م فاتحة عهد جديد في تاريخ إيران وفي طبيعة علاقاتها الخارجية، حيث وإن استمرت المواجهات العسكرية والمناوشات مع الدولة العثمانية وروسيا إلا أن العديد من الاتفاقيات والمعاهدات ذات الطابع السلمي قد عقدت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ميلادي.

كما شكل أيضا وصول القيصر الروسي الإسكندر الأول لحكم الامبراطورية الروسية (1825/1801) بداية لتحولات في العلاقات الخارجية للدولة وخاصة اتجاه إيران والتي اتسمت بنوع من العدائية والرغبة الكبيرة في التوسع داخل الأراضي الإيرانية مما شكل عاملا مهما في تنامي العداء وتوتر العلاقات بين البلدين.

---

[1] كان هدف البريطانيين من هذا البند قطع الطريق أمام المطامع الفرنسية بغزو الهند عبر إيران.

[2] حسن كريم الجاف، المرجع السابق، ص 194.

أصدر القيصر الروسي الجديد بيانا في 12سبتمبر1801م يعلن فيه ضم جورجيا للأراضي الروسية كما كانت له لاحقا اتصالات مباشرة مع زعماء شيروان وكنجه وأرمينيا وقره باغ وأذربيجان ما أثار حفيظة الإيرانيين وزاد من حدة الخلافات الإيرانية الروسية، حيث قامت عدة حروب بين سنتي 1804و 1812 في عدة مناطق حدودية بين البلدين.[1]

وتحت الضربات الروسية المتواصلة اضطر الإيرانيون إلى توقيع معاهدة كلستان مع روسيا سنة 1813 والتي تضمنت مجموعة من البنود الهامة، ورغم أن هذه الاتفاقية لم تزل الغموض على خط الحدود الفاصلة بين البلدين[2]، إلا أنها كانت في مجملها في صالح روسيا وقد ضمت البنود التالية:

1- تنازل إيران عن مناطق واسعة لصالح الروس أبرزها قره باغ وشيروان وباكو ودربند وداغستان وكرجستان .

2- عدم ادعاء إيران مستقبلا لملكيتها وسيادتها لتلك الأقاليم.

3- الاعتراف بسيادة روسيا على بحر قزوين.

4- العمل على ربط علاقات تجارية قوية بين البلدين.[3]

لقد شكلت هذه الاتفاقية ضربة قاضية لإيران في القوقاز وللمسلمين القاطنين بتلك المناطق الذين أصبحوا تحت رحمة حكام روسيا وقد ظهرت عدة حركات تمرد ضد الحكم الروسي في القوقاز لعل أشهرها ثورة الإمام شامل "شاميل" سنة 1820م.[4]

تغلغل الروس داخل البلاط القاجاري خلال السنوات التي تلت توقيع اتفاقية كلستان وتمكنوا من السيطرة على عدة مناطق كانت ضمن النفوذ الإيراني، لكن حالة الهدوء والضعف الإيراني لم تدم طويلا حيث استأنفت الحرب بين سنتي 1826و 1828، وقد كان الإيرانيون قد استعدوا لها جيدا

[1] حسن كريم الجاف، المرجع السابق، ص 1960.

[2] عباس إقبال اشتياني، المرجع السابق، ص777.

[3] حسن كريم الجاف، المرجع السابق، ص 197.

[4] نال الإمام شامل شهرة واسعة في مختلف أرجاء العالم الإسلامي بصفته بطلا ومجاهدا ضد الروس المحتلين في القوقاز توفي سنة 1871 بالمدينة المنورة ودفن بالبقيع هناك ، وقد كتب عن سيرته الكاتب الجزائري بوعلام بسايح.

وأعطوها لها صبغة دينية من خلال فتاوى كبار رجال الدين الشيعة الذين اعتبروها واجبا شرعيا وجهادا أكبر ضد "الروس الكفار"، كما حاول الإيرانيون الاستفادة من حالة السخط العام التي كان يبديها سكان القوقاز وأمرائهم من التواجد الروسي.

برز الدور البريطاني في تشجيع الإيرانيين على إعلان الحرب ضد الروس سنة 1826م، من خلال خطة استراتيجية اشترك في وضعها ضباط وخبراء بريطانيون عبر الهجوم المباغت على أرمينيا الشرقية وأذربيجان الشمالية وجورجيا ولكن كانت نتيجة المعارك التي دارت بين الطرفين خلال سنتين في صالح الروس الذين دخلوا تبريز مرة ثانية سنة 1827 واستطاعوا أن يفرضوا على الإيرانيين عقد معاهدة جديدة في 22 فيفري 1828 وهي عبارة عن صلح تم توقيعه بين الطرفين في قرية تركمان جاي والتي نسبة إليها يسمى هذا الاتفاق الذي نص على:

1- تخلي إيران عن جميع المقاطعات القوقازية لصالح روسيا.

2- يصبح نهر أراس الحد الفاصل بين إيران وروسيا.

3- تدفع إيران مبالغ ضخمة لروسيا كتعويض عن خسائرها في الحرب معها.

4- حصول روسيا على حق تعيين القناصل في الولايات الإيرانية.

5- منح الرعايا الروس في إيران حق شراء واستئجار البنايات داخل الأراضي الإيرانية.

6- تجريد السلطات الإيرانية من حق المتابعة القضائية للمواطنين الروس بل وحتى المواطنين الإيرانيين العاملين بالمنشئات الروسية إلا بحضور القنصل الروسي.

7- كل مسؤول إيراني لا يلتزم بمضمون هذا الاتفاق في أي منطقة من إيران يتم عزله مباشرة.[1]

يذكر المؤرخون بأن معاهدة تركمان جاي قد أنهت عهدا كانت إيران تمتلك فيه هامشا كبيرا من القوة في علاقاتها مع الدول الأوربية وأدخلها هي الأخرى مثل غريمتها الجارة الدولة العثمانية في عهد الامتيازات الاقتصادية والقضائية الأوربية داخل أراضيها .

[1] حسن كريم الجاف، المرجع السابق، ص202.

ويمكن القول إجمالا بأن مرحلة الدولة القاجارية في إيران**1795–1925** هي مرحلة انكفاء وانزواء ذاتي داخل إيران بسبب الضغوطات الدولية المتزايدة التي أدت إلى تنامي الامتيازات الأجنبية في إيران ومحيطها الاستراتيجي من مسطحات مائية ومضائق والذي شكل التنافس البريطاني الروسي فيها النمط الأكثر بروزا، ولم يكن هذ الوضع مقتصرا على إيران وإنما على غرب آسيا عموما بما فيها الدولة العثمانية والمنطقة العربية.[1]

المبحث الثالث: العلاقات العثمانية الأوربية وأثرها على مسار العلاقات مع إيران.

شكل تحول العثمانيين من قادة لإمارة بدوية صغيرة في الأناضول إلى أباطرة فاتحين متوسعين هزة في كامل القارة الأوربية خاصة وأن التوسعات الأولى للدولة العثمانية منذ تأسيسها سنة 1299 وإلى غاية معركتي جالديران 1514 ومرج دابق 1516، قد كانت على حساب الأراضي البيزنطية والأوربية حيث أن فتح القسطنطينية سنة 1453 قد فتح باب العالم الأوربي على مصرعيه أمام العثمانيين.

غير أن القرن السادس عشر ميلادي قد شكل تحولا في السياسة الخارجية للدولة العثمانية من خلال توجهاتها نحو الشرق بفتح جبهات الصراع والحروب مع الصفويين حكام الهضبة الإيرانية منذ عهد الشاه إسماعيل الصفوي سنة 1501 وتأسيسه للدولة، ومن ثم اتجه العثمانيون نحو الجنوب الشرقي بضمهم للأراضي المملوكية في بلاد الشام والحجاز ومصر بعد معركة الريدانية سنة 1517.

لم يدم التوجه الشرقي للدولة العثمانية طويلا ولم يهمل العثمانيون توسعاتهم وتطلعاتهم في عمق القارة الأوربية بل وجهوا ضربة قوية لقوى الجنوب الأروبي ممثلة في الإسبان والبرتغال بضمهم لسواحل الشمال الإفريقي لممتلكاتهم من ليبيا إلى تونس فالجزائر.

استطاع العثمانيون خلال فترة صراعهم المرير الذي دام لأكثر من قرنين مع الصفويين في إيران 1736/1501 أن يقاتلوا وببسالة على الجبهتين الأوربية والإيرانية في نفس الوقت حيث أنهم حققوا

---

[1] وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، منشورات مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر، 2010، ص29.

انتصارات واسعة في شرق أوربا وصلت إلى غاية تهديدهم لأواسط القارة بحصار عاصمة الامبراطورية النمساوية فيينا، التي حاصروها ووجهوا لها حملات عسكرية قوية لكنها فشلت جميعها في اقتحام المدينة التي يذكر المؤرخون بأنها لو سقطت لتواصل الزحف العثماني تقدمه ليشمل جميع أجزاء القارة ويربط شرقها بغربها لكن سنن الكون ودروس التاريخ تؤكد على أن تمام شيء هو بداية نقصانه وأن أعمار الدول كما قال ابن خلدون كأعمار البشر، ووفق هذه القاعدة كان حصار فيينا سنة 1529م في عهد السلطان سليمان القانوني 1566/1520 ذروة الانتصارات العثمانية وأوج القوة للإمبراطورية العلية، ليبدأ بعدها عهد الانحسار والتراجع والانكسارات[1].

دب الضعف داخل أركان الدولة العثمانية وتجلى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي غير أن ما نلاحظه في دراستنا لطبيعة العلاقات العثمانية الإيرانية بأن فترة الضعف العثماني قابلتها أيضا مراحل من الفوضى والانقسام والتشتت داخل الأراضي الإيرانية مع حالة من اللا استقرار السياسي في البلاد مع تعاقب حكم عدة سلالات وشاهات، وهو ما يفسر تراجع حدة الصراع والمواجهة بين القوتين خلال مرحلة الدراسة 1924/1736م، مقارنة بالمرحلة التي سبقتها 1736/1501م وهي مرحلة الحروب العثمانية الصفوية المبكرة والتي شهدت أعنف المواجهات وأشد الصراعات بين الدولة العثمانية وحكام بلاد فارس، وقد ساهمت هذه المرحلة في طبع النسق العام للعلاقات العثمانية الإيرانية في المخيال الجماعي بطابع الصراع والعداء والتنافس الإقليمي والمواجهات المذهبية.

ومن هنا يظهر دور المتغير الأوربي ممثلا في القوى الكبرى التي استطاعت أن تستغل الضعف والانهيار الذي شهده العثمانيون والإيرانيون خاصة خلال القرن التاسع عشر ميلادي لتفرض هذه الدول الأوربية قوتها بالمنطقة وتساهم بشكل جلي في صياغة تطورات العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران وأهم تلك القوى روسيا وبريطانيا وبدرجة أقل فرنسا والنمسا.

[1] حاصر العثمانيون فيينا مرة ثانية سنة 1683م/1094هـ بقيادة مصطفى باشا بعد المحاولة الأولى في عهد السلطان سليمان القانوني سنة 1529م/935هـ.

المطلب الأول: العلاقات العثمانية الروسية وانعكاساتها على المنطقة.

تحكم ضعف الدولة العثمانية وانهيارها الاقتصادي ومشاكلها الداخلية خلال القرن التاسع عشر ميلادي في طبيعة علاقاتها مع القوى الأوربية حيث فقدت أقاليم واسعة من ممتلكاتها بداية من اليونان بعد نجاح ثورة 1827/1821، ثم احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، وتمرد والي مصر محمد علي باشا سنة 1831 على سلطة الباب العالي وتوسعه في بلاد الشام، كما حصلت صربيا بمساعدة روسيا على استقلال ذاتي سنة 1831، فكانت هذه الأحداث بمثابة مؤشر على نجاح الدبلوماسية الأوربية في تحجيم الدولة العثمانية وإضعافها غير أن الخلافات الأوربية – الأوربية، وتخوف بريطانيا وفرنسا من تنامي حجم القوة الروسية بضعف العثمانيين قد ساهم في إطالة عمر الدولة العثمانية الضعيفة حيث شكلت الرغبة في تواجدها مريضة في الساحة الدولية وعدم موتها وإعدامها، إجماعا لدى القوى الأوربية المتنافرة.[1]

لعب البعد الجيوسياسي دورا كبيرا في جعل بريطانيا وفرنسا يمتنعان عن توجيه الضربة القاضية للدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر ميلادي[2]، باعتبار أن المستفيد الوحيد في حال انهيار الدولة العثمانية وسقوطها خلال هذه الفترة هي روسيا التي كانت تحلم بالوصول للمياه الدافئة والتوسع في بحر قزوين والبحر المتوسط وفي الخليج من خلال اتصالاتها المتكررة مع الإيرانيين.

تظهر الحنكة البريطانية[3] الفرنسية في تصفية المسألة الشرقية من خلال إكمال الترتيبات التي أدت إلى الانهيار الكامل للدولة العثمانية مطلع القرن العشرين ميلادي وباستفادة مباشرة وحصرية من فرنسا وبريطانيا من خلال مقررات سايكس بيكو 1916 ووعد بلفور 1917 ومؤتمر سيفر 1920 واتفاقية لوزان 1923، وبإبعاد وتهميش للدور الروسي في هذه المرحلة والذي لم يكن ليتأتى لفرنسا

---

[1] نيئل الكسندروفنا دولينا، المرجع السابق، ص25.

[2] وصف أحد سفراء بريطانيا في اسطنبول أهمية المصالح الاقتصادية البريطانية في الدولة العثمانية بقوله (إن انهيار الدولة العثمانية قد يكون مؤشرا للقضاء على التجارة الانجليزية في الشرق).

[3] برز خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر ميلادي إسم اللورد بالمرستون كسياسي ومسؤول بريطاني بارز ساهم بشكل كبير في صنع سياسات بلاده اتجاه الدولة العثمانية وكان من المدافعين على الحفاظ عليها مريضة خيرا من التعجيل بوفاتها.

وبريطانيا خلال القرن التاسع عشر ميلادي بفعل القوة المتنامية لقياصرة روسيا، ويمكن تفسير هذه التغيرات في الساحة الدولية وعلى المستوى الروسي تحديدا بالاضطرابات التي سبقت وتلت الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917 والتي غيرت بنية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد جذريا وبشكل مفاجئ.

الحرب العثمانية الروسية 1829/1828:

تزايدت ثورات اليونان في عشرينيات القرن التاسع عشر ميلادي بدعم من القوى الأوربية الفاعلة بريطانيا، فرنسا وروسيا التي أرادت الضغط على الدولة العثمانية من خلال هذه القضية حيث كانت الدول المذكورة تدعم بطريقة مباشرة الاضطرابات والثورات في بلاد اليونان التي كانت تابعة للدولة العثمانية، هذه الأخيرة كانت ترى بأن المسألة اليونانية شأن داخلي عثماني.

انعكست ثورات اليونانيين سلبا على مسار العلاقات العثمانية الأوربية المتأزمة أصلا ليصل هذا التأزم إلى ذروته بقيام معركة نافارين "نافارينو" في خليج اليونان على البحر الأبيض المتوسط بين الأسطول العثماني المدعم بوحدات بحرية مصرية وجزائرية[1] وأساطيل الدول الأوربية المتحالفة بريطانيا وفرنسا وروسيا، وقد انتهت هذه المعركة بانهزام الأسطول العثماني وتبدد قوته.[2]

أدت معركة نافارين 1827 إلى انعكاسات خطيرة في تاريخ العلاقات الدولية بحوض البحر المتوسط حيث ساهمت تحالفات ونتائج هذه الحرب الخاطفة في فقدان الدولة العثمانية للجزائر باحتلالها من طرف فرنسا سنة 1830، وتأزم العلاقات العثمانية – المصرية بقيام والي مصر محمد علي باشا بتمرد عسكري على الدولة العثمانية 1831- 1833، إضافة إلى قيام الحرب الروسية العثمانية 1828-1829، واتجاه اليونان نحو الاستقلال الفعلي على السلطة العثماني.

---

[1] تثار نقطة تحطم الأسطول الجزائري أثناء مشاركته إلى جانب العثمانيين في معركة نافارين 1827 بصفة دائمة في الأدبيات التاريخية الجزائرية المصاحبة لنقاشات الاحتلال الفرنسي للبلاد سنة 1830 وعوامله وخلفياته.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص351-370.

ساهمت التدخلات الروسية في شؤون الدولة العثمانية المتعلقة بالقضية اليونانية في ازدياد حدة التوتر بين الطرفين والتي وصلت إلى أوجها بإعلان السلطان العثماني محمود الثاني الجهاد المقدس ضد روسيا باعتبارها دولة صليبية توسعية وداعمة للرعايا المسيحيين الأرثوذكس في انتفاضاتهم باليونان ضد الوجود العثماني، ومن جهته أعلن القيصر الروسي نيقولا الأول بتاريخ 26 فيفري 1828 بأنه مستعد للحرب ضد العثمانيين خاصة بعد هدوء الجبهة الإيرانية الروسية التي تم توقيف الحرب فيها بين الطرفين بعد توقيع اتفاقية تركمان جاي بين إيران وروسيا بتاريخ 22 فيفري 1828 والتي أنهت الصراع العسكري بينهما، لتتفرغ روسيا بعدها لمواجهة الدولة العثمانية.

أعلنت روسيا الحرب ضد الدولة العثمانية بتاريخ 26 أفريل 1828م مستغلة التغيرات في المواقف البريطانية والفرنسية اتجاه الدولة العثمانية ولو بصفة مؤقتة حيث أن فرنسا وبريطانيا لم تكت لتوافقا على هذه الحرب الروسية المنفردة لأن ازدياد النفوذ الروسي في الدولة العثمانية ليس في صالح البريطانيين والفرنسيين، كما أن روسيا استغلت موقف الرأي العام الأوربي المساند لها بسبب وقوفها مع ثورات اليونانيين والرغبة في القضاء على الدولة العثمانية، التي كانت تعاني أثناء الحرب من اضطرابات ومشاكل داخلية إضافة إلى حداثة تجربة الجيش العثماني الجديد الذي تم تشكيله على أنقاض الجيش الانكشاري، كما ساهم امتناع محمد علي باشا والي مصر على تقديم المساعدات العسكرية لأسطول السلطان محمود الثاني في إرباك المجهودات الحربية للعثمانيين الذين أبدوا مقاومة عنيفة خلال هذه الحرب رغم المعيقات الداخلية والخارجية التي واجهتهم.[1]

اشتعلت جبهات الحرب بعنف في البلقان وجنوب القوقاز وعلى ضفاف نهر الدانوب بين سنتي 1828 و1829 واستطاعت خلالها القوات الروسية أن تحقق انتصارات واسعة على الجيش العثماني ودخل الروس خلالها إلى مدن عثمانية استراتيجية أهمها أرضروم في جويلية 1829م وأدرنة في أوت 1829.

[1] أنمار عبد الجبار الدوري، **العلاقات العثمانية الروسية 1828-1841م**، دار صفحات للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2017، ص79-81.

غير أن التعقيدات العثمانية والتداخلات الأوربية قد منعت الروس من التفكير في التوجه نحو العاصمة اسطنبول للقضاء النهائي على الدولة، حيث أن التعزيزات العسكرية العثمانية حول العاصمة والمضائق تفوق قدرات الجيش الروسي في اختراقها وخاصة بعد تهاوي الامكانيات العسكرية للروس بفعل ضراوة المعارك التي خاضوها.

كما أن الدول الأوربية الفاعلة بالمنطقة وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا لم تكن لترضى بانفراد روسيا بالقضاء على العثمانيين والاستفراد بامتلاك ميراثها، وقد جرت اتصالات فرنسية روسية بهذا الشأن كمشروع تحالف تقدم به الفرنسيون لروسيا تضمن اقتراحا بتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية تقسيما كاملا يؤدي إلى إعادة رسم حدود جيوسياسية جديدة للقارة الاستعمارية أوربا[1]، غير أن التخوف البريطاني من التوسعات المطردة لروسيا على إثر هذه الحرب وعدم ثقة فرنسا بالأطماع الروسية وتنازلات العثمانيين وتعقيدات الأوضاع العسكرية للروس قد أدى إلى نهاية الحرب الروسية العثمانية 1828-1829م بالمفاوضات والتفاهمات التي توجت بتوقيع اتفاقية أدرنة سنة 1829م.

اتفاقية أدرنة 1829م:

بدأت المفاوضات الروسية العثمانية عقب نهاية شهر أوت من سنة 1829م، لما اقتنع الطرفان بالانعكاسات العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية السلبية على البلدين في حالة الاستمرار في طريق المواجهة العسكرية، وبعد نقاشات لم تدم طويلا توصلت روسيا والدولة العثمانية إلى عقد اتفاقية بينهما عرفت باسم معاهدة أدرنة التي وقعت بتاريخ 14 سبتمبر 1829م والتي تضمنت مجموعة من البنود أهمها:

1- موافقة الدولة العثمانية على امتلاك روسيا لجزء من ساحل البحر الأسود وجزء من دلتا الدانوب لتصبح الحدود العثماني الروسية الجديدة ممتدة على طول الفرع الجنوبي من مصب نهر الدانوب.

---

[1] أثمار عبد الجبار الدوري، المرجع السابق، ص87.

2- إعادة روسيا لولايتي ولاشيا ومولدافيا للدولة العثمانية على أن تتمتع فيها روسيا بالحقوق والامتيازات التي قد سبق الاتفاق عنها بين الدولتين.[1]

3- اشتراط روسيا للانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب 1828-1829 أن تنفذ الدولة العثمانية جميع بنود اتفاقية آق كرمان الموقعة بين الطرفين سنة 1826.[2]

4- دفع الدولة العثمانية لروسيا تعويضات مالية عن خسائرها التجارية خلال الحرب.

5- حرية التجارة للرعايا الروس داخل الدولة العثمانية واستمرارية تمتعهم بالامتيازات.

6- حرية مرور السفن الروسية في المضائق العثمانية مع إعفاء السفن الروسية من التفتيش خلال تواجدها في الأقاليم العثمانية.

7- تعهد الباب العالي بضمان استمرارية حركة التجارة والملاحة في البحر الأسود.

8- بقاء الرعايا الروس تحت السلطة القضائية الروسية.[3]

9- عدم سماح الباب العالي مستقبلا لرعاياه المسلمين بالاستيطان في الساحل الأيسر لنهر الدانوب ولا يمكن لأي مسلم أن يمتلك مسكنا ثابتا في تلك المناطق.[4]

ولأن اليونان ومشاكلها قد كانت من أسباب قيام الحرب العثمانية الروسية 1828-1829 فإن بعد هذه الحرب وافق السلطان محمود الثاني بضغط روسي بريطاني فرنسي على التصديق على ما جاء في معاهدة لندن 1827 التي ناقشت موضوع استقلال اليونان وحدودها المستقبلية، وبروتوكول مارس 1829 الذي نص على حماية الدول الثلاثة بريطانيا وفرنسا وروسيا لليونان والمورة إلى غاية إيجاد حل نهائي للمسألة اليونانية، وقد ساهمت التطورات السابقة في تزايد المطالب الانفصالية وقوة

[1] أنمار عبد الجبار الدوري، المرجع السابق، ص89.

[2] للمزيد حول تفاصيل هذه الاتفاقية أنظر: محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص417.

[3] يشكل هذا البند مظهرا من مظاهر الامتيازات الأجنبية المذلة التي منحتها الدولة العثمانية نتيجة ضعفها للدول الأوربية .

[4] تظهر هنا بشكل جلي الروح الصليبية الروسية في معالجة خلافاتها مع الدولة العثمانية حيث أن الروس يعتبرون أنفسهم حماة المسيحية الأرثوذكسية في العالم.

الثورة اليونانية، كما شكلت معاهدة أدرنة سنة 1829م خطوة مهمة في طريق استقلال اليونان عن الدولة العثمانية.[1]

حاولت الدولة العثمانية استغلال الخلافات التي دبت خلال سنتي 1829-1830 بين القوى الأوربية المعنية بالملف اليوناني روسيا وبريطانيا وفرنسا، بتراجعها عن بروتوكول مارس 1829 الذي نص على الحماية الأوربية لليونان والمورة، حيث طلب الباب العالي بأن تقتصر تلك الحماية على المورة فقط وأن يبقى اليونان تحت السلطة العثمانية وبحكم واستقلال ذاتي، وقوبل هذا الطلب برفض أوربي حيث تم الاتفاق على المقترح البريطاني القاضي باستقلال اليونان استقلالا كاملا وهو ما تحقق بإعلان الاستقلال الرسمي لليونان عن الدولة العثمانية في 24 أفريل 1830م.

يمكن اعتبار معاهدة أدرنة 1829 انتصار سياسيا ودبلوماسيا للقيصر بعد الانتصارات العسكرية التي حققها القيصر نيقولا الأول ضد الدولة العثمانية، حيث استطاعت روسيا أن تفتح آفاقا جديدة لها في الدانوب والقوقاز ومحققة انجازات تجارية مهمة وامتيازات ملاحية في المياه العثمانية لسفنها التجارية والمدنية.[2]

تمرد محمد علي على العثمانيين 1831/1833 والمساعدة الروسية:

استطاع والي مصر العثمانية محمد علي باشا الذي عينه العثمانيون حاكما بمصر سنة 1805 أن يقود هو وابنه إبراهيم باشا تمردا عنيفا ضد الدولة العلية ابتداءا من سنة 1831 وقد بدا هذا التمرد للعثمانيين في بدايته تمردا تقليديا مثل ما تم التعود عليه بين الفينة و الأخرى في مختلف الأقاليم ضد الدولة المركزية، لكن في الحقيقة هدد هذا التمرد فعليا وجود الدولة من أساسه حيث أن جيش ابراهيم باشا بن محمد علي قد استطاع اجتياح بلاد الشام وعزم للتوجه نحو اسطنبول حيث وصل إلى قونية وهزم فيها جيش السلطان العثماني محمود الثاني سنة 1832.

[1] أنمار عبد الجبار الدوري، المرجع السابق، ص90.

[2] لقد تعززت هذه الامتيازات للسفن التجارية والمدنية الروسية في البحار والمضائق العثمانية بامتيازات للسفن الحربية والأسطول العسكري الروسي بالمضائق العثمانية من خلال معاهدة أونكيار إيسكيليسي الموقعة بين الدولة العثمانية وروسيا سنة 1833.

وجه السلطان العثماني محمود الثاني على إثر توسعات محمد علي رسائل للقوى الأوربية يستفسر فيها عن مواقفهم من حركة محمد علي باشا حيث وجه سفيره نامق باشا لكل من باريس ولندن وبرلين وبطرسبورغ، غير أن الاستجابة الفورية قد جاءت من بطرسبورغ حيث أن روسيا رأت بعين الريبة لتحركات محمد علي وحملته بسبب علاقته مع غريمتها فرنسا، إضافة إلى أن روسيا كانت تريد الإبقاء على الدولة العثمانية كجار ضعيف أحسن من وجود جار قوي يهز أركان الدولة العثمانية ويبني على أنقاضها دولة قوية جديدة قد تشكل خطرا على المصالح الروسية في المنطقة.[1]

وصلت قوات محمد علي باشا إلى كوتاهية في آسيا الصغرى في فيفري 1833 مما شكل تهديدا فعليا للعاصمة اسطنبول وللباب العالي وما إن وصل خبر وصول هذه القوات إلى بطرسبرغ حتى تخوفت الحكومة القيصرية من امكانية الانهيار السريع للسلطنة العثمانية وهو ما يتناقض مع رغبتها ومصالحها فسارعت إلى عرض المساعدة العسكرية على السلطان محمود الثاني الذي وافق عليها بدوره ليصل الأسطول الحربي الروسي إلى البوسفور في 20 فيفري 1833.[2]

انزعجت دول أوربا الغربية انزعاجا شديدا من تواجد القوات الروسية في المياه الدافئة، وبدأت بالضغط المتواصل على السلطان العثماني وعلى محمد علي باشا من أجل التوصل لاتفاق ينهي حالة الاحتقان بين الطرفين وينهي التواجد العسكري المباشر للأسطول الروسي داخل الأراضي العثمانية وبالقرب من المصالح المباشرة لكل من فرنسا وبريطانيا، بل وقامت القوى الأوربية بإيصال معلومات للباب العالي مفادها بأن القوات الروسية عازمة للدخول لإسطنبول.

---

[1] نينل الكسندروفنا دولينا، المرجع السابق، ص30.

[2] تردد الباب العالي في البداية في قبول النجدة العسكرية الروسية لأنها من عدو تقليدي يسعى للسيطرة على المضائق وله مطامع في البلقان وفي اسطنبول نفسها.

نجحت الدعاية الأوربية في إثارة مخاوف السلطان العثماني الذي اضطر لإصدار فرمان يتنازل فيه عن العديد من الأقاليم لصالح محمد علي باشا وتوقيع اتفاق عرف باسم معاهدة كوتاهية في 4 ماي 1833 نسبة إلى المدينة التي جرت فيها المفاوضات بين الطرفين.[1]

معاهدة أونكيار إيسكيليسي 1833 اتفاقية الدفاع المشترك:[2]

تعد هذه المعاهدة أهم اتفاقية عسكرية استراتيجية بين الدولة العثمانية وروسيا تعود في أصولها وخلفياتها المباشرة إلى التواجد العسكري الروسي في البوسفور على إثر طلب من السلطان العثماني محمود الثاني لمواجهة تقدم جيش محمد علي باشا في آسيا الصغرى والذي تم توقيفه دون اللجوء إلى المساعدة العسكرية الروسية وإنما بتوقيع اتفاقية كوتاهية في 04 ماي 1833م.

رغم أن الأسطول الروسي لم يقدم مساعدته العسكرية إلا أن هذه الحادثة والنزاع المصري-العثماني قد ساهم في حصول روسيا على مكاسب جديدة في سياق سعيها لزيادة نفوذها في الأراضي العثمانية، حيث قدمت نفسها على أنها الحامي الوحيد والقريب للعثمانيين معززة بذلك تواجدها بالمنطقة.[3]

لقد كان تنامي النفوذ الروسي في الأراضي العثمانية تحت أنظار القوى الأوربية الغربية فرنسا وبريطانيا التي كانت دائما تعتبر ذلك خطرا على مصالحهما في الدولة العثمانية، وفي هذه المرحلة كان النفوذ الروسي برعاية مباشرة من الباب العالي والذي أشار لذلك صراحة ردا على الاستفسار الفرنسي عن عدم مغادرة القوات الروسية للأراضي العثمانية، رغم انسحاب جيوش محمد علي بموجب مقررات صلح كوتاهية سنة 1833 إلى ما وراء جبال طوروس وإخلائها للأناضول بقوله " إن وجود القوات الروسية هو رمز صريح لما يسود العلاقات بين الدولتين من مودة وتجانس".[4]

---

[1] نيnل الكسندروفنا دولينا، المرجع السابق، ص33.

[2] نجد اختلافا كبيرا بين مختلف المصادر والمراجع في تعريب إسم الاتفاقية (خونكار اسكلة سي) نسبة إلى إسم الوادي الذي نزلت فيه القوات الروسية HUNKAR ISKELESI.

[3] أنمار عبد الجبار الدوري، المرجع السابق، ص158.

[4] نفسه، ص160.

مضمون وبنود المعاهدة:

تم توقيع هذه المعاهدة رسميا في 8 جويلية 1833م في مدينة اسطنبول بين ممثل الباب العالي وممثل روسيا الكونت أورلوف حيث بدأت المحادثات بين الطرفين في 26 جوان 1833 وتوجت بتوقيع معاهدة للسلام مدتها 08 سنوات وسميت نسبة للوادي الذي نزلت فيه القوات الروسية التي قدمت لنصرة السلطان العثماني محمود الثاني ضد حملة والي مصر محمد علي باشا[1]، وقد نصت بنود الاتفاقية على ما يلي:

1- التأكيد على السلام والصداقة والتعاون والتحالف بين روسيا والدولة العثمانية.

2- تعتبر هذه المعاهدة اتفاقية للدفاع المشترك بين الدولتان ضد أي اعتداء أجنبي.

3- إلتزام قيصر روسيا بأمن وسلامة الدولة العثمانية بالتنسيق مع السلطان العثماني.

4- تأييد كل ما جاء في معاهدات السلام السابقة بين روسيا والدولة العثمانية ولا سيما صلح أدرنة 1829 وميثاق بطرسبورغ 1830.

5- تعهد قيصر روسيا بتقديم المساعدات العسكرية البرية والبحرية في حال طلبها من الباب العالي.

6- تكون نفقات الجيش الذي يقدمه القيصر للسلطان العثماني كمساعدة على عاتق الطرف الذي طلب تلك المساعدة .

7- مدة المعاهدة ثماني سنوات قابلة للتمديد بالاتفاق المسبق من الطرفين.

8- تضمنت المعاهدة ملحقا سريا نص على إعفاء الدولة العثمانية من كل الالتزامات المادية والعسكرية اتجاه روسيا بما في ذلك عدم إرسال جيشها لمساعدة روسيا في حالة تعرضها لحرب مع دول أخرى، ولكن المقابل هو حصول روسيا على امتياز استراتيجي كانت تسعى إليه منذ مدة وهو إغلاق الدولة العثمانية للمضايق وخاصة مضيق الدردنيل في وجه جميع الدول ماعدا روسيا.[2]

[1] غادرت القوات الروسية السواحل العثمانية في 10 جويلية 1833 بعد توقيع اتفاقية أونكيار إيسكيليسي وتمكن روسيا من تثبيت وجودها وتأمين مصالحها بالمنطقة.

[2] أثمار عبد الجبار الدوري، المرجع السابق، ص161.

أصبحت روسيا بفضل هذه المعاهدة المسيطر الأول على المضائق متمكنة بذلك من الدخول والخروج للبحر الأسود ومضيق الدردنيل بحرية تامة كما أمنت نفسها من أي هجوم بحري كما استطاعت أن تجعل من الدولة العثمانية تحت سيطرتها حفاظا على المصالح الروسية.

احتجت الدول الأوربية وبشدة على مقررات هذه المعاهدة واعتبرتها تهديدا حقيقيا لمصالحها وخاصة بريطانيا وفرنسا لأنها جعلت من روسيا المتحكم الفعلي في المضايق البحرية، وكانت بريطانيا المتأثر الأكبر من مضامين معاهدة أونكيار إيسكيليسي 1833 لأنها اعتبرت وقوع الدولة العثمانية تحت تأثير النفوذ الروسي تحولا استراتيجيا في موازين القوى في شرق البحر المتوسط مما يجعل طريق الهند عبر سوريا والخليج العربي مفتوحا على مصرعيه أمام روسيا.[1]

كان اللورد بالمرستون الذي شغل عدة مناصب في الحكومة البريطانية كوزير للداخلية فالخارجية ثم رئيسا للوزراء أشد السياسيين البريطانيين عداءا لروسيا وهو ما جعله يسعى جاهدا لعدم تطبيق بنود معاهدة أونكيار إيسكيليسي خاصة بعد تسريب الملحق السري منها المتعلق بالمضائق لأنها في نظره تشكل تهديدا مباشرا للمصالح البريطانية في الدولة العثمانية وإيران والهند.[2]

لقد جاءت مطامح روسيا وتحركاتها طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر ميلادي وعلاقاتها واتفاقياتها مع الدولة العثمانية من جهة ومع إيران من جهة أخرى لتؤكد بأن المهدد الأكبر والوحيد في تلك الفترة لمصالح بريطانيا في الشرق عموما هي روسيا، خاصة مع الضعف العضوي الذي كانت تعاني منه الدولة العثمانية من جهة وعجز فرنسا عن مجاراة الدبلوماسية البريطانية والنشاط الضخم لشركة الهند الشرقية الانجليزية.

[1] أنمار عبد الجبار الدوري، المرجع السابق، ص165.
[2] نفسه، ص166.

بقي الصراع العثماني الروسي مفتوحا طوال القرن التاسع عشر ميلادي رغم ما تخللته من معاهدات واتفاقيات وتقارب حيث أن ما يفرقهما من المصالح الاستراتيجية اكثر مما يجمعهما حيث استأنفت الحروب في القرم سنة 1853 إضافة إلى حرب 1878/1877 الدامية بين القوتين.[1]

المطلب الثاني: العلاقات العثمانية البريطانية وتأثيراتها على المنطقة.

ظهرت ملامح تحالفات دولية متجددة خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر ميلادي بتقارب بريطاني فرنسي مقابل تقارب روسي نمساوي بروسي، على أن الرابط الأساسي في هذه التحالفات وهذا التقارب هو الموقف اتجاه الدولة العثمانية أي تجليات المسألة الشرقية وسياسات الدول الأوربية الكبرى اتجاه الشرق.

وقد وجدت الدولة العثمانية نفسها في هذه المرحلة أمام وضع دولي متأزم وصراع أوربي- أوربي حول ممتلكاتها وأقاليمها، فكانت تلك المشاكل مرتبطة بالسياسات الخارجية للقوى الكبرى اتجاه الرجل المريض الذي ازداد الصراع حوله تفاقما في هذه الفترة بالذات[2]، فمطلع القرن التاسع عشر ميلادي شهد بروزا للمسألة الشرقية بمختلف تداعياتها وتطوراتها.

لقد كان التاج البريطاني أكثر الدول اهتماما بالمسألة الشرقية وأكثرهم استفادة من تطوراتها منذ مطلع القرن 19 م وإلى غاية سقوط الدولة العثمانية سنة 1923م نظرا لعد أسباب يمكن إجمالها في العناصر التالية:

1- القوة العسكرية الهائلة التي تمتع بها الجيش البريطاني والأسطول البحري بالتحديد بفعل التطورات الصناعية التي شهدتها البلاد.

2- القوة الاقتصادية والثقل العسكري لشركة الهند الشرقية الانجليزية الذراع المالي والاستراتيجي لسياسات بريطانيا الاستعمارية في الشرق.

---

[1] عبد الرؤوف سنو، **النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية**، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1998 ،ص116.

[2] نينل الكسندروفنا، المرجع السابق، ص41.

3- حنكة وذكاء السياسيين والدبلوماسيين البريطانيين الذين تعاقبوا على التنظير للسياسات الخارجية لإمبراطوريتهم.

4- المرونة التي تمتعت بها الدبلوماسية البريطانية في التعامل مع السياسات العثمانية والإيرانية.[1]

5- الضغط البريطاني المتواصل على القوى الأخرى التي لها مطامع في الدولة العثمانية وخاصة روسيا وفرنسا.

6- مساهمة بريطانيا في الحفاظ على سياسة الأمر الواقع طيلة القرن التاسع عشر بالنسبة للقوة العثمانية حيث ساهمت في إطالة عمر الدولة العثمانية المريضة من أجل قطع الطريق على تنامي النفوذ الروسي والنمساوي.

7- اعتبار البريطانيين سلامة الأراضي العثمانية في الأناضول والسيطرة العثمانية الضعيفة على المضائق والممرات في شرق البحر المتوسط والبوسفور والدردنيل والبحر الأسود أحسن حل لتلك المناطق الاستراتيجية، فإبقائها تحت الهيمنة العثمانية وبهامش مناورة كبير للبريطانيين أفضل من وقوعها في يد الدول الأخرى خاصة روسيا.

8- اعتبرت بريطانيا الأراضي العثمانية المنفذ الوحيد للهند خاصة ولمطامعها في الشرق عامة فسعت بكل جهودها لغلق الطريق أمام الطموحات الروسية الغير المعلنة نحو الهند، والجموح الفرنسي في العهد الامبراطوري إبان حكم نابليون بونابرت الذي لم يخف نواياه اتجاه الهند أيضا[2].

---

[1] مازالت الحكومات البريطانية المتعاقبة محافظة على تقاليدها على صعيد السياسة الخارجية القائمة على المرونة والدبلوماسية الناعمة والتي تعد أقل عنفا وصداما مقارنة بالسياسات الخارجية الأمريكية والفرنسية والروسية.

[2] استطاع نابليون أن يدخل فرنسا في عهد مجد إمبراطوري توسعي بفضل طموحاته الكبيرة في الشرق وفي أوربا نفسها غير أن التحالف الأوربي القوي ضده قد جعله منفيا مهزوما في جزيرة سانت هيلين بعد انهزامه في معركة واترلو، أنظر:
Ornée de Gravures Édition, **Histoire de Napoléon le Grand**, **empereur des Français depuis sa naissance jusqu'à sa mort**, Madame Veuve Desbleds Libraire, Paris, 1849, p324.

9- تشجيع بريطانيا للحركات الإصلاحية داخل الدولة العثمانية من أجل الحفاظ على كيانها ومن أجل المحافظة على مؤسسة الخلافة الإسلامية، وهي رؤية بريطانية عميقة خوفا على انتشار الفوضى والاضطرابات بين مسلمي الهند خاصة في حال مساهمة الانجليز في إنهاء هذا التقليد الإسلامي الذي كان له مكانة كبيرة في أوساط المسلمين في مختلف أصقاع العالم والذين كان يتبع جزء كبير منهم للتاج البريطاني.

المطلب الثالث: مؤتمر لندن 1841/1840 وانعكاساته على المنطقة.

ظلت المسألة المصرية وأطماع محمد علي باشا محركا لتطورات العلاقات العثمانية الأوروبية في الأربعين سنة الأولى من القرن التاسع عشر ميلادي، حيث أن روسيا قد استفادت من الحرب المصرية العثمانية بتوقيعها لاتفاقية أونكيار إيسكيليسي سنة 1833 مع السلطان محمود الثاني والتي عدتها كل من فرنسا وبريطانيا انتصار للدبلوماسية الروسية على حساب مصالحهما في الدولة العثمانية.

ولكن هذا الانتصار الدبلوماسي الروسي من خلال المعاهدة المذكورة لم يعمر طويلا لا هو ولا صلح كوتاهية 1833 بين الباب العالي ومحمد علي باشا، حيث استأنف هذا الأخير حربه مع الدولة العلية سنة 1839م من أجل تحقيق أطماعه في الجزيرة العربية وبلاد الشام وكريت ومصر حيث كان يسعى لتأسيس مملكة وراثية وأن ينتزع اعتراف الباب العالي والدول الأوربية بها.

ومن أجل قطع الطريق من أمام روسيا التي استثمرت في الحرب المصرية العثمانية الأولى بانتزاعها لاتفاقية أونكيار إيسكيليسي سنة 1833، بادرت القوى الأوربية المناهضة للنفوذ الروسي في الدولة العثمانية إلى محاولة حل مشكلة هذه الحرب دون الرؤية الروسية، غير أن روسيا استطاعت أن تغير هذا الوضع لصالحها بالاستثمار في الخلاف البريطاني – الفرنسي حول هذه الأزمة بالذات مستغلة الميل الواضح للمواقف الفرنسية لصالح محمد علي وعلاقاتها القوية معه مما كان يهدد النفوذ البريطاني.

استطاعت كل من بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا أن تنفرد بتسوية النزاع المصري – العثماني من خلال معاهدة لندن في 15 جويلية 1840 عبر مفاوضات مباشرة مع الدولة العثمانية وبتهميش

للدور الفرنسي، لأن فرنسا كانت تحاول منفردة تقريب وجهات النظر بين السلطان العثماني ووالي مصر محمد علي باشا غير أنها فشلت في ذلك.[1]

أما بنود ومضامين معاهدة لندن فقد كانت بمثابة ضمان أوربي لأمن الدولة العثمانية المتهاوية وحفاظا عليها من الضياع والسقوط، لأن انهيارها في تلك الفترة بالذات كان يعني قيام حرب أوربية – أوربية عنيفة على اقتسام ممتلكاتها وأقاليمها، حيث كان التنافس الأوربي والصراع بين القوى الأوربية يحمل عنوانا رئيسيا هو قبول سياسة الأمر الواقع ببقاء الدولة العثمانية رجلا مريضا تنتابه نوبات من العجز تارة والشفاء تارة أخرى، وأن تحجم هذه الدول عن إطلاق رصاصة الرحمة على جسده لأنها ستفتح أبواب جهنم على القارة الأوربية كلها.

حيث قد تعهدت الدول الأوربية المتحالفة والموقعة على اتفاقية لندن سنة 1840 بالدفاع على وحدة الأراضي العثمانية بما يضمن سلامتها، إضافة إلى مجموعة من البنود كان أبرزها:[2]

1- أن يكون حكم مصر وراثيا في أسرة محمد علي باشا .

2- منح محمد علي الجزء الجنوبي من بلاد الشام وولاية عكا مدى حياته فقط وأن ترجع للسلطة العثمانية بعد ذلك وأن لا يتوارثها أبنائه من بعده.

3- إلزام محمد علي بإرجاع كامل الأراضي التي سيطر عليها للدولة العثمانية.

4- تمنح المعاهدة حق الدخول لمضيق البوسفور لأساطيل بريطانيا وروسيا والنمسا لحماية العاصمة العثمانية اسطنبول إذا تعرضت هذه الأخيرة لهجوم الأسطول المصري.

5- التأكيد على منع أي أسطول من دخول البوسفور ما لم تتعرض العاصمة اسطنبول للخطر.[3]

كانت بريطانيا أكثر المستفيدين من تطورات الحرب المصرية العثمانية سنة 1839، ومن معاهدة لندن سنة 1840 لأنها استطاعت أن تضرب عصفورين بحجر واحد مما عد نصرا دبلوماسيا لها،

[1] أنمار عبد الجبار الدوري، المرجع السابق، ص224.

[2] أنظر النص الكامل لمعاهدة لندن 1840 في **الملحق**: **27**.

[3] أنمار عبد الجبار الدوري، المرجع السابق، ص224.

حيث أنها استطاعت أن تخفف من وطأة النفوذ الروسي الذي استفرد بالامتيازات في مضائق البوسفور والدردنيل وفي البحر الأسود بفعل مقررات اتفاقية أونكيار إيسكيليسي سنة 1833، كما أن مقررات معاهدة لندن قد جعلت لبريطانيا موطئ قدم في منطقة المضائق وضمنت عدم تواجد القوات الروسية بها إلا بتواجد القوات البريطانية أيضا وفي حالة واحدة فقط وهي هجوم الأسطول المصري على اسطنبول.[1]

كما همشت بريطانيا وروسيا الدور الفرنسي بعدم حضور فرنسا للمحادثات في لندن حيث أن هذه الأخيرة لم تستطع إنجاح وساطتها بين محمد علي باشا والسلطان العثماني، كما أنها لم تستطع إخفاء دورها في تحريض محمد علي ضد السلطة العثمانية وتشجيعه على حكم مصر وبلاد الشام والحجاز له ولنسله من بعده وراثيا، غير أن فرنسا تداركت الموقف بتوقيعها لبروتوكول لندن[2] سنة 1841 الملحق بمعاهدة لندن الموقعة سنة 1840 والذي نص على غلق المضائق البحرية في فترة السلم أمام أساطيل كافة الدول الأوربية.[3]

نجحت روسيا في لندن الأولى 1840 وفشلت في لندن الثانية 1841 من حيث موقفها اتجاه مسألة المضائق العثمانية غير أنها استطاعت أن تحدث شرخا ولو مؤقتا في العلاقات البريطانية الفرنسية نتيجة اختلاف رؤى البلدين حول قضية الصراع المصري العثماني في عهد محمد علي باشا.

يمكن اعتبار معاهدة لندن 1841/1840 نصرا للدبلوماسية الأوربية التي استطاعت أن تسوي المسألة الشرقية في شقها الخاص بالمضائق وفقا للمنظور الأوربي، وجعلت الدولة العثمانية تحت النفوذ الأوربي المباشر مع تراجع كبير لنفوذ روسيا التي فشلت في الحفاظ على مكتسباتها في معاهدة أونكيار إيسكيليسي 1833.

---

[1] أنظر البروتوكول الخاص الملحق بمعاهدة لندن والموقع من الدول الأربعة الكبرى بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا في **الملحق**:**28**.

[2] أنظر نص وثيقة بروتوكول لندن 1841 في **الملحق**: **29**.

[3] أثمار عبد الجبار الدوري، المرجع السابق، ص234.

لقد أدى ضعف الدولة العثمانية وتزايد النفوذ الخارجي بها خلال القرن التاسع عشر ميلادي إلى تحول الامتيازات التقليدية والحقوق التي منحتها السلطنة للدول الأوربية داخل أراضيها وفي أقاليمها من منطق الصداقة والتعاون والتنسيق المشترك إلى منطق الحقوق التاريخية والسياسية والدينية المكتسبة والتي لا يمكن بأي حال من الاحوال التنازل عليها أو التفاوض حولها.[1]

كما عملت كل من بريطانيا وفرنسا نتيجة تزايد النفوذ الروسي النمساوي في البلقان واليونان على السعي نحو تحقيق المزيد من المكاسب والامتيازات في الدولة العثمانية من خلال النشاط الدبلوماسي والمؤتمرات وحتى المؤامرات في الأقاليم العثمانية عبر نشاط السفراء والقناصل البريطانيين والفرنسيين في المنطقة، وذلك من أجل قطع الطريق أمام الأطماع النمساوية الروسية المتزايدة.

المبحث الرابع: حرب القرم 1853/1856 وتداعيتها على العلاقات العثمانية الإيرانية.

المطلب الأول: ظروف وحيثيات قيام الحرب.

لم تكن الدولة العثمانية مطلع سنة 1853م بالقوة العظمى حيث كان وجودها في حد ذاته يعتمد على ميزان القوى السائد في أوربا[2]، حيث شكل العداء التاريخي والقرب الجغرافي بين الدولة العثمانية وروسيا محفزا للقوى الأوربية بريطانيا وفرنسا والإمبراطورية النمساوية، على ضرورة إبقاء الكيان العثماني قائما رغم ضعفه وهوانه من أجل الحيلولة دون التوسع الروسي في الأراضي العثمانية وأطماعه في البلقان وجنوب القوقاز وفي المضائق البحرية على البوسفور والدردنيل لما يشكله ذلك من خطر على نفوذ الدول الأوربية الأخرى.

---

[1] إيمان بنت علاء الدين إبراهيم صائغ، **العلاقات العثمانية النمساوية دراسة تاريخية حضارية 1804/1868**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: عبد اللطيف بن عبد الله بن دهيش، قسم التاريخ جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2015 ، ص756.

[2] Candan Badem, **The Ottoman Crimean War (1853–1856)**, Brill Leiden Boston, USA, 2010, p46.

لم يدم الانسجام الأوربي حول مواضيع العلاقات الدولية الذي وضعت أسسه في مؤتمر فيينا سنة 1815،[1] طويلا حيث سرعان ما دبت الخلافات والانشقاقات بين القوى الأوربية المختلفة أصلا والمتصارعة تاريخيا، وكان العامل الأهم في الخلافات الأوربية – الأوربية المتجددة هو قضايا المسألة الشرقية وتطوراتها، حيث ساهمت الحروب المصرية العثمانية في عهد محمد علي باشا بين سنتي 1831و1841 في تصاعد الخلافات بين روسيا وبريطانيا وفرنسا، لتفجر حرب شبه جزيرة القرم سنة1256هـ/1853م، أزمة حقيقية في العلاقات الدولية المريضة أصلا بداء الخلافات والصراعات المتزايدة.

كانت بلاد القرم الواقعة جنوب غرب الأراضي الروسية والمطلة على البحر الأسود تابعة للدولة العثمانية ومحطا لأنظار روسيا الراغبة في التوسع والسيطرة على الأقاليم الجنوبية الغربية منها بما فيها القرم وبلاد البلقان والبلغار[2]، بدعاوى حق القرب الجغرافي والحق التاريخي والرغبة في التوسع التجاري والاقتصادي، إضافة إلى الحق الديني باعتبار روسيا راعية المذهب الأرثوذكسي المسيحي الذي تدين به قطاعات واسعة من سكان شرقي أوربا.

غير أن هذه الطموحات الروسية المتزايدة كثيرا ما كانت تصدم بطموحات القوى الأوربية الكبرى حيث أن النمسا كانت تتقاسم مع روسيا تلك الرغبة في السيطرة على أقاليم البلقان العثمانية، وفي حين كانت فرنسا وبريطانيا تعارضان روسيا في رغبتها بالقضاء النهائي على الدولة العثمانية لما يشكله من خطر على التوازنات الدولية آنذاك.[3]

---

[1] ناقش هذا المؤتمر وبشكل مستفيض القضية الجزائرية التي كانت تؤرق القوى الأوربية في الحوض الغربي للبحر المتوسط وهو ما شكل عاملا أساسيا من عوامل تسهيل الاحتلال الفرنسي للبلاد سنة 1830 دون وجود رفض أوربي صريح له.

[2] Fikret Adanir and Suraiya FaroQhi, **the ottomans and the Balkans a discussion of historiography**, Brill, Leiden Boston, USA, 2P002, p41.

[3] إيمان بنت علاء الدين إبراهيم صائغ، المرجع السابق، 203.

المطلب الثاني: الدور الأوربي في قيام حرب القرم.

انعكست الخلافات الأوربية الروسية على العلاقات العثمانية الروسية بشكل سلبي جدا وكان من تداعياتها المباشرة قيام حرب القرم بين الدولة العثمانية وروسيا والتي يمكن إجمال أسبابها في ما يلي:

1- الطموحات الروسية المتزايدة في بلاد القرم العثمانية مع بروز ملامح الضعف على الأخيرة.

2- الاستغلال السياسي والدبلوماسي للخلافات بين الدول الأوربية حول مسألة المسيحيين في الدولة العثمانية خاصة بين فرنسا وروسيا حول المصالح الكاثوليكية – الأرثوذكسية.[1]

3- الصراعات الاقتصادية والاستراتيجية بين روسيا من جهة وبريطانيا وفرنسا والنمسا من جهة أخرى، إضافة للتقارب العثماني البريطاني في مقابل التباعد الدبلوماسي بين روسيا وبريطانيا.

4- الاضطرابات في البلقان وفي شبه جزيرة القرم وضعف الحكم العثماني بها[2].

ساهم الوضع العام في جنوب شرقي أوربا والعوامل السابقة الذكر في اندلاع حرب روسية عثمانية بشبه جزيرة القرم في نهاية عام 1853م ، وقد كانت روسيا هي المبادرة بتلك الحرب معتمدة على حسابات استراتيجية ودبلوماسية نذكر منها:

1- ضعف الجيش العثماني وفقدانه للقدرة على مواجهة الضربات العسكرية الروسية.

2- عدم إمكانية قيام حلف بريطاني – فرنسي ضد روسيا بسبب الخلافات البريطانية الفرنسية خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر ميلادي (ظهر هذا الخلاف جليا خلال أزمة الحروب العثمانية المصرية بين سنتي 1841/1831 في عهد محمد علي باشا والي مصر العثمانية).

---

[1] شكلت الامتيازات الدينية الأوربية في الدولة العثمانية مظهرا هاما من مظاهر التدخل الأوربي في الشؤون الداخلية للدولة بدعوى حماية الأقليات المسيحية المنتشرة في مختلف الأقاليم العثمانية (الكاثوليك بالنسبة لفرنسا – البروتستانت بالنسبة لبريطانيا – الأرثوذكس بالنسبة لروسيا).

[2] للمزيد حول الحروب البلقانية انظر:

Anahide Ter Minassian, **une histoire arménienne des guerres balkanique**, Balkanologie Revue d'études pluridisciplinaires, Volume X Numéro1-2, édité par L'association française d'études sur les Balkans (afebalk), France, 2008.

3- القطيعة بين النمسا[1] وبروسيا مما يجعل قيام حلف بينهما ضد أطماع الروس في البلقان والقرم أمرا مستحيلا.[2]

تسارعت الأحداث محليا في الدولة العثمانية وروسيا وإقليميا في البلقان والقرم ودوليا من خلال الدور البريطاني الفرنسي وبدرجة أقل الدور النمساوي والبروسي، لتشتعل جبهة الحرب بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية في سبتمبر من سنة 1853م عبر عدة محاور وبتدخل عسكري من القوات البريطانية والفرنسية وهو عكس التوقعات الروسية حيث أعلنت الدولتان الحرب على روسيا[3] بتاريخ 28 مارس 1854م بعد توقيعهما لاتفاقية دفاع مشترك مع الدولة العثمانية بتاريخ 12 مارس 1854م، إضافة إلى اتفاقية دفاعية أخرى ضد روسيا بين النمسا وبروسيا في نفس إطار حرب القرم وذلك بتاريخ 2 أفريل 1854م، والتي سبقتها اتفاقية رباعية نهاية مارس 1854 ضمت كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا وبروسيا نصت على تعهد البلدان المذكورة بالحفاظ على وحدة وسلامة الدولة العثمانية.[4]

إن التحالفات الأوربية- الأوربية السابقة الذكر ضد روسيا في حرب القرم المشتعلة نيرانها سنة 1853 بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية، لم تكن من أجل سواد عيون الباب العالي أو حبا في السلطنة العثمانية أو وفاءا للالتزامات الأوربية السابقة من خلال معاهدات السلم العديدة مع الإمبراطورية العثمانية، وإنما كانت تطورات دراماتيكية لمسار أحداث المسألة الشرقية أي في إطار

---

[1] كان آل الهابسبورغ حكام الإمبراطورية النمساوية يعتبرون بلاد البلقان عمقا استراتيجيا ودينيا لهم ويسعون باستمرار إلى ضمها ونزعها من الكيان العثماني، حيث قد تحولت النمسا من خط الدفاع الأوربي المواجه للتوسعات العثمانية في أوربا خلال القرنين السادس عشر (الحصار الأول لفيينا 1529) والسابع عشر (الحصار الثاني لفيينا 1683) ميلاديين، إلى خط الهجوم الأوربي (حملة الاسترداد الثانية بعد الأولى التي جرت في الأندلس غربا خلال القرن الخامس عشر ميلادي) ضد التواجد العثماني في شرقي أوربا وجزر البحر المتوسط.

[2] إيمان بنت علاء الدين إبراهيم صائغ، المرجع السابق، 220.

[3] وهو ما ناقض التخمينات الروسية التي بنت عليها دوافعها بإعلان الحرب ضد الدولة العثمانية حيث قدر الساسة والعسكريون الروس عدم إمكانية قيام حلف بريطاني – فرنسي ضد بلادهم بسبب الخلافات البريطانية الفرنسية التقليدية غير أن الاتفاق الفرنسي البريطاني على ضرورة حماية الدولة العثمانية من التوسعات الروسية كان أكبر من خلافاتهما السابقة.

[4] إيمان بنت علاء الدين إبراهيم صائغ، المرجع السابق، 228.

التنافس بين القوى الأوربية حول كيفية تسيير اللعبة الجديدة في الشرق الأوسط عموما وفي الأقاليم العثمانية خصوصا.

فتلك التحالفات كانت فصلا من فصول المسألة الشرقية التي كان القرن التاسع عشر ميلادي منذ بدايته وإلى غاية نهايته إطارا زمانيا لتلك التطورات المتسارعة، نتيجة ضعف الدولة العثمانية وانهيار قوتها العسكرية وبقاء تنظيماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية حبيسة تصورات ونظم العصور الوسطى[1].

كما أن تخوف دول وسط وغرب أوربا من المارد الأورو أسيوي القادم من الشرق والمماثل لهم في الانتماء الحضاري للعالم المسيحي والمتميز عنهم بقربه الجغرافي من الدولة العثمانية، ألا وهو روسيا قد جعل تلك القوى الأوربية تسخر كل سياساتها في الشرق من أجل الحيلولة دون تحول الأراضي والممتلكات العثمانية في حالة سقوط السلطنة نحو النفوذ الروسي خاصة أقاليم البلقان وشبه جزيرة القرم والبحر الأسود ومضيقي البوسفور والدردنيل[2]، وقد كانت بريطانيا أحرص الدول الأوربية على منع تنامي النفوذ الروسي على حساب الدولة العثمانية لأنه سيشكل خطرا مباشرا على المصالح البريطانية في بلاد فارس والهند، كما كان الإنجليز دائمي السعي لمنع روسيا من الوصول إلى البحر المتوسط سواء بأساطيلها التجارية أو الحربية.

يمكن وصف حرب القرم بأنها تحالف عثماني –أوربي ضد روسيا القيصرية ذات الأطماع اللامتناهية بالمنطقة خلال القرن التاسع عشر ميلادي والتي تزايدت بفعل بروز قياصرة أقوياء[3] وذوي

---

[1] كانت الدولة العثمانية وروسيا أقل تحديثا صناعيا وفكريا وسياسيا عن باقي الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر ميلادي.

[2] يتميز مضيقي البوسفور والدردنيل بأهمية استراتيجية عالمية كبرى إلى يومنا هذا لأنهما المعبر الوحيد بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ، أما بالنسبة لروسيا فهما المنفذ الوحيد لها نحو المياه الدافئة وللمصالح الروسية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، حيث تكتسب تركيا امتيازات جيو- استراتيجية بفضل إطلالتها على مضيق البوسفور بينما تكتسب إيران هي الأخرى امتيازات جيو- استراتيجية بفضل إطلالتها على مضيق هرمز الذي يعتبر المنفذ الأهم للصادرات العالمية من البترول.

[3] برز خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلاديين قياصرة استطاعوا نقل روسيا من دوقية صغيرة في موسكو إلى إمبراطورية كبرى مثل بطرس الأكبر –كاترين الثانية – اسكندر الأول – نيقولا الأول – اسكندر الثاني –نيقولا الثاني.

طموحات كبيرة كان يسعى إليها حكام سان بطرسبورغ العاصمة التاريخية لآل رومانوف حكام روسيا القيصرية.[1]

دامت حرب القرم قرابة الثلاث سنوات واشتركت فيها تقريبا جميع القوى الفاعلة في ذلك الوقت بداية من روسيا والدولة العثمانية وفرنسا وبريطانيا وبروسيا بدرجة أقل النمسا وسردينيا والسويد، وانتهت رسميا بتاريخ أول فيفري 1856م بانهزام روسيا أمام التحالف العثماني الأوربي ضدها واضطرار القيصر الروسي اسكندر الثاني (1881/1855) للقبول بالمفاوضات والاتجاه نحو الصلح من خلال مؤتمر باريس 1856.[2]

المطلب الثالث: تداعيات حرب القرم على العلاقات العثمانية الإيرانية.

كان لحرب القرم 1856/1853 تداعيات وانعكاسات واضحة على طبيعة العلاقات العثمانية الإيرانية، حيث أن تلك الحرب قد عرقلت عمل اللجنة الرباعية لضبط الحدود بين البلدين التي تشكلت من ممثلين عن الدولة العثمانية وإيران وبريطانيا وروسيا وبدأت عملها عقب توقيع معاهدة أرضروم الثانية سنة 1847.

شكل قيام حرب القرم بين الدولة العثمانية وروسيا سببا لتعطيل عمل لجنة الحدود التي ضمت في تشكيلاتها ثالث أطراف متناقضة قد شاركت في الحرب وهي روسيا ضد الدولة العثمانية وبريطانيا التي وقفت مع العثمانيين في حربهم بالقرم ضد روسيا، ورغم أن إيران لم تشارك بصفة مباشرة في حرب القرم إلا أنها قد تأثرت بتطوراتها وحيثياتها سواء على مستوى العلاقات الإيرانية العثمانية أو على مستوى العلاقات الإيرانية مع كل من بريطانيا وروسيا.

---

[1] تكتسي هذه المدينة أهمية كبرى في التاريخ الروسي والتراث الديني الحديث للمسيحيين الأرثوذكس حيث كانت عاصمة لأباطرة روسيا القيصرية بين سنتي 1918/1712، قبل إسقاطهم من طرف الثورة البلشفية سنة 1917 ذات التوجهات الشيوعية المناقضة تماما للدين وللحكم الملكي والإكليروسي والإقطاعي، حيث تم تحويل إسم المدينة إلى لينينغراد سنة 1924 تيمنا باسم المنظر الشيوعي فلاديمير إليتش أوليانوف لينين (1924/1870) قائد الثورة البلشفية وملهمها، ليتم بعدها نقل العاصمة إلى موسكو .

[2] إيمان بنت علاء الدين إبراهيم صائغ، المرجع السابق، 235.

حيث تشير المصادر التاريخية إلى قيام اتصالات روسية إيرانية في بدايات حرب القرم نهاية سنة 1853 بطريقة سرية من أجل عقد تحالف روسي إيراني ضد الدولة العثمانية يضمن لروسيا وقوف إيران معها في تطورات الحرب، وقد حاول الروس في مفاوضاتهم تلك اللعب على وتر الخلافات التاريخية بين العثمانيين والإيرانيين من جهة، وعلى تحريض إيران ضد بريطانيا التي وقفت مع الدولة العثمانية غريمتها في حرب القرم من جهة أخرى، حيث جرت مفاوضات سرية في هذا الشأن بين السفير الروسي في طهران دالغوركي وناصر الدين شاه العاهل الإيراني.[1]

كان العرض الروسي للإيرانيين بدخول الحرب مغريا ومهما حيث تضمن العرض التحفيزات والالتزامات التالية:

1- أن تعلن إيران الحرب على الدولة العثمانية في جبهات أرضروم شمالا وبغداد جنوبا على أن تتكفل روسيا بجميع النفقات التي تتطلبها تلك الحرب .

2- أن تضم إيران المناطق العثمانية التي تستولي عليها خلال الحرب أو تتنازل عليها بعدها للعثمانيين مقابل تعويضات مالية كبيرة.

غير أن معلومات تلك المفاوضات السرية القائمة بين الروس والإيرانيين قد تسربت للسفير العثماني في طهران والذي أبدى امتعاضا شديدا من تلك الاتصالات، فأبلغ الصدر الأعظم في إيران عن اعتزامه مغادرة البلاد احتجاجا على الرغبة التي أبداها الشاه علي ناصر الدين في مناصرة الروس في حربهم ضد العثمانيين.

جرى انقسام في وجهات النظر بين الساسة وصناع القرار داخل إيران حول مسألة الموقف من حرب القرم سنة 1853م، حيث انقسمت الآراء إلى مؤيد لدخول الحرب إلى جانب روسيا وبين راغب في الوقوف مع الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا.

[1] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص163.

مثل الرأي الأول الشاه علي ناصر الدين وقد صاغ مجموعة من المبررات في نظرته بالمشاركة في الحرب من خلال التحالف مع روسيا وهي:

1- ازدياد مكانة إيران بين الدول من خلال انتصاراتها المتوقعة ضد العثمانيين خلال الحرب.

2- توسيع التواجد الإيراني في العراق وتعزيز نفوذه في الأماكن المقدسة عند الشيعة.

3- إعفاء إيران من تسديد التزاماتها المالية اتجاه روسيا ووفرة المداخيل المالية في حال التوسع بالعراق على حساب الأراضي العثماني.

أما الرأي الثاني فقد مثله الصدر الأعظم الميرزا آقا خان النوري الذي أشار على الشاه إذا كان ولا بد من دخول الحرب فالأحسن دخولها إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا وقد صاغ هو الآخر مجموعة من المبررات والمحفزات هي:

1- أن الدولة العثمانية هي الطرف المرشح للانتصار في الحرب بسبب وقوف دول أوربا الغربية في صفها وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا.

2- تحقيق إيران في حال دخولها الحرب ضد روسيا لانتصارات واسعة في القوقاز لن تقل أهمية عن الانتصارات الإيرانية المتوقعة في العراق.

3- الانتصارات السياسية والمعنوية للشاه في حال تفوقه على الروس وضم الأقاليم المسلمة في القوقاز.[1]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في مقابل سعي روسيا للحصول على تحالف إيران معها في حربها ضد العثمانيين في القرم لم تسع الدولة العثمانية لذلك، ويرجع هذا أساسا إلى القناعة السياسية لدى الباب العالي باستحالة قيام تحالف عسكري إيراني عثماني في تلك المرحلة الحرجة بالذات وخاصة أن العدو هو روسيا التي لديها تداخلات هي الأخرى في علاقاتها مع إيران.

[1] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص 165.

بينما لم تستبعد التوقعات العثمانية وصول المفاوضات الإيرانية الروسية على التحالف ضدها إلى حيز التطبيقات الميدانية خاصة مع رصد العثمانيين لتحركات مريبة من القوات العسكرية الإيرانية على طول الحدود مع أقاليم العراق العثماني، في شهرزور في الشمال وبغداد في الوسط والبصرة في الجنوب، والتي كلف الباب العالي والي بغداد باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها.

أما بالنسبة للموقف البريطاني الفرنسي من وضع إيران في حرب القرم فقد كانت تفضل القوتان الأوربيتان بقاء إيران على الحياد خلال هذه الحرب، كما عملت الدبلوماسية البريطانية على إزالة المخاوف العثمانية من احتمالية دخول الإيرانيين للحرب إلى جانب الروس، وكثفت نشاطها من أجل قطع الطريق أمام الضغط الروسي المتواصل على الإيرانيين، من أجل إقناعهم بالتحالف معهم في حرب القرم، وللتأكيد على ذلك كلفت الحكومة البريطانية قنصلها في بغداد بالعمل على الحيلولة دون دخول جيش إيران للولايات العثمانية في العراق خلال الحرب العثمانية الروسية.

وكإجراء عملي بريطاني في سبيل ذلك تحركت قطعتان بحريتان عسكريتان تابعتان لبريطانيا نحو شط العرب أوائل سنة 1854م، من أجل ضمان حياد إيران في الحرب والتصدي للقوات الإيرانية في حالة ما إن تجاوزت تلك الحدود مع العراق العثماني.[1]

دامت عمليات الترقب والحذر بين الدولة والعثمانية وإيران طوال السنوات الثلاث لحرب القرم 1856/1853 ولكن دون مواجهة مباشرة، حيث لم تدخل إيران للحرب وبقيت على الحياد في ماعدا بعض التعزيزات العسكرية على طول حدودها مع الدولة العثمانية، والتي قابلتها هذه الأخيرة بحالة النفير العام لجيوشها في الأناضول وبلاد الشام والعراق .

لقد ساهم الضغط الذي مارسته بريطانيا على إيران سياسيا ودبلوماسيا وحتى عسكريا في بقاء إيران على الحياد في حرب القرم، ولكنه حياد مشوب بالترقب والحذر والطوارئ العسكرية في الشريط

[1] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص 167.

الحدودي المقابل للأراضي العثمانية، وهو ما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية باسم الحياد المسلح أو الحياد الحذر أي عدم دخول الحرب القائمة بين الأطراف التي يجمع بينها العداء للدولة المعنية.

وهو ما ينطبق على الحالة الإيرانية في حرب القرم حيث أن إيران لديها عداء وصراع تاريخي قديم متجدد مع الجارة الغريمة الدولة العثمانية، كما تجمعها مع الطرف الآخر في الحرب روسيا حدود برية وبحرية وتداخل في المصالح الجيوسياسية وتقلبات في العلاقات بين الحرب والعداء تارة وبين الصلح والتفاهمات والمعاهدات تارة أخرى.

على أن المشاكل التقليدية بين الدولة العثمانية وإيران قد بقيت تراوح مكانها بل وتأثرت بصفة سلبية خلال الثلاث سنوات لحرب القرم، حيث أن عمل لجنة الحدود الرباعية قد تعطل وتجمد طوال مدة الحرب بفعل انشغال الأطراف الرئيسية فيها بالحرب الدولة العثمانية وروسيا وبريطانيا، ودخول إيران في استعدادات لمواجهات محتملة لم تحصل.

كما أن مشكلة وضعية التجار والزوار الإيرانيين في العراق والحجاز قد شهدت تفاقما سنوات الحرب بفعل الشكاوى المتزايدة من الرعايا الإيرانيين ضد الممارسات التي وصفوها بالعدائية والظالمة للسلطات العثمانية في البلاد التي يقصدونها، مما دعا القنصل الإيراني في بغداد إلى التهديد بمغادرة العراق وتعليق نشاطه الدبلوماسي فيها .[1]

وقد انتهت حالة الترقب والحذر والتجييش العسكري على الحدود بين البلدين والذي دام لمدة ثلاث سنوات بتوقيع اتفاقية باريس سنة 1856، والتي وضعت حدا لحرب طاحنة وضعت كل الدول المعنية بالحرب سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في حالة من النفير العام والطوارئ والنشاط العسكري والدبلوماسي الكبير لما شكلته حرب القرم 1856/1853 من خطر على الساحة الدولية وعلى أمن واستقرار المنطقة.

[1] جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص 172.

المطلب الرابع: مؤتمر باريس 1856 وتأثيراته على المنطقة.

على إثر تداخلات حرب القرم 1856/1853 وتداعياتها تم عقد مؤتمر للسلام في العاصمة الفرنسية باريس ابتداءا من 25 فيفري وإلى غاية 30 مارس 1856م ، بمشاركة مندوبين عن ستة دول هي الدولة العثمانية – روسيا – بريطانيا – فرنسا –النمسا – سردينيا، وقد تم الاتفاق بين ممثلي الدول السابقة الذكر على مجموعة من البنود أصبحت تعرف لاحقا باسم بنود معاهدة باريس وهي كالتالي:

1- اعتراف الدول الأوربية بسيادة الدولة العثمانية على المضائق.

لم يكن هذا الاعتراف الأوربي بسيادة الدولة العثمانية على البوسفور والدردنيل بسبب ضعف القوى الاوربية أو عدم تمكنها من السيطرة على تلك المضائق وإنما جاء نتيجة رغبة كل دولة أوربية في قطع الطريق أمام القوى الأخرى ومنعها من الهيمنة على تلك المضائق الاستراتيجية وخاصة من قبل بريطانيا وفرنسا والنمسا الرافضين للتواجد العسكري الروسي في المضائق المؤدية للبحر المتوسط.

2- جعل البحر الأسود وموانئه منطقة منزوعة السلاح حيث حظر على جميع الدول دخوله بالسفن الحربية مع ضمان حرية الملاحة التجارية لكافة الدول الراغبة في ذلك.[1]

كانت روسيا هي المقصودة المباشرة بهذا الحظر حيث منعت هذه المادة على روسيا إقامة الموانئ العسكرية أو الصناعات والأساطيل الحربية والمنشآت الموجهة للأغراض العسكرية في البحر الأسود وشواطئه، حيث جعلت القوى المشاركة في المؤتمر من البحر الأسود بحرا حياديا مما يخدم أهدافها في منع الدب الروسي من الوصول بأساطيله الحربية إلى البحر المتوسط وذلك بغلق المضائق ومنع تواجد الأسطول الحربي الروسي في البحر الأسود.

3- غلق المضائق أمام حركة الملاحة البحرية للسفن الحربية.

وهو يناقض أيضا الطموح الروسي في البوسفور والدردنيل ويبخر مقررات اتفاقية أونكيار إيسكيليسي التي تم توقيعها بين روسيا والدولة العثمانية سنة 1833 التي تضمن ملحقها السري بندا يتضمن إعفاء الدولة العثمانية من كل الالتزامات المادية والعسكرية اتجاه روسيا، بما في ذلك عدم إرسال جيشها لمساعدة روسيا في حالة تعرضها لحرب مع دول أخرى، ولكن المقابل هو حصول روسيا على امتياز استراتيجي كانت تسعى إليه منذ مدة وهو إغلاق الدولة العثمانية للمضايق

[1] إيمان بنت علاء الدين إبراهيم صائغ، المرجع السابق، 237.

وخاصة مضيق الدردنيل في وجه جميع الدول ماعدا روسيا، حيث نصت معاهدة باريس 1856 على عكس ذلك أي منع جميع السفن الحربية من الملاحة في المضائق بما فيها السفن الروسية.[1]

4- التأكيد على استقلالية الدولة العثمانية وعدم تدخل أي دولة أجنبية في شؤون الرعايا العثمانيين، على أن يصدر السلطان العثماني وعدا بالتزامه بتحقيق المساواة بين رعايا السلطنة مسيحيين ومسلمين.[2]

بقي هذا البند صوريا وغير قابل للتطبيق نظرا للتدخلات الأوربية المتزايدة في الأقاليم العثمانية بدعاوى حماية الرعايا المسيحيين الذين يعانون على حسب الادعاءات الأوربية من ظلم الولاة العثمانيين ومن الإقصاء والتهميش في ولاياتهم، وخاصة المسيحيين الأرمن ومسيحيي بلاد الشام وفلسطين، وكمثال على ذلك نذكر التدخل السافر والنشاط المشبوه الذي لعبه القنصلين البريطاني والفرنسي ببلاد الشام في حدوث الفتنة الشهيرة والمذابح الكبيرة بين المسيحيين والمسلمين سنة 1860 بسوريا وجبل لبنان.[3]

كما نذكر هنا بأن إدراج هذا البند كان بإصرار بريطاني فرنسي من أجل إحراج الموقف الروسي المطالب دائما خلال السنوات السابقة لعقد هذه المعاهدة بحق روسيا في حماية الأقليات المسيحية الأرثوذكسية المتواجدة بمختلف الأقاليم العثمانية، وقد جرت هذه المطالبات إلى خلافات ذات طابع ديني – دبلوماسي بين فرنسا وروسيا حول المواضيع المتعلقة بمسيحيي الشرق عموما، وبفلسطين خصوصا حيث كانت روسيا تسعى دائما للحصول على امتياز تبعية كنيسة المهد في القدس للنفوذ الروسي.[4]

[1] يعتبر هذا البند بالذات نصرا للدبلوماسية البريطانية والفرنسية على روسيا حيث أن كلتا الدولتان قد أبديتا امتعاضا شديدا من معاهدة أونكيار إيسكيليسي 1833 ورفضتا البند الخاص بحرية الملاحة للسفن الحربية الروسية في المضائق.

[2] إيمان بنت علاء الدين إبراهيم صائغ، المرجع السابق، 237.

[3] تكاد تجمع المصادر الأوربية والإسلامية على الدور الراقي والبارز الذي لعبه الأمير عبد القادر بن محيي الدين الجزائري في إيقاف تلك الحوادث المؤلمة وحمايته للعديد من المسيحيين في تلك المواجهات أنظر:

David Dean Commins, **Islamic reform politics and social change in late ottoman Syria**, Oxford University Press,1990, p28.

[4] تتداخل الطوائف المسيحية في كنيسة المهد بالقدس ولكل طائفة ادعاءاتها وأدلتها اللاهوتية في أحقيتها بالكنيسة وأوقافها وممتلكاتها التاريخية وأهم تلك الطوائف الكاثوليك والارثوذكس والمسيحيين الأرمن.

5- إرجاع أقاليم الأفلاق والبغدان وصربيا للدولة العثمانية مع ضمان هذه الأخيرة بإقامة حكم ذاتي في تلك الأقاليم.

6- إرجاع إقليم قارص للدولة العثمانية.

7- تشكيل لجنة دولية تضمن حرية الملاحة في نهر الدانوب.[1]

اعتبر المؤرخون مؤتمر باريس 1856 تفوقا للسياسات البريطانية الفرنسية اتجاه الدولة العثمانية وانتصارا على روسيا القيصرية المنهزمة عسكريا في حرب القرم 1856/1853 التي عقد على إثرها المؤتمر المذكور، كما أن هذا المؤتمر والاتفاقية التي تمخضت عنه قد جعل من الدولة العثمانية محمية أوربية حيث يعود الفضل في إبقاء السلطنة العثمانية موجودة في الخريطة الأورو آسيوية إلى القوى الأوربية المتصارعة على النفوذ بالممتلكات العثمانية، ويربط العديد من المؤرخين بين حركة التنظيمات العثمانية والإصلاحات التي شهدتها السلطنة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي وبين مقررات مؤتمر باريس 1856 باعتبار أن التدخلات الأوربية في شؤون الدولة العثمانية داخليا وخارجيا قد بلغت أوجها في تلك الفترة.

كما أن القوى الأوربية لم تكن صادقة في تعهداتها والتزاماتها اتجاه الدولة العثمانية في المؤتمر المذكور، حيث أن حركات التمرد والانفصال عن العثمانيين في البلقان وبالتحديد في الأفلاق والبغدان والجبل الأسود وصربيا والبوسنة والهرسك قد ازدادت وتيرتها في الفترة التي تلت المؤتمر بدعم من القوى الأوربية مستغلة العواطف الدينية والقومية المناهضة للوجود العثماني[2] ، إضافة إلى حملات الاستعمار الأوربي المباشر لأجزاء واسعة من الأراضي العثمانية قد دخلت حيز التنفيذ منذ مطلع العقد التاسع من القرن التاسع عشر ميلادي (كاحتلال بريطانيا لمصر سنة 1882 م، وقبله احتلال فرنسا لتونس سنة 1881م) .

---

[1] إيمان بنت علاء الدين إبراهيم صائغ، المرجع السابق، 237.

[2] ساهمت تداعيات حرب القرم في قوة الحركات المذهبية المسيحية ضد الدولة العثمانية من جهة وبروز العنف بين مختلف الطوائف المسيحية بالبلقان من جهة أخرى، كما كانت عاملا مهما من عوامل توتر العلاقات بين مسيحيي ومسلمي البلقان، أنظر:

Henry Laurens, **Histoire contemporaine du monde arabe**, Cours: 4 leçons à l'Université Saint-Joseph de Beyrouth, p499.

المبحث الخامس: تأثير المناطق غير العربية في العلاقات العثمانية الإيرانية.

تشكل الهضبة الإيرانية وهضبة الأناضول وحدة جغرافية في جنوب غرب آسيا، فمركز إيران الحديثة في أراضي الهضبة الإيرانية ومركز الدولة العثمانية في الأناضول، وقد كان للدولتين المتصارعتين نفس البنية التكوينية من حيث الطموحات التوسعية والرغبة في بسط السيطرة على المجال الحيوي الذي كان مشتركا بينهما والمتمثل أساسا في العالم الإسلامي بمختلف قومياته[1]، وهو ما أدى في العديد من المناطق إلى وقوع الاحتكاك بين القوتين.

وعند التمعن في الخريطة الجيوسياسية والأنثروبولوجية لمناطق الصراع بين العثمانيين والإيرانيين ونقاط الخلاف بينهما حول المجال الحيوي نجد أنفسنا أمام منطقتين مختلفتين ومتباينتين وهما:

1- المناطق غير العربية: وتضم كرجستان "جورجيا"، بلاد الأرمن "أرمينيا"، بلاد الأكراد "كردستان"، أذربيجان، تركستان "تركمنستان"، الأناضول الشرقي والأوسط، إيران الغربية والوسطى[2].

2- المناطق العربية: كانت البلاد العربية في مجملها ضمن الأهداف التوسعية للقوتين العثمانية والإيرانية، غير أن من تمكن من بسط النفوذ عليها لمدة تزيد عن الأربعة قرون من (1516 مرج دابق) إلى (1916 سايكس بيكو) هي الدولة العثمانية، بيد أن الصراع بين القوتين قد تركز في التخوم الشمالية لبلاد الشام والعراق ودواخل العراق وجنوبه (بغداد، النجف، كربلاء، البصرة،...) وفي الخليج والبحرين وجزر الإمارات وعُمان وشرقي الجزيرة عموما (شرقي السعودية، الكويت...).[3]

---

[1] أنظر خريطة العالم الإسلامي لمختلف قومياته في **الملحق**: **06**.

[2] أنظر خريطة المناطق غير العربية في الصراع العثماني الإيراني في **الملحق 09**.

[3] لتفاصيل أكثر أنظر الفصلين الرابع والخامس من الأطروحة.

كما كانت المسطحات المائية والمضايق هدفا مهما للصراع بين العثمانيين والإيرانيين فرغم عدم تمكن ايران من امتلاك أسطول بحري عسكري قوي مقارنة بالعثمانيين، إلا أنها غالبا ما كانت تستعين بالسفن البرتغالية وسفن شركة الهند الشرقية الإنجليزية.

لقد كان الخليج العربي وبحر الخزر (بحر قزوين) والبحر الأسود والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ومضيق هرمز ومضيق خليج عدن (باب المندب) مناطق استراتيجية رئيسية في الصراع بين القوتين العثمانية والإيرانية.

حيث كان حلم الإيرانيين النفاذ إلى البحر الأبيض المتوسط عبر العراق والشام وهو ما حال بينهم وبين تحقيقه التوسعات العثمانية في تلك المناطق وبسطهم السيطرة عليها منذ إسقاطهم لدولة المماليك بعد مرج دابق 1516 والريدانية 1517، حيث أن الحكم العثماني للعراق ومصر وبلاد الشام والحجاز والخليج والمغرب الإسلامي قد جعل من الدولة العثمانية امبراطورية اسلامية.

كما كان حلم الدولة العثمانية النفاذ بقاعدة قوية إلى بحر الخزر (بحر قزوين) حتى تمر عبره إلى عمقها الاستراتيجي وارتباطها التاريخي آسيا الوسطى وتهدد به غريمها الشرقي الأرثوذكسي روسيا، غير أن النشاط الإيراني في جنوب بحر قزوين وغربه قد حال دون تحقيق هذا الهدف العثماني.

وسنفصل في هذا المبحث الحديث عن المناطق غير العربية في الصراع العثماني الإيراني، بينما يبقى التفصيل في المناطق العربية للفصل القادم من الأطروحة.

المطلب الأول :كردستان

كردستان في الأصل هو مصطلح جيوسياسي يستعمل عادة للتعبير عن المنطقة الجغرافية الكبيرة التي تضم مَواطن القومية الكردية[1]، وأصل المصطلح هو الكلمة الفارسية التي تعني بلاد الكرد[2]، أين تتلاقى حاليا حدود تركيا وإيران والعراق وسوريا وجنوب أرمينيا وأذربيجان.[3]

وقد شكلت الأقاليم الكردية الحلقة الأهم في الصراع العثماني الإيراني نظرا لوجودها على الحدود الواقعة بين القوتين، تلك الحدود التي لم تكن مضبوطة ولا ثابتة بل هي خاضعة لنتائج الصراع والحروب والتفاهمات التي كانت بين الطرفين.

حيث كانت الأقاليم والقبائل الكردية محط أنظار وأطماع الشاه الإيراني والسلطان العثماني نظرا لمساحتها الشاسعة وضخامة ثرواتها الطبيعية وقوة قبائلها وفرسانها حيث سعى كل طرف إلى السيطرة عليها واستغلالها في صراعه مع الطرف الآخر.

وحتى أن الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية العثمانية والإيرانية كانت تكتب في أصل الكرد بما يتماشى مع مصالح دولها، فالمؤرخون العثمانيون أطلقوا تسمية "أتراك الجبال" على الأكراد، بينما اعتبرهم بعض المؤرخين الفرس إيرانيين في أصولهم وأن لغتهم هي إحدى اللهجات الفارسية[4]، وكانت

[1] Suna Karakus, **l'analyse du problème kurde en Turquie**, mémoire présente comme exigence partielle à la maitrise en science politique, université du Québec a Montréal, canada, février 2010, p19.

[2] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص126.

[3] أنظر خريطة كردستان في **الملحق**: **12**.

[4] فرست مرعي، **خرافة أصل الكرد من الجن (دراسة نقدية)**، موقع كرديبيديا، نشر في 14 أكتوبر 2017، الرابط: https://www.kurdipedia.org/files/books، تاريخ تصفح الموقع:2018/12/10.

هذه الروايات تندرج تحت إطار ضمان ولاء الأكراد للعثمانيين أو الإيرانيين باعتبارهم ورقة رابحة في هذا الصراع[1].

والملاحظ أنه في الصراع الإقليمي والحدودي بين الإيرانيين والعثمانيين عرفت مناطق الأكراد حدوث عدة حروب ومناطق على أراضيها بداية من حرب جالديران سنة 1514م، كما لعبت القبائل الكردية وزعماؤها دورا مهما في تلك الحروب نظرا لقوة الرابطة العشائرية والولاء الكبير لزعيم القبيلة الذي يتميز به الأكراد وهو ما حفظ لهم نوعا من الاستقلالية مع وجود الولاء الإسمي والمالي للإيرانيين تارة وللعثمانيين تارة أخرى.

غير أن مؤرخي الكرد يؤكدون على أن الشعب الكردي قد تضرر من الإيرانيين في مراحل صراعهم مع العثمانيين، نظرا لعدة اعتبارات أهمها كون الكرد مسلمين على المذهب السني ،إضافة إلى استقرار علاقاتهم مع العثمانيين قبل تأسيس الدولة الصفوية في إيران الحديثة.

وفي هذا السياق يقول المؤرخ الكردي محمد أمين زكي: (كان عهد الشاه إسماعيل الصفوي عهد ظلم وعدوان شديدين للكرد لأنهم كانوا من أهل السنة، فكان لا يأمن جانبهم ولا يثق فيهم ولهذا لم يكن يدع فرصة تمر من دون أن ينتهزها ويلحق فيها بالأكراد أذى كبيرا)[2].

وقد اختلفت سياسات الدولتين المتصارعتين حول بلاد الأكراد[3]، ففي حين كان الإيرانيون يطمحون للقضاء على الإمارات الكردية من أجل بسط النفوذ الصفوي المباشر عبر القادة القزلباش

---

[1] تنسب بعض الروايات الشاذة الأكراد إلى أصول عربية ومنها قولهم أن القبائل الكردية تنحدر من كرد بن عمرو ويقول أحد الشعراء العرب في ذلك: لعمرك ما كرد من أبناء فارس * * * ولكنه كرد بن عمرو بن عامر (أنظر: ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله علي الكبير و آخرون، دار المعارف، القاهرة، ج10، ص109.)

[2] محمد أمين زكي، **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان**، ترجمة: محمد علي عوني، بغداد، 1961، ص164.

[3] أطلق على كردستان نتيجة الصراع العثماني الإيراني عليها اسم كردستان الفارسية وكردستان العثمانية على حسب مناطق النفوذ والتمدد.

الشيعة، كان العثمانيون يطبقون أسلوبهم المعهود في الحكم غير المباشر عبر إبقاء الإمارات الكردية المحلية مع ضمان ولائها الإسمي للسلطان العثماني[1].

ورغم ذلك نجد بعض الكتابات التاريخية للأكراد ترى في الحكم العثماني لبلادهم بنظرة سلبية نتيجة سياساتها اتجاه القبائل الكردية، حيث يقول أحدهم: ((إن الدولة العثمانية التي حكمت كردستان قرابة أربعة قرون ومارست كافة أشكال الظلم والعدوان خاصة في القرن التاسع عشر قد أخفت الحقائق التاريخية)).[2]

المطلب الثاني: كرجستان "جورجيا" وأرمينيا.

كرجستان "جورجيا":

شكَّلت هي الأخرى محورا مهما في الصراع العثماني الإيراني نظرا لموقعها الاستراتيجي فهي تقع عند التقاء أوروبا الشرقية مع غربي آسيا، يحدها غربا البحر الأسود وشمالا روسيا ومن الجنوب تركيا وأرمينيا ومن الشرق أذربيجان، وبالتالي وقعت بلاد الكرج بين فكي الكماشتين العثمانية من الجنوب والغرب والإيرانية من الشرق، حيث أخضع العثمانيون القسم الغربي من كرجستان وأخضع الإيرانيون القسم الشرقي منها مع تجاذبات دورية بينهما في فترات الحروب والسلم، وقد كانت القضية الجورجية حاضرة دائما في بنود المعاهدات التي كانت تعقد بين الطرفين.

وبفعل الغزو العثماني الفارسي المتواصل على الأراضي الكرجستانية التي تُقدَّر مساحتها بأكثر من 10 ألاف كلم^2 هجر العديد من سكان تلك المناطق حيث بلغ عددهم حسب تقديرات المؤرخين بين 250 ألف نسمة و500 ألف نسمة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ميلاديين.

---

[1] محمد أمين زكي ، المرجع السابق، ص146.

[2] عبد الله محمد علي العلياوي ، **سياسة الدولة العثمانية اتجاه العشائر الكردية في كركوك من عام 1887 حتى عام 1909**، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، العراق، العدد41، 2005، ص441.

أرمينيا:

تُعدُّ هضبة أرمينيا ذات التضاريس الجبلة منطقة داخلية غير ساحلية، وتشكل رابطا جغرافيا مهما بين أوروبا وآسيا فموقعها الاستراتيجي جعلها صلة وصل بين الشرق والغرب وهدفا للغزوات والتوسعات عبر التاريخ، حيث أن الشعب الأرميني قد تعرض عبر تاريخه الطويل لعدة حملات عسكرية أجنبية.[1]

يحدها شرقا أذربيجان وغربا آسيا الصغرى ومن الشمال والشمال الغربي جورجيا والقوقاز وتحدها الهضبة الإيرانية من الجنوب[2]، وقد وقعت أرمينيا هي الأخرى في مجال التنافس الإقليمي بين العثمانيين والإيرانيين حيث جرى اقتسام أراضيها بينهما مع اختلاف دوري في المساحة المسيطر عليها بفعل الحروب والمواجهات والمعاهدات[3].

شمل الصراع العثماني الإيراني أشهر وأهم المدن الأرمينية (إيروان، أرضروم، أرزنجان، أخلاط، أرجيش، نخجوان، آنسي، قارص...) وهي مناطق استراتيجية غنية بالموارد الاقتصادية مثل المناجم ومزارع الحرير كما تعتبر مدينة أرضروم بصبغتها الأرمينية مفتاحا وبوابة رئيسية للدخول إلى آسيا الصغرى من الشمال الشرقي، إضافة إلى كونها محورا أساسيا للطريق الرابط بين آسيا الصغرى وطرابزون على البحر الأسود[4].

---

[1] H.Turbian, **L'Arménie et la Question Arménienne**, édité par délégation de la république arménienne, 227 Bd Raspail, paris, 1922, p7-8.

[2] أطلس العالم، المرجع السابق، ص85.

[3] لم تكن الحدود ثابتة ولا مرسمة بين العثمانيين والصفويين بل كانت متغيرة ومتحولة وتخضع في ذلك لنتائج المواجهات والتفاهمات والاتفاقيات والظروف الإقليمية.

[4] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص126.

سكان الهضبة الأرمينية هم من المسيحيين الكاثوليك الأرمن[1] كما تضم أيضا الأكراد السنة الذين سيطر بكواتهم[2] على أجزاء كبيرة منها بفعل كثافة الأكراد الكبيرة فيها.

شكلت المشكلة الأرمينية أو القضية الأرمينية محورا لنقاشات تاريخية وسياسية شائكة حول مسألة قيام الدولة العثمانية في أواخر عهدها بمذابح في حق المسيحيين الأرمن نتيجة ثوراتهم على الحكم العثماني نهاية القرن التاسع عشر ميلادي ومطلع القرن العشرين، حيث ترفض المصادر العثمانية الادعاءات الأوربية القائلة بأن أوضاع الأرمن في الدولة العثمانية تعد من الصفحات السوداء في تاريخ هذه الأخيرة.[3]

استغلت القوى الأوربية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا هذه القضية للضغط على الباب العالي في تلك المرحلة، وخلال العقود الماضية أصبحت القضية التاريخية الأرمينية بابا من أبواب الصراع الدبلوماسي والتراشق الإعلامي بين الحكومتين التركية والفرنسية فمثلا استغل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي سبق هولاند وماكرون في حكم قصر الإليزيه، هذه القضية لإحراج حكومة أنقرة والرئيس التركي رجب طيب أردوغان من خلال مطالباته المتكررة لتركيا بضرورة الاعتراف بمذابحها ضد المسيحيين الأرمن وبضرورة تقديم الاعتذار لهم ولجميع المسيحيين في العالم باعتبارها جريمة ضد الانسانية وقد مرر مشروع تجريم العثمانيين الأتراك على البرلمان الفرنسي عدة مرات بل وسعت السلطات الفرنسية إلى استصدار إدانة دولية لتلك الحوادث عبر المحاكم الدولية وعن طريق الهيئات التابعة للأمم المتحدة.

---

[1] يتهم الغرب والأوربيون الدولة العثمانية في أواخر عهدها بالقيام بحملات "إبادة" ضد الأرمن مطلع القرن العشرين وعادة ما يسبب طرح هذه القضية للنقاش أزمات دبلوماسية حادة بين تركيا والدول الأوربية خاصة فرنسا التي طالب فيها البرلمان بالضغط على الحكومة التركية من أجل الاعتراف بتلك "المذابح" والتي ينفيها الأتراك من أساسها ويعتبرونها قضية مسيسة وإيديولوجية تثار من أجل قطع الطريق على الطلب التركي للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، لتفاصيل أكثر حول هذه القضية أنظر: مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني.

[2] بك باللغة التركية تعني السيد أو النبيل.

[3] للتوسع في الموضوع أنظر: منصور نقية حنا ، **الأرمن والدولة العثمانية**، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2016.

ونورد هنا شهادة هامة تعد جزءا من وجهة النظر العثمانية حول القضية الأرمينية ممثلة في مقطع من مذكرات السلطان العثماني الأكثر إثارة للجدل بين السلاطين المتأخرين وهو السلطان عبد الحميد الثاني[1] الذي حكم الدولة العثمانية بين سنتي 1909/1876م حيث دامت فترة حكمه لأكثر من ثلاثة وثلاثين سنة شهدت فيها السلطنة أحداثا خطيرة داخليا وخارجيا ويمكن تسميتها بسنوات مخاض السقوط والانهيار الذي كان سنة 1923م.

حيث يقول السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته: (شيء مضحك أن نتهم بتعذيب الأرمن واستغلالهم، ولو جال المرء بنظره في تاريخ إمبراطورتينا لثبت لديه أن الأرمن كانوا دائما أغنياء، الذين يعرفون حقائق الأمور يؤكدون تفوق الأرمن ماليا على رعايانا المسلمين، لقد تقلد الأرمن في جميع العهود أعلى المناصب الوظيفية في الدولة بما فيها منصب الوزير الأعظم[2]، ولا أكون مبالغا أبدا إذا قلت أن ثلث الموظفين هم من الأرمن...والحقيقة التي لا غبار عليها أن هؤلاء القوم يعرفون كيف يستغلون ثروات بلادنا...لقد كان القضاء الدموي على ثورة الأرمن سنة 1877م ذريعة سياسيي أوربا في ضغطهم علينا، أما مطالبتهم بإجراء إصلاحات في شؤون الأرمن فما هي إلا حجة

---

[1] هو السلطان عبد الحميد الثاني بن السلطان عبد المجيد ولد سنة 1842 وتوفي سنة 1918، حكم الدولة العثمانية بين سنتي 1909/1876 وله مواقف مشرفة في ما يخص مطالب الحركة الصهيونية في بلاده عندما رفض عرض المنظر الصهيوني ثيودور هرتزل بتوطين اليهود في فلسطين العثمانية مقابل مبالغ مالية ضخمة تحل مشاكل الدولة الاقتصادية المتزايدة، للمزيد عن حياة السلطان عبد الحميد الثاني أنظر: مذكرات إبنته التي تعد سيرة مفصلة عن أدق تفاصيل يومياته في (الأميرة عائشة عثمان أوغلي، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، ترجمة: صالح سعداوي، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، دار البشير ، الأردن، 1991).

[2] الوزير الأعظم أو الصدر الأعظم هو أعلى منصب سياسي وعسكري وإداري في الدولة العثمانية بعد السلطان وهو بمثابة منصب رئيس الحكومة أو رئيس الوزراء أو الوزير الأول في زمننا الحالي، وقد كان الصدور العظام في الدولة العثمانية يد السلطان وعينه التي يبصر بها وكانوا يختارون من بين أكفئ الموظفين الكبار في الباب العالي، وعلى حسب اطلاعنا البسيط لم يتقلد هذا المنصب طول عمر السلطنة العثمانية رجلا عربيا من الأقاليم العربية التي سيطر عليها العثمانيون.

واهية...إن الأرمن قد تورطوا في العصيان بتحريك خارجي...ومن المضحك القول بأن اضطرابات الأرمن لم تكن مدبرة).[1]

إن شهادة السلطان عبد الحميد الثاني حول المسألة الأرمينية تؤكد على الدور الخارجي في إثارة الأرمن من أجل استغلال هذه القضية من طرف القوى الأوربية للضغط على الدولة العثمانية المتهالكة آنذاك، غير ان السلطان في مذكراته لم ينف الطابع الدموي الذي حلت به السلطات العثمانية المشكلة الأرمينية، عندما استعملت العنف المفرط في القضاء على الاضطرابات التي قام بها الأرمن في الأقاليم الغربية من البلاد وحتى في العاصمة اسطنبول نفسها، كما اعتبر السلطان عبد الحميد الثاني أن المشكلة الأرمينية قضية عثمانية داخلية بحتة ولا دخل للدول الأوربية فيها.[2]

المطلب الثالث: أذربيجان والأجزاء الشرقية والجنوبية للأناضول.

يرجع الدارسون اسم أذربيجان الى اسمها التاريخي "أتروبيتوس" وهو القائد العسكري الذي كان في جيش الإسكندر المقدوني والذي بعد أن ضم المنطقة إلى إمبراطوريته عيَّنه حاكمًا عليها فسُمِّيت باسمه، كما ذُكرت باسم "أدروباجان" في الحوليات الجغرافية الفارسية والتي تعني "خزنة النار".

وهي منطقة جبلية مثلها مثل أرمينيا، تحدها من الغرب الهضبة الأرمينية ومن الشمال القوقاز ومن الشرق مغان وكيلان ومن الجنوب جبال ميديا والجزيرة العليا، وتعد أذربيجان بمفهومها الجيوسياسي لفترة الدراسة التي تغطيها الأطروحة، إقليما في شمال غربي إيران حيث كان منطلق الدعوة الصفوية لأنه يضم العاصمة التاريخية للصفويين مؤسسي إيران الحديثة وهي "أردبيل" وموطن أنصارهم من القبائل التركمانية التي احتضنت الدعوة الصفوية الأولى[3].

---

[1] السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية 1891-1908**، منشورات مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1989، ص27-43-44.

[2] السلطان عبد الحميد الثاني، المرجع السابق، ص 51.

[3] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص127.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأجزاء الشرقية من أذربيجان قد كانت محورا أساسيا من محاور الصراع العثماني الإيراني على مناطق الأطراف والحدود ونقاط التماس[1].

الأجزاء الشرقية والجنوبية للأناضول:

ارتبط اسم الأناضول أو آسيا الصغرى في التاريخ الحديث بالأتراك سواء مع السلاجقة أو الإمارات التركمانية التي كانت مجاورة لهم أو مع الدولة العثمانية التي استطاعت أن توحد الهضبة الأناضولية تحت حكمها، غير أن الأجزاء الشرقية والجنوبية الشرقية للأناضول قد نازعها فيها الإيرانيون حيث أصبحت مناطق للصراع والتنافس بين القوتين نظرا لوقوعها بين حدود البلدين من جهة ولطبيعة تكوين سكانها ومواردهم وتضاريس المنطقة من جهة أخرى.

يحد الأناضول الشرقي وسطه في الغرب والبحر الأسود من الشمال والعراق وجنوب شرق الأناضول وسلسلة جبال طوروس من الجنوب، كما تحده إيران وأذربيجان وأرمينيا وكرجستان (جورجيا) من الشرق، أهم مدنه الاستراتيجية: (فان، بتليس، هكاري، ملطية، نونجيلي، أرداهان، بينغول، إيلازيغ، هوش).

أما منطقة جنوب شرقي الأناضول فقد كانت هي الأخرى مجالا للتجاذبات العثمانية الإيرانية لاحتوائها على مراكز حيوية وتجمعات استراتيجية مثل: ديار بكر، ماردين، غازي عنتاب، كيليس، أورفة.... وتتنوع التركيبة العرقية لهذه المناطق بين أكراد وعرب وأتراك ومسيحيين، سريان وآشوريين وكلدان وأقليات أرمينية.

يحده منطقة جنوب شرق الأناضول غربا البحر الأبيض المتوسط الذي كان حلم الإيرانيين الوصول إلى شواطئه، وشرقي الأناضول في الشمال، وبلاد الشام من الجنوب والعراق من الجنوب الشرقي[1].

---

[1] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص127.

المطلب الرابع: الأهواز– عربستان "خوزستان ".

الأحواز إقليم ومنطقة استراتيجية تطل على الخليج العربي حيث يحدها غربا العراق وشط العرب وجنوبا إقليم بلوشستان ويحده غربا سلسلة جبال زاغروس وإقليم فارس ويحده شمالا إقليم كردستان[2]، وهو إقليم قديم التكوين حيث كان يعرف باسم "سوميانا" أي السوس "الشوش" وتعني بلاد الشرق وهي عاصمة لأحد أهم حضارات الشرق الأدنى القديمة وهي الحضارة العيلامية[3].

شكل هذا الإقليم محورا مهما من محاور الصراع بين العثمانيين والإيرانيين نظرا لأهميته الاستراتيجية وموقعه المتميز من جهة، ونظرا لكونه بوابة العثمانيين من الخليج نحو الأراضي الإيرانية والآسيوية وبوابة الإيرانيين للعبور إلى الضفة الغربية للخليج العربي من جهة أخرى.

أطلقت إيران في العهد الصفوي على هذه المنطقة اسم "عربستان" أي بلاد العرب باللغة الفارسية، وهو ما يعتبر دليلا على الاعتراف الضمني الإيراني بعروبة تلك المنطقة وعدم تبعيتها لهم، حيث ترجع أصول قاطني إقليم الأهواز إلى قبائل عربية هاجرت خلال فترات تاريخية عبر موجات متلاحقة من الجزيرة العربية[4].

غير أن عربستان تعد أعجمية الطابع والموقع الجيوسياسي رغم الجذور العربية الأولى لأغلبية قاطنيها نظرا لقرب الإقليم من مركز إيران وصلاته بالهضبة الإيرانية في وحدة طبيعية واحدة عبر جبال زاغروس شرقا والخليج العربي غربا، كما أن السلطات الإيرانية قد حولت إسم هذا الإقليم في أدبياتها الجغرافية والسياسية إلى إسم خوزستان كبديل عن عربستان في خضم رفضها للمطالبات العربية به.

---

[1] أطلس العالم، المرجع السابق، ص89.

[2] أنظر خريطة إقليم الأهواز في **الملحق 10**.

[3] سيد طاهر آل نعمة، المرجع السابق، ص2.

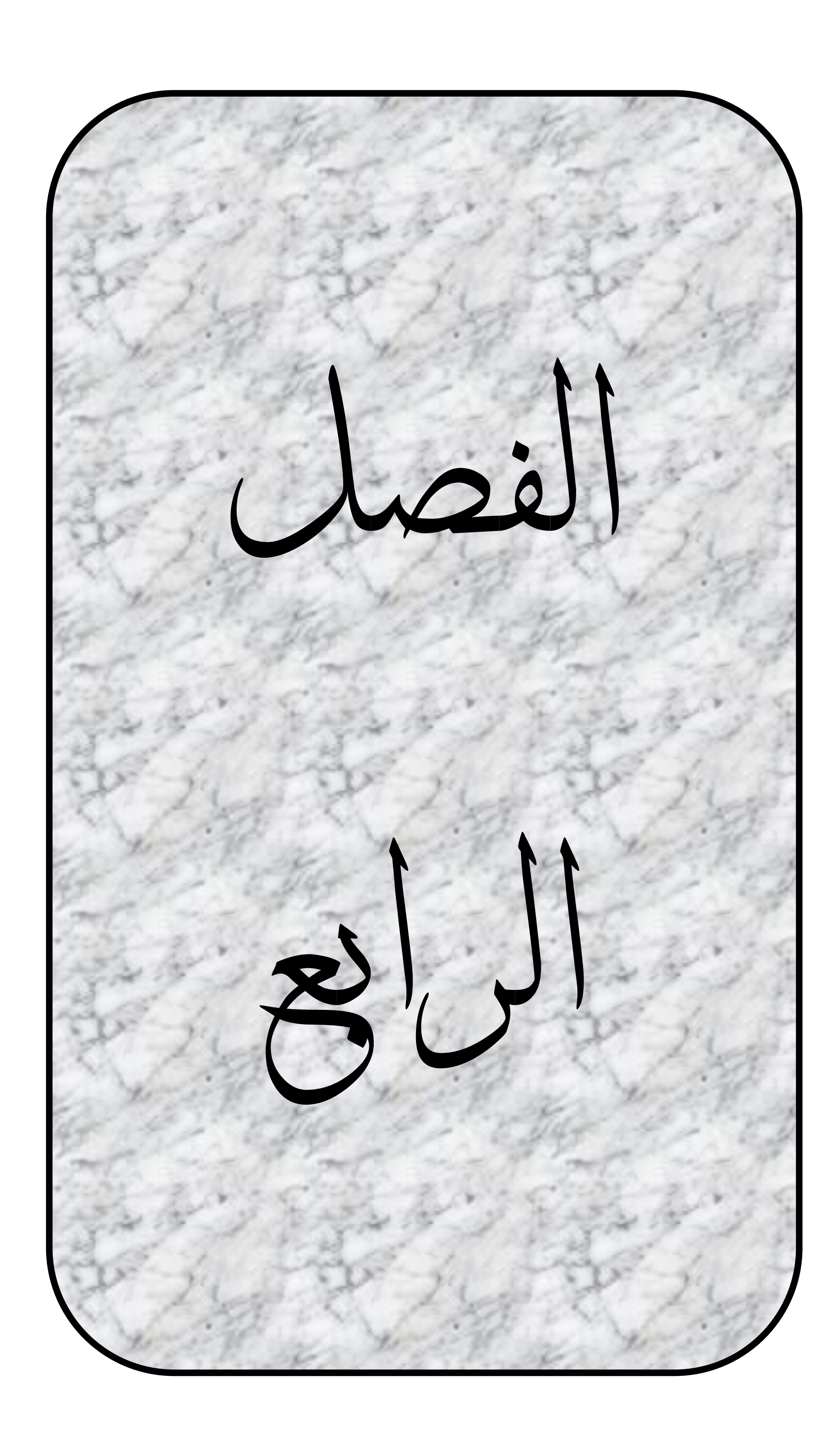
[4] أحمد النعيمي، **عربستان "الأهواز" تحت القبضة الحديدية لإيران**، نشر في 25 نوفمبر 2008، موقع الركن الأخضر، الرابط: http://www.grenc.com/show_article ، تاريخ تصفح الموقع:2018/12/06.

قام الشاه إسماعيل الأول بإخضاع الأهواز وضمها لمملكته بعد إعلان قيام الدولة الصفوية سنة 1501 لتقع بذلك تحت التبعية للصفويين بعد تمتعها بالاستقلال الذاتي قبل ذلك حيث كانت تحت حكم أمراء القبائل العربية المستوطنة بها، غير أن التمدد الإيراني بها قد تم تقليصه بفعل ظهور الإمارة المشعشعية التي استرجعت أجزاء كبرى من الإقليم وحافظت على استقلالها الذاتي مدة طويلة.

شهدت الأراضي الأهوازية عدة معارك ومواجهات للمشعشعيين مع الإيرانيين تارة ومع العثمانيين تارة أخرى والراغبين في ضم مناطق الإمارة الأهوازية إلى إقطاعاتهم، وعند استرجاع العثمانيين لحكم بغداد من الإيرانيين في القرن السابع عشر الميلادي بعد انهزام الشاه عباس، تم توقيع معاهدة زهاب (قصر شيرين) سنة 1639م والتي تضمن أحد بنودها اعتراف الدولتين العثمانية والإيرانية باستقلال آل المشعشع في الأهواز.

فرغم الاستقلال الذاتي الذي حققته بعض الإمارات العربية في الأهواز زمن الصراع العثماني الإيراني إلا أنها بقيت محط أطماع القوتين وضغوطاتهما، مع أسبقية واضحة للإيرانيين بفعل القرب الجغرافي وسهولة اختراق المناطق الأهوازية من طرق القوات الإيرانية، وبذلك بقيت الأهواز مدة طويلة بين تبعية للإيرانيين وضغوطات عثمانية واستقلال ذاتي إلى غاية سقوط آل المشعشع سنة 1724م أي 12 سنة قبل انهيار الدولة الصفوية سنة 1736م، وبروز الدولة الأفشارية في إيران بقيادة نادر شاه الأفشاري الذي كانت له هو الآخر أطماع توسعية في الإقليم حيث ضم اجزاء واسعة منه لسلطته المركزية.

كما كانت بلاد الأهواز مجالا للصراعات العثمانية الإيرانية المتواصلة في العهد القاجاري 1925/1795 وشملتها المعاهدات التي أبرمت بين الطرفين طوال هذه المدة خاصة في ما تعلق بمصير القبائل العربية القاطنة بها أو بموانئها المطلة على الضفة الشرقية لشط العرب والخليج ومدنها الاستراتيجية كعبدان وميناء المحمرة.


الفصل
الرابع

الفصل الرابع: انعكاسات العلاقات العثمانية الإيرانية على المشرق العربي.

المبحث الأول: المناطق العربية في الصراع العثماني الايراني.

المبحث الثاني: التوسعات العثمانية في المشرق العربي.

المبحث الثالث: التمدد الايراني في المشرق العربي.

المبحث الرابع: الانعكاسات السياسية والاقتصادية للصراع العثماني الايراني على المشرق العربي.

المبحث الخامس: الانعكاسات الدينية والطائفية للصراع العثماني الإيراني على المشرق العربي.

الفصل الرابع: انعكاسات العلاقات العثمانية الإيرانية على المشرق العربي.

يقصد بالمشرق العربي كإطار مكاني في موضوعنا ذلك الحيز الجغرافي الذي تقطنه غالبية عربية ويضم العراق وبلاد الشام[1] وشبه الجزيرة العربية ومصر هذه الأخيرة رغم وقوعها في الأراضي الإفريقية إلا أنه قد جرى إلحاقها بالمشرق العربي في الكتب والمصنفات، كما يوجد من المؤرخين العرب من استعمل عبارة المغرب للدلالة على مصر وبرقة وباقي البلاد المغربية حتى المحيط الأطلسي بينما رأى المؤرخ ابن خلدون أن بلاد المغرب تختص بطرابلس وما وراءها وصولا إلى جهة المغرب[2]، ليشمل بذلك المغرب العربي غرب مصر بدءا من طرابلس الغرب "ليبيا اليوم" وتونس والجزائر والمغرب الأقصى[3].

ويضم المشرق العربي بمفهوم الدول المعاصرة: العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن والسعودية والإمارات وقطر والبحرين وعمان والكويت واليمن ومصر، فنجد أن الدولة العثمانية قد وصلت في توسعاتها إلى أغلب البلاد المذكورة بينما نجد أن إيران في امتداداتها قد شملت أجزاء من العراق وبلاد الشام والبحرين وشرقي شبه الجزيرة العربية[4]، لتكون تلك المناطق مسرحا لتجاذبات الصراع بين العثمانيين والإيرانيين سياسيا واقتصاديا ومذهبيا ، وقد ركزنا خلال الأطروحة وفي هذا الفصل والفصل القادم بالتحديد على بلاد الشام والعراق حيث أن هذين الإقليمين قد كانا المسرح المباشر والأقرب في

---

[1] تضم بلاد الشام تاريخيا سوريا وبادية الشام (الأردن)، ولبنان وفلسطين.

[2] محمد بلقاسم، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: الأستاذ الدكتور حباسي شاوش، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي2009/2010، ص9-10.

[3] ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص383.

[4] تكمن هنا مفارقة تاريخية مهمة وهي أن الإيرانيين في العهد الصفوي عند بداية نشرهم للتشيع في الأراضي الإيرانية قد استعانوا بعلماء وفقهاء شيعة عرب من العراق وبلاد الشام (خصوصا من جبل عامل في لبنان —جنوب لبنان-) والبحرين، ومع مرور الزمن أصبح الولاء السياسي والمذهبي عكسيا حيث صار الشيعة في المناطق العربية المذكورة يتبعون إيران سياسيا ومذهبيا، وهذا لا ينطبق على جميع الشيعة العرب حيث نجد العديد منهم ينتمون لمذهبهم دينيا لكنهم يقدسون انتمائهم الوطني لأقطارهم العربية أكثر من أي ولاء خارجي.

الصراع العثماني الإيراني على البلاد العربية كما أن انعكاسات العلاقات بين إيران والدولة العثمانية على المشرق العربي قد تركزت في العراق وبلاد الشام .

المبحث الأول: المناطق العربية في الصراع العثماني الايراني.

يتداخل المجال الحيوي الذي كان محورا للصراع والتنافس بين العثمانيين والإيرانيين خلال عدة قرون، وتشكل المناطق العربية في المشرق أحد محاور ذلك التنافس الإقليمي نظرا لأهميتها الاستراتيجية ومكانتها الروحية الدينية، حيث يمكن اعتبار العراق وبلاد الشام والخليج العربي الثلاث مناطق الأكثر بروزا في التجاذبات العثمانية الايرانية لقربها الجغرافي من القوتين المتشاكستين ولاحتوائها على مراكز روحية رئيسية للمسلمين عامة (مكة المكرمة والمدينة المنورة في الحجاز) وللمسلمين الشيعة خصوصا (كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء).

المطلب الأول: العراق

يعد العراق أهم منطقة عربية واقعة في صلب الصراع العثماني الإيراني نظرا لوقوعه على حدود الامبراطوريتين المتصارعتين[1]، ونظرا لما يمثله العراق من أهمية استراتيجية واقتصادية ودينية للعثمانيين كما الإيرانيين[2].

يعتبر العراق من أول المراكز الحضارية في العالم عبر مختلف العصور حيث عرف ببلاد ما بين النهرين أو ميزوبوتاميا، وامتدت حضاراته لتشمل أجزاء كبرى من بلاد الشام وفارس وجنوب شرق الأناضول وشمال شبه الجزيرة العربية والأهواز.

[1] أنظر خريطة العراق وموقعه في **الملحق 11**.

[2] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص151.



يطل العراق على منفذ بحري وحيد هو الخليج العربي بطول يبلغ 58 كيلومترا في الجنوب الشرقي، يحده شرقا الهضبة الإيرانية وغربا بلاد الشام (سوريا وشرق الأردن) وتحده الأراضي الشمالية لشبه الجزيرة العربية (السعودية والكويت) جنوبا، وتحده هضبة الأناضول (جنوب تركيا) شمالا[1].

نجد اختلافا بين المؤرخين حول أصل تسمية العراق فمنهم من يربطها بالأصل السومري للكلمة "أوروك" نسبة للمدينة السومرية القديمة الوركاء، ومنهم من يردها على أصل فارسي "عيراق" والتي تعني الأراضي المنخفضة.

ويجب هنا التمييز بين عراق العجم وعراق العرب وهي التسميات التي ظهرت في العهد الإسلامي حيث يقصد بالأولى المناطق التي تقع غرب إيران حاليا، ويقصد بالثانية المناطق التي تضم شمال ووسط العراق وجنوبه والجزيرة الفراتية.

فالعراق بموقعه الاستراتيجي وخيراته الطبيعية وثقله الحضاري وتنوعه العرقي والديني والمذهبي شكل رافد رئيسيا من روافد التاريخ العثماني الإيراني تنافسا وصراعا مدا وجزرا، حيث تأرجح في ولائه وتبعيته وحكمه بين الإيرانيين والعثمانيين بداية، ليستقر بعدها الحكم للعثمانيين حتى دخول الانجليز.

المطلب الثاني: بلاد الشام

بلاد الشام تسمية تاريخية وجيوسياسية تعبر بمفهومها المعاصر عن الدول العربية الواقعة على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وهي سوريا ولبنان وفلسطين والأردن، وهي الكيانات السياسية التي ظهرت بموجب التسويات الاستعمارية "سايكس بيكو 1916" وما بعدها[2].

تشغل بلاد الشام موقعا استراتيجيا متميزا في قلب العالم القديم فهي المحور المركزي الذي تخترقه جميع الطرق الجيواستراتيجية التي تصل الشرق بالغرب، وهو ما جعلها محط الأنظار ومجالا للصراع

---

[1] أطلس العالم، المرجع السابق، ص88.

[2] محمد فاروق الخالدي، المرجع السابق، ص13.



والتنافس منذ الأزل بين القوى والامبراطوريات والدول القريبة منها وحتى البعيدة[1]، وبذلك لم يكن التنافس العثماني الإيراني على هذه المنطقة الحيوية من العالم "بالشذوذ التاريخي" بقدر ما كان استمرارية طبيعية لذلك الصراع الأزلي بين القوى الكبرى حول المنطقة[2].

تمتد حدود بلاد الشام الطبيعية والتاريخية من السواحل الشرقية للبحر المتوسط وصحراء سيناء غربا إلى بلاد الرافدين وشبه الجزيرة العربية شرقا ومن الأناضول شمالا إلى خليج العقبة والبحر الأحمر جنوبا[3]، وإضافة للموقع الاستراتيجي المتميز لبلاد الشام تزخر هي الأخرى بثقل حضاري وموروث تاريخي وديني غزير، فهي كما تقول عديد الروايات مهد الحضارة البشرية من حيث التوطن الأول للإنسان وهي مهبط وحي الديانات السماوية اليهودية والمسيحية ومركز الحضارات العبرانية والكنعانية والفينيقية ويرجع إليها الفضل في الاكتشافات المبكرة للغة والكتابة والتدوين[4].

تشكل بلاد الشام حلقة الوصل بين شطري العالم القديم الشطر الآسيوي (آسيا الوسطى والشرقية) والشطر الغربي (أوربا وإفريقيا) وذلك عبر الهضبة السورية وحوض البحر المتوسط فهي مركز للاتصال التجاري والتواصل الحضاري بين الشعوب والأمم[5].

لقد شكل هذا الموقع المتميز وذلك الثقل الحضاري حافزا للدولة العثمانية خلال مطلع القرن السادس عشر ميلادي لضم مناطق بلاد الشام إلى ممتلكاتها، وخاصة مع ضعف دولة المماليك وتهاوي قوتها التي كانت تسيطر بها عليها، كما اعتبرت ايران في عهد الدولة الصفوية بلاد الشام ضمن أهدافها التوسعية لكونها المنفذ الإجباري نحو الواجهة البحرية المتوسطية التي كانت تطمح

---

[1] جوزيف حجار، **سورية بلاد الشام تجزئة وطن**، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، ط1، 1999، ص22.

[2] والذي مازلنا نشهد فصوله في سوريا ولبنان إلى يومنا هذا، ويتجلى أكثر ذلك الصراع الأبدي في القضية الفلسطينية.

[3] أطلس العالم، المرجع السابق، ص88.

[4] فيليب حتي، **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين**، ترجمة: جورج حداد وعبد الكريم رافق، مراجعة: جبرائيل جبور، دار الثقافة، بيروت، ج1، ص3.

[5] عبد المجيد عبد الملك، **ساحل بلاد الشام والصراعات الدولية "2500 ق م/2001 ميلادي"**، الكتاب الأول (2500 ق.م/1307 م)، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2002، ص26.

للوصول إليها، حيث أن الطرق التجارية البرية التي تخترق الهضبة الإيرانية تمر في عمق بلاد الشام باتجاه سواحل البحر المتوسط نحو أوربا وخاصة عبر محوري حلب ودمشق، وهذه الأخيرة تعتبر أهم المدن التي تمر عليها شبكة طرق التجارة العالمية فكان لها وزنها الاقتصادي والجيوسياسي[1].

كما أن الأجزاء الشمالية لبلاد الشام والتي تقطنها غالبية كردية تعد امتدادا طبيعيا وقوميا لبلاد الأكراد الواقعة في حدود الدولتين العثمانية (جنوب وشرق الأناضول) والإيرانية (شمال غرب الهضبة الإيرانية) وشمالي العراق، ومن المعروف أن للأكراد صلات قبلية وروابط عرقية قوية، تجمعهم مع ولائهم الكبير لزعاماتهم المحلية القبلية سياسيا وعسكريا.[2]

فشكلت بذلك الأقاليم الكردية المتفرقة في تبعيتها الجيوسياسية محورا مهما من محاور الصراع العثماني الإيراني ونقصد هنا بالتحديد الأقاليم الواقعة شمال سوريا والعراق "أضنة – مرسين – غازي عنتاب – القامشلي – الحسكة – أربيل – دهوك – السليمانية – كركوك....."[3]

لم يغفل العثمانيون والإيرانيون العامل الاقتصادي والديني في صراعهم على بلاد الشام حيث كانت الموانئ الشامية أنشط موانئ المتوسط كما كانت دمشق نقطة عبور ثابتة لقوافل التجارة والحج العثمانية والايرانية نحو الحجاز والقدس الشريف[4].

---

[1] ليندا شيلشر، **دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، ترجمة: عمرو ودينا الملاح، مراجعة: عاطف مارديني، دار الجمهورية، دمشق، ط1، 1998، ص17.

[2] Kendal Nezan, **la genèse du nationalisme kurde**, confluences méditerranée-n34, Eté 2000, p28.

[3] أنظر خريطة أقاليم كردستان في **الملحق**: **12**.

[4] خليل ساحلي أوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية أرسيكا، اسطنبول، ط1، 2000، ص2.

المطلب الثالث: الخليج العربي

الخليج العربي اصطلاحا هو ذلك الذراع المائي لبحر العرب والذي يمتد من خليج عمان جنوبا حتى شط العرب شمالا بطول يبلغ 965 كيلومتر وعرض يتراوح بين 55 كلم كحد أدنى و370 كلم كحد أقصى[1].

بينما تدل استعمالاته الجيوسياسية على المناطق العربية الواقعة في شبه الجزيرة العربية والمطلة على سواحل الخليج العربي وهي ككيانات سياسية معاصرة الدول التالية: المملكة العربية السعودية- الكويت- البحرين- عمان- قطر- الإمارات العربية المتحدة، وتضاف إليها في كثير من الأحيان اليمن رغم عدم امتلاكها لواجهة بحرية على الخليج وإنما للدلالة الجيوسياسية فقط.

فرض الخليج العربي تسميته على شبه الجزيرة العربية نظرا لأهميته الاستراتيجية والاقتصادية والتاريخية، وإضافة للدول العربية السابقة الذكر تطل على الخليج العربي دولة إيران بساحل طويل يمتد معه طوليا حتى مضيق هرمز، وتطل عليه العراق عبر خليج البصرة (شط العرب).

وقد اعتبرت الدول التي تعاقبت على حكم الهضبة الإيرانية الخليج امتدادا طبيعيا لها ومجالا لنفوذها وسيطرتها، فإيران رغم عدم امتلاكها لأسطول بحري قوي حاولت السيطرة على الخليج والمناطق الشرقية للجزيرة العربية المطلة عليه عبر تحالفها مع البرتغاليين والانجليز لقطع الطريق أمام التوغل العثماني فيه، مستغلة الأقليات الشيعية المستوطنة هناك وخاصة في جنوب العراق والكويت والبحرين وشرقي نجد (المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية) وقد ساعدها على ذلك بسطها للسيطرة على الساحل الشرقي للخليج ممثلا في منطقة الأهواز "خوزستان- عربستان".

وإضافة للموقع الاستراتيجي للخليج بالنسبة للإيرانيين كمنفذ بحري حيوي نحو المحيط الهندي وبحر العرب عبر مضيق هرمز، كانت من أهدافهم البعيدة السيطرة على الأماكن المقدسة في الحجاز عبر التوغل من الخليج إلى صحراء شبه الجزيرة العربية وصولا إلى سواحل البحر الأحمر، والذي لم يحل

[1] أطلس العالم، المرجع السابق، ص88.

بينهم وبين تحقيق هذا الحلم سوى السيطرة العثمانية على الخليج والبحر الأحمر مدا وجزرا بعد صراع طويل ومرير مع البرتغاليين حيث دان للعثمانيين الحجاز واليمن والمشيخات العربية.

وتجدر الإشارة هنا أن من آثار الصراع العثماني الايراني على الخليج هو بقاء مسألة التسمية التاريخية لهذا المسطح المائي عالقة إلى يومنا هذا، فهي محط خلافات سياسية وجغرافية وحتى أكاديمية بين الإيرانيين الذين يصرون على تسميته "بالخليج الفارسي"، بينما يؤكد العرب على تسميته بالخليج العربي ولكل طرف ادعاءاته التاريخية وأدلته من الحوليات والخرائط القديمة والجديدة والوثائق الأرشيفية والتصنيفات الاستعمارية[1].

ووصلت درجات الخلاف حول هذه القضية بالذات إلى قيام أزمات دبلوماسية بسببها وخاصة لما تصرح الدوائر الرسمية والشبه الرسمية بإيران بأحقيتها في السيطرة على الخليج باعتبار أن سواحله الغربية العربية قد كانت تابعة لمملكة الفرس قبل الإسلام، معتبرة بذلك اسم "الخليج الفارسي" التسمية الوحيدة التي أطلقت عليه ولا وجود لتسمية غيرها وهو جزء لا يتجزأ من القومية والهوية الإيرانية بل ومظهر من مظاهر سيادتها وقوتها الإقليمية والدولية.

بينما يرى العرب أن الاسم القديم والاستعمال التاريخي هو الخليج العربي باعتبار أن ثلثي سواحله تقع في المناطق العربية، وحتى سواحله الشرقية الواقعة تحت السيطرة الإيرانية تقطنها قبائل عربية في الأهواز كما أن أكبر جزيرة في الخليج وهي جزيرة دولة البحرين يقطنها العرب.

فالمتمعن إذا في الخريطة الجيوسياسية للمناطق العربية التي كانت محورا للصراع العثماني الايراني يلاحظ ما يلي:

[1] تغذي هذا الخلاف الأطراف الغربية حيث ليس من مصلحتها توحد العرب والفرس والأتراك حول راية الإسلام لذلك يتم تحريك هذه القضايا الخلافية بصفة دورية لتكون بابا للفتنة والخلافات الدائمة بين مختلف القوميات والمذاهب المشكلة للعالم الإسلامي.

شمولية المجال الحيوي العثماني والايراني في المشرق العربي للمنطقة الكبرى الواقعة بين الخليج العربي والهضبة الإيرانية شرقا والبحر الأحمر وصحراء سيناء والبحر المتوسط غربا، والمحيط الهندي وبحر العرب جنوبا.

تضم المنطقة الواقعة ضمن أهداف الدولتين العثمانية والايرانية التوسعية مسطحات مائية مهمة ومضائق وممرات بحرية استراتيجية، حيث سيطر الايرانيون خلال العهد الصفوي1501-1736 في مراحل توسعهم بالتنسيق مع البرتغاليين على مضيق هرمز، بينما بسط العثمانيون سيطرتهم على مضيق باب المندب والبحر الأحمر وسواحل البحر المتوسط خاصة بعد ضمهم لبلاد الشام ومصر والحجاز واليمن وشمال إفريقيا.

لم يكن التنافس الاقتصادي والسعي للسيطرة على طرق التجارة الحيوية العامل الوحيد لتأجيج الصراع العثماني الايراني على المناطق المذكورة آنفا، بل تعزز بالعامل الديني والروحي المذهبي حيث أن مقدسات المسلمين (سنة وشيعة) تتركز في المدن التاريخية لتلك المناطق (مكة المكرمة- المدينة المنورة- القدس الشريف- النجف الأشرف- كربلاء- سامراء- دمشق- بغداد.....)، فقد استحضرت السلطتان السياسيتان العثمانية كما الايرانية هذا العامل وبقوة نظرا لما تمثله تلك المناطق من أهمية دينية تعزز السلطة السياسية "الزمنية" وتوفر الاستقرار الداخلي.

لقد أولت الدولة العثمانية أهمية قصوى للحجاز والحرمين الشريفين وقوافل الحج وأشراف مكة، بينما اهتم الصفويون بمقابر الأئمة من آل البيت وأضرحتهم في النجف وكربلاء وسامراء بناءا وتزيينا وأوقافا، حتى أن القضية الدينية قد كانت حاضرة في الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين الجانبين العثماني والإيراني على شكل بنود ونقاط تتضمن سماح العثمانيين للإيرانيين بزيارة البقاع المقدسة وعتبات الأئمة وأضرحتهم وتوفير الحماية لهم من جهة، بينما يتعهد الإيرانيون بعدم سب الأئمة الخلفاء الراشدين والصحابة وأمهات المؤمنين رضي الله عنهم في منابرهم ومحافلهم من جهة أخرى.

لعبت الزعامات العربية (الدينية من علماء ومشايخ ومراجع) المحلية دورا بارزا في الصراع العثماني الايراني إما من خلال المقاومة أو التنسيق مع طرف على حساب طرف آخر، حيث تشكلت مع مرور الزمن عصبيات محلية وعائلات لها مكانة سياسية ودينية واجتماعية في مجتمعاتها المحلية وتحظى بدعم مباشر وتزكية إما من العثمانيين أو الإيرانيين .[1]

لقد كانت الدولة العثمانية المستفيد الأكبر من المنطقة العربية حيث دان لها الحجاز ومصر والمغرب الإسلامي واليمن وأطراف الجزيرة العربية وبلاد الشام منذ اندحار المغول وسقوط المماليك وتراجع قوة الإسبان والبرتغال وعدم تمكن الايرانيين من إحراز انتصارات كبرى على العثمانيين، حتى استطاعت الدولة العثمانية أن تجمع أكبر أجزاء العالم الإسلامي تحت رايتها فوصفها أحد المؤرخين بأنها قد جمعت شتات الشرق [2].

كما أن التواجد العثماني في المغرب الإسلامي قد ساهم في جعل الدولة العثمانية امبراطورية متوسطية قوية حيث أصبحت ولاية طرابلس وتونس والجزائر[3] جبهة جهاد متقدم للدولة العثمانية في غربي المتوسط متحدية بذلك الهيمنة الإسبانية عليه[4]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المغرب الإسلامي قد بقي بعيدا كل البعد عن أي تأثير للصراع العثماني الإيراني عليه، نظرا للبعد الجغرافي عن الدولتان المركزيتان من جهة وعدم قدرة حكام الهضبة الإيرانية من تجاوز نفوذهم الإقليمي مقارنة بالعثمانيين الذين تمكنوا من اكتساب الصبغة العالمية لإمبراطورتيهم .

---

[1] للمزيد حول دور الزعامات المحلية في المشرق العربي خلال العهد العثماني أنظر: ألبرت حوراني، **الإصلاح العثماني وسياسات الأعيان**، مجلة الواقع، العدد04، فيفري 1981.

[2] محمد جميل بيهم ، **فلسفة التاريخ العثماني**، مكتبة دار صادر، بيروت، 1925، ص103.

[3] عن تفاصيل وحيثيات بدايات التواجد العثماني بالجزائر أنظر: بربروس خير الدين ، **مذكرات خير الدين بربروس**، ترجمة: محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1431هـ-2010م.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية 31، الرسالة 318، 1431هـ-2010م، ص13.

المبحث الثاني: التوسعات العثمانية في المشرق العربي.

ولت الدولة العثمانية وجهها قبل المشرق العربي بعد أكثر من القرنين من تأسيسها، وبالتحديد مع مطلع القرن السادس عشر ميلادي بعد أن كانت دولة أناضولية الطابع بتوسعات في آسيا الصغرى وأوربا الشرقية، ويعطي المؤرخون عدة تفسيرات لعوامل هذا التحول المفاجئ في الاستراتيجية العثمانية من بينها:

1. وصول الدولة العثمانية إلى مرحلة التشبع في فتوحاتها بقارة أوربا حيث سيطرت على القسطنطينية المدينة الاستراتيجية الحضارية سنة 1453م وتوغلت في بلاد الصرب والمجر والبلغار...وصولا إلى حصار فيينا.
2. بروز الخطر الإيراني في الشرق مع تنامي قوة الشاه إسماعيل الصفوي منذ تأسيسه للدولة الصفوية سنة 1501 وأنشطته العدائية ودعايته المذهبية الشيعية في الأناضول والعراق والشام.
3. التخوف العثماني من تحركات البرتغاليين في الخليج، وخاصة مع وصول أخبار تحرشاتهم الصليبية بالمغرب الإسلامي بعد سقوط آخر قلاع الأندلس غرناطة سنة 1492م.
4. تراجع قوة المماليك الذين كانوا يسيطرون على المشرق العربي وعدم قدرتهم على مواجهة الأخطار المحدقة بدولتهم وأقاليمها، فتخوف العثمانيون من انقضاض أحد القوى معادية لهم عليها (الإيرانيون أو البرتغاليون) فعجلوا بضم أملاكها.
5. حالة الفوضى واللا استقرار التي كان يعيشها العراق في ظل التوغل الصفوي وسيطرة بقايا الأسر التركمانية (الآق قوينلو والقره قوينلو) على أجزاء مهمة منه مع ضعفهم وتفككهم وصراعاتهم الداخلية المستمرة فكان الدخول إلى العراق من طرف العثمانيين أمرا هينا وضرورة استراتيجية.
6. طموحات السلطان سليم الأول 1520/1512 التوسعية الجارفة ورغبته في ضم أملاك المماليك في المشرق وخاصة الأماكن المقدسة منها في الحجاز وفلسطين.

7. رغبة السلطان سليم الأول في إشغال الجيش العثماني بتوسعاته وحروبه في المشرق سعيا منه لإبعاد الانكشارية وقادتهم عن الآستانة وبالتالي التخلص من ضغوطاتهم على الباب العالي.
8. حالة التفكك والضعف التي كان المشرق العربي غارقا فيها وحتى مغربه منذ سقوط الدولة العباسية سنة 1258م شرقا وسقوط دولة الموحدين سنة 1269م غربا.

لقد ساعدت الظروف المحلية والإقليمية والدولية السابقة الذكر الدولة العثمانية على شن حملات عسكرية لضم أقاليم المشرق العربي إليها، وهو ما حدث بالفعل منذ بداية العشرية الثانية من القرن السادس عشر الميلادي محققة بذلك امتيازات استراتيجية وسياسية واقتصادية ودينية حضارية بالعالم العربي، إلى غاية تراجع قوتها وانهزامها في الحرب العالمية الأولى مطلع القرن العشرين ميلادي والذي أدى إلى بروز ونجاح مخطط اتفاقية "سايكس –بيكو" سنة 1916م بين الفرنسيين والبريطانيين.

المطلب الأول: التوسع العثماني في العراق

منذ انهيار الدولة العباسية وسقوط بغداد سنة 1258م على يد الغزو المغولي لم يعرف العراق قيام دولة مركزية قوية به، حيث أصبحت الفوضى والاضطرابات والثورات الداخلية والصراعات القبلية مظاهر مألوفة فيه، حيث توالت على حكمه أسر وقبائل تجمعها العصبية وتفرقها المصالح فحكمه الجلائريون[1] (1410/1339) ثم حكمته قبيلة القره قوينلو (1468/1410) والتي أزاحتها منافستها التقليدية قبيلة الآق قوينلو التي حكمته بين سنتي (1508/1486)[2].

وقد استغل الشاه إسماعيل الصفوي فرصة ضعف حكام العراق وصلته المذهبية ببعض قادته وزعمائه وقاطنيه لضم الأراضي العراقية إلى ممتلكاته سنة 1508 [3]، حيث يمكن القول أن العراق قد

[1] الجلائريون (أو الجلايريون أو الإلخانات) سلالة مغولية حكمت العراق وغرب إيران وأذربيجان بين سنتي 1336-1432، إلى أن قام حكام القره قوينلو بإجلاء آخر الجلائريين عن بغداد سنة 1410 م، بقي للأسرة حكام في كل من البصرة وخراسان واستمروا حتى سنة 1432 م تاريخ القضاء عليهم نهائيا من طرف القره قوينلو.
[2] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص100.
[3] للتفصيل أكثر ارجع إلى المبحث القادم.

خلص للصفويين على حين غفلة من العثمانيين الذين كان سلطانهم بايزيد الثاني منشغلا بفتوحاته في أوربا، إلى غاية استلام السلطان سليم الأول لمقاليد الحكم في السلطنة 1520/1512 والذي غير استراتيجية الدولة التوسعية من الغرب إلى الشرق والتي عززها خليفته من بعده السلطان سليمان القانوني 1566/1520 مع تجديده للحملات العثمانية على شرق أوربا ووسطها.

قامت السلطة العثمانية على العراق كنتيجة مباشرة للصراع العثماني الإيراني ونتيجة للتخوف العثماني المتزايد من الخطر البرتغالي في الخليج والبحر الأحمر، فقد تهيأت عدة ظروف سهلت للعثمانيين سيطرتهم على العراق وجعلته هدفا مباشرا لتوسعاتهم، ولعل أبرزها استياء أهل العراق من تصرفات الصفويين القمعية في حقهم وسلوكياتهم الطائفية العنصرية منذ دخولهم للأراضي العراقية سنة 1508م، حيث نكلوا بأهل السنة والأكراد ومختلف الطوائف المخالفة لتشيعهم بما فيهم المسيحيون واليهود الذين كانوا منتشرين بكثرة في المدن العراقية[1].

ويذكر المؤرخون أن مختلف الطوائف العراقية في ماعدا الشيعة قد استقبلت خبر انتصار العثمانيين على الصفويين في حرب جالديران سنة 1514م بكثير من الفرح والتهليل والابتهاج نتيجة سوء معاملة الدولة الصفوية لهم وتنكيلها بهم.

ونظرا لأهمية العراق الاستراتيجية ومدنه المهمة في الشمال والوسط "ديار بكر- الموصل- بغداد..." في حركة التجارة الدولية ركز العثمانيون عليه بعد انتصارهم في معركة جالديران سنة 1514م التي فتحت لهم الباب باتجاه العراق، حيث خلصت لهم الموصل[2] وكردستان وديار بكر[3]،

---

[1] نيقولاي إيفانوف، المرجع السابق، ص103.

[2] الموصل مدينة استراتيجية لقربها من الحدود العراقية مع الأناضول شمالا وبلاد الشام غربا، ومحورية في الصراع العثماني الإيراني تقع في شمال العراق كانت عاصمة الإقليم الثالث من أقاليم ولاية العراق العثمانية مع بغداد في وسط العراق والبصرة في جنوبه، تتنوع تشكيلة سكانها من الأكراد الذين يشكلون الغالبية والعرب والتركمان(للمزيد أنظر: فاضل حسين، **محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية**، المرجع السابق، ص39)

[3] الغالي غربي، المرجع السابق، ص65.

فكانت هذه المناطق بمثابة المفتاح الذي سهل للعثمانيين الطريق للسيطرة على باقي أجزاء العراق سنة 1534م[1].

وقد كان الأكراد في العراق وجنوب الأناضول أول من أعلن العصيان على الصفويين بعد معركة جالديران حيث أعلن حكام بتليس والعمادية وابن عمر وأردلان ولائهم للدولة العثمانية لتصبح بذلك الإمارات الكردية في شمال العراق تحت حماية الباب العالي مع احتفاظها بسلطتها الداخلية[2].

لتعم بعد ذلك الانتفاضات العراقية من العرب السنة والأكراد والمسيحين الآشوريين ضد الحكم الصفوي الإيراني من أجل تقويضه والالتحاق بسلطة الباب العالي ورغم ذلك بقي وسط العراق وجنوبه (بغداد والبصرة)، تحت القبعة الصفوية في حين عزز العثمانيون سلطتهم بشماله (الموصل وديار بكر)، غير ان التواجد الإيراني المبكر في العراق خلال العهد الصفوي لم يعمر طويلا بفعل الحملات العسكرية العثمانية المتلاحقة.

السيطرة العثمانية على العراق: المرحلة الأولى 1624/1534.

ظلت الأجزاء الكبرى من العراق تحت سيطرة الصفويين بين سنتي 1534/1508 أي إلى غاية تجهيز السلطان سليمان القانوني لحملة عسكرية قوية وفاصلة قاصدا بها تبريز فبغداد[3]، قاد السلطان سليمان بنفسه الجيش العثماني المتجه صوب بغداد وفي طريقه إليها التقى بالجيش العثماني الأول الذي كان قد اتجه صوب تبريز في الأراضي الصفوية بقيادة الوزير إبراهيم باشا والتي دخلها بسهولة ودون مقاومة لتعبر القوات العثمانية جبال زاغروس التي تفصل بين الهضبة الإيرانية والأراضي العراقية[4].

---

[1] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص153.

[2] نيقولاي إيفانوف، المرجع السابق، 104.

[3] محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1989، ص26.

[4] سيار الجميل، المرجع السابق، ص94.

قطعت القوات العثمانية على الصفويين أي محاولة لإنقاذ بغداد أو إرسال تعزيزات عسكرية إليها، فدخل الجيش العثماني أولا لتبريز ثم توجه نحو بغداد عن طريق همذان مع إخضاع كل المدن والقلاع والإمارات الواقعة في طريقه، فلم يجد حاكم بغداد الصفوي من جدوى لمواجهة العثمانيين سوى الفرار نحو إيران وخاصة مع تيقنه بعدم وصول المساعدات والإمدادات الصفوية من جهة، وترحيب الأهالي بالعثمانيين وتحمسهم لهم وتسهيل توغلهم من جهة أخرى[1].

وبالفعل دخلت القوات العثمانية بقيادة الصدر الأعظم إبراهيم باشا إلى بغداد في 31 ديسمبر 1534 وذلك قبل يومين من دخول السلطان سليمان القانوني إليها وسط مظاهر الأبهة والتعظيم وابتهاج الأهالي والسكان الناقمين عن الحكم الصفوي.

مكث السلطان سليمان القانوني في العراق عدة أشهر نظم فيها أحوال الولاية الجديدة وحاول التوفيق بين السنة والشيعة من خلال تعزيز سلطة أهل السنة التي افتقدوها إبان الحكم الصفوي كما جامل الشيعة بزيارة أماكنهم المقدسة وأضرحة أئمتهم في النجف وكربلاء، حيث خصص الأعطيات لأوقافهم وقام ببناء سد (السليمانية) في مدينة كربلاء لحمايتها من السيول والفيضانات التي كانت تغمر المزارات بالمياه عند هطول الأمطار.

غادر السلطان سليمان القانوني بغداد في 2 أفريل 1535 بعد أن عزز سلطته بها ونظم إدارتها وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية وعين سليمان باشا واليا عليها لتصبح بذلك ولاية بغداد من الولايات العثمانية المهمة في المشرق والملحقة مباشرة بالآستانة، ونظرا لأهمية بغداد الاستراتيجية وثقلها الحضاري أصبحت ولاية عثمانية مركزية تلحق بها ولايات البصرة والموصل والأحساء[2] وشهرزور مع

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1997، ص57.

[2] الأحساء واحة كبيرة تتربع على مساحة شاسعة شرق نجد تطل مناطقها على الخليج العربي تعاقبت على حكمها في التاريخ الحديث عدة أسر مثل آل مغامس وآل زامل واحتلها البرتغاليون سنة 1520 إلى غاية تمكن العثمانيين من السيطرة إليها سنة 1551 وهي اليوم محافظة كبيرة شرق السعودية حيث تبلغ مساحتها تقريبا ربع مساحة البلاد.

اعتراف العثمانيين بالعصبيات المحلية وشيوخ القبائل في المناطق الكردية (الموصل وشهرزور) وفي المناطق العربية (بغداد والبصرة)[1].

ورغم سيطرة العثمانيين على العراق إلا أنه ظل ساحة ومسرحا للصراع العثماني الإيراني من جهة، والصراع العثماني مع بعض الزعماء المحليين من بكاوات الأكراد وشيوخ العشائر في الأحساء والحويزة وآل أفراسياب بالبصرة من جهة أخرى.

دخل العراق في حالة من الفوضى والتسيب مع ضعف السلطة المركزية العثمانية وخاصة بعد وفاة السلطان سليمان القانوني سنة 1566 والذي انتهت معه فترات القوة والازدهار العثماني، فأصبحت السلطة في ولايات الموصل والبصرة وشهرزور بيد العصبيات المحلية مع ضعف ولائها للدولة العثمانية[2].

استغل أحد القادة العثمانيين في بغداد وهو بكر صوباشي[3] ضعف السلطة العثمانية في العراق ليعلن تمرده على واليها العثماني يوسف باشا سنة 1621 مطالبا بحكمها وساعيا للسيطرة عليها، حيث استطاع أن يقضي على الوالي يوسف باشا مستعينا في ذلك بالشاه الصفوي عباس الأول هذا الأخير وجد الفرصة مناسبة لاسترجاع بغداد والسيطرة على العراق الذي كان من الناحية الاستراتيجية المنفذ الرئيسي للإيرانيين من أجل المرور إلى البحر المتوسط[4]، حيث جهز حملة عسكرية اتجهت نحو بغداد واجتاحتها ودخلها الصفويون سنة 1624 منهيا بذلك المرحلة الأولى من الحكم العثماني للعراق.

السيطرة العثمانية على العراق: المرحلة الثانية 1918/1638.

[1] عبد العظيم نصار، **العراق في عهد الدولة العثمانية**، نشر في 31 ديسمبر2016، موقع معرفة، الرابط: https://search.emarefa.net/ar/detail، ص3، تاريخ تصفح الموقع 07 ديسمبر2018.

[2] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص157.

[3] قائد عسكري عثماني ينتمي إلى انكشارية بغداد تدرج في المناصب القيادية حتى وصل إلى منصب آغا الانكشارية في بغداد (أنظر: عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص159.)

[4] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق ، ص160.

توالت الحملات العثمانية على العراق لاسترجاعه من الصفويين بين سنتي 1638/1624 منيت كلها بالفشل إلى غاية الحملة الفاصلة التي قادها السلطان مراد الرابع 1640/1623 بنفسه سنة 1048هـ/1638م [1]، والتي كانت حملة ضخمة سخر لها العثمانيون إمكانيات هائلة وخطة محكمة قسمت من خلالها الطريق من اسطنبول إلى بغداد عبر 110 مراحل حتى يتم ضمان التموين للحملة وعدم إرهاق الجيش فمرت الحملة عبر (قونية- أضنة- حلب- الموصل- فبغداد)[2].

وبوصول الحملة إلى بغداد تم حصارها لمدة فاقت الشهر[3] إبتداءا من 15 نوفمبر 1638م تحت إشراف السلطان مراد الرابع بنفسه والذي أعطى الأوامر بالهجوم الفاصل صبيحة 25 ديسمبر 1638م،حيث دكت تحصينات المدينة وانتصر الجيش العثماني ودخل إلى المدينة معلنا بذلك استرجاعها ضمن ممتلكات الدولة العثمانية في شتاء سنة 1638م.[4]

وباسترجاع العراق من طرف العثمانيين انتهى فصل من فصول الصراع العثماني الايراني على هذه المنطقة الاستراتيجية التي بقيت تحت الحكم العثماني إلى غاية الانتداب البريطاني عليه سنة 1918، وقد أقرت معاهدة زهاب (قصر شيرين) سنة 1639م والتي عقدت بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية في إيران بالحكم العثماني على العراق باعتباره من ممتلكات الدولة العثمانية العلية وهو ما يعتبر اعترافا ايرانيا مباشرا بتبعية العراق للباب العالي.

المطلب الثاني: التوسع العثماني في بلاد الشام ومصر

لقد كان التوسع العثماني في العراق كما رأينا سابقا على حساب الإيرانيين والقبائل الكردية والعشائر التركمانية والعصبيات المحلية التي كانت تحكمه، بينما نجد أن التوسع العثماني في باقي

[1] عبد العظيم نصار، المرجع السابق، ص8.
[2] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص165.
[3] الغالي غربي، المرجع السابق، ص66.
[4] محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص284.

مناطق المشرق العربي ولا سيما بلاد الشام والحجاز ومصر قد كان على حساب القوة الشرقية الأخرى التي كانت تتقاسم حكم غرب آسيا الإسلامي مع العثمانيين والإيرانيين ألا وهي دولة المماليك.

اتخذ المماليك من القاهرة قاعدة لحكمهم مستغلين الفراغ السياسي الذي ساد العالم الإسلامي منذ سقوط الدولة العباسية سنة 1258م لتثبيت سلطتهم، حيث تدرجوا في مصاف السلطة العسكرية حتى صاروا قادة دانت لهم أجزاء واسعة وحيوية من العالم الإسلامي، غير أن سلطتهم قد ضعفت وتراجعت قوتهم المحلية والإقليمية مع تنامي القوتين العثمانية في الأناضول وشرق أوربا والصفوية في الهضبة الإيرانية والعراق، مع تزايد الخطر البرتغالي في الخليج والبحر الأحمر.

لتصير بذلك الأقاليم المملوكية محل أطماع القوى الإقليمية السابقة الذكر فكانت المبادرة من العثمانيين في عهد السلطان سليم الأول 1520/1512 الذي أراد ضم الأراضي المملوكية في المشرق العربي حتى يقطع الطريق أمام الأطماع الإيرانية والبرتغالية فيها، مستفيدا من النصر العسكري والمعنوي الذي حققه ضد الصفويين في معركة جالديران سنة 1514 ليوجه حملته العسكرية الأولى باتجاه بلاد الشام سنة 1516.

أولا: بلاد الشام.

كانت بلاد الشام في مطلع القرن السادس عشر الميلادي خاضعة لسلطة المماليك الذين كانت لهم علاقات مميزة وجيدة مع العثمانيين في البداية، حيث لم تكن لدى السلاطين العثمانيين الأوائل رغبات توسعية في المشرق، كما أن المماليك لم يشكلوا خطرا على الكيان العثماني، حيث تذكر المصادر التاريخية تبادل السلطتان السياسيتان لرسائل المجاملة وحسن النية والجوار وحتى الهدايا والسفارات.

غير أن حالة الود والتفاهم هذه لم تعمر طويلا مع بروز التضارب في المصالح بين القوتين، فكانت البداية باستيلاء المماليك عل جزيرة قبرص سنة 1485م والتي كانت هدفا للعثمانيين، كما أن لجوء الأمير العثماني جم للبلاط المملوكي والذي كان ينازع أخاه السلطان بايزيد الثاني الحكم قد تسبب في

أزمة دبلوماسية بين الدولتين، والتي وصلت إلى أوجها لما علم السلطان سليم الأول برغبة المماليك في التحالف مع أعدائه الصفويين في خضم أحداث معركة جالديران سنة 1514م.

وتعد سيطرة العثمانيين على إمارة ذي القادر التركمانية التي كانت موالية للمماليك سنة 1515 القطرة التي أفاضت كأس التوتر والأزمة بين القوتين وبالتالي حتمية المواجهة العسكرية بينهما[1].

لقد تعددت العوامل التي شجعت العثمانيين على اجتياح بلاد الشام بما فيها العامل الاقتصادي نظرا لموقعها الاستراتيجي واحتوائها على طرق التجارة الحيوية التي تصل الهضبة الإيرانية والأناضول بالبحر المتوسط وتجمع مصر بشبه الجزيرة العربية والخليج بالأناضول.

معركة مرج دابق 1516 وانهزام المماليك.

يرى بعض المؤرخين أن الصدام العثماني المملوكي هو انعكاس للصراع العثماني الإيراني المبكر[2]، بمعنى أن السلطان سليم الأول قد كان مجبرا على فتح بلاد الشام لقطع الطريق أمام وصول الإيرانيين إليها، أي أن الصراع السني – السني قد كان أثرا ونتيجة للصراع السني – الشيعي حتى تمنع الدولة العثمانية الإيرانيين من الوصول إلى السواحل الشرقية للبحر المتوسط وتوقف المد الشيعي خارج حدود الهضبة الإيرانية وشرقي الأناضول[3].

أعلن العثمانيون الحرب على المماليك بطريقة رمزية حين قاموا بالهجوم على إمارة ذي القادر الموالية للقاهرة (عاصمة المماليك) وقتلوا أميرها علاء الدولة وأرسلوا رأسه إلى القاهرة في جويلية 1515م ليبدأ قانصوه الغوري في الاستعداد للحرب حيث أعلن في أكتوبر 1515م التعبئة والنفير العام[4].

---

[1] محمد عبد الله عودة وإبراهيم الخطيب، المرجع السابق، ص24.
[2] على رأسهم المؤرخ الانجليزي الشهير أرنولد توينبي.
[3] الغالي غربي، المرجع السابق، ص59.
[4] نيقولاي إيفانوف، المرجع السابق، ص77.

مثل الحروب العثمانية الإيرانية حاول الطرفان (العثمانيون والمماليك) إضفاء الروح الدينية على صراعهم حيث اتهم المماليك العثمانيين بالكفر والارتداد عن الإسلام والسنة، كما رمى العثمانيون المماليك بالكفر والزندقة والردة وموالاة الكفار (الصفويين والبرتغاليين).

كانت الجبهة الداخلية للمماليك تعاني من التململ بفعل ظلم القادة ورفض العديد من الجنود والأهالي محاربة العثمانيين بحجة أنهم مسلمون مجاهدون في أوربا فكيف تتم مقاتلتهم وهم قد فتحوا البلدان والأقاليم الصليبية، فكانت كل المؤشرات توحي بعدم قدرة المماليك على مواجهة العثمانيين والصمود أمامهم، ورغم ذلك أصر الغوري قانصوه على حربهم فاتجه بقواته صوب شمال بلاد الشام وبالتحديد إلى حلب بجيش تعداده ستين ألف محارب ورابط بهم في سهل مرج دابق على مسافة مسير يوم واحد شمال حلب في أوت 1516.[1]

اصطدمت القوتان العسكريتان في معركة فاصلة بمرج دابق صبيحة 24 أوت 1516م وانهزم فيها المماليك وقتل أميرهم قانصوه الغوري ودخل السلطان سليم الأول إلى حلب منتصرا وفاتحا، وتعود أسباب هزيمة المماليك أمام العثمانيين إلى عدة عوامل أهمها:

1. استعمال الجيش العثماني للأسلحة النارية في مقابل بساطة وتقليدية أسلحة المماليك وهو نفس عامل انهزام الصفويين في جالديران 1514م.
2. التذمر الشعبي في بلاد الشام من ظلم المماليك وعدم تقديم المساعدة لهم في حربهم، إضافة إلى تأثر السكان بالدعاية العثمانية بكونهم مرابطون ومجاهدون في سبيل الله ويسعون إلى نشر العدل والسلام والأمان في بلاد المسلمين.
3. كثرة الخيانات في أوساط قادة الجيش المملوكي والتحاق العديد منهم بالعثمانيين وفرار البعض الآخر.[2]

---

[1] نيقولاي إيفانوف، المرجع السابق، ص79.
[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص61.



بعد انتصارهم في مرج دابق بحلب واصل العثمانيون تقدمهم حيث دخل السلطان سليم الأول في خريف سنة 1516 حماه وحمص ودمشق....وجاءته وفود طرابلس الشرق وبيروت وصيدا وجبل لبنان ليكمل بذلك العثمانيون سيطرتهم على بلاد الشام سوريا فلبنان وفلسطين إلى غاية غزة ،لتصبح مصر على مرمى حجر من القوات العثمانية عبر صحراء سيناء[1].

لتصير بذلك بلاد الشام مقاطعة عثمانية بترحيب من أهلها، فمكث السلطان سليم الأول بها مدة نظم من خلالها شؤون الإقليم العثماني الجديد وغازل طوائفه المتنوعة من المسلمين (سنة وشيعة وعلويين ودروز) والمسيحيين (مارونيين وأرثوذكس...) واليهود، حيث زار القدس ومكث بها ثلاثة أيام وأمر ببناء ضريح فوق قبر ابن عربي[2] في دمشق كمبادرة رمزية دينية، وبقيت بلاد الشام أرضا عثمانية مع بروز للثورات والحركات الانفصالية بها في أواخر العهد العثماني إلى غاية مطلع القرن العشرين حين فقدتها بفعل التسويات الاستعمارية خلال الحرب العالمية الأولى (سايكس- بيكو 1916).

ثانيا: مصر.

ارتكزت فلسفة الحكم العثماني على الجانب الديني باعتبارهم فاتحين مسلمين ومجاهدين مرابطين في سبيل الله بالأناضول وأوربا، وحتى في صراعهم مع القوى الإسلامية (المماليك والايرانيين) ركزوا على هذا الجانب، وقد كان السلطان سليم الأول 1520/1512 أبرز السلاطين العثمانيين الذين أعطوا أهمية بالغة لمسألة الخلافة فكان فتحه لبلاد الشام وانتصاره على المماليك بها بمثابة البوابة التي سيمر منها نحو مصر، والتي كانت تضم الخليفة العباسي القابع تحت مظلة المماليك الذين احتفظوا به

[1] نيقولاي إيفانوف، المرجع السابق، ص82.

[2] محي الدين محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطائي الأندلسي 558هـ/638هـ-1164م/1240م، أحد أشهر المتصوفين لقبه أتباعه وغيرهم من الصوفية "بالشيخ الأكبر" صاحب الكتاب الشهير (الفتوحات المكية)، توفي بدمشق ودفن بها.

لإضفاء الشرعية على ملكهم، فاتجهت أنظار سليم الأول نحو وضع يده على بقايا مؤسسة الخلافة الإسلامية في القاهرة[1].

كانت مصر مع بلاد الشام دولة واحدة تحت حكم المماليك وبعد مقتل قائدهم قانصوه الغوري في مرج دابق تمت البيعة لطومان باي[2] في القاهرة كخليفة له، فحاول طومان باي إعادة ترتيب أوضاع البيت الداخلي لمواجهة الزحف العثماني المتوقع[3].

جرت مراسلات بين سليم الأول وطومان باي فيها إيحاءات من العثمانيين على عدم اعترافهم بسلطة المماليك وأن دخولهم إلى مصر هو واجب ديني، بكون السلطان العثماني سليم الأول 1512-1520 حامي المسلمين والساعي لوحدتهم، مع تشديده للهجة الوعيد والتهديد والتي أرفقها بعبارات عن أصل المماليك كونهم تدرجوا من مصاف العبيد إلى القادة، ونورد هنا مقتطفات من تلك المراسلات كما نقلها أحد شهود تلك المرحلة.

مقتطفات من رسالة السلطان سليم الأول إلى طومان باي 1517 :

(من مقامنا السعيد إلى الأمير طومان باي أما بعد: فإن الله قد أوحى إلي بأن أملك الأرض والبلاد من المشرق إلى المغرب كما ملكها الاسكندر ذو القرنين...وإنك مملوك منباع مشترى ولا تصح لك ولاية وأنا ملك بن ملك إلى عشرين جد وقد توليت الملك بعهد من الخليفة وقضاة الشرع...أنا خليفة الله في أرضه وأنا أولى منك بخدمة الحرمين الشريفين....وإن أردت أن تنجو من سطوة بأسنا فاضرب السكة في مصر باسمنا وكذلك الخطبة وتكون نائبا عنا بمصر ولك من غزة إلى مصر ولنا من

---

[1] أميرة حسين محمود، "العثمانيون والعرب دراسة في المنظور التاريخي الحديث"، **مجلة الأستاذ**، العدد601، 1433هـ/2012م، ص385.

[2] فارس ومحارب من قادة المماليك وأمرائهم ابن أخت قائد المماليك الذي قضى نحبه في معركة مرج دابق سنة 1516 قانصوه الغوري، اختاره أعيان المماليك سلطانا عليهم خلفا لخاله وهو في سن 38 عاما (أنظر: نيقولاي إيفانوف، المرجع السابق، ص85).

[3] ابن أجا محمد بن محمود الحلبي، **العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك**، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1986، ص271.

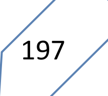
الشام إلى الفرات...وإن لم تدخل تحت طاعتنا أدخل إلى مصر وأقتل جميع من بها من المماليك....وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا..)[1].

في قراءة تحليلية لمضمون رسالة السلطان سليم الأول إلى طومان باي من الشام إلى القاهرة نستنتج ما يلي:

1. إشارة سليم الأول إلى أنه يحكم باسم الحق الإلاهي.
2. عدم شرعية حكم المماليك بالنسبة للعثمانيين لأنهم عبيد أبناء عبيد.
3. تفاخر السلطان سليم الأول بكونه من سلالة السلاطين العثمانيين آبائه وأجداده الذين توارثوا الحكم والسلطنة.
4. تسمي السلطان سليم بلقب الخليفة حتى قبل دخوله إلى القاهرة وانتزاعه اللقب من آخر الخلفاء العباسيين بها.
5. رغبة السلطان سليم الأول في الحصول على لقب خادم الحرمين الشريفين الذي كان محصورا لدى المماليك بحكم تبعية الحجاز لهم.
6. وعد سليم الأول لطومان باي بإبقائه واليا على مصر إذا أدى فروض الولاء والطاعة للعثمانيين من سكة وخطبة.
7. استعمال لهجة الوعيد والتهديد في حال رفض المماليك لشروط العثمانيين في دخول القاهرة.

لقد كان دخول العثمانيين إلى القاهرة وزحف جيوشهم من غزة نحوها أمرا مفعولا بفعل رفض قادة المماليك وأميرهم طومان باي للشروط العثمانية والاستسلام، فتحركت قوات سليم الأول من غزة وزحفت قوات طومان باي من القاهرة نحو الريدانية[2] بضواحي القاهرة الشمالية لتبدأ المعركة الفاصلة بين الجانبين في 22 جانفي1517م وتنتصر فيها القوات العثمانية بفعل تفوقها العددي حيث كانوا

[1] ابن أجا محمد محمود الحلبي، المصدر السابق، ص274.
[2] تقع الريدانية اليوم بالقرب من المنصورة بمحافظة الدقهلية في مصر.



"كالجراد الذي لا يحصى"[1] رغم المقاومة العنيفة التي جوبهت بها من طرف الجيش المملوكي حيث قتل في المعركة سنان باشا الصدر الأعظم للسلطان سليم الأول[2].

دخلت القوات العثمانية إلى القاهرة وقوبلت بمقاومة محلية وحرب شوارع قادها طومان باي بنفسه بعد انسحابه من الريدانية[3]، وفشلت كل محاولات المماليك لتحقيق انتصار عسكري على العثمانيين الذين تمكنوا من إلقاء القبض على طومان باي وشنقه الذي انتهى به حكم المماليك وبادت دولتهم.

خلصت باقي الأراضي المصرية للعثمانيين وبقي السلطان سليم الأول بالقاهرة مدة ستة أشهر وضع فيها أسسا لولاية مصر العثمانية ونظم أحوالها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية[4]، لتبقى بذلك مصر من أكبر الولايات والأقاليم العثمانية وأهمها حتى عصر واليها العثماني محمد علي باشا[5] 1848/1805 الذي حاول الانفصال عنها والاستقلال بحكم مصر، والذي استطاع أن يحدث ثورة تحديثية بها في مختلف الجوانب الزراعية والصناعية والعسكرية مستغلا في ذلك موروث الحملة الفرنسية على مصر 1798-1801 والتي صدر على إثرها مئات الكتب والموسوعات في وصف مصر وجغرافيتنا ومقوماتها الطبيعية والبشرية.[6]

أحكم العثمانيون قبضتهم على بلاد الشام ومصر ليحقق بذلك السلطان سليم الأول توسعات إقليمية كبرى وهدفا أسمى كان ضمن أولوياته وهو القضاء على أي سلطة سياسية دينية سنية تنازع

---

[1] نيقولاي إيفانوف، المرجع السابق، ص87 (نقلا عن : ابن اياس محمد بن أحمد، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق: محمد مصطفى، القاهرة، 1960، المجلد الخامس، ص144.)

[2] ابن أجا محمد محمود الحلبي، المصدر السابق، ص283.

[3] نيقولاي إيفانوف، المرجع السابق، ص88.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص64.

[5] حاكم مصر بين سنتي 1805/ 1848 باسم الدولة العثمانية التي حاول الاستقلال عنها في أواخر عهده، أسس لنهضة مصر الحديثة سياسيا واقتصاديا وعسكريا وتعليميا، بعد وفاته بقي الحكم في أبنائه وأحفاده لمصر إلى غاية قيام حركة الضباط الأحرار سنة 1952 والتي أطاحت بالنظام الملكي وأعلنت قيام الجمهورية المصرية (أنظر: إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ المعاصر**، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2000، ص239.)

[6] M. Fourier, **préface historique au Description l'Egypte**, Tome premier antiquités-descriptions, Imprimerie de c.l.f Panckoucke, paris, p14.

العثمانيين حكم العالم الإسلامي السني، وتطرح هنا قضية تنازل آخر خليفة عباسي بالقاهرة المتوكل على لقب خليفة المسلمين للسلطان سليم الأول الذي حمله معه إلى اسطنبول في خريف سنة 1517م.[1]

ومهما يكن فقد أطلق السلطان سليم الأول على نفسه اسم الخليفة مع غياب تام لأي منافس له على هذا اللقب في العالم الإسلامي في ما عدا الادعاءات الصفوية، والذي عززه بتبعية البقاع المقدسة والحرمين الشريفين في الحجاز إلى سلطته كما سنرى في المطلب القادم.

المطلب الثالث: التوسع العثماني في الحجاز وشبه الجزيرة العربية.

لم يكن الحجاز وأراضي العرب في شبه الجزيرة العربية ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبرى للعثمانيين، فهي مناطق فقيرة من حيث الموارد آنذاك وبعيدة نوعا ما عن المحاور الرئيسية لاهتمامات العثمانيين في البداية، غير أن المكانة الدينية والثقل التاريخي للحجاز قد جعله من صلب اهتمامات السلطان العثماني سليم الأول بعد فتحه لبلاد الشام ودخوله إلى القاهرة.

أولا: الحجاز

الحجاز مهد الرسالة المحمدية النبوية الإسلامية التي يعتبر العثمانيون أنفسهم حماة لها، فهو يضم الحرمين الشريفين مكة المكرمة والمدينة المنورة التين تسمى السلطان سليم الأول بخادمهما حيث لقب نفسه بخادم الحرمين الشريفين.

كان الحجاز تحت السلطة الإسمية للمماليك في القاهرة وقد تعرض لأزمات اقتصادية نتيجة شح موارده من جهة، وتراجع مداخيل تجارته بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح الذي تحولت معه طرق

[1] Kemal H Karpat, **the politicization of Islam**, Oxford university press, 2001, p241.

التجارة الدولية من جهة أخرى، فكان بذلك يعيش على أعطيات المماليك وهبات المسلمين إلى الحرمين وأوقافهم[1].

ومع سقوط دولة المماليك في بلاد الشام ومصر على يد العثمانيين كان من الطبيعي أن تتوجه أنظارهم صوب الحجاز لتعزيز مكانتهم الدينية والروحية في العالم الإسلامي، بعد أن أحكموا قبضتهم على دمشق والقاهرة والقدس وخطب باسمهم في منابر بغداد.

توارث الأشراف الحسينيون حكم مكة المكرمة والمدينة المنورة وتخومهما وفي مطلع القرن السادس عشر كان الشريف بركات الحسيني 1524/1495 حاكما للحجاز، فقبل بالسلطة العثمانية عليه وأقر تبعيته إلى السلطان العثماني سليم الأول محققا بذلك عدة أهداف استراتيجية منها:

1. حاجة الحجاز والأراضي المقدسة لحماية دولة إسلامية كبيرة بعد انهيار سلطة المماليك، والدولة العثمانية آنذاك هي الوحيدة التي يمكنها حماية الحرمين الشريفين من الخطر البرتغالي المتزايد في البحر الأحمر.
2. الاستفادة من الإعانات المالية العثمانية إلى الحجاز من مصر ومن الآستانة ومن الإيالات العثمانية الأخرى في ما بعد[2].
3. إبقاء العثمانيين للأشراف في مناصبهم مع اعترافهم بسلطة الباب العالي عليهم وتبعيتهم الإسمية له بالخطبة والسكة والدعاء، وبالتالي لا حاجة لمحاربة الدولة العثمانية مادامت لا تشكل خطرا على حكم الأشراف[3].

فقام الشريف بركات بإرسال ابنه إلى القاهرة ليقدم فروض الولاء والطاعة للسلطان سليم الأول باسم الحجاز وأشرافه وأهله ويعلمه باعترافهم بسلطته على الحرمين الشريفين وتبعيتهم له، حيث قدم

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص94.

[2] كانت الجزائر العثمانية ترسل مساعدات سنوية إلى الحرمين الشريفين والقدس الشريف عبر قوافل الحج مع وجود أوقاف جزائرية بها تعود إلى ذلك العهد.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص43.

له مفاتيح الكعبة والمسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف كتعبير رمزي عن خضوع الحجاز للدولة العثمانية والسلطان العثماني، ليدخل الحجاز تحت السيادة العثمانية منذ ذلك التاريخ وإلى غاية ثورة الشريف حسين[1] على الدولة العثمانية سنة 1916م في إطار صراع الحرب العالمية الأولى وكيد القوى الأوربية وخاصة الانجليز والفرنسيين للباب العالي.[2]

ثانيا: فتح اليمن والتوسع في الخليج العربي

بسيطرة العثمانيين على مصر والحجاز أصبح البحر الأحمر بحيرة عثمانية وأصبح ميناء جدة والسويس قاعدة بحرية لعملياتهم العسكرية البحرية في المحيط الهندي، وكان اليمن محورا استراتيجيا يلتقي فيه البحر الأحمر بالمحيط الهندي عبر خليج عدن ومضيق باب المندب.

حكمت الدولة الطاهرية اليمن بين سنتي 1517/1454م بالتوازي مع حكم الأئمة الزيدية[3] لشماله[4]، مع وجود لبقايا المماليك الذين بسقوط دولتهم دخل اليمن ضمن مجال النفوذ العثماني في البداية بطريقة سلمية[5]، كما انتشرت الفوضى وعمت الاضطرابات في العديد من مناطقه نظرا لطبيعته

---

[1] الشريف الحسين بن علي الهاشمي شريف مكة وملك الحجاز نادى باستقلال العرب عن حكم الدولة العثمانية، وقاد "الثورة العربية" سنة 1916 ضد حكمها انطلاقا من الحجاز بدعم من الانجليز، توفي بالأردن سنة 1931 ودفن في القدس.

[2] عن دور الدعاية الانجليزية في تأليب العرب ضد العثمانيين الأتراك أنظر: لورانس إدوارد توماس (لورانس العرب) ، **أعمدة الحكمة السبعة**، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 1963.

[3] الزيدية هم طائفة دينية إسلامية متفرعة عن الشيعة ينتسبون للإمام زيد بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وتنتشر الزيدية في شمال اليمن وحكم أئمتهم اليمن في عدة مراحل تاريخية ويتركزون اليوم في محافظة صعدة في شمال اليمن وتتزعمهم الأسرة الحوثية التي تتمتع بنفوذ واسع في الأوساط الزيدية واليمنية، وقد سيطر الحوثيون بدعم مباشر من إيران على السلطة في اليمن منذ سنة 2017.

[4] إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص45 (نقلا عن: قطب الدين النهرواني المكي، **البرق اليماني في الفتح العثماني**، الرياض، 1967، ص11.)

[5] الغالي غربي، المرجع السابق، ص65.

القبلية وصعوبة السيطرة عليه متأثرا في ذلك بعدم الاستقرار الذي ميز الحكم العثماني لمصر وتهديدات البرتغاليين لسواحله[1].

وبقي حال اليمن كذلك متأرجحا بين النفوذ العثماني والزيدي ورجال القبائل إلى غاية نهاية الحكم العثماني به مطلع القرن العشرين ميلادي.

كما اعترفت مشيخات الخليج وأمراء القبائل العربية في سواحل الخليج والبحر الأحمر بالسلطة العثمانية وأقروا تبعيتهم للباب العالي مع احتفاظهم باستقلالهم الداخلي وامتيازاتهم المحلية[2]، وتعد الأحساء والقطيف ومسقط وغيرها من أهم المناطق التي سيطر عليها العثمانيون في شرق الجزيرة العربية ولم يستطع البرتغاليون والإيرانيون زعزعة سلطة الباب العالي في الخليج[3]، حيث استطاعت الدولة العثمانية أن تكون في النصف الثاني من القرن السادس عشر ميلادي سيدة البحار الجنوبية (البحر الأحمر- الخليج العربي- المحيط الهندي) بالإضافة إلى مكانتها المتميزة في البحر المتوسط وذلك بفضل توسعات السلطان سليم الأول 1520/1512 وخليفته السلطان سليمان القانوني 1566/1520م في البلاد العربية مشرقا ومغربا (بلاد الشام- مصر-الحجاز- العراق- اليمن- شبه الجزيرة العربية- طرابلس الغرب- تونس- الجزائر....)[4].

لقد كان التوسع العثماني في البلاد العربية في مرحلة قوة الدولة العثمانية ووصولها إلى أوج ازدهارها وعنفوانها حيث بلغت أعلى درجات الكمال في عهد السلطان سليمان القانوني[5]، في مقابل ضعف وتفكك الأقاليم العربية تحت السلطة المملوكية والزعامات المحلية[6]، مما سهل للعثمانيين بسط السيطرة

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، المرجع السابق، ص47.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص65.

[3] نيقولاي إيفانوف، المرجع السابق، ص115.

[4] نزار قازان، **سلاطين بني عثمان بين قتال الإخوة وفتنة الانكشارية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1992، ص51.

[5] محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص198.

[6] رأفت غنيمي الشيخ، **التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية 1992/1412**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1992، ص33.

والنفوذ على المناطق العربية ويمكن إجمال الآثار والانعكاسات الإيجابية للتوسع العثماني في المشرق العربي في ما يلي:

1. تحقيق الوحدة السياسية للمسلمين العرب تحت راية العثمانيين بعد القضاء على دولة المماليك وضم بلاد الشام ومصر والحجاز.
2. قطع الطريق أمام التمددات الشيعية القادمة من الهضبة الإيرانية.
3. مواجهة الصليبيين البرتغاليين والتصدي لهم في الخليج والبحر الأحمر.
4. الإبقاء على الحكام المحليين والأشراف في مناصبهم مقابل اعترافهم بالسلطة الإسمية للدولة العثمانية وصك العملة والخطبة باسم سلطانها.

المبحث الثالث: التمدد الايراني في المشرق العربي.

بتأسيس الدولة الصفوية في إيران سنة 1501 بقيادة الشاه إسماعيل الصفوي ظهرت قوة إقليمية جديدة على مسرح أحداث العالم الإسلامي الحديث الذي تقاسمت زعامته مطلع القرن السادس عشر ميلادي الدولتان العثمانية والمملوكية، غير أن بروز الصفويين في الهضبة الإيرانية قد أخلط حسابات هذين القوتين.

حيث أن دولة الشاه إسماعيل الناشئة لم تكن دولة ذات بعد محلي أو داخلي في الهضبة الإيرانية فقط، وإنما كانت لها أطماع توسعية وطموحات إقليمية ومشروع امبراطوري، اعتبر الأراضي العربية في المشرق مجالا حيويا له وبالتالي ضرورة بسط السيطرة عليها.

استند الصفويون على المذهب الشيعي كمحرك ديني لامتداداتهم وذلك من خلال بثه ونشره في الأوساط السنية من جهة، وبعثه وتقويته في الأوساط الشيعية من جهة أخرى، وقد كان العرب الشيعة منتشرين في مختلف مناطق المشرق وخاصة في العراق وبلاد الشام وشرقي الجزيرة العربية، وبالتالي وجد الشاه إسماعيل الأول وخلفاؤه من بعده القاعدة الشعبية التي يستندون عليها لتحقيق أطماعهم التوسعية في المشرق العربي.

وبالإضافة إلى المحرك الطائفي المذهبي أدرك الصفويون الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمناطق المشرقية، حيث شكل العراق وبلاد الشام والجزيرة العربية العمق الاستراتيجي للهضبة الإيرانية غربا عبر سلسلة جبال زاغروس والخليج العربي من أجل النفاذ إلى تجارة البحر المتوسط ومنه إلى أوربا، وذلك للنهوض بالتجارة الإيرانية وإحياء طرقها القديمة المتضررة من الحصار الاقتصادي الذي فرضه العثمانيون عليها من جهة، ومن الكشوفات البحرية الأوربية التي غيرت طرق التجارة من جهة أخرى.

لقد كان المشرق العربي محورا رئيسيا من محاور الصراع العثماني الايراني وتجاذبات فصوله وتطوراته فقد كان مجالا للتنافس الاستراتيجي والاقتصادي والديني المذهبي بينهما، فبينما لم تكن للعثمانيين في بداية تكوينهم اهتمامات على الجبهة العربية حتى في أوج قوتهم وتوسعاتهم عند فتح القسطنطينية سنة 1453، كان للصفويين بمجرد تأسيسهم لكيانهم السياسي سنة 1501 أهداف مباشرة في المناطق العربية حيث توجهت القوات الصفوية صوب العراق لتضمه لأملاك الشاه سنة 1508م.

وعند مقارنة أول حملة إيرانية حديثة على البلاد العربية بأول حملة عثمانية عليها نجد الأولى قد تمت بعد سبع سنوات من تأسيس الدولة الصفوية 1508/1501، في حين أن الثانية قد تمت بعد أكثر من القرنين من تأسيس الدولة العثمانية 1516/1299، فالفرق في القيمة الزمنية لتطلعات الدولتين إلى البلاد العربية يحمل دلالات وإشارات تدل على أن الإيرانيين قد جعلوا التمدد في المشرق العربي مصاحبا لمسار تطور دولتهم، بينما دفع العثمانيون في مطلع القرن السادس عشر إلى ضم المناطق العربية بفعل مجموعة من الظروف المحلية والإقليمية والدولية، ولعل أبرزها الصراع مع الجارة إيران الصفوية الذي اتخذ طابعا عسكريا عنيفا منذ معركة جالديران سنة 1514م.

المطلب الأول: التمدد الصفوي في العراق

تشكل الجغرافيا الطبيعية صلة وصل بين العراق والهضبة الإيرانية[1] عبر الحدود والتخوم والمنافذ البحرية والنهرية وصلة وصل بين الشرق والغرب عبر مراكز إقليمية وحواضر مدنية[1]، فبينما شكل

[1] أنظر مخطط دول الهضبة الإيرانية الفارسية التي تعاقبت على حكم العراق عبر التاريخ في **الملحق**: **17**.

العراق وبلاد الشام حلقة الوصل بين إيران والبحر المتوسط وأوربا كانت الهضبة الإيرانية حلقة الوصل الرئيسية بين العراق وآسيا الوسطى والشرقية.

لقد كانت استراتيجية موقع العراق وأهميته من المسببات الأساسية لتأجيج الصراع العثماني–الايراني حيث غدت الأراضي العراقية ساحة لذلك الصراع وآثاره وانعكاساته[2]، فمع بروز إيران على مسرح الأحداث في التاريخ الحديث والمعاصر مع تأسيس الدولة الصفوية سنة 1501م قامت هذه الأخيرة بالتوسع على حساب الأراضي العراقية وبقيت ترسبات ذلك الصراع قائمة إلى غاية القرن العشرين ولكن بصورة صراع إيراني– عراقي وخلافات مريرة على مناطق الحدود ومسائل سياسية ومذهبية[3] واقتصادية أخرى[4].

التواجد الايراني في العراق 1534/1508:

جلبت استراتيجية موقع العراق واحتوائه على مزارات الشيعة وعتباتهم المقدسة وقبور وأضرحة أئمتهم أنظار الشاه إسماعيل الصفوي الذي أراد ضرب عصفورين بحجر واحد من خلال سيطرته على العراق، حيث أراد التأكيد على صبغته الشيعية وضمان تماسك جبهته الداخلية التي تحن إلى الحج نحو كربلاء والنجف من جهة، وأراد كذلك وضع يده على الأراضي الزراعية الخصبة في العراق وفتح الطريق لدولته نحو البحر المتوسط والخليج العربي من جهة أخرى[5].

---

[1] سيار الجميل، "**استراتيجية العراق وأثرها في نشوء الصراع العثماني– الإيراني**"، مجلة آفاق العربية، السنة 06، العدد 10، جوان 1980، ص14.

[2] سيار الجميل، العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين (الورقة العربية الثانية)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية **العلاقات العربية الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، بيروت– الدوحة، 1995، ص449.

[3] مثل اتهام العراق في عهد الرئيس الراحل صدام حسين لإيران بمحاولات تصدير الثورة الخمينية إليه والتي قامت سنة 1979.

[4] نفسه، ص455.

[5] إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، المرجع السابق، ص13.

لقد كان العراق في مطلع القرن السادس عشر متفرقا تحت حكم الأسر التركمانية من بقايا الآق قوينلو والقره قوينلو إضافة إلى بعض الزعامات المحلية، وكان الأمير مراد بن يعقوب آخر أمراء الآق قوينلو أقوى حكام العراق في تلك الفترة وأملاكه محط أطماع الشاه إسماعيل الصفوي الذي قضى على الآق قوينلو في إيران[1].

أعد الشاه إسماعيل سنة 914هـ/1508م جيشين للتوجه نحو العراق الأول بقيادته والثاني بقيادة حسن بك فزحفت القوات الصفوية صوب بغداد التي دخلتها دون مقاومة في نفس السنة[2]، ليبسط بذلك الصفويون سلطانهم على الجزيرة الفراتية وبغداد والنجف وكربلاء مع قيامهم بأعمال عنف وتطهير في حق أهل السنة بالعراق[3].

لقد كان من آثار ضم الصفويين للعراق أن تأجج الصراع الطائفي بين السنة والشيعة بفعل سياسات الشاه إسماعيل الصفوي في العراق من قمعه لأهل السنة وتعظيمه للشيعة والاهتمام بالعتبات والمزارات الشيعية في مقابل تخريب قبور أئمة علماء السنة في مختلف مناطق العراق[4]، كما تقاربت حدود الدولة الصفوية الغربية مع حدود الدولة العثمانية الشرقية بفعل التواجد الصفوي في العراق الذي أصبح بذلك حلقة مهمة من حلقات الصراع العثماني الإيراني.

عين الشاه إسماعيل حاكما صفويا على العراق وأعلن التشيع مذهبا رسميا لأهله ومكث به مدة ينظم أموره الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، إذ فتحت سيطرته على العراق شهيته لإقامة دولة شيعية كبرى تضم إيران والعراق وبلاد الشام[5].

---

[1] علي ظريف الأعظمي، **تاريخ الدول اليونانية والفارسية في العراق**، تقديم وتعليق: عزت رفعت، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ص104.

[2] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص60.

[3] كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص497.

[4] إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، المرجع السابق، ص14.

[5] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص61.

اصطدم هذا الطموح الصفوي بالإرادة العثمانية حيث أن وصول السلطان سليم الأول 1520/1512 إلى سدة الحكم في السلطنة العثمانية قد عجل بالتوجه الشرقي لطموحاتها التوسعية، وجعل من أولوياتها في تلك المرحلة وقف الزحف الإيراني وحماية المسلمين السنة من اعتداءاتهم.

فالعثمانيون لم يرضوا عن تصرفات الشيعة الصفويين في العراق وتجاوزاتهم في حق أهل السنة وتدميرهم لمقابر وأضرحة أعلامهم كأبي حنيفة النعمان وعبد القادر الجيلاني وغيرهم[1]، ويذكر بعض الدارسين أن من أسباب قيام معركة جالديران سنة 1514م بين العثمانيين والصفويين هو الغزو الصفوي للعراق سنة 1508 وأعمالهم التخريبية والقمعية في حق أهل السنة وممتلكاتهم[2].

بقيت الأراضي العراقية تحت السيطرة الإيرانية بين سنتي 1534/1508م تخللتها بعض الاضطرابات والثورات المحلية خصوصا من أهل السنة الناقمين على الحكم الصفوي، وحتى من بعض القادة الصفويين الذين كانت لهم أطماع في الاستقلال بالعراق عن الشاه الصفوي، كما فعل القائد الصفوي ذوالفقار ابن نخوذ الذي حاول الاستقلال عن السلطة الصفوية ولكنه فشل في ذلك، ليوطد الصفويون وجودهم بالعراق سنة 1530 وحفاظهم على نفوذهم المذهبي ومصالحهم الاقتصادية به إلى غاية افتكاك العثمانيين له سنة 1534.[3]

الحكم الايراني الثاني للعراق 1638/1624:

استرجع السلطان سليمان القانوني العراق من الصفويين في حملته عليه سنة 940هـ/1534م وذلك عبر إنفاذه لجيشين واحد بقيادته وآخر بقيادة الصدر الأعظم إبراهيم باشا حيث أن سليمان كان عازما على الإغارة على الصفويين في تبريز وبغداد، فدخلت القوات العثمانية المدينتان وسلمت لهم بغداد بعد هروب حاكمها الصفوي بكلو محمد خان ليواصل العثمانيون تقدمهم في باقي المدن

[1] عبد الإله بن سعود السعدون، "الصراع الصفوي العثماني في بغداد"، **صحيفة العراق الإلكترونية**، ص1.

[2] عبد العزيز بن صالح المحمود، **عودة الصفويين**، المرجع السابق، ص11.

[3] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص155.

العراقية التي دانت لهم، ومكث السلطان سليمان القانوني في العراق مدة ينظم أحواله ونظمه الإدارية والاقتصادية والاجتماعية[1]، ليبقى العراق تحت قبضة العثمانيين وسيطرتهم ونفوذهم من تاريخ فتحه سنة 1534م حوالي 91 سنة إلى تاريخ حملة الصفويين الثانية عليه سنة 1624م.[2]

تأثر العراق كإقليم عثماني مهم وواسع بالضعف الذي دب في أركان السلطنة العلية مطلع القرن السابع عشر الميلادي، حيث ظهرت بعض الزعامات التي أرادت الاستقلال عن الحكم العثماني مثل آل أفراسياب في البصرة وبكر صوباشي في بغداد لينتهز هذه الفرصة الذهبية الشاه الصفوي عباس الأول من أجل الاستيلاء على العراق[3].

جهز الشاه عباس الأول جيشا قاصدا به بغداد وأذاع أن هذه الحملة إنما هي متجهة لزيارة العتبات المقدسة في النجف وكربلاء أي أنه أخفى الهدف الحقيقي للحملة وهو الإغارة على بغداد، وجرت بينه وبين الحاكم العثماني المتمرد على سلطة الباب العالي بكر صوباشي مراسلات لم تثمر اتفاقا بينهما ليعطي الشاه أوامره باجتياح بغداد ويستولي عليها وعلى الموصل وكركوك والنجف وكربلاء ومعظم أجزاء العراق سنة 1624م [4]، ليقوم العثمانيون بعدة محاولات لاسترجاع العراق إلى دائرة ممتلكاتهم لما تمثله بلاد الرافدين من أهمية بالنسبة لهم بكونها مجالا حيويا لا يجب التفريط فيه أو التسليم بالسيطرة الإيرانية عليه[5].

توفي الشاه عباس الأول سنة 1629م دون أن يحقق حلمه الكبير والقاضي بإحكام السيطرة على الخليج العربي وتحويله إلى بحيرة صفوية، وذلك بعد أن عجز عن ضم البصرة بعد أن اجتاح بغداد

[1] علي ظريف الأعظمي، المرجع السابق، ص107.

[2] نفسه، ص108.

[3] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص289.

[4] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص182.

[5] سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، المرجع السابق ص167.

والموصل والنجف وكربلاء حيث أن تماسك جبهة آل أفراسياب بها وقوتهم العسكرية وتحالفهم مع البرتغاليين قد حال بينهم وبين استيلاء الإيرانيين على ممتلكاتهم في البصرة وضواحيها[1].

لم تدم السيطرة الصفوية على دواخل العراق وشماله طويلا بفعل المحاولات العثمانية المتكررة والإصرار على استرجاع مدنه الاستراتيجية حيث تم إجلاء القوات الصفوية من كركوك والموصل، لينحصر الوجود الصفوي في بغداد مع استمرارية الصراع بينهما حولها إلى غاية تمكن السلطان العثماني مراد الرابع سنة 1638م من استرجاع بغداد وتثبيت الحكم العثماني للعراق مرة أخرى[2].

ليبقى بذلك العراق تحت السيطرة العثمانية مع تحرشات إيرانية دورية به إلى غاية سقوط دولة الصفويين سنة 1736م، وعدم قدرة القاجاريين 1795-1925م من التوسع فيه ليخلو الجو للحكم العثماني به إلى غاية مطلع القرن العشرين ووقوعه تحت الانتداب البريطاني سنة 1918م.

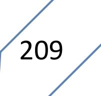
المطلب الثاني: التمدد الايراني في بلاد الشام.

ترجع الجذور السياسية للصراع العثماني الايراني في أصولها إلى تطورات التاريخ الاجتماعي لغرب الهضبة الإيرانية وجنوب الأناضول وشمالي بلاد الشام، أين نمت سلطة القبائل التركمانية خلال النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادي بفعل انهيار وضعف السلطة المركزية العثمانية مع غزوات المغول واكتساح تيمورلنك للأراضي العثمانية وانتصاره في معركة أنقرة سنة 1402.[3]

حيث كانت الظروف ملائمة للشيخ جنيد الصفوي لنشر أفكاره وكسب المريدين والمؤيدين في شمال سوريا وجنوب الأناضول وخاصة بين أفراد القبائل التركمانية الذين اعتنق العديد منهم المذهب الشيعي وصاروا مريدين وأتباع للأسرة الصفوية ودولتها، فشكل تأسيس الدولة الصفوية سنة 1501 على يد الشاه إسماعيل الأول خطرا على المماليك حكام بلاد الشام نظرا للارتباط الوثيق الذي كان

---

[1] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص162.
[2] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص165.
[3] عادل علواش، المرجع السابق، ص3.



يجمع السلطة الصفوية بأتباعهم من المتشيعين في الشمال السوري، والذين هاجر العديد من علمائهم إلى إيران وساهموا في ما بعد في تقويم المسار العقائدي للدولة الصفوية من التشيع المغالي إلى التشيع الاثنا عشري ونقصد هنا بالتحديد علماء المذهب الاثنا عشري القادمين من سوريا[1].

لم تكن أراضي بلاد الشام مسرحا مباشرا للمعارك والحروب بين العثمانيين والايرانيين كما هو الحال بالنسبة للعراق وكردستان فهذه الأخيرة كانت الساحة المباشرة للمواجهات العسكرية بين القوتين وعلى رأسها معركة جالديران سنة 1514م والتي كان للأكراد دور كبير فيها من خلال مساعدة العثمانيين في انتصارهم[2].

يعد الطريق الدولي تبريز– حلب طريقا حيويا وممرا استراتيجيا للسلع الإيرانية وعلى رأسها الحرير فهو محور مهم من محاور التجارة الدولية، ولم تغفل الدولة الصفوية أهميته فبالإضافة إلى الدعاية المذهبية الصفوية في بلاد الشام كانت الأطماع الاقتصادية منشطا للتحركات الصفوية بالشام من أجل المرور منه نحو سواحل البحر المتوسط الشرقية والاستفادة من خيرات البلاد وطرق تجارتها ومدنها الاستراتيجية (حلب– دمشق– طرابلس الشرق– القدس– طرسوس– حيفا– نابلس– غزة– بيروت....).

وقفت الدولة العثمانية في وجه الأطماع الايرانية ببلاد الشام حيث وجه العثمانيون جيشهم صوب الشمال السوري وانتصروا على المماليك في معركة مرج دابق شمال حلب سنة 1516، فكان الهدف العثماني البعيد من السيطرة على بلاد الشام هو قطع الطريق أمام الأطماع التوسعية الايرانية في المشرق العربي وخصوصا بلاد الشام[3].

---

[1] عادل علواش، المرجع السابق، ص4.

[2] زانيار باشور، **العلاقات التركية الأوربية وانعكاساتها على القضية الكردية**، نشر في 18 جويلية 2012، الرابط: www.kcdme.com، تاريخ تصفح الموقع:11ديسمبر2018.

[3] فهمي توفيق محمد مقبل، "تساؤلات حول أسباب غياب المنافسة البحرية العثمانية في الكشوف الجغرافية للعالم الجديد (898هـ–974هـ/1492م–1566م)"، **مجلة عصور**، ص3.

فرض العثمانيون حصارا اقتصاديا على ايران عبر غلق الطريق التجاري الشمالي عليها وهو الذي يمر بمحور(تبريز- أرضروم- بورصة) مما دفع بالصفويين إلى السعي للسيطرة على الطريق التجاري الجنوبي عبر محور(تبريز- الموصل- حلب) والذي يصل إيران بشمال العراق وبلاد الشام وصولا إلى البحر المتوسط[1].

لقد كانت الجغرافيا الاقتصادية محركا رئيسيا للصراع العثماني الايرانية على بلاد الشام والعراق فمثلا استمر السعي الصفوي للسيطرة على حلب لأكثر من 117 عاما لأن الدولة الصفوية قد أدركت بأن الذي يسيطر على حلب وبغداد سيتحكم في النسبة الكبيرة من تجارة المحيط الهندي التي تمر عبر اليابسة[2].

غير أن السيطرة العثمانية على بلاد الشام ومصر بعد معركتي مرج دابق 1516 والريدانية 1517 قد قضى على الأحلام الايرانية في تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في الوصول بنفوذهم وسيطرتهم إلى حوض البحر المتوسط عبر بلاد الشام[3].

ليبدأ حسب العديد من المؤرخين التاريخ الحديث للمشرق العربي (بلاد الشام- مصر- العراق- شبه الجزيرة العربية) مع التواجد العثماني بتلك الأقاليم وتحقيق السلطة العثمانية لوحدة سياسية بين المناطق العربية تحت راية الباب العالي، محدثة بذلك تغيرات جيوسياسية وتحولات كبرى في منطقة غرب آسيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا[4].

كما أن دخول المشرق العربي تحت السلطة العثمانية قد أعطى بعدا امبراطوريا للدولة العثمانية باتساعها في ثلاث قارات (آسيا وإفريقيا وأوربا) وبعدا دينيا أكبر بصفتها دولة الخلافة الإسلامية التي

---

[1] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص151.

[2] وجيه كوثراني، "تعقيب على بحث عبد العزيز الدوري حول العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين"، **بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول العلاقات العربية الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل**، المرجع السابق، ص95.

[3] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص154.

[4] أحمد فؤاد متولي، **الفتح العثماني للشام ومصر**، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1995، ص7.

تجمع بين الأقاليم المسلمة ولا سيما العربية منها حيث المدن التاريخية والمقدسات ومهد الرسالة الإسلامية المحمدية[1].

وقد اهتم الأوربيون بهذا التحول في السياسة الخارجية العثمانية نحو المشرق العربي واعتبروه تطورا كبيرا في البعد الديني للدولة العثمانية بسيطرتها على المدن التاريخية المقدسة واكتسابها للقب الخلافة الإسلامية، حيث وصف أحد المؤرخين الأوربيين السلطان العثماني بأنه "بابا المسلمين" تعبيرا عن مكانته الدينية كخليفة للمسلمين ومشبها إياه بالبابا عند المسيحيين الذي يعد أعلى سلطة كهنوتية وروحيه ولاهوتية في العالم المسيحي.[2]

المبحث الرابع: الانعكاسات السياسية والاقتصادية للصراع العثماني الايراني على المشرق العربي.

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية.

لم يكن للعرب مطلع القرن السادس عشر الميلادي قوة مركزية تجمع شملهم أو سلطة قوية يتحكمون في إدارتها حيث كان المشرق العربي منقسما إلى أقاليم تجمع بينها إسميا سلطة المماليك في القاهرة، لذلك تركزت أنظار القوتان العثمانية والإيرانية على المناطق العربية باعتبارها هدفا سهل المنال من أجل التوسع فيها ومد النفوذ إليها.

لقد كان الشرق الأوسط بمفهومه الحالي مقسما بين ثلاث قوى إقليمية غير عربية هي: العثمانيون والصفويون والمماليك، وقد عجل صراع وصدام القوتان العثمانية والإيرانية في سقوط دولة المماليك على يد العثمانيين، وهنا نصل إلى أول نتيجة وأثر للصراع العثماني الايراني على المشرق العربي وهي

---

[1] نيل الكسندروفنا دولينا، المرجع السابق، ص3.

[2] أحمد نوري النعيمي ، **تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص49.

وقوع أقاليم هذا الأخير تحت سلطة الباب العالي بعد انتصار القوات العثمانية على المماليك حيث أصبحت بلاد الشام ومصر والحجاز ضمن الممتلكات العثمانية.

ومنها توسعت السيطرة العثمانية لتشمل اليمن والعراق وشرقي الجزيرة العربية فساهم انضمام العرب إلى الحكم العثماني في النصف الأول من القرن السادس عشر وعبر مراحل متلاحقة في تعزيز القوة الديمغرافية للمسلمين داخل أركان السلطنة العثمانية، بعد أن كان أغلبها مشكلا من المسيحيين الأرثوذكس في شرق أوربا والأرمن الكاثوليك، كما ساهم هذا التوسع في تنوع التشكيلة الديمغرافية للقوميات والإثنيات العثمانية بانضمام العرب إليها إضافة للأتراك والأكراد والأرمن والكرجستانيين والسلافيين والبلغار واليهود واليونانيين والألبان والدروز والموارنة...إلخ.[1]

وبسيطرة العثمانيين على المشرق العربي أصبحت أراضيه مسرحا لصراعهم مع الايرانيين الذي دام أكثر من اربعة قرون 1514/1924[2]، ولم يكن العرب فاعلين في ذلك الصراع بقدر ما كانوا ضحايا له وأراضيهم مسرحا لفصوله وتطوراته، فالمشرق العربي بالنسبة للعثمانيين كما الايرانيين مجال حيوي حساس له أهميته الاستراتيجية والاقتصادية والدينية والمذهبية فهو كما ذكرنا سابقا ذو إمكانيات تجارية وزراعية هائلة وذو مكانة دينية وروحية بارزة للطرفين نظرا لاحتوائه على مراكز ومدن تاريخية إسلامية مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف والنجف الأشرف وكربلاء وسامراء.

سبق الايرانيون العثمانيين في الدخول إلى العراق وذلك بدخول قوات الشاه إسماعيل الأول إليه سنة 1508 واعتباره إقليما صفويا له أهميته الاقتصادية بمزارعه الخصبة وموارده المائية والنهرية الغزيرة وطرق التجارة الحيوية المارة بأراضيه، إضافة إلى احتوائه على مراقد الأئمة المقدسين لدى الشيعة والتي برعايتها عزز الإيرانيون سلطتهم السياسية بسلطة دينية قائمة على تبني ونصرة المذهب الشيعي.

---

[1] V. Duruy, **Histoire De l'empire ottoman depuis les origines jusqu'au Traité de Berlin**, librairie Hachette, paris, 1881, p30.

[2] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص36.

بينما سبق العثمانيون الايرانيين في السيطرة على بلاد الشام ومصر بعد انتصار السلطان سليم الأول على الملك قانصوه الغوري وخليفته طومان باي في معركتي مرج دابق 1516 والريدانية 1517 على التوالي، فقضى العثمانيون على دولة المماليك وضموا ممتلكاتها إليهم وهو ما اشتهر في الأدبيات التاريخية بــ: (غزوة السلطان سليم خان مع السلطان قانصوه الغوري)[1] .

ساهم الصراع العثماني –الايراني في تعميق الانقسام السياسي في المنطقة، حيث كانت بعض الزعامات المحلية تدين بالولاء للسلطان العثماني وأخرى تدين بالولاء للشاه الايراني، وذلك عبر روابط مصلحية وولاءات مذهبية[2].

لقد كان العراق أكثر الأقاليم العربية تضررا من مخلفات الصراع العثماني الإيراني، حيث أثرت المعاهدات التي تم توقيعها بين الدولة العثمانية وإيران خلال مراحل صراعهما سلبا على طبيعة العلاقات الخارجية للعراق بعد خروج الاحتلال البريطاني منه، حيث بقيت تراكمات تلك الصراعات والتفاهمات العثمانية الإيرانية ملقية بظلالها في التطورات السياسية والدبلوماسية العراقية وخاصة مع إيران.

حيث أن المعاهدات العثمانية الإيرانية طول فترات الصراع 1501-1924م حول مسائل الحدود والقضايا المذهبية قد كانت مرتبطة بالعراق العثماني بصفة مباشرة لأن العراق كان يشكل بوابة الاقاليم العثمانية في الشرق ومركزا للصراع مع الإيرانيين، وهو ما جعل التفاهمات التي تمت بين البلدين قد تمت على أساس مصلحي بينهما، أي بين متحكم في الواقع السياسي والعسكري بالعراق وهي الدولة العثمانية، وبين طامع في عمقها الاستراتيجي وولاءاتها المذهبية وهي إيران، والذين ضاعت

---

[1] أحمد بن علي بن زنبل، **تاريخ غزوة السلطان سليم مع قانصوه الغوري**، تحقيق: علي بن محمد اللخمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004، ص11.

[2] بقيت هذه الظاهرة مستمرة حيث ترتبط بعض الأنظمة السياسية العربية بتركيا ولاءا وتحالفا مثل قطر وأخرى مرتبطة بإيران مثل النظام السوري والتنظيمات الحزبية والزعامات الشيعية بلبنان (حزب الله) واليمن (الحوثيون) والعراق (حزب الدعوة والتيار الصدري).

بينهما المصالح العليا للشعب العراقي حيث لم يمثل العراقيون في جميع جولات التفاوض التي جرت بين العثمانيين والإيرانيين حول القضايا العراقية.[1]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكم العثماني للمشرق العربي قد تميز عن حكمهم لباقي الأقاليم التي حكمت بالنظام اللامركزي وتمتعت بنوع من الحرية والاستقلالية كأقاليم البلقان ومصر وطرابلس الغرب وتونس والجزائر، حيث أن العثمانيين في أقاليم الشام والعراق كانوا أكثر تشددا في حكمهم وفي مركزيتهم وفرض سلطتهم، نظرا لأهمية تلك الأقاليم المشرقية جيواستراتيجيا واقتصاديا ودينيا إضافة إلى قربها الجغرافي من المركز السياسي للبلاد في الأناضول واسطنبول.[2]

كما أن سياسات التتريك التي قادتها جماعة الاتحاد والترقي في مطلع القرن العشرين ميلادي قد دقت أخر مسمار في نعش العلاقات العربية العثمانية المتشنجة أصلا في العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر ميلادي، حيث أن سياسات الاتحاديين الطورانية في بلاد الشام والحجاز قد أججت الروح القومية العربية المتنامية والتي اصطدمت وبعنف مع الاتحاديين الأتراك بين سنتي 1909-1916 مخلفة المئات من الضحايا من القوميين العرب خاصة في عهد جمال باشا الوالي العثماني على بلاد الشام والذي يذكر المؤرخون أن فترة حكمه تعد نكبة في تاريخ العلاقات العثمانية – العربية، حيث تنعته المصادر التاريخية العربية بجمال باشا السفاح لأنه قام بتعليق المشانق للقوميين والمناضلين العرب المناهضين لسياسات التتريك والطورانية، القائمة على العنصرية ضد العرب وهو ما ساهم في قيام الثورة العربية سنة 1916م في الحجاز وبلاد الشام كنوع من رد الفعل، كما ألقت تلك الحوادث بظلالها على مسار العلاقات التركية العربية إلى يومنا هذا.[3]

---

[1] رعد البيدر، **الصدى السياسي للظواهر التاريخية في العلاقات العراقية الإيرانية**، دار دجلة، الأردن،ط1، 2015، ص46.

[2] خالد أحمد الأسمر، **جيوسياسية المضايق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي**، منشورات المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2019.، ص13.

[3] فريدة شرفة ، **العلاقات بين الخلافة العثمانية وبلاد الشام أثناء حكم السلطان عبد الحميد الثاني1876-1909**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: علي أجقو، قسم التاريخ جامعة باتنة01، الجزائر، 2016، ص197-263.

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية.

لقد تضرر الواقع الاقتصادي للمشرق العربي في فترات الصراع العثماني الايراني حيث أن أي سلطة سياسية تفرض قوتها على العرب سواءا كانت العثمانية أو الايرانية إلا وتقوم باستنزاف ثروات العرب ومواردهم المالية والاقتصادية عبر الضرائب والمكوس والجمركة ومصادرة الأراضي والمزروعات والمواشي، وخاصة من الأطراف المتعاملة مع السلطة السابقة لمجيئهم العثمانية أو الايرانية.

وغالبا ما سعى الجيش العثماني كما الجيش الايراني إلى تغطية نفقات كل حملة من حملاته العسكرية على الأراضي العربية من خيراتها الاقتصادية ومن جباية الضرائب من سكانها، أما ما تناقلته المصادر التاريخية من تقديم العثمانيين و الايرانيين للأموال والهدايا والأعطيات للعرب وزعمائهم في المناطق المفتوحة والمتوسع فيها، أو تقديم المساعدات المالية للأماكن المقدسة وترميمها وتزيينها كما فعل الشاه إسماعيل الأول مع أضرحة الأئمة في العراق فيدخل في إطار الدعاية السياسية والمذهبية لضمان تبعية تلك المناطق والهدوء والاستقرار بها، فمثلا كان العثمانيون يغدقون في العطاء على أشراف مكة وأوقاف الحرمين الشريفين في الحجاز بينما يثقلون كاهل الأهالي في بلاد الشام بالضرائب والمكوس حتى قامت عليهم انتفاضات وثورات بفعل التذمر الشعبي من هذه السياسات الجائرة.

أما العامل الأكبر الذي ساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية بالمشرق العربي في مراحل الصراع العثماني الايراني عليه هو تحول طرق التجارة الدولية وتغير مساراتها من الطرق القديمة المارة بالأقاليم العربية إلى الطرق الحديثة التي اكتشفها الرحالة الأوربيون وخاصة منها طريق رأس الرجاء الصالح[1].

كما ساهم غلق الطرق التجارية القديمة وتراجع أهميتها (طرق الحرير والتوابل) في خلق أزمات اقتصادية حادة للدولتين العثمانية و الايرانية وللأقاليم العربية، والتي تضم المدن الرئيسية التي كانت تمر منها تلك الطرق (تبريز- أصفهان- قزوين- شيروان- شهرزور- ديار بكر- أضنة- بورصة-

[1] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص69.

الموصل- بغداد- حلب- دمشق- طرابلس الشرق.....)، فانتقلت السيطرة على البحار والطرق التجارية من العثمانيين والايرانيين والعرب والبرتغاليين إلى الإنجليز والفرنسيين والهولنديين.

أخر الصراع العثماني الايراني الدولتان على اللحاق بركب التطورات الاقتصادية الكبرى المتسارعة في البحار والمحيطات ودواخل القارات مع تنامي حركة الكشوفات البحرية حتى صارت مناطق النفوذ المفترضة للعثمانيين والايرانيين (الخليج العربي- خليج عمان- خليج عدن- البحر الأحمر ....) تعج بالسفن الانجليزية والبرتغالية والهولندية[1].

لقد استطاع العثمانيون تحقيق بعض الأفضلية الاقتصادية في سواحل البحر الأحمر على حساب البرتغاليين بسبب سيطرتهم على جدة وتعز وصنعاء، فنلاحظ هنا إجمالا أن التطورات الاقتصادية في المشرق العربي والمتمثلة أساسا بحركة التجارة وطرقها البرية والبحرية لم تكن في يد العرب بقدر ما كانت فصولا لصراع القوى الإقليمية والدولية عليها (الدولة العثمانية- الهضبة الايرانية- البرتغاليون- الانجليز والفرنسيين والهولنديين).

لقد أدى الانشقاق العميق بين العثمانيين والايرانيين في إضعاف العالم الإسلامي بما فيه العرب وأقاليمهم[2]، مع بروز قوة الأوربيين ونهضتهم الفكرية والاقتصادية وكشوفاتهم البحرية ليختل بذلك التوازن في القوة بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي لصالح هذا الأخير سياسيا واقتصاديا وحضاريا، وكانت بلاد العرب مشرقا ومغربا هي الضحية الأكبر لهذا الاختلال في ميزان القوى العالمية، فبينما حافظت تركيا وريثة الدولة العثمانية وإيران وريثة الدولة الصفوية على استقلالهما وقعت أغلب الأقاليم العربية تحت الهيمنة الاستعمارية الأوربية مباشرة منذ مطلع القرن التاسع عشر " مصر – تونس – الجزائر " والقرن العشرين " ليبيا – العراق – سوريا – لبنان- شرق الاردن – فلسطين...".

[1] عباس إسماعيل صباغ، المرجع السابق، ص71.

[2] نيقولاي إيفانوف، المرجع السابق، ص43.



كما أن الموروث التاريخي قد بقي ماثلا في المخيال العربي وحاضرا بقوة في تحديد طبيعة العلاقات الإيرانية العربية من جهة، والعلاقات التركية العربية[1] من جهة أخرى على أن تركيا المعاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرين ميلادي تكتسب أفضلية أكبر من حيث العلاقة مع العالم العربي مشرقا ومغربا بفضل سياساتها الجديدة ودبلوماسيتها النشطة.[2]

المبحث الخامس: الانعكاسات الدينية والطائفية للصراع العثماني الإيراني على المشرق العربي.

المطلب الأول: المسألة المذهبية في الصراع العثماني الإيراني.

لم يكن الصراع العثماني الإيراني صراعا سياسيا وعسكريا بحتا بل تضمن في أصوله ومنطلقاته وتطوراته صراعا دينيا ومذهبيا بين دولة سنية وأخرى شيعية، فقد كانت العاطفة الدينية حاضرة وبقوة في الانقسام العثماني- الإيراني وبغض النظر عن صدق تلك العاطفة من استعمالها كغطاء للصراع السياسي والاقتصادي، فإن هذا الصراع المذهبي قد أجج الخلاف الطائفي وغذاه ونماه في الأوساط العربية بالعراق وبلاد الشام وشرقي الجزيرة العربية إلى يومنا هذا حيث تتشكل استنادا عليه العصب السياسية والأحزاب والسلطة الاجتماعية والتحالفات والمصالح الاقتصادية والاستراتيجية.

لقد كان من آثار الصراع العثماني الايراني على المشرق العربي خاصة والعالم الإسلامي عامة انقسام المسلمين مذهبيا وسياسيا[3]، فإذا كان الانقسام المذهبي موجودا حتى قبل تأسيس الدولتين العثمانية وتشيع الهضبة الإيرانية فإن الانقسام السياسي الحاد والاحتقان الطائفي الشديد قد بلغ أوجه في

---

[1] عن تأثير الماضي في طبيعة العلاقات العربية التركية أنظر: عبد الحميد غزالي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2007، ص89-92 (الفصل الحادي عشر: تركيا والعرب..نهج يهزم الماضي).

[2] عن السياسة الخارجية المعاصرة لتركيا والدور التركي في العالم العربي ومستقبل العلاقة مع العرب أنظر: أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة – بيروت، ط2، 2011.

[3] إلياس بلكانشر، المرجع السابق، ص2.

مراحل الصراع العثماني الإيراني ، لأن كلتا الدولتين قد استعملت الورقة الطائفية في ذلك الصراع لتحقيق أغراض سياسية ومكاسب جيواستراتيجية، مستغلين عواطف العامة في المشرق العربي المتحمسة لانتمائها المذهبي والديني.

إن الصراع على زعامة العالم الإسلامي[1] والسعي لبسط السيطرة على معاقله التقليدية في الحجاز وبلاد الشام والعراق ومصر كان صراعا على إثبات الذات والانتصار للمرجعية السنية بالنسبة للعثمانيين والمرجعية الشيعية بالنسبة للإيرانيين[2]، ومن المعروف تاريخيا أن أكثر الحروب والمواجهات والخلافات شراسة ومرارة واستمرارية هي ذات الطابع الديني أو الطائفي المذهبي[3] وهو ما طبع الصراع العثماني الايراني.

تحفظ المصادر التاريخية لنا روايات عن تجاوزات الصفويين في حق أهل السنة في المناطق التي يلجونها مثل العراق الذي قتل فيه الصفويون العديد من أهل السنة وعلمائهم ومن ثم نبش قبور أئمتهم وصلحائهم[4]، بينما أكرم الصفويون في العراق الشيعة وعلمائهم وتعهدوا مقابرهم ومشاهدهم بالعناية والاهتمام وتزيينها بالذهب والسجاد الإيراني الفاخر وقد استمرت معاناة العراق وأهله من فصول الصراع العثماني الصفوي لأكثر من 130 عاما (1638/1508)[5]، وبقيت آثار وانعكاسات ذلك الصراع جلية في العراق وبلاد الشام إلى يومنا هذا من خلال استمرارية الاحتقان الطائفي بين السنة والشيعة والذي أخذ أشكالا دموية في العديد من المرات.

---

[1] أنظر خريطة العالم الإسلامي في **الملحق 06**.

[2] عامر المشهداني، **تاريخ الدولة الصفوية**، موقع طريق الإسلام، http://islamway.com، تاريخ تصفح الموقع:2018/12/05.

[3] مثل الحروب الدينية بأوروبا في العصور الوسطى بين الكاثوليك والبروتستانت وحرب البوسنة والصرب في تسعينيات القرن الماضي

والحرب الأهلية في سوريا في هذه الأيام وغيرها كثير.

[4] عبد العزيز بن صالح المحمود، المرجع السابق، ص10.

[5] ميسون البياتي، تاريخ الدولة الصفوية في المنطقة، نشر بتاريخ 02 نوفمبر 2014، موقع شبكة أخبار العراق، الرابط: http://aliraqnews.com، ص3، تاريخ تصفح الموقع:2018/12/05.

وفي شمالي بلاد الشام تشيعت القبائل التركمانية القاطنة هناك بفعل الدعاية الصفوية بين أبنائها فقبيلة شاملو التركمانية التي تنسب إلى الشام في اسمها ومضاربها قد تشيعت بأكملها وأصبح أفرادها جنودا عاملين في الجيش الإيراني خلال العهد الصفوي[1].

إن التغير في ديمغرافيا المذاهب الإسلامية في المشرق العربي يرجع أساسا إلى انعكاسات الصراع العثماني الايراني حيث استطاعت الدعاية الايرانية أن تبت أركان التشيع في المشرق وتزيد أعداد معتنقيه من العرب، بينما استطاعت الدولة العثمانية أن تحافظ على سنية المناطق التي سيطرت عليها في مصر والحجاز وأجزاء من العراق وبلاد الشام والمغرب الإسلامي حيث يرجع العديد من المؤرخين الفضل للعثمانيين في حماية المذهب السني من أخطار المارد الايراني الشيعي الذي لو لم يجد المواجهة والحرب من العثمانيين لابتلع كامل الأراضي العربية لذلك يقال دائما: "لولا الدولة العثمانية لتنصر المغرب العربي[2] ولتشيع مشرقه[3]"

[1] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص48.

[2] نظرا للحملات الصليبية التي تعرضت لها سواحل المغرب الإسلامي من طرف الإسبان والبرتغال والتي تم دحرها من طرف العثمانيين.

[3] بفعل الأطماع الايرانية التوسعية في أقاليم المشرق العربي ودعايتهم لنشر التشيع فيه والتي عرفت مواجهة شرسة من العثمانيين.

المطلب الثاني: انعكاسات المسألة الطائفية على المشرق العربي.

تعرضت الديمغرافيا المذهبية للمشرق العربي وخصوصا بالعراق وأطراف بلاد الشام[1] إلى تحولات كبيرة خلال مراحل زمنية من الصراع العثماني الإيراني الذي حضرت في فصوله بقوة المسألة المذهبية كما رأينا سابقا، حيث أنه الدولة الصفوية في إيران 1501- 1736 قد تمكنت من فرض المذهب الشيعي وإعطاء الصبغة المذهبية لوجودها وتوسعاتها وفي علاقاتها مع الدول المجاورة لها من السنة العثمانيين والأوزبك والأفغان فجعلت من الأراضي الإيرانية مركزا للمذهب الشيعي وحوزته العلمية ومرجعياته.

غير أنه بسقوط الدولة الصفوية ودخول الهضبة الإيرانية في وضع من اللا استقرار السياسي في العهدين الأفشاري والزندي 1736-1795، تحولت مركزية المذهب الشيعي وحوزته ومرجعياته نحو معقله التاريخي والتقليدي في العراق نتيجة ازدياد أعداد الوافدين الإيرانيين الشيعة نحو الأراضي العراقية في كربلاء والنجف كطلبة وزوار وتجار وسياح وعلماء...إلخ، واستقر العديد منهم في العراق بدوافع تجارية ودينية ومع مرور الزمن أصبحوا ورقة مهمة في يد المفاوضين الإيرانيين خلال اتفاقياتهم مع الدولة العثمانية.

حيث تنامى وتسارع النفوذ الديني والاجتماعي والسياسي الإيراني بالعتبات المقدسة في كربلاء والنجف وسامراء والكاظمية، كما تزايدت حركة جلب الموتى الإيرانيين لدفنهم في المقابر التي بجوار أضرحة الأئمة الذين يقدسونهم الشيعة وبذلك أصبح المجال مفتوحا لتحولات مذهبية وديمغرافية كبيرة بقي العراق يعيش انعكاساتها واثارها إلى يومنا هذا وحكمت لعقود من الزمن ومازالت تحكم طبيعة العلاقات العراقية الإيرانية التي تعد من أعقد العلاقات الثنائية في العالم حاليا.

[1] يتركز الشيعة في بلاد الشام بلبنان بمنطقة جبل عامل وهي المناطق الجنوبية من لبنان أين يسيطر في وقتنا حزب الله الشيعي الذي يتزعمه حسن نصر الله وبدرجة أقل حركة أمل التي يتزعمها نبيه بري، إضافة إلى الشيعة العلويين الذين يتوزعون على عدة مدن وأرياف سورية، وقد بقي التأثير التاريخي والمذهبي للصراع العثماني الإيراني حول هذه المناطق واضحا من حيث ولاء التيارات التي سبق ذكرها لإيران سياسيا ودينيا ومركزية التشيع لديهم نحو المراجع الإيرانية بدل المعاقل التقليدية للتشيع العربي في النجف وكربلاء بالعراق.

رغم تبعية العراق للدولة العثمانية خلال فترات صراع هذه الأخيرة مع الإيرانيين إلا أنه قد تشكلت في الحياة السياسية والدينية والتطورات الاجتماعية العراقية حالة من الثنائية السلطوية، حيث أن الحكومة والإدارة العراقية تابعة للدولة العثمانية التي كانت لديها السيطرة العسكرية في البلاد بينما نجد ما يشبه السلطة الدينية والروحية لإيران في أوساط كبيرة من العراقيين المعتنقين للمذهب الشيعي، وهو ما ساهم في حدوث خلل في البنية الاجتماعية العراقية تمثلت في ظهور نمط من التشيع الإيراني يدين بالولاء الديني وحتى السياسي لإيران وليس للدولة العثمانية.[1]

لقد ظل العراق موضع نزاع عثماني إيراني لمدة أربعة قرون (1914/1514) ، حيث لم يدرك العراقيون طوال هذه المدة معنى الاستقلال بالمفهوم السياسي الحديث للكلمة، حيث كان الانتماء المذهبي والتعصب الطائفي الديني المتحكم في عواطفهم اتجاه العثمانيين والإيرانيين حيث أن كل طرف مذهبي لم يكن ليرى في الطرف الأجنبي المماثل له في المذهب احتلالا، فالشيعة كانوا يرون في حكام إيران حماة لهم ومنقذين لهم من تسلط الدولة العثمانية السنية والعكس كذلك صحيح بالنسبة لسنة العراق في علاقاتهم مع الدولة العثمانية وإيران.[2]

حيث عانى العراق ومازال يعاني من الانقسامات الطائفية والمذهبية بين السنة والشيعة، فقد عرف سجالات سياسية ودينية وصلت في كثير من الأحيان إلى حوادث دامية مؤسفة بين الطرفين، وهو ما شنج الوضع السياسي القائم في العراق لعقود من الزمن، والمتسبب الرئيسي في تلك الانقسامات الطائفية في التاريخ الحديث للعراق هو الدعاية المذهبية التي مارسها العثمانيون والإيرانيون بالعراق على حد سواء طوال القرون التي عرفت صراعا ينهما 1501-1924.

فالملاحظ في مسار تطورات العلاقات بين الدولتين الجارتين أنه حتى في حالات السلم والمعاهدات كانت تثار القضية المذهبية بطرق تؤدي إلى تعمق الخلاف بين أهل السنة وأهل الشيعة في العراق، أي أن معالجة قضايا فكرية وإيديولوجية مثل هذه والقائمة على البنية الاجتماعية

---

[1] رعد البيدر، المرجع السابق، ص47

[2] رعد البيدر، المرجع السابق، ص48.



والديمغرافية للسكان بقيت انعكاساتها السلبية ماثلة في الحياة السياسية والمذهبية والاجتماعية في العراق، على عكس القضايا التي تمت معالجتها بين الإيرانيين والعثمانيين كالقضايا التجارية أو المسائل التقنية والفنية المرتبطة بالحدود الجغرافية الفاصلة بين البلدين لم تكن لها تأثيرات سلبية كبيرة في الواقع السياسي العراقي في ماعدا بعض المسائل الحدودية العالقة التي سبق التطرف إليها في موضوع المعاهدات العثمانية الإيرانية في الفصل الثاني من الأطروحة.

ويتحمل جزءا كبيرا من هذه المسؤولية التاريخية في الانقسام المذهبي الحاصل في العراق إضافة إلى سياسات الدولة العثمانية وإيران، المرجعيات الدينية والعلماء الشيعة والسنة الذين ركب الكثير منهم موجة التجييش الطائفي والولاء الخارجي للإيرانيين والعثمانيين، مع وجود رجال دين وطنيين ومخلصين في كلا الجانبين والذين يسمع صوتهم تارة ويخفت في كثير من الأحيان نظرا للضغوطات الخارجية وقلة نفوذهم في البلاد مقارنة برجال الدين المرتبطين بالولاء الخارجي.

لقد غاب العقل والوعي على صناع القرار المذهبي في العراق خلال مراحل الصراع العثماني الإيراني على بلادهم وعلى المشرق العربي عموما، حيث أن السياسات المذهبية العثمانية والإيرانية وإن كانت غير مبررة فإنها قد جاءت في خدمة مصالح بلديهما سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا وخدمة لمتماثلات تاريخية في السعي لزعامة الإسلامي مستغلين الورقة الطائفية والمذهبية، ولكن في غير أراضيهم بل في مسرح الأراضي العربية، حيث أن ذلك الصراع المذهبي المفتعل من الإيرانيين والعثمانيين قد كان ورقة رابحة في يديهما على حساب وحدة ودماء العرب ومصالحهم السياسية والاقتصادية.

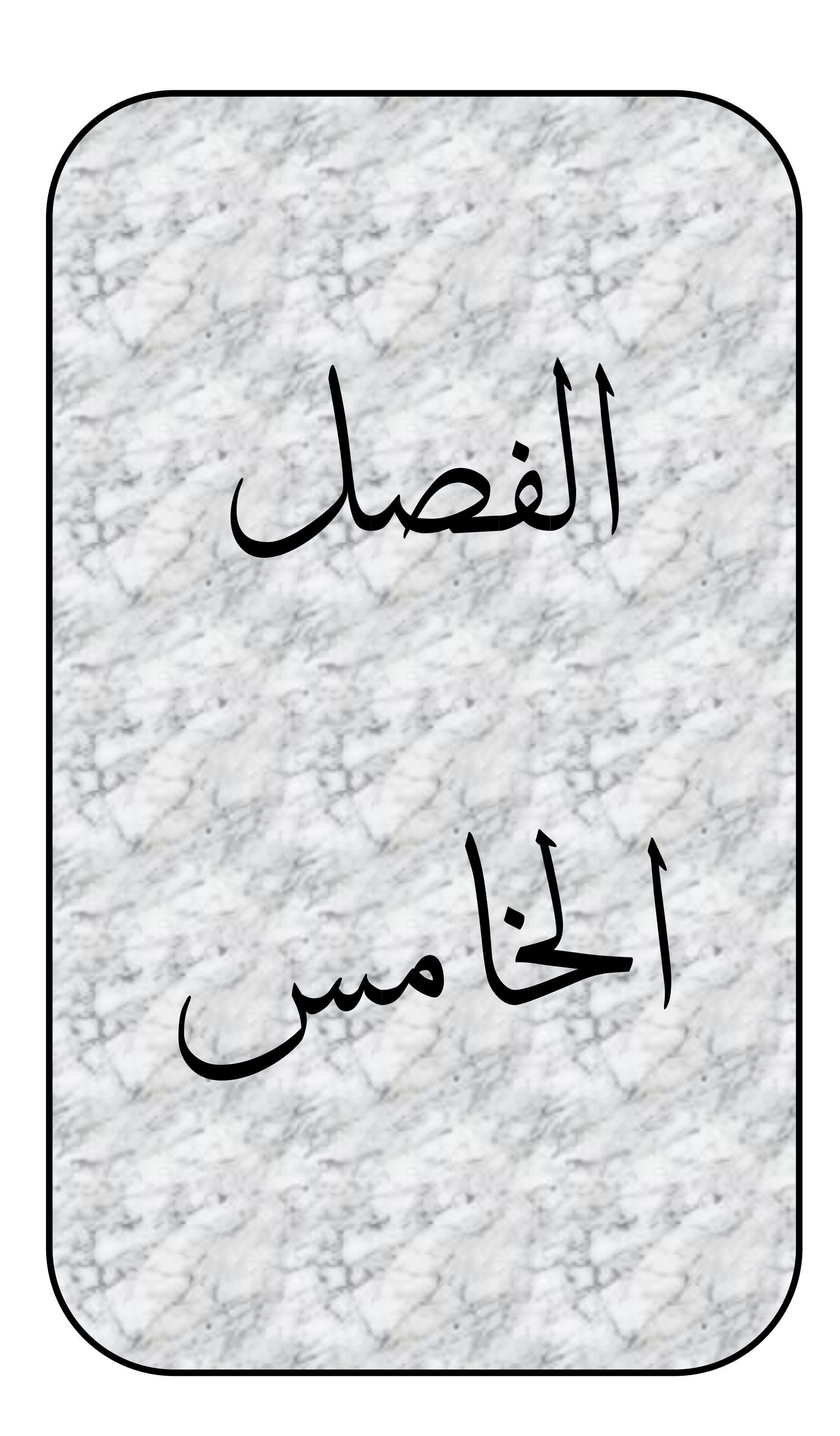
حيث بقي المخيال الجماعي المتعصب للمذهب سنة وشيعة في العراق والشام أسيرا لانقسام مذهبي تاريخي قديم تعود أسبابه الأولى ومسبباته وتعقيداته إلى قرون غابرة، ولن نخوض هنا في المسائل العقائدية والاختلافات الأصولية والفقهية بين المذهبين بقدر ما يهمنا الواقع التاريخي الذي أدى إلى هذا الانقسام وسلبياته وآثاره المريرة والتي لا تخدم أحدا من الطرفين، بقدر ما تخدم قوى خارجية لها مصالحها المباشرة والتي تسعى للحفاظ عليها بشتى الطرق والأساليب ولو كان ذلك على حساب وحدة وانسجام المجتمعات العربية وسلامة مواطنيها.

فحوادث التاريخ تؤكد على مدى دموية أي صراع سياسي وعسكري قائم على الانقسام المذهبي والطائفي ولعل هذ السبب المؤثر في تعميق الخلافات التي نعيشها اليوم من ثنائيات غير منتهية الخاسر الوحيد فيها هو العالم الاسلامي ووحدته وازدهاره ومستقبله.

فخلال القرن التاسع عشر ميلادي في الوقت الذي اتجهت فيه الأقاليم والولايات والإمارات الأوربية نحو الوحدة السياسية كالوحدة الألمانية 1870 والوحدة الإيطالية 1871، كان العثمانيون والإيرانيون يتصارعون بينهم حول قضايا متعلقة بدفن الموتى الشيعة في العتبات المقدسة بالعراق، ووضعية أهل السنة في الأراضي الإيرانية وكيفيات مرور الزوار والحجاج الإيرانيين نحو النجف وكربلاء والحجاز وبلاد الشام ومصر.

وبينما كانت أوربا تخط طريقها في الثورة الصناعية والتقدم الاقتصادي وإقامة الطرق التجارية والأساطيل البحرية والمضي قدما نحو القضاء على الملكيات المستبدة والطبقية البغيضة والإكليروسية القرون أوسطية، كانت الدولة العثمانية وإيران غارقتان في خلافات لامتناهية حول الحدود البرية وكيفية رسمها وعلى أي نقطة من الأراضي الصحراوية المقفرة ستمر تلك الحدود.

لقد ظل المشرق العربي يعيش تحت آثار الانعكاسات السلبية للصراع العثماني الإيراني في جانبه الطائفي والمذهبي إلى غاية يومنا هذا وما الحرب المستعرة اليوم في سوريا والعراق واليمن والانقسامات الحادة في لبنان والبحرين وشرقي المملكة العربية السعودية إلا نموذجا حيا لنار الانقسام الطائفي التي تحرق الأخضر واليابس.


الفصل
الخامس

الفصل الخامس: المشرق العربي من الصراع العثماني الإيراني إلى الاحتلال الأوربي

المبحث الأول : بلاد الشام من التواجد العثماني الى الاحتلال الفرنسي.

المبحث الثاني: العراق من النفوذ العثماني الإيراني إلى الاحتلال البريطاني.

المبحث الثالث: مؤتمر لوزان 1923 سقوط الدولة العثمانية وتفكك المشرق العربي.

المبحث الرابع: النهضة الفكرية في المشرق العربي من خلال التأثيرات الأوربية.

المبحث الخامس: إلغاء الخلافة الإسلامية 1924 وآثاره على العالم الإسلامي.

الفصل الخامس: المشرق العربي من الصراع العثماني الإيراني إلى الاحتلال الأوربي

لقد كتب التاريخ الحديث والمعاصر على العرب أن لا يصنعوا واقعهم السياسي وحدهم، وإنما تؤكد التطورات التاريخية بأنهم غالبا ما يقعون تحت الهيمنة الأجنبية أو تحت حكم محلي موال لقوى أجنبية، حيث ومن خلال تتبع مسار الأحداث في المشرق العربي خلال المراحل الأولى من الصراع العثماني الإيراني قد وجدنا أن هذا الفضاء العربي الجيوسياسي كان ساحة هامة من ساحات ذلك الصراع وفصوله وتطوراته.

ومع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ميلادي وهو الإطار الزماني الذي ظهر فيه جليا ضعف الدولة العثمانية التي تسيطر على أجزاء واسعة من أقاليم المشرق العربي، ومع ضمور الصراع العثماني الإيراني وتناقصه بحدة بفعل ضعف كلتا الدولتان المتصارعتان، بدأ يتصاعد المد الأوربي في البلاد العربية.

وقد تحول ذلك المد الأوربي إلى موجات احتلال ضد الأقاليم العربية نتيجة الاتفاق بين الدول الاستعمارية على تقسيم الوطن العربي وتوزيع مناطق النفوذ فيه بين تلك القوى الأوربية التي ورثت تركت الرجل المريض.[1]

حيث ازدادت الضغوطات الأوربية لتنتقل من مستوى الامتيازات والتدخلات التي كانت في تلك الأقاليم بفعل عدم قدرة الرجل المريض على تحقيق السيادة الكاملة على أقاليمه، إلى مستوى الاستعمار المباشر الذي تسارعت وتيرته في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918م.

[1] مصطفى نويصر، **الصحراء "الإسبانية" صحراء عربية لا شك فيها**، مجلة افاق عربية، باريس، 08 جويلية 1973، ص 43.

لتدق معاهدة سايكس – بيكو سنة 1916م آخر مسمار في نعش الدولة العثمانية المتهالكة آنذاك، وباستسلام كامل للدولة الإقليمية التي كانت طرفا في الصراع على المشرق العربي وهي إيران والتي وقعت هي الأخرى تحت طائلة النفوذ البريطاني المباشر.

وكأن سايكس-بيكو 1916 لم تكف في إشفاء غليل الدول الأوربية المتعطشة للاستغلال والانتقام من العرب والمسلمين حتى يتم زرع أخطر كيان استعماري في تاريخ بلاد العرب بإصدار وعد بلفور المشؤوم في 02 نوفمبر 1917 والذي مازالت تعيش آثاره السلبية الأمة العربية والإسلامية إلى يومنا هذا.

المبحث الأول : بلاد الشام من التواجد العثماني الى الاحتلال الفرنسي.

المطلب الأول : أوضاع بلاد الشام في أواخر العهد العثماني.

وقعت بلاد الشام مبكرا تحت حكم الدولة العثمانية منذ انتصارها على المماليك في معركة مرج دابق سنة 1516 [1] شمال حلب، فوطد العثمانيون أركان حكمهم في البلاد وقسموها الى متصرفيات و صنجقيات [2] .

ومنذ ذلك التاريخ يعتبر الكثير من المؤرخين أن الدولة العثمانية أصبحت دولة شرقية أكثر منها غربية خاصة بعد استيلائها على مصر، فقد أن كان مجال توسعها قبل ذلك مقتصرا على بلاد أغلب سكانها من الرعايا المسيحيين في آسيا الصغرى والبلقان، فلما دخلت بلاد العرب في نطاقها (بلاد الشام، مصر، العراق، المغرب الاسلامي.......)، أصبحت ذات صبغة إسلامية شرقية مما جعل السلطان العثماني أقوى سلطان مسلم في العالم [3] .

[1] وقعت هذه المعركة الفاصلة في سهل مرج دابق بتاريخ 24 أوت1516

[2] كلمة عثمانية تعني دائرة إدارية صغيرة تنبثق عنه مجموعة أقضية ومفردها قضاء.

[3] نادر العطار، **تاريخ سوريا في العصور الحديثة** ، مطبعة الانشاء، دمشق، ج1، د.ت، ص32.

بسط العثمانيون سيطرتهم على بلاد الشام وقسموها إلى ولايات مراكزها حلب ودمشق وطرابلس، وصيدا لاحقا ولكل منها باشا يحكمها، مع إبقاء الحكم في بعض المقاطعات الإدارية بيد العصبيات المحلية كالدروز والموارنة ....[1]

وقد تراوح الحكم العثماني لسوريا بين الاستقرار والنزاع والاضطرابات حيث ظهرت عدة حركات انفصالية وتمردات وفتن داخلية بين الطوائف المشكلة للمشهد الاجتماعي والديني مثل ثورة فخر الدين المعني 1544م، حملة نابليون على سوريا 1799م، الزحف المصري بقيادة ابراهيم باشا بن محمد علي 1831م ، النزاع الطائفي بين الدروز والموارنة 1860م، ثورات النصيرية والعلويين على السلطة العثمانية 1870.....وصولا إلى الثورة العربية 1916م التي شاركت فيها بلاد الشام بقوة.[2]

ليطل القرن العشرين على سورية وهي منهكة القوى ومفككة طائفيا في ظل حكم عثماني استبدادي في أواخر عهده، شجع الخلاف بين مكونات الشعب السوري وصانعا عائلات "أرستقراطية" مرتبطة مصالحها به.[3]

ويذكر العديد من المؤرخين بأن حكم جمال باشا [4] كوالي عثماني على بلاد الشام، كان أكبر نكبة للعلاقات التاريخية بين العرب والدولة العثمانية حيث قطع بتصرفاته وسياساته اتجاههم آخر صلة ودية بين العرب والعثمانيين، من خلال قيامه بإعدام نخبة من المثقفين العرب في مختلف مدن

[1] من المعروف أن بلاد الشام تتكون من عدة طوائف وقوميات وإثنيات وهو ما صعب الاستقرار بها طوال التاريخ الحديث وأحداث اليوم في سوريا من خلال الحرب الأهلية 2020/2011 تثبت هذا، والحرب الأهلية اللبنانية سنة 1975 قد كانت بخلفية دينية وطائفية وإثنية، إضافة للانقسامات السياسية الحادة التي تشهدها لبنان منذ اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري.

[2] نادر العطار، المرجع السابق، ص49.

[3] رغم هذا الوضع لابد أن نشير هنا الى ظهور بوادر النهضة العربية ببلاد الشام من خلال نشاط الارساليات التبشيرية وحركة الترجمة وبروز الصحافة والطباعة....(للمزيد حول هذا الموضوع أنظر :علي محافظة، **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1914/1798**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987.)

[4] أحمد جمال باشا (1873 – 1922)، قائد في الجيش العثماني عين حاكماً على سوريا وبلاد الشام عام 1915 وفرض سلطانه عليها وأصبح الحاكم المطلق فيها، وهو من زعماء جمعية الاتحاد والترقي الطورانية.

سوريا ولبنان، فقد ساق "السفاح"[1] لهم مختلف التهم التي تتراوح بين التخابر مع الاستخبارات البريطانية والفرنسية للتخلص من الحكم العثماني، و العمل على الانفصال عن الدولة العثمانية وقد نفذت أحكام الإعدام شنقاً على دفعتين: واحدة في 21 أوت 1915م وأخرى في 6 ماي 1916م في كل من ساحة البرج في بيروت، فسميت بساحة الشهداء وساحة المرجة في دمشق.

وتجدر الإشارة هنا بأنه لا يمكن تقييم التواجد العثماني ببلاد الشام والعراق خصوصا والمشرق العربي عموما والذي دام أربعة قرون كاملة 1516-1916م، من خلال تسارع الأحداث في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي ومطلع القرن العشرين حيث أن الحكم الجزئي أو الانتقائي أو الذاتي لا يخدم الموضوعية والتجرد في دراسة تطورات التاريخ وأحداثه المتداخلة.

حيث أن الحكم العثماني لبلاد الشام وتقييمه إيجابا وسلبا قد أسال الكثير من الحبر من طرف المؤرخين والسياسيين، وفتحت حوله العديد من السجالات والمناقشات بين مؤيد للدولة العثمانية ومتعصب ضدها.

أثر سقوط الدولة العثمانية على سوريا:

لقد كان دخول الدولة العثمانية للحرب العالمية الأولى ونتائجها عليها وعلى الأقطار العربية الفصل الأخير من فصول تغير الخريطة الجيوسياسية للمشرق العربي، وقد كانت بلاد الشام هدفا للتجاذبات بين الطرفين المتحاربين في الحرب كمنطقة استراتيجية هامة.

حيث استعملت الدولة العثمانية سلاح الجهاد الديني لمحاربة أعدائها و إثارة العرب ضدهم، وهو نفس السلاح الذي استعمله الحلفاء وبريطانيا في دعايتهم ضد العثمانيين من خلال تشجيع العرب

[1] يسميه القوميون العرب بجمال باشا السفاح نتيجة إعدامه للعشرات منهم في ساحات دمشق وبيروت.

على الانفصال والثورة لإقامة "خلافة عربية إسلامية" عبر فصول من التفاهمات والمراسلات التي كانت تتم بين الشريف حسين[1] و الانجليز عبر مندوبهم السير مكماهون[2].

ويفهم من خلال مسار الأحداث التي سبقت سقوط الدولة العثمانية 1923م وإلغاء الخلافة الإسلامية 1924م، أن المشرق العربي وبالتحديد بلاد الشام كانت أكثر الأقطار العثمانية تضررا من هذا السقوط والدليل على ذلك هو وقوع سوريا ولبنان والعراق والأردن وفلسطين تحت الاحتلال الأجنبي الفرنسي والبريطاني بمختلف أشكاله.[3]

الثورة العربية وتداعياتها في سوريا 1916 :

بدأت الثورة العربية ضد العثمانيين في 5 جوان 1916م في سياق الحرب العالمية الأولى وبتنسيق مع الانجليز تنفيذا لما جاءت به مراسلات الشريف حسين-مكماهون، وقد انطلقت من الحجاز وتوسعت لتشمل عدة أراضي عربية .[4]

ففي بلاد الشام قاد الثورة ضباط العرب وشبابهم حيث تحركوا منذ أوائل سنة 1917 في سوريا والعراق ولبنان وصولا إلى فلسطين، حيث شارك فيها البدو والدروز وحققت انتصارات كبيرة على

---

[1] الحسين بن علي مؤسس الدولة الحجازية الهاشمية والحاكم قبل الأخير لمكة من بنو هاشم. أول من نادى من الحجاز باستقلال العرب، ولد في إسطنبول سنة 1270هـ- 1854م قاد الثورة العربية الكبرى التي أخرجت الحجاز وبلاد الشام والعراق من حكم الدولة العثمانية بتحالف مع الإنجليز سنة 1916م ولقب بملك العرب، وفي الأخير خاب مسعاه بإقامة مملكة عربية كبرى يحكمها هو وأولاده بوقوع الاقطار العربية تحت الاحتلال والنفوذ الأوربي، توفي سنة 1931 ودفن بالقدس.

[2] المقدم السير هنري مكماهون (بالإنجليزية: Sir Henry McMahon) الممثل الأعلى لملك بريطانيا في مصر (1862 – 1949)، اشتهر بمراسلاته مع شريف مكة، الشريف حسين بن علي بين عامي 1915 و1916 خلال الحرب العالمية الأولى، موضوع الرسائل يدور حول المستقبل السياسي للأراضي العربية في الشرق الأوسط، حيث كانت المملكة المتحدة تسعى لقيام ثورة مسلحة ضد الحكم العثماني، وهو ما جرى فعلا باسم الثورة العربية الكبرى سنة 1916.

[3] رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر**، مطبوعات عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 1996، ص15.

[4] أنظر نماذج من مراسلات الشريف حسين – مكماهون في **الملحق**: **31**.

الحاميات العثمانية حتى دخلت قوات الثورة العربية في الشام دمشق بتاريخ أول أكتوبر 1918م وزحفت على الداخل السوري واحتلته في فترة وجيزة.[1]

وفي هذه الأثناء أحست تركيا باستحالة بقائها في الشام فانسحبت منه تاركة المجال لأهل البلاد فقامت حكومات محلية لحفظ الأمن والاستقرار وسد الفراغ بقيادة الأمير سعيد الجزائري[2] في دمشق، والداعوق في بيروت إلى غاية وصول الأمير فيصل بن الحسين الذي أعلن نفسه حاكما لسوريا باسم الدولة العربية ووالده الشريف حسين ومن هنا تدخل البلاد في العهد الفيصلي حتى 1920 لما دخلت القوات الفرنسية وهزمت قوات حكومته الدفاعية في معركة ميسلون.

سوريا في مقررات سايكس بيكو 1916:

جرى توقيع هذه الاتفاقية المسماة نسبة للمندوبين الفرنسي والانجليزي جورج بيكو[3] ومارك سايكس [4] في القاهرة بتاريخ 16 ماي 1916 والتي نصت على تقسيم أراضي المشرق العربي بين فرنسا وانجلترا[5] حيث نالت فرنسا منطقة لونت بالأزرق تمتد من بلدة الناقورة الى الاسكندرونة أي الساحل السوري بما فيه لبنان ومع أضنة ومرسين.

---

[1] بن عدة عبد المجيد، **محاضرات في تاريخ العالم العربي المعاصر**، ألقيت على طلبة السنة الخامسة بقسم التاريخ والجغرافيا ، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة،2011، ص16.

[2] ولد سعيد الجزائري في دمشق عام 1883 وهو ابن الأمير علي باشا نجل الأمير عبد القادر الجزائري المعروف ، ترأس جمعية العهد، ولجنة الدفاع عن الخط الحجازي، وترأس لجنة المقاطعة، ثم أسس جمعية مهاجري أفريقيا الشمالية، ثم جمعية الدفاع من إفريقيا الشمالية، فالشرق الأوسط، وأسس جمعيات الخلافة بسورية ولبنان. عقب انسحاب العثمانيين من دمشق تحرك محمد الجزائري وأعلن نفسه رئيساً للحكومة العربية في سوريا باسم الشريف حسين بن علي قائد الثورة العربية الكبرى، واستمر في منصبه أياماً قليلة انقضت بدخول فيصل بن الحسين إلى دمشق حيث قام بإقالة الأمير الجزائري ونصب مكانه رضا باشا الركابي الذي قام بإرسال شكري باشا الأيوبي إلى بيروت على رأس كتيبة من الجنود ليكون حاكماً عاماً عليها تابعا للحكومة المركزية في دمشق .

[3] قنصل فرنسا العام في بيروت منذ سنة 1915 مكلفا بالتفاوض مع بريطانيا على مستقبل الولايات العربية التي هي تحت السلطة العثمانية (نقلا عن بن عدة عبد المجيد، المرجع السابق، ص17).

[4] عضو مجلس العموم البريطاني المهتم بالشؤون العربية والمندوب السامي البريطاني لشؤون الشرق الأدنى (نقلا عن بن عدة عبد المجيد، المرجع السابق، ص17).

[5] أنظر نص اتفاقية سايكس – بيكو في **الملحق**: **30**.

وحصلت بريطانيا على منطقة لونت بالأحمر شملت ما بين النهرين بما فيها البصرة وبغداد وحيفا وعكا بينما لونت فلسطين باللون الأسمر التي نصت المعاهدة على قيام دولة بها يعين حكمها بالاتفاق مع روسيا والشريف حسين.[1]

وبقيت منطقتان بلا ألوان وضع في إحداها حرف "ب" وتشمل دواخل العراق و منطقة وضع فيها حرف "أ" تشمل سوريا الداخلية، على أن تنشأ فيهما دولة عربية مستقلة وتكون فيها الأولوية لفرنسا في المنطقة "أ" وبريطانيا المنطقة "ب". [2]

المطلب الثاني : بلاد الشام تحت الحكم الفرنسي.

مؤتمر سان ريمو وفرض الانتداب:

تنفيذا لقرارات مؤتمر سان ريمو الذي عقده المجلس الأعلى للحلفاء في 1920/04/21م بمنح سوريا لفرنسا أعلنت عصبة الأمم في اجتماعها بلندن في 1922/07/24 صك الانتداب الذي خصصته للحكومة الفرنسية على سوريا ولبنان.

ونورد مقتطفات منه ((....لما كانت دول الحلفاء العظمى متفقة على أن أراضي سورية ولبنان التي كانت في ما مضى جزءا من السلطنة العثمانية يعهد بها الى دولة منتدبة ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد قررت أن الانتداب على البلاد المذكورة يعطى لحكومة الجمهورية الفرنسة التي قبلته)).[3]

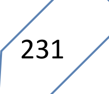
لقد أعطى صك الانتداب هذا الصادر عن عصبة الأمم الشرعية للاحتلال الفرنسي في سوريا الذي أصلا لم ينتظر هذا القرار لينفذ سياساته الاستعمارية، حيث قد قسم الفرنسيون البلاد لمجموعة

---

[1] حتى هذا البند لم يحترم لاحقا حيث ستلحق فلسطين ببريطانيا تمهيدا لتنفيذ وعد بلفور 1917.

[2] بن عدة عبد المجيد، المرجع السابق، ص21.

[3] أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى** ، ج3، مكتبة مدبولي ، القاهرة، د.ت، ص234.



دول غير أنهم وكعادتهم وبعد إعلان الصك بادروا الى "ذر الرماد في عيون السوريين" من خلال جملة من القرارات والاصلاحات من بينها إنشاء المجالس التمثيلية للدول الجديدة.

حيث وبعد عملية التجزئة وفصل الدول عن بعضها " الدروز والعلويين والموارنة ودمشق....." أصدر المفوض السامي قرارات بإنشاء مجالس تمثيلية "نيابية" محدودة الصلاحيات، حيث تركزت مهامها في النظر بالميزانية و والضرائب والتشريع والإدارة وهي أعمال روتينية لا تقدم شيئا أو تأخر في المسألة السورية وحقوق الشعب السوري الحقيقية.[1]

وقد ولد إنشاء هذه المجالس التمثيلية ردود أفعال غاضبة من حكومة دمشق التي احتجت على إنشائها وضيق اختصاصاتها وقاطعت انتخاباتها، ورغم ذلك أتم الفرنسيون الانتخابات وأخرجوا الذين يريدونهم هم من النواب الموافقين على السياسات الاستعمارية[2] وقاطعهم الشعب واحتقرهم مما جعل الحكومة الفرنسية تعين لهم حراسة خاصة خوفا عليهم من الانتقام الشعبي.[3]

معركة ميسلون وسقوط دمشق 1920:

يعد يوم معركة ميسلون لدى العديد من المؤرخين والكتاب العرب من أخطر الأيام التي واجهها العرب في تاريخهم المعاصر لأنها وتاريخها الموافق ليوم السبت 24 جويلية 1920 حدا فاصلا بين عهدين مختلفين في بلاد الشام، عهد الاستقلال وعهد الاحتلال.

ففي أثناء الحرب العالمية الأولى 1918/1914 وبفعل الاتفاقيات السرية منها والمعلنة وخاصة سايكس بيكو، سيطرت القوات الفرنسية على السواحل الممتدة من الشمال الى الجنوب في لبنان

[1] سياسة استعمارية طبقتها فرنسا في الجزائر أيضا من خلال انشاء المجالس المالي ومجالس العمالات.

[2] بني "وي وي" كما تسميهم الأدبيات التاريخية الشعبية في بلادنا الجزائر أي الذين يتوافقون مع السياسات الاستعمارية بلادهم وهي مشتقة من ترجمة كلمة نعم بالفرنسية "oui".

[3] أمين سعيد، المصدر السابق، ص235.

وسوريا من لواء الاسكندرونة[1] الى صور[2] وتمركزت قواتها في بيروت، حيث أنزلت الأعلام العربية التي كانت قد رفعت إبان الثورة العربية سنة 1916م مع إخراج العثمانيين من البلاد.[3]

ثم بدأ التوغل الفرنسي باتجاه الشرق حيث لم تكتف بالسواحل والمرافئ الاستراتيجية، ليبدو جليا بأن الأطماع الفرنسية لن تقف عند هذا الحد حتى تبتلع كامل الأراضي السورية من دمشق حتى حلب ودير الزور......الخ.

ولما كان رد فيصل هو رفض قرارات مؤتمر سان ريمو مساندا بإصرار القوى الوطنية السورية على رفضه أيضا ، اتخذت فرنسا قرارًا بإعداد حملة عسكرية وإرسالها إلى بيروت؛ استعدادًا لبسط حكمها على سوريا الداخلية مهما كلفها الأمر، وساعدها على هذا الإقدام أنها ضمنت عدم معارضة الحكومة البريطانية على أعمالها في سوريا، وكانت أخبار الحشود العسكرية على حدود المنطقة الشرقية في زحلة وقرب حلب تتوالى، ثم لم يلبث أن وجه الجنرال "غورو"[4] قائد الحملة الفرنسية الإنذار الشهير إلى الحكومة العربية بدمشق في (27 شوال 1338 هـ= 14 جويلية 1920م) يطلب فيه: قبول الانتداب الفرنسي، وتسريح الجيش السوري والموافقة على احتلال القوات الفرنسية لمحطات سكك الحديد في حمص وحلب وحماه.

---

[1] الاسكندرونة مدينه تقع على البحر المتوسط ضمن محافظة هاتاي التركية حالياً، تعتبرها سوريا ضمن أراضيها وتعرف أيضا بلواء الإسكندرون المحتل من قبل تركيا منذ عام 1939 وهي من أهم الموانئ في تركيا اليوم، تعتبر المدينة مركزاً تجارياً ويستخدم ميناؤها لتصدير النفط.

[2] صُوْر (بالإنجليزية: Tyre) هي مدينة بحرية لبنانية مركز قضاء صور أحد أقضية محافظة الجنوب اللبناني، تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وتعتبر مدينة "صور" من أشهر حواضر العالم عبر التاريخ، تبعد عن العاصمة بيروت ب83 كم جنوبا وهي رابع أكبر مدينة في لبنان .

[3] عمر الدقاق، **معركة ميسلون**، دار الشرق العربي، بيروت ، د.ت، ص31.

[4] الجنرال هنري جوزيف أوجين غورو (بالفرنسية: Henri Joseph Eugène Gouraud) ولد في 17 نوفمبر 1867 وتوفي في 16 سبتمبر 1946، قائد عسكري فرنسي قاد الجيش الفرنسي في نهاية الحرب العالمية الأولى في الحرب التركية الفرنسية (1919 - 1923) أشتهر الجنرال غورو بكونه المندوب السامي الأول الفرنسي على لبنان وسوريا، وبكونه من تولى إعلان دولة لبنان الكبير عام 1920 بعد فصله عن سوريا بموجب اتفاقية سايكس-بيكو بين فرنسا وبريطانيا.

وطلب الجنرال قبول هذه الشروط جملة أو رفضها جملة، وحدد مهلة لإنذاره تنتهي بعد أربعة أيام، فإذا قبل فيصل بهذه الشروط فعليه أن ينتهي من تنفيذها كلها قبل (15 ذي القعدة 1338هـ= 31 جويلية 1920م) عند منتصف الليل، وإذا لم يقبل فإن العاقبة لن تقع على فرنسا، وتتحمل حكومة دمشق مسؤولية ما سيقع عليها.

ولما سمع الناس بخبر هذا الإنذار، اشتعلت حماستهم وتفجرت غضبًا، وأقبلوا على التطوع، فامتلأت بهم الثكنات العسكرية، واشتد إقبال الناس على شراء الأسلحة والذخائر، وأسرعت الأحياء في تنظيم قوات محلية للحفاظ على الأمن[1].

ومن المعروف تاريخيا بان أهل الشام وقاطنيها يرفضون الاستسلام للأجنبي ولهم عزة وإباء، ويظهر تضامنهم مع بعضهم البعض كشعب واحد موحد رغم الانقسامات القومية والطائفية والمذهبية.

وكان الفرنسيون قد عينوا الجنرال "غورو" في 8 اكتوبر 1918 مفوضا ساميا وقائدا عاما للجيش الفرنسي في الشرق وهو الذي سوف يقوم بالزحف على الداخل السوري وإنذار حكومة فيصل الدمشقية وتنفيذ قرارات الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى[2].

وقد تردد الملك فيصل وحكومته بين الرضى والإباء، ثم اتفق أكثرهم على التسليم فأبرقوا إلى الجنرال غورو، وأوعز فيصل بفض الجيش وعارض هذا بشدة وزير الحربية يوسف العظمة[3].

[1] وهي هبة وحمية شعبية معروفة لدى الشعب السوري الشقيق الذي يأبى الذل والانقياد للأجنبي.

[2] حسن الحكيم، **خبراتي في الحكم بسوريا**، توزيع مجلة الشريعة عمان، ط1، 1978، ص29.

[3] يوسف العظمة اسمه الكامل يوسف بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن إسماعيل باشا آل العظَمة (9 أفريل1884 - 24 جويلية 1920) قائد عسكري سوري استشهد في مواجهة الجيش الفرنسي الذي قدم لاحتلال سوريا ولبنان حيث كان وزير الحربية للحكومة العربية في سوريا بقيادة الملك فيصل الأول، أتقن العربية والتركية والفرنسية والألمانية والإيطالية والإنكليزية، في كل عام في ذكرى استشهاده يقام احتفال في مقبرة الشهداء في ميسلون حيث تحمل إليه الأكاليل من مختلف الديار العربية، لم يخلف من الذرية إلا ابنته الوحيدة (ليلى)، رحلت مع أمها إلى تركيا وأنجبت هناك ويذكر أن منزله حالياً تحول إلى متحف خاص بمقتنياته.

ولكن بينما كان الجيش العربي المرابط على الحدود يتراجع منفضاً (بأمر الملك فيصل) كان الجيش الفرنسي يتقدم (بأمر الجنرال غورو) ولما سئل هذا عن الأمر، أجاب بأن برقية فيصل بالموافقة على بنود الإنذار وصلت إليه بعد أن كانت المدة المضروبة (24 ساعة) قد انتهت، وعاد فيصل يستنجد بالوطنيين السوريين لتأليف جيش أهلي يقوم مقام الجيش المنفض في الدفاع عن البلاد، وتسارع شباب دمشق وشيوخها إلى ساحة القتال في ميسلون، وتقدم يوسف العظمة يقود جمهور المتطوعين على غير نظام، وإلى جانبهم عدد يسير من الضباط والجنود.

خرج يوسف العظمة بحوالي 3000 جندي إلى ميسلون مسلحين ب(بنادق إنجليزية)، ولم تضم قواته دبابات أو طائرات أو أسلحة ثقيلة، واشتبك مع القوات الفرنسية في صباح يوم 8 ذي القعدة 1338 هـ/24 جويلية 1920م في معركة غير متكافئة، دامت ساعات، اشتركت فيها الطائرات الفرنسية والدبابات والمدافع الثقيلة، وعلى الرغم من ذلك فقد استبسل المجاهدون في الدفاع وكان يوسف قد جعل على رأس "وادي القرن" في طريق المهاجمين ألغاما خفية، فلما بلغ ميسلون ورأى العدو مقبلا أمر بإطلاقها، فلم تنفجر فأسرع إليها يبحث فإذا بأسلاكها قد قطعت، واستشهد العظمة في معركة الكرامة التي كانت نتيجتها متوقعة خاضها دفاعًا عن شرفه العسكري وشرف بلاده[1].

فانتهت حياته وحياة الدولة التي تولى الدفاع عنها ولم يبق أمام الجيش الفرنسي ما يحول دون احتلال دمشق في اليوم نفسه، لكنه القائد المعجب بنصره آثر أن يدخل دمشق في اليوم التالي محيطاً نفسه بأكاليل النصر وسط جنوده وحشوده، ثم زار قبر صلاح الدين الأيوبي وقال في شماتة: "ها نحن قد عُدنا يا صلاح الدين".

---

[1] يذكر هنا قول يوسف العظمة الشهير بأنه كان يعلم عدم توازن القوى مع الفرنسيين لكنه سيحارب حتى لا يكتب التاريخ أن دمشق قد سقطت دون قتال.

السياسة الفرنسية في سوريا:

بعد انتصار الفرنسيين المنطقي في معركة ميسلون نظرا لعدم التكافؤ في القوة العسكرية والتحضير بين حكومة فيصل الدفاعية وبين جيش غورو ، توغلت القوات الفرنسية في داخل العمق السوري والخطير في هذا التوغل والسيطرة هو إقرار مبدأ الفصل بين المناطق السورية وانشاء دويلات متناحرة تكون كلها خاضعة للإدارة الاستعمارية الفرنسية.

وقد جاء هذا تنفيذا لاستراتيجية الامبراطورية الفرنسية الاستعمارية القائمة على قاعدة فرق تسد[1]، حيث فصل لبنان عن سوريا وهو الذي كان جزءا تاريخيا منها، وأنشأت به دولة وضمت لها مقاطعات كانت دمشقية قبل ذلك وهي "بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا" فصارت دولة لبنان التي أنشأت برعاية فرنسية تتكون من المقاطعات التالية:

1- جبل لبنان القديم.

2- لواء بيروت "يضم صيدا وصور ومرجعيون".

3- طرابلس "يضم عكار وحده".

4- الأقضية الشرقية "بعلبك –حاصبيا- راشيا- البقاع".

وجعلت بيروت عاصمة للدولة وسمي بلبنان الكبير[2] والذي أعلن استقلاله غورو في 1920/09/1م.

ولم يكتف الفرنسيون بفصل لبنان عن سوريا بل وقسموا البلاد الى دويلات ذات طبيعة طائفية وصبغة عرقية، إمعانا في السياسة الاستعمارية التخريبية والتقسيمية حيث أعلنت دولة حلب بقرار من

---

[1] Louis Vignon, **l'expansion de la France**, librairie hachette, paris, p161.

[2] مازالت هذه التسميات تستعمل من القوى الغربية لتبرير سعيها لتغيير الخريطة الجيوسياسية بالمنطقة مثل مشروع :الشرق الاوسط الكبير والمغرب الكبير....إلخ

المفوض السامي الفرنسي يوم 08 سبتمبر 1920، ودولة العلويين في 23 سبتمبر 1920 وعاصمتها اللاذقية، وتم تحويل اسم الحكومة السورية القائمة في دمشق إلى اسم الحكومة الدمشقية وقلبت الوزارات الى مديريات عامة بتاريخ 03 ديسمبر 1920، كما أقيمت دولة جبل الدروز بعد مفاوضات بين شيوخ الجبل والفرنسيين انتهت بتوقيع اتفاقية 04 مارس 1921 والتي نصت على استقلال دولة الدروز المعلن عنها رسميا في 05 أفريل 1922[1] .

ونشير هنا الى أن لواء الإسكندرون ظل جزءا من دولة حلب حتى صيف 1924، حين طلب المفوض السامي أن يلحق به مع نظام إداري ومالي خاص به وأصبحت اللغة التركية لغة رسمية اضافة الى العربية والفرنسية[2].

المطلب الثالث: المقاومة السورية ضد الاحتلال الفرنسي.

لقد قامت العديد من الثورات السورية ضد سلطات الانتداب الفرنسي، مع بروز نخبة سورية مثقفة وواعية قادت الحراك السياسي في البلاد حيث أسست الأحزاب مثل حزب الشعب الذي تأسس على يد نخبة منهم يتقدمهم : عبدالرحمان الشهبندر ، فارس الخوري، فوزي الغزّي، حسن الحكيم، لطفي الحفّار، إحسان الشريف، ....سنة 1923[3]

1- في الداخل:

رغم الهزيمة الكبرى التي لحقت بالسوريين في معركة ميسلون واحتلال بلادهم من طرف الفرنسيين وتقسيمها، لم يستسلم الشعب السوري في مختلف المناطق بل بادر للمقاومة من خلال الثورات والانتفاضات والتمردات والمظاهرات ضد الاستعمار الفرنسي ومن شايعه من أهل البلاد .

---

[1] أمين سعيد، المصدر السابق، ص226 .

[2] وهو تمهيد لنزعه لاحقا من سوريا والحاقه بتركيا في إطار تسويات فرنسية – تركية (كمالية) ولا يزال السوريون يطالبون باسترداده الى يومنا هذا.

[3] محيي الدين السفرجلاني، **تاريخ الثورة السورية**، دار اليقظة العربية، دمشق، 1961، ص122 .

حيث ظنت فرنسا بإسقاطها للحكومة الفيصلية في دمشق ونفيها لرجالها وتحكمها في سوريا بأنها قد قضت على الحركة الوطنية بها، بل وانتهجت سياسة استبدادية من خلال تطبيق الاحكام العسكرية والعرفية وفرض الغرامات المالية الكبيرة وراقبت الصحف على قلتها [1] .

وقد تميز نشاط الحركة الوطنية السورية في هذه المرحلة بالجمود والتباطؤ بسبب قوة صدمة ميسلون وتفرق روادها في الخارج، وساهم نشاطها في الخارج في بعث مقاومة الشعب السوري وتحريك هممه إضافة الى السياسة الاستعماري الاستفزازية التي كثيرا ما دفعت السوريين الى النضال والمقاومة وحمل السلاح [2]، ومن بين ردود الأفعال السورية على السياسة الاستعمارية الفرنسية نذكر :

1- ثورة أهالي حوران في 21أوت 1920: وهي عبارة عن هجوم مسلح قام به سكان حوران على قطار قادم من دمشق كان يستقله عدد من وزراء الحكومة المتعاملين مع فرنسا وجنود فرنسيين حيث قتلوا عددا منهم، وعلى إثر الحادثة جهزت القوات الفرنسية حملة ضد الحورانيين وقامت بأعمال عنف ضدهم.

2- انتفاضة الشمال السوري: نشطت جماعات مسلحة في شمال سوريا لمحاربة الفرنسيين وانتشرت في أنطاكية[3] وإدلب والمعرة وجسر الشغور بقيادة ابراهيم هنانو[4]، حيث هزمت الفرنسيين في عدة معارك كما اتصلت بالشيخ صالح العلي في اللاذقية، وقد جهز الفرنسيون قوات كبيرة لمحاربتهم بداية من

---

[1] لأن الصحف التي كانت منتشرة في العهد الفيصلي أغلقت وهرب أصحابها خوفا من الاستعمار.

[2] أمين سعيد، المصدر السابق، ص240.

[3] تعتبر مدينة أنطاكية إحدى أهم المدن في تاريخ سوريا حيث أنها كانت عاصمة سوريا قبل الفتح الإسلامي في القرن السابع، وما زالت حتى الآن عاصمة للكنائس السورية المسيحية، كانت أنطاكية في العصر الهلنستي عاصمة الإمبراطورية السلوقية وفي العصر الروماني تصاعدت أهميتها حتى صارت ثالث أكبر مدينة في العالم بعد روما والإسكندرية، نقل العرب العاصمة من أنطاكية إلى واحة دمشق لأسباب لوجستية، تعرضت أنطاكية في التاريخ الإسلامي للغزو عدة مرات من الروم والصليبيين، وبعد انتهاء الحروب الصليبية صارت تابعة لحلب، كما وقعت تحت النفوذ الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى قبل انتقالها تحت السيطرة التركية سنة 1939م.

[4] إبراهيم بن سليمان آغا بن محمد هنانو (ولد سنة 1286 هـ/1869م وتوفي في 24 شعبان 1354 هـ/21 نوفمبر 1935م) زعيم سوري ومقاوم للغزو الفرنسي، كان أحد قادة الثورة السورية ضد الاستعمار.

مارس 1921 الى جويلية 1921، حيث خرج هنانو من مقره في جبل الزاوية بتاريخ 1921/07/12 وظل الشيخ صالح العلي[1] متخفيا حتى 1922/06/6 حتى أذاع الفرنسيون خبرا مفاده خضوعه لهم.[2]

3- حادثة القنيطرة: في يوم 23 جوان 1921 غادر غورو دمشق متجها الى القنيطرة[3] مع حاكم دولة دمشق "حقي العظم"[4] فاعترضتهم مجموعة مسلحة أطلقت النار عليهم أصيب خلالاها غورو والعظم وقتل فيها الضابط الفرنسي "بوانيه"، وقد زحفت حملة فرنسية في مساء ذلك اليوم وقامت بأعمال وحشية.

4- حوادث كراين: جاءت على إثر زيارة المستر كراين الذي كان رئيس لجنة "كينغ-كراين" [5] التي أوفدتها الولايات المتحدة الأمريكية للتحقيق في سوريا عقب الأحداث التي شهدتها البلاد حيث قابله

[1] الشيخ صالح العلي قائد الثورة السورية ضد الفرنسيين في جبال اللاذقية ولد عام 1883 قاد الثورة ضد الفرنسيين وتم الاستسلام في قرية بشراغي في 2 جوان 1922، حيث أعطت السلطات الفرنسية للشيخ الأمان مع الإقامة الجبرية في قريته الشيخ بدر، وفي مقابلة جرت ما بين الشيخ صالح والجنرال بيوت قائد حامية اللاذقية، سأله الجنرال عما أخره عن الاستسلام فأجابه الشيخ: «والله لو بقي معي عشرة رجال مجهزين بالسلاح والعتاد الكافيين لمتابعة الثورة لما تركت ساحة القتال» واستمر الشيخ صالح العلي في نشاطه الوطني قدر استطاعته حتى وافاه الأجل في 13أفريل1950م.

[2] امين سعيد، المصدر السابق، ص243.

[3] القنيطرة مدينة سورية وعاصمة محافظة القنيطرة الواقعة في جنوب غربي البلاد، تقع القنيطرة في وادي مرتفع في هضبة الجولان على ارتفاع 1,010م فوق مستوى سطح البحر، أُنشأت القنيطرة في الحقبة العثمانية كمحطة على طريق القوافل إلى دمشق، ثم أصبحت بلدة تأوي 20,000 شخص، وتقع القنيطرة بشكل استراتيجي قرب خط إطلاق النار مع "إسرائيل" واسمها يعني "الجسر الصغير".

[4] حقي العظم (1864 – 1955) أول رئيس للوزراء في عهد الجمهورية السورية وحاكم دولة دمشق كان من المقربين للمفوضية الفرنسية والمعارضين للكتلة الوطنية.

[5] لجنة كينغ – كراين (بالإنجليزية: King-Crane Commission) هي لجنة تحقيق عيّنها الرئيس الأمريكي وودر ويلسون في أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 للوقوف على آراء أبناء سورية وفلسطين في مستقبل بلادهم، وقد اختار ولسون لرئاسة هذه اللجنة هنري كينغ رئيس كلية أوبرلين بولاية أوهايو وتشارلز كراين وهو رجل أعمال بارز من شيكاغو، وبعد أن طافت هذه اللجنة في مختلف المدن السورية (وبضمنها مدن فلسطين) ما بين 10 جوان 21 جويلية وضعت تقريراً أعلنت فيه أن الكثرة المطلقة من العرب تطالب بدولة سورية مستقلة استقلالاً كاملاً، وترفض فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

الأهالي والأعيان من بينهم "عبد الرحمان الشهبندر"[1] وأبلغوه رفضهم القاطع للانتداب وسياساته، وقامت مظاهرات واضطرابات في دمشق مطالبة بالحرية وإطلاق سراح المساجين.

وقد أعلن الفرنسيون خلال هذه الأحداث الأحكام العرفية وحالة الطوارئ، وقد جرت هذه الأحداث بين 2 أفريل 1922 تاريخ وصول كراين إلى دمشق و18 أفريل 1922 حين اعتقل العديد من القادة السوريين ونقلوا الى السجون ونفوا إلى الخارج ومن بينهم الشهبندر وسعيد حيدر وعبد الوهاب العفيفي و رشدي ملحس وسعاد شلبي و أمين سعيد....[2]

الثورة السورية الكبرى 1925:

ساهمت تراكمات الأحداث التي شهدتها بلاد الشام سوريا ولبنان، منذ قيام الثورة العربية سنة 1916 بقيادة الشريف حسين، ومرورا بجلاء القوات العثمانية وفرض الانتداب الفرنسي على البلاد في تزايد التذمر ضد الواقع الاستعماري الفرنسي مما عجل بقيام ثورة سورية ضد هذا الاستعمار.

حيث تعد هذه الثورة أهم عمل عسكري سوري ضد الاحتلال الفرنسي وقد اندلعت سنة 1925 بقيادة سلطان باشا الأطرش[3]،حيث انطلقت الثورة من جبل الدروز الذي سمي جبل العرب بعد انطلاقتها، لأن هدف الثورة الأول كان إقامة الدولة العربية الحرة وتوحيد سورية ساحلاً وداخلاً والاستقلال ورفض الانتداب الفرنسي، لتشمل سورية كلها وجزءاً من لبنان وقد تولى سلطان باشا الأطرش قيادتها بالإجماع في مؤتمر ريمة الفخور بعد أن شهد معركة المزرعة، التي قضى فيها الثوار على

---

[1] عبد الرحمن الشهبندر سياسيّ سوريّ (1879 – 1940) درس الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت ليتخرّج منها عام 1906 اتصل ببعض معارضي الحكم العثمانيّ مثل عبد الحميد الزهراوي ساند ثورة الشريف حسين ضد العثمانيّين، وفي الحكومة السورية التي ترأسها هاشم الأتاسي في ماي1920 تسلّم الشهبندر وزارة الخارجيّة، انضم عام 1925 للثورة السوريّة في جبل العرب عارض المعاهدة السورية الفرنسية 1936 واغتيل سنة 1940.

[2] أمين سعيد، المصدر السابق، ص247.

[3] سلطان الأطرش والمعروف باسم سلطان باشا الأطرش (1891–1982) قائد وطني ومجاهد ثوري سوري درزي القائد العام للثورة السورية الكبرى 1925، ضد الانتداب الفرنسي أحد أشهر الشخصيات الدرزية في العصر الحديث عرف بوطنيته وشجاعته ورفضه لتجزئة سورية.

حملة فرنسية والتي كان قوامها 13000 جندي، أما الثوار فكان عددهم 400 ثائر وبعد هذه المعركة التحق الوطنيون الدمشقيون والسوريون والعرب بركب الثورة.

وتعد من أهم الثورات ضد الاحتلال الفرنسي بسبب أنها شملت سورية كلها وامتازت بمعارك ضارية بين الثوار والقوات الفرنسية أما سببها المباشر فهو الرفض القاطع للانتداب وللتقسيم الطائفي التي قامت به فرنسا في سورية، حيث قسمت البلاد إلى دويلات طائفية فرفع سلطان باشا الأطرش شعار الثورة الشهير: **"الدين لله والوطن للجميع"**، وكان هذا الشعار صفعة في وجه هذا التقسيم الطائفي لسوريا.

ونتائجها تمثلت في:

1- أجبرت الثورة فرنسا على إعادة توحيد سورية بعد أن قسمتها إلى أربع دويلات: دمشق، وحلب، وجبل العلويين، وجبل الدروز.

2- اضطرار فرنسا إلى الموافقة على إجراء انتخابات فازت فيها المعارضة الوطنية بقيادة إبراهيم هنانو وهاشم الأتاسي.

3- عزل فرنسا مفوضيها الساميين وضباطها العسكريين في سورية وتعيين البدائل عنهم، كما حصل مثلاً مع المفوض السامي (سراي) بعد مهاجمة الثوار لقصر العظم بدمشق، فعينت المسيو (دي جوفنيل).

4- قصف دمشق بالطيران لمدة 24 ساعة متواصلة.

5- أرسلت فرنسا أحد أبرز قياديها الجنرال غاملان بعد تزايد قوة الثوار وانتصاراتهم.

وحتى لا نفصل كثيرا في الحوادث والاضطرابات والثورات السورية ضد الاحتلال الفرنسي نستشهد هنا بقول الجنرال الفرنسي "سرايل" [1] الذي وصف ردود أفعال السوريين بقوله: (في سنة 1922 وحدها قامت في سوريا وحدها 35 ثورة دفن فيها من الجيش 5 الاف جندي)[2].

كما ذكر الجنرال فيجان[3] أثناء تدشينه لنصب تذكاري للضحايا الفرنسيين أقيم في بيروت في جويلية 1924 ما نصه : (لقد اضطررنا لإرسال أبنائنا الى ساحات القتال في ميسلون ومرعش وأورفا....وقد بلغ عدد القتلى 9 الاف جندي و 250 ضابط)[4].

ب في الخارج:

بعد ميسلون انتقل مقر الحركة الوطنية السورية في شقها السياسي من دمشق إلى القاهرة التي التحق بها العديد من أحرار سوريا حيث نظموا صفوفهم من أجل النضال والكفاح عبر عدة وسائل وأبرز نشاطاتهم في الفترة التي تلت الاحتلال 1920 نذكر:

1- الاحتجاج على تقسيم سوريا : وهي عبارة عن برقيات أرسلت الى عصبة الأمم والسفراء الأجانب في مصر والصحف العربية ...،ومن بين هذه البرقيات برقية أرسلها الاتحاد السوري وقعها ميشيل لطف الله، وبرقية ثانية أرسلها المؤتمر السوري وقعها الشيخ رشيد رضا[5] وثالثة باسم المحكوم عليهم بالإعدام من أحرار سوريا[6].

---

[1] ثالث مندوب سامي فرنسي في سوريا بعد غورو وفيجان وقد جاء سنة 1924.

[2] أمين سعيد، المصدر السابق، ص255.

[3] ثاني مندوب سامي فرنسي في سوريا جاء بعد غورو جاء سنة 1922.

[4] نفسه، ص266.

[5] محمد رشيد بن علي رضا 1865 من رواد النهضة والصحوة الإسلامية المعاصرة والداعين لتحرر البلاد العربية توفي سنة 1935م.

[6] أمين سعيد، المصدر السابق، ص257.

2- رفض فصل فلسطين عن سوريا : في 1920/12/27 عقد الاتحاد السوري جلسة أصدر فيها برقية يحتج فيها على الاتفاق الفرنسي الانجليزي، الذي عقد بين المندوبين لينج وهاردينج في 1920/12/12 والذي نص على تحديد الحدود الفاصلة بين سوريا وفلسطين.

3- المطالبة بمندوب عربي في مؤتمر لندن: جاء هذا بعد عقد الحلفاء لمؤتمر في لندن لإعادة النظر في مقررات معاهدة سيفر في مارس 1920م، حيث عقد ممثلو الأحزاب الاستقلالية العربية اجتماعا بمقر الاتحاد السوري بالقاهرة وطالبوا بضرورة قبول الحلفاء لمندوب عربي في المؤتمر ليطرح القضية العربية على أعضائه.

4- عقد المؤتمر السوري – الفلسطيني: وهو من أهم نشاطات النخبة الشامية في الخارج حيث عقد في جنيف بسبتمبر 1921 وأهم أهدافه كان توحيد الأحزاب العربية الاستقلالية ومحاولة ايجاد الحلول العملية للقضية الفلسطينية والقضايا العربية الاخرى وقد شاركت فيه عدة شخصيات عربية منها: ميشيل لطف الله، رشيد رضا، شكيب أرسلان، توفيق حماد، سليمان كنعان، إحسان الجابري، توفيق اليازجي....الخ[1].

المطلب الرابع: المفاوضات والاستقلال 1946.

إثر هزيمة قوات حكومة فيشي على يد القوات البريطانية وقوات حكومة الجنرال ديغول التي انضمت إلى الحلفاء تحت مسمى حكومة فرنسا الحرة، قدم الجنرال ديغول إلى سورية ولبنان وتحادث مع الزعماء الوطنيين عام 1941، وعلى إثر ذلك أصدر قراراً بتسمية الجنرال كاترو مفوضاً سامياً لحكومة فرنسا الحرة في سورية ولبنان، وفور توليه منصبه أصدر الجنرال كاترو بيانه الشهير الذي وعد

[1] أمين سعيد، المصدر السابق، ص262.

فيه الشعب العربي في سورية ولبنان بالحرية والاستقلال.... فأعلن الجنرال كاترو استقلال سوريا في 1941/06/08.[1]

وحاول إقناع هاشم الأتاسي[2] بتولي الرئاسة فرفض ذلك، ليلجئ الفرنسيون الى حليفهم التقليدي تاج الدين الحسيني[3] والذي قبل بالمنصب الى غاية وفاته في جانفي 1943، ليتم بعدها انتخاب شكري القوتلي[4] في 17 أوت 1943 رئيسا للبلاد بعد نجاح الوطنيين في الانتخابات النيابية.[5]

ويشار هنا الى أنه رغم كون الحكم بين سنتي 1946/1943 وطنيا إلا أن الوجود الفرنسي كان لا يزال قائما مما خلق جوا من التناقض بين المؤسسات الدستورية القائمة في سوريا وبين السلطات الفرنسية وما حوادث ماي 1945 وحصار المجلس النيابي وقنبلة دمشق إلا مثال على ذلك.

وبفعل تلك الحوادث برز تدخل دولي حاد قادته بريطانيا بضغط على فرنسا بداية من صائفة 1945 ليتم الجلاء الفرنسي على البلاد فعليا منذ منتصف أفريل 1946 في عهد حكومة سعد الله

[1] تذكر الدكتورة المؤرخة نفيسة دويدة بأنه لم يكن استقلال بالمعنى الحقيقي للكلمة بل كان مناورة فرنسية لتهدئة الجبهة السورية أثناء الحرب العالمية الثانية (دويدة نفيسة، **دروس تاريخ سوريا ضمن مقياس حركات التحرير في القضية العربية**، السنة الأولى ماجستير في تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2013/2012).

[2] هاشم الأتاسي (1875 - 1960) والملقب بأب الجمهورية السورية وهو مناضل وسياسي سوري تقلد منصب رئيس الجمهورية عدة مرات .

[3] تاج الدين الحسني (1885 - 1943) رئيس الجمهورية بالتعيين بين 16 سبتمبر 1941 و17 جانفي 1943 كان مقربا من فرنسا وتوفي فجأة بنوبة قلبية في 17جانفي 1943 وقيل مات مسمومًا وأن بريطانيا قد اغتالته.

[4] شكري القوتلي (21 أكتوبر 1891 - 30 جوان 1967) الرئيس السوري بين 1943 - 1949 ثمّ 1955 - 1958؛ وهو زعيم سياسي نشط في الكتلة الوطنية ثم في الحزب الوطني.

[5] جورج جبور، **الفكر السياسي المعاصر في سورية** ، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، د.ت، ص56.

الجابري[1] التي تشكلت منذ 1945/09/30، لذلك يعد تاريخ 1946 هو تاريخ استقلال القطر السوري رسميا وليس 1941.[2]

المبحث الثاني: العراق من النفوذ العثماني الإيراني إلى الاحتلال البريطاني.

المطلب الأول: العراق في الصراع العثماني الإيراني.

تناولنا في الفصل الرابع من الأطروحة بنوع من التفصيل التطورات التاريخية التي صاحبت الصراع العثماني الإيراني من أجل السيطرة على العراق لما يتميز به هذا البلد من أهمية استراتيجية على حدود البلدين من جهة ولما يمتلكه العراق من إرث ديني تاريخي سعى كل من العثمانيين والإيرانيين إلى الاستفادة منه نظرا للطبيعة الثيوقراطية الدينية التي يتشكل منها النظام السياسي والتكوين التاريخي لكل من الدولة العثمانية طول فترة تواجدها، وإيران في عهد الصفويين 1736/1501 والقاجاريين 1925/1795م.

أما بالنسبة للدولة العثمانية فقد كانت ترى بأهمية بالغة للوزن التاريخي الذي تلعبه بغداد كعاصمة للخلافة الإسلامية العباسية لمدة فاقت الستة قرون منذ تأسيسها وإلى غاية الغزو المغولي لها وإسقاط الخلافة العباسية بها على يد هولاكو خان سنة 1258م، حيث أن السلطنة العثمانية قد وضعت نصب أعينها ذلك الإرث الديني التاريخي للعراق، خاصة بعد أن أصبح السلاطين العثمانيون يتصفون باسم الخليفة بعد توسعاتهم بلاد الشام ومصر والحجاز وإسقاطهم لدولة المماليك سنة 1517 وضمهم لممتلكاتها وتسويقهم لفكرة أن آخر خليفة عباسي الذي كان متواجدا في البلاط المملوكي بصفته الرمزية وهو أبو إسحاق محمد المتوكل على الله، قد تنازل على الخلافة للسلطان

---

[1] سعد الله الجابري (1309 هـ/ 1894م – 1366 هـ / 1948م) هو السيد سعد الله بن عبد القادر لطفي الجابري، ولد في حلب عام 1894 لعائلة عريقة مشهورة بالوطنية والدين والثراء، يعتبر أحد أهم زعماء النضال الذين قاموا بإعادة توحيد سوريا بعد أن قسمها الفرنسيون إلى دويلات وتوجت ثمرة نضالهم بجلاء الفرنسيين عن التراب السوري عام 1946.

[2] جورج جبور، المرجع السابق، ص57.

العثماني سليم الأول 1520/1512 ومنذ ذلك التاريخ قد أصبحت الدولة العثمانية تسمى في الأدبيات التاريخية والإسلامية بالخلافة العثمانية العلية.[1]

مع وجود كيانات سياسية في العالم الإسلامي لم تعترف برمزية الخلافة العثمانية في ذروة قوة العثمانيين وتوسعاتهم نظرا لعدة اعتبارات سياسية ودينية وفقهية، حيث أن الصراع العثماني الإيراني قد تجلى خلال القرن السادس عشر ميلادي الذي يشكل أوج قوة الدولة العثمانية غير أن الصفويين في إيران لم يعترفوا بالتبعية للدولة العثمانية ولا بمشروع الخلافة ودخلوا في حرب مريرة معهم، كما أن الأشراف السعديين الذين حكموا المغرب الأقصى منذ مطلع القرن العاشر هجري الموافق للقرن السادس عشر ميلادي قد رفضوا مسألة الخلافة العثمانية وبقوا محافظين على استقلالهم السياسي ونفوذهم الديني، حيث اعتبر السلاطين السعديون في مراكش بأن أصل الخلافة يجب أن يكون قرشيا وهو ما يتنافى مع العرق التركي العثماني بل وسعى بعض سلاطين السعديين إلى إعادة إحياء الخلافة الهاشمية القرشية التي يصلون نسبهم بها.[2]

كما أن إيران هي الأخرى قد اعتبرت أن العراق عمقا استراتيجيا وتاريخيا ودينيا لها بفعل عدة اعتبارات أولها طول الحدود البرية والبحرية بين الجارتين في شط العرب والخليج وباقي المناطق، إضافة إلى أن العراق هو البوابة الإيرانية باتجاه الغرب في حال رغبة الإيرانيين التوسع في هذا الاتجاه، أما العامل الأهم في التركيز الإيراني على العراق وسعي الإيرانيين الدائم لضمه لممتلكاتهم أو على الأقل ضمان نفوذهم السياسي والعسكري فيه، هو تواجد الأماكن المقدسة عند الشيعة في وسط العراق وجنوبه وهي مختلف أضرحة أئمة آل البيت الذين يبالغ الشيعة في تقديسهم إضافة إلى المساجد والعتبات والمرجعيات الدينية التي تشكلت في كل من النجف وكربلاء.

[1] أنظر نقد هذه الرواية التاريخية في: أسد رستم، **السلطان سليم والخلافة**، مجلة آراء وأبحاث، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1976، ص16-17.

[2] فهد بن محمد السويكت، **مواقف الأشراف السعديين بالمغرب من مسألة الخلافة العثمانية**، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد:19 ، 1427هـ-2006م، ص 177.

ظل العراق وأراضيه مسرحا للتجاذبات العثمانية الإيرانية حيث وكما رأينا سابقا[1]، قد وقعت الأراضي العراقية تحت الحكم الإيراني تارة وتحت الحكم العثماني تارة أخرى وحتى في المراحل التي يكون تحت سيطرة دولة منهما لا يسود الاستقرار والسلام في البلاد بفعل تحركات وأنشطة الدولة المعادية لها في البلاد باستعمال الورقة الطائفية بالنسبة للشيعة حلفاء إيران، ومجموع أهل السنة الموالين للدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة السنية وحامية العراقيين من التوسعات الإيرانية طوال أربعة قرون منذ سنة 1534م بداية الحكم العثماني الأول للعراق وإلى غاية سقوطه بيد الاحتلال البريطاني سنة 1918م، وتجدر الإشارة هنا إلى أن معاهدة زهاب أو قصر شيرين الموقعة بين الإيرانيين والعثمانيين سنة 1639م قد أقرت بتبعية العراق للدولة العثمانية رغم الادعاءات المتواصلة للإيرانيين خاصة في المجالين التجاري والديني به طول فترة تبعية العراق للدولة العثمانية.

كما نشير هنا أيضا إلى أن التنوع العرقي والإثني والقومي والطائفي واللغوي الذي يزخر به العراق[2] نتيجة العمق التاريخي والحضاري لبلاد الرافدين التي تعاقبت عليها حضارات في التاريخ القديم وتوافدت إليها شعوب وقوميات عبر هجرات متفرقة في الزمان والمكان[3]، قد ساهم في جعل البلاد هدفا للتوسعات الإقليمية والأطماع الدولية ويدخل في هذا الإطار النزاع العثماني الإيراني على العراق ومن ثم الأطماع الأوربية التي تجسدت في الاستعمار البريطاني للبلاد تحت ذريعة الانتداب سنة 1918م بعد انهزام الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى التي دخلتها إلى جانب ألمانيا في مواجهة فرنسا وبريطانيا 1914-1918م.

---

[1] للمزيد من التفصيل أنظر: الفصل الرابع من الأطروحة في مادة العراق.

[2] يتشكل المجتمع العراقي من قوميات أهمها العرب والأكراد والتركمان وأقليات آشورية، ومن طوائف دينية متنوعة أهمها السنة والشيعة والإيزيديون والصابئة والمندائيون والبهائيون وأقليات مسيحية ويهودية، حيث أن يهود العراق من أقدم الطوائف اليهودية عبر العالم وللمزيد حول التعددية القومية والدينية في العراق أنظر: السيد عبد المنعم المراكبي، **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق " الأكراد – دراسة حالة "**، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001، ص55 - 98.

[3] عزيز قادر الصمانجي، **التاريخ السياسي لتركمان العراق**، دار الساقي، بيروت، ط1، 1999، ص17.

المطلب الثاني: تطورات الحرب العالمية الأولى ودورها في الاحتلال البريطاني للعراق.

شكلت الأراضي العثمانية في المشرق العربي ساحة من ساحات المواجهة العسكرية خلال تطورات الحرب العالمية الثانية بين القوات العثمانية والجيش البريطاني، حيث اشتعلت المعارك بين الطرفين في جنوب العراق وفي بلاد الشام وفي الحجاز من خلال ثورة الشريف حسين سنة 1916 بالتنسيق مع البريطانيين ضد التواجد العثماني وفي إطار جبهات الحرب العالمية الثانية.

حاولت الدعاية العثمانية في السنوات الأولى للحرب 1915/1914 أن تضمن الهدوء في الأقاليم العثمانية العربية لكنها فشلت في ذلك بفعل النشاط المتزايد للدبلوماسية البريطانية التي استغلت ظروف الحرب لتؤلب العرب ضد الوجود العثماني وتستغل ذلك لصالحها وكمثال على ذلك مراسلات الشريف حسين – مكماهون التي أدت إلى دخول أشراف الحجاز في الحرب ضد العثمانيين.

حققت الحملات العسكرية الانجليزية في العراق وبلاد الشام انتصارات واسعة أدت إلى سقوط بغداد والعقبة والقدس وبيروت بين سنتي 1917 و 1918 في يد البريطانيين، الذين واصلوا زحفهم حتى مشارف مدينة الموصل القريبة من الحدود العراقية التركية شمالا والتي احتلوها شهر نوفمبر من سنة 1918م وأصبحوا يهددون بذلك التقدم العسكري عاصمة الدولة العثمانية اسطنبول.[1]

لقد كانت الانتصارات البريطانية في الشرق الأوسط في إطار جبهات الحرب العالمية الأولى المشتعلة في عدة أقاليم من قارات العالم، حيث استطاع التحالف الفرنسي البريطاني وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت لأتون الحرب في عهد رئيسها وودر ولسن الذي رأى من واجبه تقديم المساعدة لدول أوربا الغربية في مواجهة الانتصارات الأولية التي حققها الألمان في بداية الحرب، أن

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار ومحمود جمال الدين، **التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص481.

يحقق الانتصار الكبير الذي توج بعقد مؤتمر الصلح في باريس سنة 1919 الذي وضع تسويات دولية لعالم ما بعد الحرب العالمية الأولى وحضره منتصرو الحرب دون المنهزمين فيها وهو ما اعتبره المؤرخون سببا لتراكم الخلافات الأوربية – الأوربية اللاحقة التي أدت إلى قيام الحرب العالمية الثانية سنة 1939.[1]

غير أنه وعمليا كان أكبر خاسر من الحرب العالمية الأولى 1918/1914 هي الدولة العثمانية التي فقدت أقاليمها العربية جراء تلك الحرب وزال وجودها من بعد ذلك وبالتحديد في مؤتمر لوزان سنة 1923م.

لم تغفل بريطانيا خلال تطورات الحرب العالمية الأولى في جبهات الشرق مطامعها القديمة المتجددة في العراق نظرا لموقعه الاستراتيجي على طريق المستعمرة الذهبية الأكبر للتاج البريطاني الهند، إضافة لثقل العراق تاريخيا وحضاريا وثرواته الطبيعة وتنوع موارده المالية [2].

عمدت القوات البريطانية بين سنتي 1914 و1918 إلى احتلال المدن العراقية الواحدة تلو الأخرى متخذة من أطماعها القديمة فيه ذريعة ومستغلة لانهيار الحكم العثماني به وذلك بتواطئ فرنسي تطبيقا لمقررات اتفاقية سايكس بيكو سنة 1916، والتي جعلت العراق وفلسطين وشرق الأردن ضمن النفوذ البريطاني وبلاد الشام بما فيها سوريا ولبنان ضمن النفوذ الفرنسي.[3]

فرض الانتداب البريطاني على العراق بصفة رسمية سنة 1918 وحكمت البلاد حكما عسكريا مباشرا، وقد أقرت القوى الاستعمارية هذا الاحتلال بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو 1920م وقد مارس الانجليز خلال هذه الفترة 1920/1914 أبشع أنواع البطش والظلم في حق العراقيين مع

---

[1] فرنسوا جورج دريفوس واخرون، **موسوعة تاريخ أوربا العام**، ترجمة: حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت – باريس، ط1، 1995، ص368-369.

[2] أحمد زكريا الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516–**1916، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2002، ص210.

[3] سيار الجميل، **تكوين العرب الحديث**، دار الشروق، الأردن، ط1، 1997، ص525.

نهب مستمر لثرواتهم وخيراتهم طول تلك المدة مستغلين ظروف الحرب العالمية الأولى وعدم قدرة الشعب العراقي على المقاومة وانهيار القوة العثمانية التي كانت تحمي البلاد.[1]

لم يكن الاحتلال البريطاني للعراق بأخطر سلوك عدواني من بريطانيا اتجاه العرب لأن العراق قد استطاع أن يفتك شبه استقلال بتبعية للإنجليز في عهد الملك فيصل بن الشريف حسين سنة 1922 الذي وضع أسسا لعهد الحكم الملكي للعراق قبل إسقاطه في ثورة 1958م، بل أن أخطر سياسة بريطانية اتجاه العرب في النصف الأول من القرن العشرين كانت إصدارها لتصريح ووعد بلفور المشؤوم في 02 نوفمبر 1917 الذي حول بموجبه الساسة البريطانيون الحلم اليهودي إلى حقيقة وعلى رأس هؤلاء الساسة البريطانيين المتواطئين مع الحركة الصهيونية والمحققين لحلمها نجد ونستون تشرشل رئيس الوزراء وجيمس أرثر بلفور وزير الخارجية الذين أثنت عليهم الدوائر الصهيونية وبقيت تدين لهم بدورهم ومجهودهم في إقامة الدولة اليهودية، حيث يقول حاييم وايزمن في هذ الصدد: ((رجال مثل بلفور وتشرشل كانوا متدينين بعمق ويؤمنون بالتوراة وبفضلهم أمكن تحقيق حلم عودة اليهود إلى فلسطين)).[2]

حيث قد نص وعد بلفور بتعهد بريطانيا بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وهو ما تم بقيام سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين بتسهيل كافة الإجراءات للحركة الصهيونية لتنفيذ مخططها بإعلان قيام دولة إسرائيل بتواطئ بريطاني مفضوح عمليا بين سنتي 1917 و1948.[3]

ويربط هنا المؤرخ الجزائري الدكتور عبد الرحمان أولاد سيدي الشيخ بين القمع البريطاني لثورة رشيد عالي الكيلاني بالعراق سنة 1941م وبين الاستراتيجية البريطانية الرامية لتحضير الأجواء في الشرق الأوسط لقيام الكيان الصهيوني سنة 1948م في الأراضي العربية بفلسطين.

---

[1] محمد علي القوزي، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص186.

[2] عبد الرحمان أولاد سيدي الشيخ ، **ثورة مايس العراقية بين اجتثاث فكرها العروبي وساسة بريطانيا المتصهينين**، مجلة الدراسات التاريخية، قسم التاريخ جامعة الجزائر02، العدد 14، 2012م/1433هـ، ص368-369.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2000، ص14.

المطلب الثالث: ثورة 1920 ضد الاحتلال البريطاني.

اندلعت ثورة عراقية عارمة ضد التواجد البريطاني خلال شهري ماي وجوان 1920 وشارك فيها كل التشكيلات العرقية والمذهبية للبلاد من عرب وأكراد وسنة وشيعة وغيرهم، كرد على السياسات التفريقية التي حاولت من خلالها بريطانيا زرع الفرقة والشقاق والفتنة بين أبناء الشعب العراقي[1].

اضطرت قوات الاحتلال البريطاني على وقع ثورة العشرين أن تجلب تعزيزات عسكرية من وحداتها في الهند واستعملت الطيران الحربي في قمع الثورة التي دامت ستة أشهر لكنها لم تستطع أن تصمد في وجه الآلة العسكرية الجهنمية للبريطانيين، التي كانت أكثر تفوقا عتادا وعدة من وسائل المقاومين البسيطة حيث تم القضاء على هذه الثورة شهر نوفمبر من سنة 1920م، مخلفة حوالي الثمانية آلاف شهيد عراقي و226 قتيل من جانب قوات الاحتلال.[2]

اضطر الانجليز على وقع صدمة ثورة العشرين أن يعيدوا حساباتهم في السياسات الاستعمارية في العراق حيث تيقنوا نتيجة خسائرهم البشرية في الثورة، بأن الحكم المباشر للعراق سيجعلهم يقدمون فاتورة غالية بشريا وماديا فاضطروا إلى الاتجاه نحو سياسة أقل تشددا في البلاد من خلال الحكم الغير المباشر عبر تأسيس حكم محلي يدين بالولاء لبريطانيا وهو ماحدث فعلا بتشكيل حكومة يترأسها نقيب الأشراف عبد الرحمان الكيلاني.

ولما كانت لبريطانيا علاقاتها التاريخية القوية مع أسرة الشريف حسين قامت بالاتصال بالأمير فيصل بن الحسين الذي كان متواجدا في لندن بعد خروجه من سوريا بعد معركة ميسلون سنة 1920 التي انهزمت فيها قواته أمام الاحتلال الفرنسي، ونصبته ملكا على العراق سنة 1922م حيث قام الانجليز والحكومة المحلية الموالية لهم بالدعاية لفيصل وضمنت له ولاءات محلية وقوى عشائرية ودينية، وبقي فيصل ملكا على البلاد إلى غاية سنة 1933 ولكن حكمه كان صوريا لأن

[1] محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص187.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص206.



الحكم الفعلي للعراق كان في يد المندوب السامي البريطاني، وبقيت العراق تحت الحكم الملكي إلى غاية قيام ثورة سنة 1958 التي أسست للنظام الجمهوري في البلاد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاحتلال البريطاني للعراق لم ينه أزمة الحدود مع إيران التي ورثتها البلاد من عهد التبعية للدولة العثمانية، حيث أنه ومن خلال دراستنا للموضوع في الفصول السابقة تبين لنا بأن الخلافات العثمانية الإيرانية في المواضيع المتعلقة بالشريط الحدودي ومناطق التماس قد ورث منها العراق ما يقارب التسعين في المئة، لأن الحدود التركية الإيرانية حاليا لا تمثل سوى العشرة في المئة من طول الحدود العثمانية الإيرانية، حيث أن الحدود البرية الإيرانية العراقية ونقاط الالتقاء البحري على شط العرب والخليج كانت أعقد المسائل الحدودية بين الدولة العثمانية وإيران كما أن سلطات الاحتلال البريطاني في العراق 1918-1958 لم تسع لإيجاد حل لهذه المعضلة الجيو تاريخية.

المبحث الثالث: مؤتمر لوزان 1923 سقوط الدولة العثمانية وتفكك المشرق العربي.

المطلب الأول: تطورات المسألة الشرقية قبيل مؤتمر لوزان 1923.

يعد تحديد مفهوم المسألة الشرقية شائكا نظرا للغموض التاريخي الذي يحيط بمواضيعه، إضافة إلى التأويل الانتمائي و المتحيز بين المؤرخين العرب والعثمانيين، والمؤرخين الأوربيين والمستشرقين لأن موضوعها يتخصص في الصراع بين الشرق والغرب فإن كلا يتأوله على حسب نظرته، ويذكر هنا أستاذنا الدكتور عمار بن خروف أن للمسألة الشرقية مفهومان واحد قديم يتعلق بالصراع الحضاري بين الشرق والغرب، ومفهوما حديثا يتعلق بالصراع بين الدولة العثمانية والقوى الأوربية منذ مطلع القرن الثالث عشر على أنها قد مرت بعدة مراحل من تأسيس الدولة العثمانية سنة 1299 إلى غاية سقوطها سنة 1923[1].

---

[1] عمار بن خروف ، **محاضرات في تاريخ المسألة الشرقية وتفكك العالم العربي** ، ألقيت على طلبة السنة الأولى ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة ، 2012_2013.

كما تعرفها الدكتورة ليلى الصباغ [1] على أنها: مواقف الدول الأوربية من ضعف الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر بالذات وصلاتها بشعوبها، وسياسة تلك الدول اتجاه بعضها البعض نتيجة لمواقفها تلك من الدولة العثمانية.[2]

ويحددها بعض المؤرخين بأنها تمثل مجموعة المشاكل الدولية الناجمة عن انحطاط الدولة العثمانية وقرب انحلالها وتنافس الدول الأوربية على اقتسام أملاكها، وقد بدأت بالظهور جليا عندما بدأ الضعف يدب في أركان الإمبراطورية العثمانية منذ مطلع القرن السابع عشر ميلادي.

فالأحداث التي شهدها العالم العربي وخاصة المشرق نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين هي من تجليات المسألة الشرقية ومن أحداثها الهامة، بل وكانت أكثر فصول المسألة الشرقية خطورة واستمرارية هي في البلاد العربية ولعل زرع الكيان الصهيوني في قلب البلاد العربية فلسطين لأبرز نموذج عن تلك التطورات السلبية للمسألة الشرقية بظهور الحركة الصهيونية على مسرح الأحداث في الشرق.

المطلب الثاني: الظروف الاقليمية لانعقاد مؤتمر لوزان 1923م.

شاركت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وخرجت منها منهزمة حيث استطاعت كل من انجلترا وفرنسا الاستثمار في ظروف الحرب لإثارة العديد من الشعوب عليها خاصة العرب، وقد وقع العثمانيون مع الحلفاء معاهدة "موندروس" في 30 أكتوبر 1918 حيث أملوا شروطهم عليها مثل

[1] ليلى الصباغ مؤرخة سورية متمكنة في التاريخ العثماني تدرس التاريخ في جامعة دمشق ولها عدة مؤلفات ذائعة الصيت في عدة مواضيع تاريخية.

[2] للمزيد حول هذا الموضوع ارجع إلى كتاب : ليلى الصباغ، **الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1989.

فتح مضيقي البوسفور والدردنيل ونزع سلاح قواتها وتسليم البوارج الحربية واستسلام الحاميات التركية في الحجاز وعسير واليمن وسوريا والعراق[1].

في تلك الظروف ظهر على مسرح الأحداث الضابط التركي مصطفى كمال باشا الذي نال تأييد الوطنيين الأتراك في الأناضول وساهم في صياغة الميثاق الوطني سنة 1920 الذي نصت مادته الأولى على ما يلي :" إذا اقتضت الضرورة يقر أجزاء مصير الإمبراطورية العثمانية التي تسكنها أكثرية عربية والتي كانت حين عقد معاهدة 30 أكتوبر 1918 تحت احتلال القوات المعادية وفقا لتصويت سكانها الحر "[2].

ويظهر هنا أن البلاد العربية كانت محور اهتمام الأتراك والحلفاء على حد سواء ولكن وفق مصالحهم الخاصة، ومقولة الميثاق هنا لا تعدو حبرا على ورق لأن الأتراك كانوا يدركون تماما أطماع فرنسا وانجلترا في المنطقة وبالتالي استحالة إقامة تصويت لتقرير مصير العرب.

وفي 10 أوت 1920 وقعت معاهدة سيفر التي أملاها الحلفاء على حكومة السلطان العثماني [3] والتي زاد توقيعها في عزيمة الوطنيين القوميين بزعامة مصطفى كمال على الكفاح ضد السلطان وضد المعاهدة و ضد الحلفاء.

نصت بنود معاهدة سيفر في ما يخص البلاد العربية على اعتراف تركيا بالانتدابات الأوربية في سوريا والعراق وفلسطين، واستقلال الحجاز ومصر والسودان وتنازل تركيا عن حقوقها في قبرص ومراكش وتونس وليبيا وضرورة حماية الأقليات[4].

---

[1] فاضل حسين، **محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية** ، منشورات معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، 1958 ، ص 9.

[2] فاضل حسين، المرجع السابق، ص 10.

[3] كان السلطان في تلك الفترة محمد السادس وحيد الدين 1922/1918.

[4] فاضل حسين ، المرجع السابق ، ص 11.

طلب الكماليون الأتراك تعديل بنود معاهدة سيفر ولما فشلوا في ذلك هاجموا اليونانيين وطردوهم من الأناضول، ليظهر الخلاف بين الحلفاء حول المسألة التركية حيث طلبت كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا الهدنة فعقدت في مودانيا بتاريخ 11 أكتوبر 1922م.

وقد أصر مصطفى كمال في المؤتمر على اعتبار الميثاق العثماني السابق الذكر هو الحد الأقصى من التنازلات التركية ودعا إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية وطالب باسترجاع بعض الأراضي وبالاستفتاء في تراقيا الغربية و الاعتراف بالسيادة التركية.

وفي نوفمبر 1922 أعلن المجلس الوطني الكبير في أنقرة إلغاء السلطنة وأنه صاحب السلطة العليا الوحيدة و قد وافق مندوبو الحلفاء السامون في القسطنطينية على ذلك[1]، مما دفع بالسلطان العثماني محمد السادس وحيد الدين 1922/1918 إلى الفرار لمالطا وصارت بذلك حكومة المجلس الوطني الكبير في أنقرة هي الحكومة الشرعية الوحيدة في تركيا.

المطلب الثالث: سير المؤتمر وبنوده وانعكاساته على المشرق العربي.

في 17 أكتوبر 1922 دعت كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا إلى عقد مؤتمر في لوزان بسويسرا يضمها ويضم حكومات الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ورومانيا ويوغسلافيا وحكومة القسطنطينية العثمانية وحكومة أنقرة الوطنية، ودعيت روسيا وبلغاريا للمشاركة في نقاشات المضايق فقط وبما أن الولايات المتحدة لم تكن في حالة حرب مع تركيا فإنها اكتفت بإرسال مراقبين لها، أما

[1] تظهر هنا بشكل جلي المؤامرة بين القوميين الأتراك والقوى الغربية على حساب الخلافة من جهة والعرب من جهة أخرى حيث ستلغى الخلافة الإسلامية سنة 1924 وتنزع بعض الأراضي العربية لصالح تركيا العلمانية الناشئة، كما بقي التدخل التركي في الشؤون العربية ماثلا للعيان إلى غاية زمننا المعاصر حيث نجد العديد من المتابعين العرب للأوضاع الدولية حاليا متخوفون من الدور التركي المتزايد في أحداث العالم العربي وفي تحولاته السياسية والاقتصادية والإيديولوجية وتغير الخريطة الجيوسياسية العربية والذي تلعب فيه تركيا دورا رئيسيا، فمثلا نجد لتركيا الأردوغانية دورا كبيرا في الأحداث الدائرة بسوريا وليبيا 2019/2011 والتي وصلت سنة 2020 إلى وجود قوات تركية مقاتلة داخل الأراضي السورية مشرقا والأراضي الليبية مغربا.

حكومة القسطنطينية العثمانية فقد زالت من الوجود في 1 نوفمبر 1922م وبالتالي مثلت تركيا بحكومة المجلس الوطني الكبير التي أصبحت السلطة الوحيدة في تركيا.[1]

افتتح المؤتمر في 20 نوفمبر 1922 وقسمت أعماله بين عدة لجان وقد استمرت اجتماعاته حتى فيفري 1923م، حيث انفض لما رفضت الحكومة التركية التصديق على مشروع معاهدة الصلح لمخالفته الميثاق الوطني الكبير.

أعيد فتح أعمال المؤتمر في 22 أفريل 1923م وبعد مباحثات و مفاوضات اتفق المؤتمرون على توقيع معاهدة لوزان في 24 جويلية 1924م وضمت الوثائق والمواد التالية:

1. معاهدة الصلح.
2. ميثاق المضايق.
3. ميثاق يخصص حدود تراقيا.
4. ميثاق يخص شروط الاقامة والقضاء والتجارة.
5. ميثاق تجاري.
6. ميثاق يخص تبادل السكان اليونان والأتراك.
7. اتفاقية بين اليونان وتركيا عن الإرجاع المتبادل للمدنيين المحتجزين وتبادل أسرى الحرب.
8. تصريح عن العفو العام.
9. تصريح عن أملاك المسلمين في اليونان.
10. تصريح عن الأمور الصحية في تركيا.
11. تصريح عن إدارة العدالة في تركيا.
12. ملحق عن بعض الامتيازات التي منحتها الإمبراطورية العثمانية.

[1] فاضل حسين ، المرجع السابق ، ص 12.

13. ملحق عن جلاء القوات البريطانية والفرنسية والايطالية عن تركيا إضافة الى العديد من البنود والبروتوكولات.[1]

كما نصت عدة مواد من معاهدة لوزان على تنازل تركيا عن جميع حقوقها في الأراضي الواقعة خارج الحدود التي عينتها لها المعاهدة ومن بينها مصر والسودان وذلك من أجل إضفاء الشرعية على النفوذ البريطاني بها.

وحددت المعاهدة الحدود بين تركيا والعراق وسوريا باتفاقية ودية بين بريطانيا وفرنسا وألغت الامتيازات الأجنبية، لأنها لم تعد بحاجة إليها لأن الأقليات سوف تكون تحت السلطة المباشرة للانتدابات التي قامت في المناطق العربية.

وفي ما يخص الديون العثمانية فقد نصت معاهدة لوزان في نقطة الدين العثماني على أن تتحمل أجزاء منه الدول العربية الناشئة حديثا مثل شرق الأردن والعراق وفلسطين والحجاز وسوريا ولبنان من خلال دفع أقساط سنوية منه وكان النصيب الأكبر من هذه الديون للعراق[2] .

مشكلة الموصل :

نشأت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الأولى وانحلال الإمبراطورية العثمانية ونشوء مملكة العراق تحت وصاية بريطانيا، حيث اعتبر الأتراك الموصل[3] بلاد تركية تسكنها أكثرية عثمانية وأنها جزء لا يتجزأ من تركيا الحديثة.

ففي معاهدة سيفر 1920 تنازلت الدولة العثمانية عن العراق بما فيه الموصل ثم عادت تركيا الكمالية لرفض هذا الأمر، ثم عقد مؤتمر لوزان الذي تناول فيه الطرفان البريطاني[1] والتركي مشكلة

---

[1] للتعرف بالتفصيل على مضمون البنود السابقة في معاهدة لوزان أنظر: فاضل حسين، المرجع السابق، ص13-18.

[2] فاضل حسين، المرجع السابق، ص 37.

[3] ولاية عراقية تشكل ربع مساحة وسكان العراق تتكون من أربع مديريات هي : الموصل و أربيل و كركوك والسليمانية وهي ذات أغلبية كردية وتتمتع اليوم بحكم ذاتي في إطار الفدرالية مع الحكومة المركزية في بغداد ويعرف ذلك الحكم الذاتي باسم حكومة كردستان العراق وعاصمتها أربيل ويترأسها مسعود البرزاني بن الملا مصطفى البرزاني القائد الكردي الكبير.

الموصل و أورد كل طرف حججه السياسية والتاريخية والجغرافية والعرقية والاقتصادية والعسكرية لتبرير انضمام الموصل إلى تركيا أو فصله عنها[2] .

وبعد أخذ ورد اتفق الطرفان على تأجيل قضية الموصل[3] لمدة سنة واحدة بعد لوزان ولكن لم تجد هذه المسألة لها حلا فأحيلت لعصبة الأمم في 20 سبتمبر 1924 والتي قررت إحالتها للجنة تحقيق تم تشكيلها، والتي زارت الموصل سنة 1925 وصاغت تقريرا ضم عدة حجج وخلص إلى إلحاق الموصل بالعراق بشروط .

وباختصار نجحت الدعاية البريطانية في عصبة الأمم ولجنة التحقيق الدولية وأمام الرأي العام العالمي في إبقاء الموصل تحت الحكم العراقي حيث تأكد ذلك في المفاوضات البريطانية التركية سنة 1925 لما وافقت تركيا على الاعتراف بضم ولاية الموصل، فعقدت معاهدة ثلاثية ضمت العراق وبريطانيا وتركيا يوم 5 جوان 1926 وفيها عينت الحدود بصفة نهائية مقابل تعهد العراق بدفع 10 في المائة من عائداتها من نفط ولاية الموصل لمدة 25 سنة واعترفت تركيا باستقلال العراق وبعلاقاته الخاصة ببريطانيا [4] .

كما يعد مشكل لواء الإسكندرون من تداعيات ضعف الدولة العثمانية لكنه ليس له حضور لافت في لوزان بقدر ما ستتسارع الأحداث في الموضوع بعد سنة 1926 وتحسم لصالح الموقف التركي حيث تمكنت تركيا من الحصول عليه من فرنسا عكس الموصل الذي بقي للعراق.

---

[1] لأن بريطانيا كانت هي الدولة المنتدبة على العراق.

[2] فاضل حسين، المرجع السابق، ص39.

[3] لقد درس الأستاذ الدكتور فاضل حسين الموضوع جيدا في أطروحته للدكتوراه في التاريخ التي قدمها لجامعة انديانا في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1952 تحت عنوان مشكلة الموصل أنظر: (فاضل حسين، **مشكلة الموصل**، منشورات دار البيان، مطبعة أسعد، بغداد، ط2، 1967.)

[4] نفسه، ص51.

المبحث الرابع: النهضة الفكرية في المشرق العربي من خلال التأثيرات الأوربية.

المطلب الأول: اليقظة الفكرية عند العرب من الجمود العثماني إلى الانفتاح الأوربي.

شهد المشرق العربي خلال القرن التاسع عشر ميلادي حركة فكرية متسارعة عرفت باسم النهضة العربية والتي ضمن عدة اتجاهات وتيارات مختلفة المنابع والأصول ومتمايزة في الطروحات الإيديولوجية والإصلاحية وقد صاحبت هذه النهضة الفكرية مرحلة التدهور السياسي للأقاليم العربية سواء في ظل الحكم العثماني المتهاوي أو تحت سلطة الاستعمار البريطاني والفرنسي بالمنطقة.

وسنركز في هذا المبحث على أحد الاتجاهات الفكرية التي ظهرت في عصر النهضة العربية وهو التيار الليبرالي التغريبي وذلك لأنه قد ظهر وتوسع في المشرق العربي بفضل التأثيرات الأوربية على الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية والدينية خاصة في بلاد الشام ومصر، لأن هذه الأقاليم كانت معقلا للامتيازات الأوربية الدينية والاقتصادية في الدولة العثمانية نظرا لوجود أقليات مسيحية كانت عرضة للتدخلات الأوربية في شؤونها، بالإضافة للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمصر وبلاد الشام في الأجندة الاستعمارية الأوربية.

إن التحولات السياسية التي شهدها المشرق العربي في أواخر التواجد العثماني وبدايات الاحتلال الأوربي لأقاليمه وولاياته، لا يمكن فصلها عن التحولات الفكرية والثقافية الكبرى التي برزت هي الأخرى خلال نفس الفترة لذلك أدرجنا هذا المبحث في الدراسة من أجل التقليل من هيمنة الشق السياسي والعسكري والدبلوماسي لموضوع المشرق العربي وتحولاته المعاصرة خاصة في ما تعلق بالدور العثماني وبدرجة أقل التأثير الإيراني.

تعد الليبرالية العربيةّ أحد التيارات الفكرية والسياسية الفاعلة في العالم العربي المعاصر والتي تبلورت أفكارها مع عصر النهضة فيه، حيث نجد الليبرالية أحد اتجاهاتها الرئيسية والليبرالية العربية يصنفها المختصون في إطار التيارات الفكرية العلمانية من جهة والوافدة من جهة أخرى أي أنها تيار وافد استطاع ان يجد موطأ قدم له في الحياة الفكرية والسياسية العربية في ظروف خاصة وبعوامل متعددة [1].

لذلك نجد الليبراليين العرب والمعتنقين للأفكار الليبرالية اليمينية كثيرا ما يتصادمون مع باقي الاتجاهات المشكلة للمشهد الفكري والثقافي والسياسي العربي و خاصة مع اليساريين والاسلاميين.

وكما يذكر الدكتور علي الدين هلال فإنه يمكن دراسة الليبرالية العربية وفق مقاربة قائمة على انها تيار له مساراته الفكرية والادراكية وهو منظومة متشابكة من القضايا والآراء التي تنتشر أحيانا وتنكمش أخرى، وذلك بناءا على قدرتها على مد جسور التواصل مع الشعب ومن ثم قابليتها للاستمرار [2] .

فالليبرالية العربية اذا تيار له مسارات فكرية محددة وخصوصيات يتميز بها عن الليبرالية الغربية فهو صحيح تيار تحديثي وتجديدي لكنه لم يخرج في مجمله عن محيطه العربي والاسلامي ، حيث أن أفكار طه حسين والشيخ علي عبد الرازق مثلا لم تنف الانتماء الاسلامي والروح العربية ولكن دعت إلى الاستفادة من المدنية الغربية مع الحفاظ على الخصوصية العربية.

وقد كان لدخول الليبرالية في العالم العربي منافذ وعوامل للتغلغل حيث تأثر بها مفكرون وعلماء صاغوا أفكارها العربية آمنوا بها ودافعوا عنها، وقد ساهم الليبراليون العرب في مختلف التطورات

---

[1] بخوش صبيحة، **محاضرات في مقياس التيارات الفكرية والسياسية في العالم العربي**، السنة أولى ماجستير التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2013.

[2] ناهد عز الدين، **التيار الليبرالي العربي وحقوق الإنسان رؤى ومواقف وممارسات**، موقع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان قطر، الرابط: https://nhrc-qa.org/events، تاريخ تصفح الموقع:2018/12/12.

السياسية والثقافية التي شهدتها البلاد العربية خلال النصف الأول من القرن العشرين ميلادي، وتركوا تراثا فكريا ضخما تكونت من خلاله أجيال من الطبقات المثقفة العربية خاصة في المشرق والتي جعلت من الليبرالية والتأثر بالغرب دستورا لها.

المطلب الثاني: عوامل تغلغل الليبرالية في المشرق العربي.

أ- الحملة الفرنسية على مصر 1789-1801م:

شكلت الحملة الفرنسية على مصر صدمة ثقافية وفكرية لمصر خصوصا وللمشرق عموما[1]، وفتحت عيون المصريين على عالم جديد، وساهمت في تعريفهم بالفارق الحضاري الذي يفصلهم عن أوروبا رغم أنها كانت حملة عسكرية بطابع توسعي سياسي واستراتيجي في سياق التنافس الفرنسي البريطاني على الشرق[2].

رافق القائد الفرنسي نابليون بونابرت في حملته على مصر مجموعة من العلماء والخبراء في مختلف التخصصات التي كانت متوفرة آنذاك، كما جلب نابليون معه مطبعتين إحداهما عربية والأخرى فرنسية وأنشأ الدواوين وأنشأ مرصداً ومتحفاً ومختبراً ومسرحاً ومجمعاً علمياً.[3]

لم تطل مدة بقاء الفرنسيين من خلال حملتهم في مصر، حيث لم تستقر لهم الأوضاع كما خططوا لها إلى جانب أن الفرنسيين لم يستطيعوا التفاعل الكبير والاندماج التام مع المصريين، وقد ساهم كل هذا في التقليل من حجم الاستفادة المصرية من الجانب التحديثي والحضاري للحملة[4] .

[1] بسام البطوش، **الفكر الاجتماعي في مصر**، المرجع السابق، ص6.

[2] أنظر يوميات الحملة وتفاصيلها في: جوزيف ماري مواريه ، **مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية على مصر**، ترجمة: كاميليا صبحي، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000. وانظر أيضا:

Le Baron Marc De Villiers Du Terrage, **journal et souvenir sur l'expédition d'Egypte 1798-1801**, librairie Plon, paris, 1899, p97-125.

[3] بسام البطوش، المرجع السابق، ص6.

[4] علي محافظة، المرجع السابق، ص23-24.



وقد أثارت قضية دور وتأثير الحملة الفرنسية على مصر 1798-1801 في بروز النهضة العربية الحديثة الكثير من الخلافات بين المؤرخين والكتاب بين من أعطاها أهمية كبيرة في الصدمة الحضارية بالشرق وبأنها السبب الأول والمباشر لقيام النهضة العربية خلال القرن التاسع عشر ميلادي، وبين من قلل من دور الحملة الفرنسية في الجانب الحضاري معتبرا إياها حملة استعمارية توسعية بأهداف سياسية واستراتيجية ولا علاقة لها بالتحديث والنهضة والتقدم .

فالطابع العسكري للحملة كان هو الغالب على تطورات أحداثها وشخصياتها الفاعلة فالقائد الأول للحملة الامبراطور نابليون بونابرت كان ذو أطماع توسعية غير محدودة وحتى خليفته الذي عينه نابليون قائدا عاما للحملة بعد رجوعه إلى فرنسا سنة 1799 كان الجنرال جان باتيست كليبر القائد العسكري الفرنسي البارز والذي عرف بعنفه الشديد وقمعه للمقاومة المصرية بين سنتي1799-1800م.[1]

ب- الخبراء الأجانب في مصر، والبعثات العلمية إلى أوروبا:

توثقت صلات مصر بأوروبا في عهد محمد علي باشا، إذ اعتمد في تجربته الرائدة في بناء دولة مصرية حديثة على عدد من الخبراء الأجانب من الإيطاليين والفرنسيين، كما اعتمد سياسة إرسال البعثات العلمية إلى أوروبا فكانت هذه البعثات من العوامل الهامة في الانفتاح على الغرب وثقافته[2].

وقد بدأت حركة الابتعاث عام 1813م، بإرسال مجموعة من الطلبة المصريين إلى إيطاليا لدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن وتعلم الهندسة، ومنذ العام 1826م بدأت حركة الابتعاث إلى فرنسا

[1] Le Baron Ernouf, **LE GÉNÉRAL KLÉBER**, librairie académique, paris, 1867, p165.

[2] بسام البطوش، المرجع السابق، ص7.

وخلال الفترة 1813-1847م تم إيفاد 339 مبعوثاً إلى أوروبا، وتواصلت سياسة الابتعاث طوال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين [1] .

وبعد عودة أولئك المبتعثين إلى بلادهم عملوا في حقول التعليم والجيش والأعمال الهندسية والطب والترجمة وكان دورهم واضحاً في تشكيل البيئة المناسبة لغرس أفكار التحديث الأوروبية [2] .

ج- حركة الترجمة:

شكلت حركة الترجمة أحد أهم منافذ الفكر الأوروبي إلى مصر والمشرق العربي، وقد بدأت في عهد محمد علي الذي أولاها رعاية خاصة اقتناعاً منه بضرورتها للاطلاع على منجزات العلم الأوروبي، وكان تركيزه منصباً على الكتب العلمية، واعتمد في البداية على عدد من المترجمين الأوروبيين ثم على الطلبة المصريين العائدين من البعثات العلمية.

ثم أنشأ محمد علي دار الألسن عام 1835م لإعداد المترجمين، وتوسّعت حركة الترجمة لتشمل ميادين ثقافية وعلمية مختلفة كالعلوم الرياضية، والعلوم الطبية، والطبيعية، والمواد الاجتماعية، والأدبية، والقوانين الفرنسية [3] .

وبرز في ميدان الترجمة إضافة إلى رفاعه الطهطاوي 1801-1873م ، كل من أحمد عثمان 1829-1898م الذي قدّم إلى المكتبة العربية عدة ترجمات لكتابات أدبية فرنسية، وأحمد فتحي

---

[1] سامي سليمان السهمي، **التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000، ص 72-75، ص 290-296.

[2] البرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939**، ترجمة: كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، ص 170 .

[3] كان أبرز الناشطين والمسؤولين في دار الألسن رافع رفاعة الطهطاوي.

زغلول 1863-1914م،[1] وقد اهتم بترجمة كتابات سياسية واجتماعية أوروبية ذات توجهات ليبرالية واضحة لا شك أنها قد أسهمت في تعريف العرب بالفكر الليبرالي الغربي.

وكان فتحي زغلول يقدم للكتب التي يترجمها بمقدمة يوضح فيها تعاطفه مع المبادئ والأفكار الليبرالية المبثوثة فيها، ويدعو القراء للاستفادة منها وكان من أبرزها "أصول الشرائع" لبنتام جيريمي ونشرت الترجمة عام 1892م، وكتاب "سر تقدم الإنجليز السكسونيين" لصاحبه إدمون ديمولان ونشرت الترجمة عام 1899م، وكتاب "روح الاجتماع" لجوستاف لوبون ونُشرت الترجمة عام 1909م، وكتاب "سر تطور الأمم" لجوستاف لوبون أيضاً، ونُشرت الترجمة عام 1913م وكتاب جون جاك روسو "العقد الاجتماعي" [2] .

وتواصلت حركة الترجمة في مصر لتشكل نافذة تطل منها مصر ومعها العالم العربي على الغرب وثقافته وتياراته الفكرية على تنوعها ، واتخذت مكانة هامة في نظر دعاة الليبرالية كمرحلة أولى لابد منها لخلق بيئة ثقافية وفكرية مناسبة تمهد لولوج مرحلة التأليف ثانياً.[3]

ويرى أحمد لطفي السيد ومحمد حسين هيكل، وغيرهم من رموز التيار الليبرالي على أن نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين قد كان عصر ترجمة لا عصر تأليف بالنسبة لمصر[4]، كما ساهم العديد من مثقفي بلاد الشام وخصوصا من مسيحيي لبنان في حركة الترجمة التي نشطت خلال تلك المرحلة في المشرق العربي من خلال ترجمة أمهات الكتب الفرنسية إلى اللغة العربية وإثراء رصيد المكتبة العربية بالثقافات الأوربية المتنوعة في مختلف الميادين الفكرية والفلسفية والعلوم الانسانية والاجتماعية واللاهوت المسيحي والتاريخ.

---

[1] الشقيق الأكبر للزعيم المصري سعد زغلول تعلم في مصر ودرس الحقوق في فرنسا، وبعد عودته إلى القاهرة عمل في سلك القضاء.

[2] أحمد زكريا الشلق، **رؤية في تحديث الفكر المصري أحمد فتحي زغلول وقضية التغريب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987، ص 31-32.

[3] علي محافظة، المرجع السابق، ص 31.

[4] بسام البطوش، المرجع السابق، ص9.

د- الطباعة والصحافة:

إن تطور الطباعة في مصر كان حدثا هاما في النشاط الثقافي وخاصة في ما يتعلق الترجمة والنشر، وفي ميدان هام آخر هو ميدان الصحافة والتي نشأت وازدهرت في المدن والحواضر المصرية والشامية خلال القرن التاسع عشر ميلادي.[1]

أما فيما يتعلق بالصحافة، فقد عرفت مصر نشاطاً صحفياً مميزاً منذ صدور "الوقائع المصرية" 1828م، فقد صدر عدد كبير من الصحف والمجلات طوال القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين ميلادي[2] .

وقد لعبت العديد من الصحف والمجلات دورا بارزا وفعالا في التعريف بالفكر الأوروبي، وقد كان في مقدمتها مجلة "المقتطف" ومجلة "الهلال" ومجلة "الجامعة العثمانية" .

ساهمت هذه الصحف والمجلات في فتح أعين الشرق على مختلف التيارات والاتجاهات السياسية والفكرية والفلسفية الغربية ،واعتبرها العديد من الكتاب بوابة لبروز التحولات الفكرية والثقافية المعاصرة في مصر والعالم العربي.[3]

ويبرز في هذا الصدد دور جريدة "الجريدة" الصادرة عام 1907م بكونها منبرا من منابر الفكر الليبرالي العربي المعاصر، والتي وترأس تحريرها أحمد لطفي السيد "فيلسوف" التيار الليبرالي المصري ومنظّره، وعلى صفحاتها برزت أسماء عدد من أكبر رموز التيار الليبرالي كطه حسين و الشيخ علي

[1] عرفت مصر الطباعة لأول مرة مع قدوم الحملة الفرنسية، ثم أنشأ محمد علي مطبعة في بولاق عام 1821، أسماها "المطبعة الأهلية" وبعدها أنشأت البطريكية الأرثوذكسية للأقباط "المطبعة الأهلية القبطية" عام 1860، وأنشأ عبدالله أبو السعود "مطبعة وادي النيل" في عام 1866، ثم تواصلت عمليات التقدم في ميدان الطباعة مما حقق انتشاراً أوسع للصحافة وللكتاب أنظر: (بسام البطوش، المرجع السابق، ص9.)

[2] ومن أهم ما صدر في مصر من صحف ومجلات، "وادي النيل" 1866، "نزهة الأفكار" 1869، "الوطن" القبطية 1877، "مصر"، القبطية 1895، كما صدرت "الأهرام" 1876 والمقطم 1889 أنظر: (بسام البطوش، المرجع السابق، ص10.)

[3] بسام البطوش، المرجع السابق، ص11.

عبد الرازق [1] ومحمد حسين هيكل وعباس محمود العقاد ومحمود عزمي ومحمد عبدالقادر المازني والشيخ مصطفى عبدالرازق [2] .

ثم تلتها جريدة "السفور" الصادرة عام 1915م، وقد شكّلت حلقة وصل بين "الجريدة" الصادرة سنة 1907م، و"السياسة" الصادرة عام 1922م لسان حال حزب الأحرار الدستوريين الليبرالي، وجريدة "السياسة الأسبوعية" الصادرة عام 1926م والتي تولى رئاسة تحريرها محمد حسين هيكل. [3]

المطلب الثالث: الشيخ علي عبد الرازق ونقد مسألة الخلافة الإسلامية.

أ- نشأته وتكوينه:

ولد علي عبد الرازق في سنة 1305هـ/1888م في قرية أبو جرج بمحافظة المنيا لأسرة ثرية وحفظ القرآن الكريم في قريته ثم واصل دراته في الأزهر الشريف حيث حصل على الدرجة العالمية لينتقل بعدها إلى جامعة أكسفورد البريطانية حيث حصل على نصيب وافر من العلوم العصرية والأكاديمية.

وعند عودته عين قاضيا شرعيا كما عمل في سلك المحاماة ثم انتخب عضوا في مجلس النواب ثم اختير عضوا في مجلس الشيوخ بمصر ليعين بعدها وزيرا للأوقاف [4] ، وقد تفرغ علي عبد الرازق الى الكتابة والتأليف والفكر الى غاية وفاته سنة 1386هـ/1966م.

ب- آرائه ومبادئه الليبرالية:

[1] كاتب ومؤلف مصري شهير 1966/1888 صاحب كتاب الإسلام وأصول الحكم الصادر سنة 1925 والذي هون من هول سقوط الخلافة الإسلامية سنة 1924 واعتبره خصومه دعوة لعلمانية الحكم والسياسة في الإسلام، أنظر: علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام**، دار الهلال، القاهرة، ط1، 1925.

[2] عبدالعزيز شرف، **طه حسين وزوال المجتمع التقليدي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، ص 95-96.

[3] بسام البطوش ، المرجع السابق، ص11.

[4] كميل الحاج ، **الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي**، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت، ط1 ،2000، ص341.

رغم تكوينه الديني في الأزهر الشريف وعمله كقاض شرعي و نشاطه السياسي في المجالس النيابية المصرية أي في اطار السلطة التقليدية المصرية كان للشيخ علي عبد الرازق افكار ليبرالية وعلمانية صاغها في كتابه المثير للجدل الذي أصدره سنة 1925 بعنوان " الاسلام وأصول الحكم بحث في الخلافة والحكومة في الاسلام" هذا الكتاب هو الذي سيساهم في شهرة الشيخ علي من خلال صدوره وتداول أفكاره وتوالي الردود عليه من كبار مفكري وعلماء ذلك الزمان [1] .

فقد جعلت أفكار ذلك الكتاب من علي عبد الرازق أحد صناع الفكر السياسي المعاصر في مصر والعالم العربي والاسلامي وهي الأفكار التي طرد من أجلها علي عبد الرازق من الأزهر والقضاء والجامعة المصرية .

وأفكار الكتاب تدور حول هدم فكرة الخلافة الاسلامية وعدم جدواها كنظام للحكم والبرهنة على أنها والقضاء ووظائف الحكم ومراكز الدولة جميعها ليست من الدين الاسلامي في شيء، بل هي خطط دنيوية صرفة يرجع فيها الى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة [2] .

ويمكن إجمال مبادئ واراء الشيخ علي عبد الرازق في الأفكار التالية:

- إن القرآن والسنة لم يتعرضا أبدا لموضوع الخلافة ولذلك هي ليست من أحكام الدين الإسلامي وبالعكس فإن النظرة الدينية للخلافة قد دفعت بالحكام الى الاستبداد والظلم وسهلت على عليهم العدوان والبغي ولهذا المسلمون ليسوا بحاجة الى الخلافة لا لأمور الدنيا ولا الدين.
- يرى الشيخ علي أن الخلافة كانت نكبة على الاسلام والمسلمين وأما عن سبب استخدام الحكام الأوائل من المسلمين لهذا المصطلح فيذكر بأنهم كانوا بحاجة الى إلى تدعيم الدولة

[1] من أمثال الشيخ محمد رشيد رضا ومحمد الخضر حسين والطاهر بن عاشور.

[2] كميل الحاج ، المرجع السابق، ص341.



الاسلامية الناشئة ثم أصبحت لديهم مصلحة سياسية في استخدامه من خلال أن طاعة الحكام من طاعة الله والعكس كذلك.

- لا خلافة في الاسلام هناك دين وهناك سياسة هناك إسلام وهناك سلطان، حيث يمكن القول بأن الشيخ علي قد فضح أساليب الساسة في استعمال الدين والخلافة كغطاء خدمة لمصالحهم وتقييدا للعامة من الناس واستغلال كل ذلك في محاربة العقل والحرية والعلم [1] .

- دافع علي عبد الرازق على التفكير الحر وحرية التعبير مبينا أن المشكلة في مصر والعالم الإسلامي ليست في إنتاج الفكر ولكن في توفر الشجاعة الكافية لدى المفكرين في التعبير الحر عن آرائهم .

- يرى بأنه من أكبر عيوب الشخصية المصرية والاسلامية فقدان الحرية، حرية التفكير والعمل ولا سبيل لإصلاح هذا الخلل إلا بالعيش في كنف الحرية.

- الدعوة الى الاصلاح السياسي والذي سيؤدي حتما إلى إصلاح المجتمع حيث يقول علي عبد الرازق:" إن الحكومة الحرة العادلة هي التي تربي حرية الفكر" [2] .

- الدفاع عن فكرة فصل الدين عن الدولة ويرى بأن الاسلام دين وليس دولة [3] ، والخلافة في رأيه نظام لا صلة له بالإسلام، وقد رحب مفكرو الليبرالية وروادها بهذه المواقف ودافعوا عنها في وجه موجة الانتقادات والردود التي أثارتها كتابات الشيخ علي عبد الرازق ذات النسق الليبرالي، وكان من جملة مؤيديه محمد حسين هيكل وطه حسين ومنصور فهمي ومحمود عزمي و عبد القادر المازني.

---

[1] يتقاطع في هذه الرؤية العلمانية مع طه حسين.

[2] علي عبد الرازق، **حرية الفكر**، مجلة الهلال، المجلد 40 ،ج1، نوفمبر 1931، ص20، نقلا عن كميل الحاج، المرجع السابق.

[3] عكس رؤية التيارات الاسلامية التي ترى بأن الاسلام دين ودولة.

- حاول أن يدلل بالشرع وأحكامه بأن لا شكل معين للدولة في الاسلام بل ترك الله الحرية في كتابه للمسلمين في إقامة هيكل دولتهم.
- تصدى علي عبد الرازق الى دعاة التوفيق بين الديمقراطية والاسلام، كما أعجب بالتجربة التركية الكمالية [1].
- يرى بأن دعوة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم كانت دعوة دينية خالصة لا تشوبها نزعة ملك أو سلطان ولا دعوة لدولة.

ج-.مؤلفاته واثاره :

لم يكن الشيخ علي عبد الرازق كثير المؤلفات وانما كان كثير الالقاء للمحاضرات والدروس حيث قضى أكثر من 20 سنة محاضرا في الجامعة المصرية إضافة الى الكتابة في الجرائد والمجلات.

وأهم آثاره على الإطلاق هو كتاب "الاسلام وأصول الحكم " الصادر سنة 1925 وله مؤلفات أخرى هي:

- آثار مصطفى عبد الرازق.
- آمالي علي عبد الرازق .
- الاجماع في الشريعة الاسلامية "تقديم طه حسين".

لقد كان الشيخ علي عبد الرازق وأفكاره وكتابه "الاسلام وأصول الحكم" مثيرا للجدل حيث توالت الردود العلمية والدينية عليه، وقد اتهم بأن سبب كتاباته تلك هو محاولة منع الملك فؤاد من الوصول الى منصب الخلافة من خلال جهوده التي أعقبت إسقاطها في تركيا سنة 1924م، على يد الكماليين وقد دافع عن نفسه الشيخ علي عبد الرازق بقوله أن أصول هذا الكتاب تعود الى سنة

---

[1] علي عبد الرازق، **الديمقراطية والدين**، مجلة الهلال، المجلد43 ،ج7، ماي 1935، ص783، نقلا عن كميل الحاج، المرجع السابق.

1915 أي قبل تولي الملك فؤاد في حد ذاته "تولى فؤاد الحكم خلفا لعباس الثاني سنة 1917" وقبل إلغاء الخلافة الإسلامية العثمانية سنة 1924م.

وقد شبه بعض النقاد كتاب علي عبد الرازق بكتاب "الأمير " لمكيافللي فهو إذا مكيافللي الشرق، وقد انتقده الكثير من العلماء وألفوا كتبا في ذلك من بينها نذكر:

- نقض الاسلام وأصول الحكم، محمد الخضر حسين [1] .
- الخلافة أو الامامة الكبرى، محمد رشيد رضا [2] .
- نقد علمي لكتاب الاسلام وأصول الحكم، الطاهر بن عاشور.
- حقيقة الاسلام وأصول الحكم ، محمد بخيت المطيعي.
- الاسلام والخلافة ، محمد ضياء الدين الريس.
- حسن حنفي، نقد فكرة الخلافة لعلي عبد الرازق.

وأهداف هذه الكتب تأصيل فكرة الخلافة تأصيلا شرعيا والتأكيد بأن الاسلام دين ودولة، غير أن ما يمكن التأكيد عليه هو تأثر العالم الإسلامي في مختلف أقطاره بإسقاط الخلافة العثمانية وإلغاء نظامها سنة 1924 من طرف الكماليين في تركيا حيث يعتبر حدثا بارزا في تاريخ التحولات السياسية للإسلام، لأن الدولة العثمانية التي رعت نظام الخلافة الإسلامية وحملت لواءها لمدة فاقت الخمسة قرون 1924/1917 قد استطاعت أن تكسب تعاطفا دينيا وتاريخيا في أوساط المسلمين والعرب رغم كل الانتقادات الموجهة لها ولتاريخها ولطبيعة تواجدها في البلاد العربية مشرقا ومغربا.

[1] محمد الخضر حسين، **نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم**، المطبعة السلفية، القاهرة، 1925.

[2] محمد رشيد رضا، **الخلافة أو الامامة الكبرى**، مطبعة المنار، القاهرة، 1988.

المبحث الخامس: إلغاء الخلافة الإسلامية 1924 وآثاره على العالم الإسلامي.

خاطب السيد محسن الأمين جموع المسلمين سنة وشيعة في بلاد الشام خلال الاحتلال الفرنسي للبلاد بقوله: ((بقينا نختلف على من هو خليفتنا حتى أضحى المندوب السامي الفرنسي خليفتنا)).

المطلب الأول: تداخلات السياسة والدين في العلاقات العثمانية الإيرانية.

يكاد يجمع المؤرخون على الأساس الديني والعصبية الإسلامية الذي تكونت في أحضانها الدول الإسلامية الكبرى التي حكمت العالم الإسلامي في تاريخه الحديث وهي الدولة العثمانية وإيران والمماليك قبل إسقاط حكمهم من طرف العثمانيين، لقد كان العامل الديني محركا رئيسيا في مسار الأحداث التي صاحبت تكون ونشأة وتطور الدولتان العثمانية والإيرانية.

فالفتوحات العثمانية الأولى واطراد توسعات الدولة خاصة باتجاه الأراضي البيزنطية ثم بلاد البلقان والقوقاز قد كانت بعنوان الجهاد ضد الكفار وفتح البلاد لضمها لممتلكات المسلمين ونشر الإسلام في البلاد البعيدة، بل واتجه العثمانيون شرقا ليضموا الأراضي المملوكية لحوزتهم حيث أصبحت الدولة العثمانية بذلك سيدة المشرق الإسلامي والأقاليم الشرقية للقارة الأوربية وبقيت لقرون تحافظ على ممتلكاتها وهيبتها 1299-1924 حتى دب الضعف في أركانها وانتهى بسقوطها.

كما أن إيران بصبغتها الحديثة قد شهدت تطورها وتوسعاتها الكبرى في عهد الدولة الصفوية 1736/1501، والتي نشأت هي الأخرى بخلفية دينية واضحة وبعصبية قبلية[1] صريحة جعلت منها قوة سياسية وعسكرية لا يستهان بها ومكنت الهضبة الإيرانية في العقود التي تلت سقوط الأسرة الصفوية من امتلاك مكانة إقليمية بارزة، حافظت من خلالها على استقلال أراضيها وبقيت تناور في مسائل إقليمية وتوازنات اقتصادية ومذهبية واستراتيجية مع جيرانها العثمانيين غربا والأفغان والأوزبك شرقا لمدة أربعة قرون 1501-1925.

اتخذ الصراع العثماني الإيراني طيلة الأربعة قرون التي كان فيها الاحتكاك السياسي والعسكري والدبلوماسي والديني الذهبي واضحا وجليا بين الدولتين 1501- 1924 أشكالا ومظاهر متعددة، وإن كانت المصالح العليا للبلدين في الجانبين الاقتصادي والاستراتيجي والنفوذ السياسي والعسكري قد كانت محركا رئيسيا من محركات الصراع، إلا أن الأبعاد الدينية والمذهبية الطائفية قد كانت حاضرة وبقوة في تطورات العلاقات بين القوتين الإسلاميتين الجارتين سواء في حالات الحرب أو في مراحل السلم والوئام بينهما.

فالدولة العثمانية كانت تقدم نفسها على أساس أنها دولة إسلامية تسعى لتوحيد راية المسلمين وحكمهم باسم الخلافة الإسلامية الموحدة التي يؤكد العثمانيون على أنهم ورثوا مجدها وسطوتها بفتوحاتهم وتوسعاتهم وإنجازاتهم السياسية والعسكرية، وأنهم ورثوا رمزيتها وشرعيتها التاريخية والدينية من آخر خليفة عباسي والذي كان متواجدا عند المماليك بصفة شكلية، فقد تنازل للعثمانيين عن الخلافة وسلمها للسلطان العثماني سليم الأول 1512-1520 بعد سقوط دولة المماليك وانهزامهم أمام الجيوش العثمانية في معركتي مرج دابق 1516 والريدانية 1517.

[1] يعد العالم المسلم الشهير عبد الرحمان بن خلدون من الأوائل الذين كتبوا في علم الاجتماع السياسي بمفهومه الحديث حيث أعطى ابن خلدون نظرية متكاملة في دور العصبية القبلية في نشوء وقوة الدول عبر التاريخ، أنظر: عبد الرحمان بن خلدون، **المقدمة**، إعتناء ودراسة: أحمد الزعبي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 2001.

وبذلك تكون الدولة العثمانية قد انتقلت في طبيعة وجودها من الدولة السلطانية بعصبيتها التركية وبصبغتها الأناضولية والبلقانية إلى دولة الخلافة الإسلامية الكبرى التي تضم الحواضر التاريخية للعالم الإسلامي مكة المكرمة والمدينة المنورة ودمشق وبغداد والقاهرة، وتمتلك الحق التاريخي لمؤسسة الخلافة الموروثة عن الميراث النبوي والعهد الراشدي والتي انتقلت إلى الأمويين فالعباسيين حتى وصولها إلى السلاطين العثمانيين عن طريق الوصاية المملوكية على الخلفاء العباسيين الضعاف الذي كانوا يملكون الرمزية الدينية والتاريخية بالوراثة العائلية وليس بالوجود السياسي والعسكري الحقيقي.

إن مسألة تنازل الخليفة العباسي للسلطان سليم الأول بالخلافة قد أسالت الكثير من الحبر حيث فندها وكذبها البعض من أساسها متحججين بأن سقوط دولة المماليك قد كان بالمواجهة العسكرية والمعارك وبالتالي لن يسلموا تلك الوراثة المقدسة لديهم بالطريقة التي صاغتها المصادر العثمانية على أساس أنها تنازل صريح وبالرغبة الكاملة، ونقدها البعض الآخر من أساسها باعتبار أن لا وجود للخلافة الإسلامية الحقيقية أصلا منذ سقوط بغداد على يدا المغول وقائدهم هولاكو خان سنة 1258م، كما يذهب البعض الآخر من النقاد والمشككين في الروايات العثمانية إلى أبعد من ذلك باعتبار أن لا وجود أصلا لخلافة إسلامية منذ وفاة آخر خليفة راشد وهو سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه والذي هو رابع الخلفاء الراشدين.

وأن الدول التي تعاقبت على حكم العالم الإسلامي بعد الخلافة الراشدة ابتداءا من الأمويين فالعباسيين وصولا إلى المماليك والصفويين والعثمانيين إنما هي دول وممالك سلطانية قائمة على عصبية قبلية ووراثة عائلية وادعاءات دينية فهو ملك عضوض وراثي يتنافى مع المبدأ الإسلامي للحكم القائم على الشورى، أي ليس له علاقة شرعية وتاريخية بالخلافة الإسلامية الراشدة.[1]

[1] من الأوائل الذين كتبوا حول موضوع الإمارات السلطانية وطبائع الحكم في الإسلام نجد الإمام الماوردي 364هـ-972م /450هـ - 1058م، أنظر: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، **الأحكام السلطانية والولاية الدينية**، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، ط1، 1989، ويعد هذا الكتاب مصدرا هاما لفهم الفكر السياسي الإسلامي.

بينما فريق آخر من المؤرخين والكتاب المتحمسين للدولة العثمانية والمدافعين عن آرائها التاريخية وقراراتها ومنجزاتها السياسية والعسكرية والدينية، يرى بأن الدولة العثمانية العلية تنطبق عليها كل مميزات وخصائص الخلافة الإسلامية[1]، من خلال أعمالها الجليلة وفتوحاتها الكبيرة ومنجزاتها في توحيد العالم الإسلامي ونشر الفتوحات والتوسعات على حساب الأراضي الأوربية المسيحية وبأنها استطاعت أن تحمي الأراضي الإسلامية في المشرق والمغرب الإسلامي من التحرشات الصليبية لمدة طويلة، كما أنها حالت دون تحويل العالم الإسلامي كاملا إلى أندلس جديدة بفضل جهودها العسكرية في الحوض الغربي للمتوسط التي أوقفت حملة الاسترداد الأوربي في حدودها الأندلسية بسقوط غرناطة سنة 1492م، حيث أن القوة العسكرية العثمانية قد واجهت الأطماع الإسبانية والبرتغالية في السواحل المغاربية وفي الخليج وغيرها من المناطق.

إن هذه الشرعية الدينية والتاريخية التي كانت تمتلكها الدولة العثمانية قد دفعتها إلى التوجه شرقا والصدام مع حكام الهضبة الإيرانية الجارة للأناضول، والمنافسة للعثمانيين على النفوذ الديني والمذهبي حيث وصل هذا التأثير بفعل النمو المتزايد لقوة الإيرانيين وتحول أطماعهم هم الآخرين نحو الأقاليم الإسلامية الأخرى وبالتحديد في المناطق العربية، إلى حد تحويل ذلك الصراع من النزاع الحدودي والخلاف البسيط حول التجارة والأقاليم الحدودية، إلى صراع متداخل وكبير حول زعامة العالم الإسلامي وقد اعتبر العثمانيون بصبغتهم السنية وبامتلاكهم للشرعية التاريخية لمؤسسة الخلافة[2] أن هذا التنافس يشكل خطرا عليهم وعلى وجودهم.

وقد استعملت إيران في منافستها للعثمانيين على زعامة العالم الإسلامي الورقة الطائفية المذهبية باعتبار أن النظام السياسي الذي قام في إيران منذ عهد الشاه إسماعيل الصفوي 1501-1524 قد ارتكز على أساس الشرعية الدينية للمذهب الشيعي، الذي فرض كمذهب رسمي للبلاد وبقيت تلك

---

[1] أنظر نموذجا من الهالة الدينية التي تمتع بها السلاطين العثمانيون عند العلماء والكتاب في **الملحق**: **22**.

[2] خلافة الأمر الواقع والتي تستند إلى شرعية تاريخية وسياسية عسكرية بفعل الانتصارات والتوسعات أكثر من استنادها لشرعية دينية ونصوص فقهية في أصول الحكم الإسلامي.

العقيدة الدينية – السياسية أمرا مقدسا لدى الإيرانيين بل وازدادت خطورتها بامتزاج تلك العقيدة التي تنص على الصبغة الشيعية لنظام الحكم في الأراضي الإيرانية بالمؤثرات القومية الفارسية مع تنامي الشعور القومي في إيران خلال العهد القاجاري 1795-1925،[1] باستغلال من السلطة السياسية والنظام الحاكم آنذاك، حيث يمكن اعتبار مرحلة حكم الصفويين في إيران 1501-1736 عهدا للتأسيس للطابع الشيعي للبلاد، ومرحلة الحكم القاجاري 1795 -1925 عهدا للتأسيس للروح القومية الفارسية المتعصبة ليظهر بذلك تشيع فارسي نقل إيران من التبعية للمرجعية الشيعية العربية التاريخية في النجف وكربلاء إلى مركزية التشيع العالمي في إيران .[2]

لقد ساهمت التحولات المذهبية والقومية في إيران خلال مدة أربعة قرون 1501-1924م في إطالة أمد الصراع والخلافات مع الدولة العثمانية، بل وازدادت خطورة تلك الصراعات بأن أصبح المشرق العربي بتداخلاته المذهبية سنة وشيعة خاصة في العراق وبلاد الشام وباستراتيجية موقعه وامكانياته الاقتصادية والطبيعية مسرحا لتطورات فصول هامة من تلك العلاقات المتشنجة والصراعات المتجددة.

إن العقيدة الدينية في أدبيات نظام الحكم العثماني والإيراني قد أثرت تأثيرا سلبيا على مسار وتطورات العلاقات بين القوتين على أن الدولة العثمانية قد كانت أكثر تواجدا من حيث السيطرة السياسية ونفوذ الخلافة الإسلامية في العالم العربي مقارنة بإيران، التي اقتصر نفوذها وتوسعاتها السياسية في محيط المناطق العربية القريبة من حدودها في العراق أو مناطق نفوذها المذهبي في دواخل العراق وبلاد الشام.

---

[1] أنظر نماذج من الكتابات المتحيزة للفرس الإيرانيين في **الملحق: 18**.

[2] يمكن اعتبار مرحلة حكم الثورة الإسلامية في إيران منذ نجاحها في إسقاط حكم الشاه محمد رضا بهلوي سنة 1979 بقيادة الخميني، وإلى يومنا هذا أخطر مرحلة من مراحل التحولات الداخلية في إيران والتحولات الخارجية خاصة في ما يخص العلاقة مع العالم الإسلامي عموما والعالم العربي خصوصا، حيث أن التحولات السابقة الذكر مذهبيا وقوميا خلال العهدين الصفوي والقاجاري قد أصبحت اكثر خطورة بامتزاج التعصب المذهبي الشيعي بالقومية الفارسية وبالروح الثورية التي بثتها الثورة الخمينية وبعقيدة تصدير الثورة نحو العالم العربي والإسلامي وهو ما يثير الخلافات الإيرانية العربية حاليا بدرجة أكبر والخلافات التركية الإيرانية بدرجة أقل.

غير أن أخطر الانعكاسات الدينية والمذهبية في العلاقات العثمانية الإيرانية والتي تأثر بها المشرق العربي بصفة مباشرة هي مسألة الانقسام المذهبي والصراع الطائفي، حيث أن الدولة العثمانية وفي مراحل متقدمة من تاريخها قد كانت تتبع المذهب السني بلونه الحنفي أي على طريق الإمام أبو حنيفة النعمان وبميولات صوفية واضحة، حيث تذكر المصادر التاريخية الانتشار الكبير للطرق الصوفية في الأراضي العثمانية ولدى الطبقة الحاكمة في الدولة العثمانية ابتداءا من السلاطين والصدور العظام وقادة الانكشارية وصولا إلى عموم السكان خاصة في الأناضول وفي أجهزة الحكم العثماني في الإيالات والأقاليم التابعة للباب العالي.[1]

لقد عرفت الطريقة البكداشية الصوفية والطريقة المولوية التي تنتسب إلى الإمام الكبير مولانا جلال الدين الرومي القونوي[2]، انتشارا كبيرا عند العثمانيين حيث تذكر الروايات التاريخية التي تتحدث عن الجيش الانكشاري العثماني وتأسيسه عن الروح الصوفية البكداشية التي كانت تبث في أوساط المنتسبين للجيش الانكشاري العثماني قادة وجنودا.

كما أن العديد من السلاطين العثمانيين المتقدمين والمتأخرين كانوا ينتسبون للطرق الصوفية وأبرزها البكداشية ولهم علماء في الطريقة يمثلون لهم شيوخا للسلوك والتربية الصوفية[3]، فمثلا السلطان العثماني عبد الحميد الثاني قد كان ينتسب للطريقة الشاذلية وله مراسلات نشرت في مذكراته مع شيخه للطريقة في بلاد الشام محمود أبو الشامات.[4]

---

[1] مثلا في الجزائر العثمانية 1518-1830 كانت الطبقة العثمانية الحاكمة في البلاد تتبع المذهب الحنفي، فكان النظام القضائي قائما على الثنائية المذهبية قاضي حنفي للعثمانيين الأتراك المتواجدين في الجزائر وقاضي مالكي لعموم السكان الذين كانوا يدينون بالإسلام على مذهب إمام دار الهجرة مالك بن أنس.

[2] نسبة إلى مدينة قونية في الأراضي الاناضولية بتركيا والتي يقع فيها ضريحه ومقامه الذي يقصده الزوار والسياح سنويا من مختلف انحاء العالم، والغريب في أتباع هذا الرجل الصالح مولانا جلال الدين الرومي أن أتباعه يعدون بالآلاف من غير المسلمين.

[3] أنظر رسالة السلطان عبد الحميد الثاني إلى شيخه الصوفي الشاذلي في **الملحق**: **24**.

[4] وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان، المرجع السابق، ص135. أنظر أيضا: السلطان عبد الحميد الثاني، المرجع السابق، ص36.

وقد لعب شيوخ الإسلام دورا بارزا ومؤثرا في الحياة السياسية والدينية والقضائية في الدولة العثمانية، فهم قادة المؤسسة الدينية التي كانت جزءا مهما من جهاز الحكم العثماني ونافذة المؤسسة الحاكمة على المجتمع[1]، حيث كان شيخ الإسلام يتمتع بنفوذ واسع في الدولة وله كلمته المسموعة لدى السلطان ويملك حق نقض أي قرار من قرارات الدولة إذا تنافت مع روح الشريعة الإسلامية وخاصة في عهد السلاطين المتقدمين الذين كانوا يقدسون علماء الدين وأئمة الشريعة، حيث يمكن اعتبار شيخ الإسلام بسلطته الدينية الأب الروحي للدولة، فالقرارات التي تصدر من طرف السلطان العثماني والصدر الأعظم تحال على شيخ الإسلام ليصادق عليها ويرى مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية قبل إصدارها النهائي.

فشيخ الإسلام خلال العهد العثماني كان أعلى سلطة دينية في البلاد وهو المفتي الأول للدولة وباعتبار السلطة الزمنية والنفوذ السياسي يمكن جعله بمثابة الرجل الثالث في الدولة بعد السلطان والصدر الأعظم، غير أنه وفي العقود الأخيرة من عمر الدولة العثمانية قد تراجع دور شيخ الإسلام والمؤسسة الدينية عموما التي ساهمت نظرا لجمودها الفكري وغلقها لباب الاجتهاد وفساد بعض علمائها وشيوخها وغرقهم في ملذات الحياة ومباهجها، في الضعف العام للدولة العثمانية وفي تراجع مواردها وفي تخلف مناهجها ومنظومتها العلمية والحضارية.

حيث ضعف نفوذ رجال الدين والعلماء المتخصصين في الشريعة الإسلامية داخل أركان الدولة العثمانية وخاصة عند بداية تسرب أسلوب الحياة الأوربية عند العثمانيين، واتجاه السلاطين العثمانيين خلال القرن التاسع عشر ميلادي إلى تحديث نظم الدولة ومؤسساتها تقليدا للنظم الأوربية وبالتحديد في مرحلة التنظيمات العثمانية، والتي هي بمثابة حركة إصلاح إداري وسياسي واقتصادي واجتماعي ثقافي لمنظومة الدولة العثمانية، وقد عرفت التنظيمات العثمانية والإصلاحات المستمدة من روح الحضارة الأوربية مقاومة عنيفة ورفضا من طرف رجال الدين في الدولة العثمانية لاعتبارات مصلحية

[1] وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1988، ص42.

كونها تشكل خطرا على مكانتهم ونفوذهم، ولاعتبارات تكوينية كونهم يعانون من جمود فكري يرفض كل جديد أو اجتهاد أو يكسر التقليد القائم على مدى قرون وهو ما يتنافى مع التعاليم الحقيقة والراقية للإسلام الذي يدعوا دائما للتجديد والتحديث والتطور والازدهار بما يتماشى مع الأصول الكبرى للعقيدة والمنهج الإسلامي الأصيل.

وكثيرا ما استعمل السلاطين العثمانيون المؤسسة الدينية العثمانية وعلى رأسها شيخ الإسلام في استصدار فتاوى شرعية تستغل في الحروب والصراعات مع الإيرانيين باعتبارهم كفارا مارقين عن الدين تجب مقاتلتهم وأن حربهم مقدسة ضد أعداء الصحابة رضي الله عنهم، وهو ما يزيد في حماسة القادة العسكريين والجنود المشاركين في تلك المعاركة ضد الإيرانيين.[1]

أما في إيران فقد ظل المذهب الشيعي الاثنا عشري الذي فرض على البلاد وأهلها منذ العهد الصفوي مذهبا حاكما في البلاد ويمثل عقيدة الحكم السياسي لشاهات إيران، حيث كان شاه إيران خاصة في العهد الصفوي يعتبر نفسه خليفة للمسلمين من أتباع مدرسة آل البيت وأن عليه فرضا واجبا في حماية الشيعة في كل البلاد إضافة إلى واجبه في نشر المذهب الشيعي في مختلف الأصقاع.

كما أن حكام إيران قد أعطوا نفوذا واسعا لرجال الدين الشيعة ليس فقط في الجانب الديني وإنما كانت لهم امتيازات سياسية واقتصادية ويصدرون الفتاوى التي يحتاجها الشاه في إعلان حروبه على العثمانيين، حيث أنه وعند بداية كل حرب تصدر فتاوى من العلماء والمراجع الشيعة بأن هؤلاء العثمانيين "كفار" ومعادون لآل البيت وتجب مقاتلتهم ومحاربتهم ومن يموت في تلك المعارك فهو شهيد قد مات مدافعا عن الدين والمذهب، فكان للمؤسسة الدينية الشيعية مكانة كبيرة داخل إيران.[2]

---

[1] أنظر نموذجا عن الكتابات التي ترى بأن الخطر الصفوي ضد العثمانيين قد كان فتنة قومية فارسية في **الملحق**: **19**.

[2] استطاع القاجاريون الذين حكموا إيران 1795-1925، بفضل دعايتهم المذهبية واستغلالا لها في صراعهم مع العثمانيين أن ينقلوا مركز ثقل المرجعية الشيعية من العراق وبالتحديد في النجف الأشرف إلى إيران وبالتحديد مدينة قم وذلك خلال القرن التاسع عشر ميلادي ومطلع القرن العشرين.

لقد لعب رجال الدين وأئمة المذهبين السني والشيعي في كل من الدولة العثمانية وإيران دورا سلبيا في تأجيج الصراع والخلاف بين الدولتين طوال قرون المواجهات والصراعات ووفروا الغطاء الشرعي للسلاطين والشاهات في حروبهم ومعاركهم، وساهموا في الانقسام الطائفي الذي شهده العالم الإسلامي ومازال يشهد فصولا منه بفعل فتاواهم تحت الطلب التي كانوا يزرعون بها الكراهية والعدوان والتكفير بين أبناء الدين الواحد والملة الواحدة، مع استثناءات بصفة أكيدة من العلماء الربانيين والمشايخ الحقيقيين الذين يرفضون الفرقة والانقسام ويدعون للوحدة الإسلامية والتضامن بين أبناء شهادة التوحيد الواحدة والقبلة الواحدة والنبي الواحد .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أقاليم المشرق العربي الواقعة على خط التماس العثماني الإيراني قد تأثرت تأثرا بالغا بالدعاية الدينية والمذهبية التي مارسها الطرفان العثماني والإيراني، مستغلين الحمية الدينية المعروفة لدى العرب في اللعب على أوتارها من أجل ضمان الولاء والتبعية من جهة ومن أجل إثارة المشاكل والاضطرابات التي يحيكها كل طرف للآخر من جهة أخرى.

حيث اعتبر شاهات إيران شيعة المشرق العربي عمقا استراتيجيا لهم وأن ولائهم يجب أن يكون لإيران وليس للدولة العثمانية السنية التي تحكمهم، كما كان الإيرانيون يستغلون نفوذهم المتزايد في العتبات المقدسة في العراق للضغط على الدولة العثمانية خاصة في المواضيع المتعلقة بالزوار والحجاج الإيرانيين الذين يقصدون النجف وكربلاء بصفة كبيرة طوال السنة إضافة إلى التجار الإيرانيين الذين يمرون بالأراضي العثمانية كورقة ضغط في كل المعاهدات والمحادثات والاتفاقيات التي تمت بين الطرفين.

وعلى الطرف المقابل كانت الدولة العثمانية تسعى دائما إلى تذكير الإيرانيين بضرورة حماية الأقليات السنية المتواجدة في البلاد خاصة في مناطقها الغربية وفي الأهواز حيث تتواجد أغلبية عربية سنية، فالدولة العثمانية العلية كانت تعتبر نفسها حامية للإسلام في العالم وواجهة للإسلام السني في مقابل التوجهات الشيعية لإيران.

المطلب الثاني: من الخلافة الإسلامية والصراع الإسلامي– الإسلامي إلى العلمانية.

ظلت إشكالية الخلافة والحكم هاجسا يؤرق الاستقرار الإسلامي لعدة قرون وقد وصف أحد علماء الإسلام المتقدمين وهو الإمام الشهرستاني[1] صاحب كتاب الملل والنحل الصراع القديم الجديد الذي كان حول قضية الحكم والخلافة في العالم الإسلامي بقوله: " ما استل سيف في الإسلام مثل ما استل في الإمامة".[2]

لقد شكل سقوط نظام الخلافة الإسلامية العثمانية سنة 1924م على يد مصطفى كمال أتاتورك حدثا بارزا ظل يلقي بظلاله على الحياة السياسية والدينية في العالم الإسلامي عموما والعالم العربي خصوصا لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية في الموروث الديني والسياسي للعرب والمسلمين، حيث ظلت النخب الفكرية والدينية في البلاد العربية تناقش موضع الخلافة العثمانية وتداعيات إلغائها على العالم الإسلامي.

انقسم المؤرخون والمفكرون العرب والمسلمون والنخب السياسية والدينية إلى فريقين رئيسيين من حيث الموقف من الخلافة الإسلامية التي ألغيت، حيث يرى الفريق الأول بأن إلغاء الخلافة الإسلامية

---

[1] محمد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الملقب بالشهرستاني نسبة إلى بلدته شهرستان الواقعة في إقليم خراسان، هو عالم مسلم479هـ -548هـ، متكلم وفيلسوف وفقيه أشعري من أهم مؤلفاته نجد كتاب الملل والنحل وكتاب نهاية الإقدام في علم الكلام وكتاب مصارعة الفلاسفة، للمزيد انظر: محمد بن ناصر بن صالح السحيباني، **منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل**، دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995.

[2] وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان، المرجع السابق، ص10.

سنة 1924 يشكل صدمة ونكسة للعرب والمسلمين ولمسارهم السياسي التاريخي[1]، ويدعون لضرورة العمل على إحيائها ويتغنون بتراثها ومنجزاتها ودورها في وحدة العالم الإسلامي ويتردد صداها في كتاباتهم الصحفية وإصداراتهم الفكرية والعلمية وحتى على مستوى ممارسة العمل السياسي في البلاد العربية تتبنى العديد من الأحزاب والتيارات الإسلامية نهج إحياء وإقامة الخلاقة الإسلامية وربطها بالموروث العثماني الذي اعتبروا من خلاله أن الدول العثمانية كانت آخر خلافة إسلامية قويمة.[2]

أما الفريق الثاني فله موقف سلبي اتجاه الدولة العثمانية وخلافتها التي سقطت سنة 1924م باعتبارها دولة ثيوقراطية وأن نظامها السياسي والديني هو نظام بائد ومتخلف وعنصري موروث عن القرون الوسطى، وبأن ذلك النظام الديني والسياسي هو سبب تخلف العرب والمسلمين حاليا وتراجع قوتهم ومكانتهم الحضارية وعدم لحاقهم بركب التطور الذي شهده الغرب في مختلف الميادين، ويشترك في هذه النظرة غلاة القوميين العرب والعلمانيين والليبراليين وهم فئات نخبوية منتشرة في مختلف دول العالم الإسلامي كتركيا ومصر وسوريا ولبنان والعراق وتونس[3] والجزائر...وغيرها من البلدان.

صدرت المئات من الكتب والرسائل الجامعيات والمقالات ونظمت العشرات من الملتقيات والندوات في مختلف البلدان العربية والإسلامية والتي ناقشت ومازالت تناقش إلغاء الخلافة العثمانية سنة 1924 حيث بقي هذا الحدث ماثلا في المخيال الجماعي للمسلمين إلى يومنا هذا.

---

[1] انظر مثلا: محمد الخير عبد القادر، **نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1985.

[2] برز منهم الكثير كجمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده وحسن البنا وسيد قطب ومحمد عمارة وحسن الترابي ويوسف القرضاوي محفوظ نحناح وراشد الغنوشي، سعد الدين العثماني...إلخ.

[3] نذكر هنا أن تونس كانت سباقة في مجال العلمنة والتحديث والنهضة في العالم العربي، أنظر: محمد بوطيبي، **الزيارات والبعثات العلمية بين ضفتي المتوسط خلال النصف الأول من القرن العشرين(التواصل التونسي الفرنسي أنموذجا)**، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد09، العدد01، مارس2018، ص142.

كما أن موجات الاضطرابات التي شهدها العالم العربي منذ نهاية سنة 2010 والتي اصطلح عليها إعلاميا اسم "الربيع العربي" قد انطلقت هي الأخرى بداية من تونس لتشمل بعدها عدة دول مشرقا ومغربا وقد اصطلح عليها اسم "ثورة الياسمين التونسية" أنظر:

Yahia A Zoubir, **les révolutions du monde arabe: la fin du mythe de l'exception**, revue maghreb-machrek, n 210, hiver 2011-2012, p47.

بين الخلافة السنية وولاية الفقيه الشيعية:

برزت خلال الصراع العثماني الإيراني والذي دام لقرون المسألة الدينية والقضية المذهبية الطائفية بشكل واضح طول مسار تطورات العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران خاصة وأن النظام السياسي الذي كان حاكما في البلدين قد كان يستند للموروث الديني والدعاية المذهبية.

فالدولة العثمانية رأت بضرورة اعتماد نهج الخلافة الإسلامية كإطار شرعي وتنظيمي تضمن به ولاء المسلمين في أقاليمها وفي مختلف مناطق العالم وكانت تركز الأدبيات التاريخية العثمانية على الطابع الإسلامي السني للدولة، غير أن المصادر التاريخية تؤكد على حرية الدين والاعتقاد الذي ضمنتها القوانين الداخلية العثمانية حتى في أقاليمها غير المسلمة والتي كان سكانها يتمتعون بنظام الحماية العثمانية القائم على دفع مقابل مالي للسلطة العثماني، وهو ما يشبه نظام الجزية في التشريع الإسلامي الأول والذي يقضي بدفع غير المسلم لقيمة مالية معينة مقابل احتفاظه بخصوصيته الدينية على أن توفر له الدولة الإسلامية التي يعيش في كنفها الحماية والأمن والسلام وحرية المعتقد.

لم تمنع الحرية التي تمتع بها غير المسلمون في الأراضي العثمانية في أن تتحول هذه الفئات خاصة المسيحية منها على اختلاف مذاهبها مجالا للتدخلات الأوربية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بداعي حماية تلك الأقليات المسيحية الكاثوليكية والأرثوذكسية والبروتستانتية، والمسيحيين الأرمن وموارنة لبنان وسوريا وغيرها من الطوائف المسيحية، حيث قد تمتعت تلك الأقليات بحقوق وامتيازات قضائية وتجارية ودينية لم تتحقق لها عبر تاريخها في فترات حكم الدول التي تعاقبت على السيطرة عليها.

وتذكر المصادر التاريخية المكانة الكبيرة التي كان يحظى بها اليهود في الدولة العثمانية ونفوذهم الكبير خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري للدولة [1]، وحصولهم على مناصب عليا في الإدارة المركزية للباب العالي في اسطنبول وغيرها من الأقاليم العثمانية ولنا مثال بذلك في الجزائر العثمانية بالدور

[1] أنظر نموذج عن مكانة اليهود ونفوذهم في الدولة العثمانية في **الملحق**: **23**.

الكبير لليهود في الحياة المالية والإدارية للبلاد في أواخر العهد العثماني وصلت بهم إلى غاية مساهمتهم في الاحتلال الفرنسي للجزائر.[1]

فالكيان السياسي للدولة العثمانية كان إسلامي الطابع من حيث المنظومة النظرية للخلافة الإسلامية العثمانية، ومن حيث المكانة الدينية والروحية التي اكتسبها السلاطين العثمانيون عند المسلمين في مختلف أصقاع العالم، غير أن تلك المكانة الدينية للسلطان العثماني قد بدأت في الاهتزاز والتراجع في العقود الأخيرة من عمر الدولة بفعل تسرب التأثيرات الأوربية لنظم الحكم في الأوساط العربية والتركية والإسلامية عموما، وقد كان للحملة الفرنسية على مصر 1798-1801 دور كبير في هذا الجانب، إضاعة لتأثر النخبة الشامية خلال القرن التاسع عشر ميلادي بفعل احتكاكها بالحياة الأوربية بمظاهر الحياة السياسية والاجتماعية وبالتطورات الاقتصادية الموجودة في أوربا، كما أن السياسة المركزية العثمانية وحملة التتريك التي طالت الدولة نهاية القرن التاسع عشر ميلادي ومطلع القرن العشرين ميلادي قد ساهمت أيضا في وضع حد للانسجام العربي العثماني وبداية التوجه نحو الصدام المباشر الذي تجسد في الثورة العربية سنة 1916.

حيث قادت النخبة القومية العربية[2] المنتشرة في سوريا ولبنان حركة نهضة فكرية وثقافية بتأسيس جمعيات ونوادي ثقافية وجرائد ومجلات إعلامية، لتتحول تلك الحركية النهضوية إلى نشاط سياسي معاد للعثمانيين ولوجودهم في أقاليم المشرق العربي من خلال تأسيس جمعيات سياسية وعقد مؤتمرات منددة بالسياسات العثمانية في المشرق العربي ونذكر على سبيل المثال جمعية العربية الفتاة 1911، حزب اللامركزية الإدارية العثماني 1913 والمؤتمر العربي الأول 1913.

---

[1] انظر في هذا الصدد كتاب: حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تعريب: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982. وانظر أيضا: **مذكرات الحاج أحمد باي قسنطينة**، ترجمة وتحقيق: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

[2] شهدت الجزائر هي الأخرى مطلع السبعينيات والثمانينيات بروزا لنخب تؤمن بالأفكار القومية العربية وتسعى بكتاباتها ونضالاتها لوحدة الأقطار العربية وتدافع عن دور ومكانة اللغة العربية والتعريب ولعل من أبرزهم الدكتور عثمان سعدي والدكتور مصطفى نويصر والدكتور أحد بن نعمان والوزير الأسبق محيي الدين عميمور.

أما في إيران فإن الشعور الذي كان سائدا حول طبيعة النظام السياسي الإيراني خلال القرن التاسع عشر ميلادي وما سبقه من قرنين من المواجهات والصراعات مع العثمانيين هو شعور متداخل بين سلطة زمنية وسطوة مذهبية شيعية، فقد كان ينظر للشاه كأعلى سلطية زمنية ودينية في البلاد وله ترسانة من المستشارين والمقربين من رجال الدين الشيعة والمراجع الذين لهم مكانة مرموقة في الدولة، غير أن المفهوم المعاصر لمعنى ولاية الفقيه بثقلها الديني والتاريخي فقد تبلور مع التحولات الدينية والسياسية التي حصلت في إيران بعد الثورة الخمينية سنة 1979، والتي لها جذور تاريخية في الهضبة الإيرانية متمثلة في طبيعة النظام السياسي في العهد الصفوي 1501-1736 والذي اكتسب فيه شاهات إيران البعد الروحي للحكم باعتبار جمعهم بين السلطة الزمنية والدينية بكونهم دعاة وحماة للمذهب الشيعي الذي تم نشره وفرضه في كامل الهضبة الإيرانية.

وكانت المصادر الصفوية والإيرانية ترى في الدولة العثمانية منافسا للزعامة الإسلامية بل وترى في العثمانيين استمرارا لنظام الحكم الإسلامي الأول المغتصب للخلافة من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأن العثمانيين مثلهم مثل الأمويين والعباسيين والمماليك لا يمتلكون الشرعية الدينية والتاريخية للخلافة وأن الحكم الإسلامي يجب أن يكون حكما علويا في فرعه الفارسي الذي كان مناصرا لآل البيت ومحبيهم على مدى قرون من "الاضطهاد الأموي" السني كما تسميه المصادر الشيعية والإيرانية المتعصبة.

إن عملية المزج بين الدين والسياسة في ممارسة الحكم في الدولة العثمانية وإيران لمدة فاقت الأربعة قرون من تطورات العلاقات بين الدولتين 1501-1924 قد انعكس على كامل جوانب الحياة الأخرى في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والفكري والثقافي داخل الدولتين، وانعكست سلبا على مسار العلاقات بين العثمانيين والإيرانيين باعتبار أن شرعية الحكم الإسلامي التقليدي والمستمد من ميراث النبوة لا يمكن أن يكون منقسما على شرعيتين بل يجب أن يكون في طريق شرعية واحد وفي يد سلطة زمنية واحدة.

وهو ما كان محفزا هاما ورئيسيا في تعقد فصول الصراع وتشعبه بين الدولة العثمانية والإيرانية والذي يمكن تسميته بتطورات الصراع في الإسلام السياسي خلال العهد الحديث، والذي ورثت جزءا كبيرا منه الممارسات المعاصرة للإسلام السياسي في شقه السني ممثلا في نشاط وأفكار جماعة الإخوان المسلمين والتيارات الوهابية عند أهل السنة تحت مسمى الخلافة الإسلامية والجامعة الإسلامية وطاعة ولي الأمر، وفي نشاط وأفكار فقهاء الفكر السياسي الشيعي كالإمام الخميني ومحمد باقر الصدر الذي تتلخص دعوتهم السياسية في نظرية ولاية الفقيه.

مازالت إلى يومنا هذا جدلية العلاقة بين الدين والسياسة تطرح في الدوائر الفكرية والاكاديمية والسياسية بالعالم العربي والإسلامي حيث قد ساهم تسرب الأفكار الغربية وخاصة الأوربية منها والمتعلقة بدور الدين في الحياة السياسية في تبني العديد من المفكرين والسياسيين العرب والمسلمين لنظريات العلمنة والتي تسعى إلى الفصل بين الدين كممارسة روحية والسياسة كحياة مدنية للدولة وتنظيماتها وطبيعة حكمها وقوانينها.[1]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحركة القومية العربية التي انتشرت في مختلف الأقطار العربية قد كانت في بداياتها بعيدة عن الممارسة الدينية أو الدعاية الدينية الإسلامية، بل وفي كثير من الأحيان تعادي الدين في خضم السياق التاريخي الذي ظهرت خلاله والمتعلق أساسا بمعادات التواجد العثماني الذي حكم البلاد العربية باسم الخلافة الإسلامية، كما أن العديد من رواد القومية الأوائل كانوا من أصول مسيحية، وفي النصف الثاني من القرن العشرين تأثر أغلب القومين العرب بالأفكار اليسارية.

[1] للتوسع أكثر في موضوع العلمانية والعلمنة والعلاقة التاريخية بين السياسة والحكم والدين أنظر المحاضرة المصورة والمنشورة على اليوتيوب للدكتور عزمي بشارة بعنوان: **السياقات التاريخية لنشوء العلمانية** التي ألقاها في المنتدى الفكري برئاسة الجمهورية التونسية عهد الرئيس الأسبق منصف المرزوقي، وأنظر أيضا: عزمي بشارة، **الدين والعلمانية في سياق تاريخي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر، ج1: 2013، ج2: 2015.

غير أن انتشار الحركة القومية العربية لاحقا في الأوساط الشعبية قد جعلها أقل قومية وأكثر تدينا وبعبارة أخرى أقل عربية واكثر إسلامية.[1]

ويصر دعاة العلمانية في الفضاء العربي الإسلامي إلى اعتبار جوهر العلمانية ليس ضد الدين وإنما ضد استعمال الدين لأغراض سياسية، وبالتالي لا يحق لرجل الدين استثمار ممارساته الدينية في سبيل أهدافه السياسية وإلا فلا عداوة بين العلمانية ورجل الدين إذا التزم هذا الأخير بعدم تسييس الدين، فالعلمانية تحمي الدين من سطوة رجال الحكم والسياسة ومن إخضاعهم لأحكام الدين لمصالحهم ونزواتهم وأهدافهم في الحكم والسيطرة.[2]

إن نهاية الدولة العثمانية في الأناضول سنة 1923م وإلغاء الخلافة الإسلامية سنة 1924م، قد وافقه نهاية حكم السلالة القاجارية في إيران سنة 1925م والتي حكمت الهضبة الإيرانية بين سنتي 1795-1925م حيث اعتبر عهدها امتدادا للتجربة السياسية والسطوة الدينية الشيعية للسلالة الصفوية 1501-1736م، لينتهي بذلك حكم ووجود آخر سلطتين إسلاميتين كبيرتين بالمفهوم التقليدي للدولة ذات البعد القبلي والعصبية المذهبية والدينية، حيث كان تاريخهما وصراعهما وتطورات علاقاتهما امتدادا بين العصور الوسطى والحديثة في العالم الإسلامي وشكل موروثهما السياسي والديني المذهبي والاجتماعي، قاعدة لصراعات سياسية ومذهبية وقومية عاشها العالم الإسلامي ومازال يعيشها بفعل تراث من الصراع المرير والعلاقات المتأزمة التي عاشها البلدان بين سنتي 1514-1924م، والتي خلفت صراعات معاصرة بموروث تاريخي متشنج وتقوم تلك الصراعات على ثنائيات تقليدية هي: سنة – شيعة، فرس – عرب، فرس – أتراك، وبدرجة أقل صراع عربي – أعجمي (فرس وأتراك).

---

[1] Bernard Lewis, **Le Retour De L'Islam**, Traduit de l'Anglais par Tina Jolas et Denise Paulme, Gallimard, Paris, 1985, p386.

[2] وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان، المرجع السابق، ص25.


الخاتمة

الخاتمة

إن دراسة تاريخ العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدولة العثمانية وإيران خلال المرحلة الممتدة من سقوط الأسرة الصفوية من أعلى سدة الحكم في الهضبة الإيرانية سنة 1736، إلى سقوط الدول العثمانية وإنهاء نظام الخلافة الإسلامية سنة 1924، لأمر بالغ الأهمية والحساسية نظرا لما يكتنف هذا الموضوع من تداخلات إثنية ومذهبية وتعقيدات تاريخية وجيو استراتيجية، حيث أن تراكمات الخلافات السياسية والاقتصادية والطائفية والحدودية بين العثمانيين والإيرانيين قد خلفت نوعا من العداء التاريخي والصراع الدائم بين القوتين الإسلاميتين الجارتين، حتى وإن تخللت تلك الخلافات والصراعات مراحل من التعايش والحوار والسلم وإبرام المعاهدات والاتفاقيات حول القضايا الخلافية والمسائل العالقة بين البلدين.

لقد طبع موضوع العلاقات العثمانية الإيرانية لمدة فاقت الأربعة قرون 1501-1924 من تأسيس الدولة الصفوية إلى سقوط الخلافة العثمانية، بطابع العداء والتوتر حتى صار يطلق على تلك العلاقات في الأدبيات التاريخية والدبلوماسية بموضوع الصراع العثماني الإيراني القديم المتجدد، ورغم أن فترة الدراسة في هذه الأطروحة والممتدة بين سنتي 1736- 1924 قد كانت أكثر هدوءا واستقرارا في العلاقات الثنائية بين البلدين مقارنة بالمرحلة التاريخية التي سبقتها وهي مرحلة حكم الدولة الصفوية في إيران 1501-1736، إلا أن صدى تلك المرحلة من الصراع وانعكاساتها وتراكماتها التاريخية قد ألقت بظلالها على تطورات العلاقات العثمانية الإيرانية إلى يومنا هذا.

فتداخلات العلاقات بين الدولتين الغريمتين قد تجاوزت الأطر التقليدية للعلاقات بين الدول نظرا لتشعب المسائل الخلافية بينهما وعمقها واستغلال النظام السياسي والهيكل الإداري العثماني كما الإيراني لتلك القضايا العالقة بينهما من أجل تحقيق الوحدة الداخلية والإجماع المحلي في صراع الطرف الأخر ومواجهته، فقد كانت الدعاية الدينية الطائفية المذهبية حاضرة وبقوة في جميع فصول الصراع العثماني الإيراني وكانت من أسباب تعميق ذلك الصراع وإطالة زمنه وتوسعة دائرته لتشمل الرأي العام

في البلدين، حيث أن الحساسيات الدينية والمذهبية التقليدية والخلاف التاريخي بين السنة والشيعة قد كان مبررا للسلاطين العثمانيين والشاهات الإيرانيين في إعلان حربهم على الطرف الأخر بدءا من تكفيره وتفسيقه وتبديعه.

لا يمكن تبسيط حقيقة الصراع العثماني الإيراني بكونه خلافا مذهبيا أو طائفيا بين التشكيلات الإسلامية وإنما يمكن تفسيره باستغلال الباب العالي العثماني والبلاط الشاهنشاهي الإيراني لموضوع الخلاف التقليدي بين العالم الإسلامي السني والعالم الإسلامي الشيعي بما يخدم المصالح السياسية والاقتصادية والأطماع التوسعية للدولة العثمانية وإيران، فالخلاف في حقيقته وفي جوهره خلاف جيواستراتيجي بين سادة الأناضول وحكام الهضبة الإيرانية فالملاحظ في تطورات العلاقات بين البلدين أن قضية ترسيم الحدود الفاصلة بين الدولة العثمانية وإيران قد كانت من أعقد القضايا وأكثرها تسببا في قيام الحروب والمعارك بين الطرفين، واحتاجت تسويتها ومناقشة موضوعها لعدة معاهدات واتفاقيات وبتدخل مباشر في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ميلادي من القوى الأوربية المؤثرة في المنطقة وعلى رأسها روسيا وبريطانيا.

بقيت الخلافات التقليدية بين العثمانيين والإيرانيين ماثلة في المخيال الجماعي التاريخي للعالم الإسلامي في العصر الحديث، نظرا للمكانة الجيوتاريخية التي تمتعت بها الدولة العثمانية وإيران في التاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر، والذي صاحبه تراجع في مركزية العرب وقوتهم السياسية كأهم قومية مشكلة للعالم الإسلامي بفعل تبعية أكبر أجزاء الأقاليم العربية للدولة العثمانية منذ مطلع القرن السادس عشر ميلادي وحتى مطلع القرن العشرين ميلادي.

فالبلاد العربية بشقها المشرقي كانت أكثر المناطق عرضة لانعكاسات وأثار العلاقات العثمانية الإيرانية والصراع الذي دار بينهما، فالموقع الاستراتيجي لبلاد الشام والعراق والحجاز والخليج والقيمة الاقتصادية لهذه الأقاليم قد جعلها محطة رئيسية من محطات التنافس العثماني الإيراني على بسط السيطرة والنفوذ عليها، كما أن المكانة التاريخية والسياسية التي امتلكتها بغداد ودمشق والقاهرة

والمكانة الدينية والقدسية التي تكتسبها العواصم المقدسة عند المسلمين سنة وشيعة في مكة المكرمة والمدينة المنورة والنجف وكربلاء والكاظمية وسامراء، قد حول هذه المناطق إلى ساحة للصراع ومجالا للهيمنة، حيث سعى العثمانيون كما الإيرانيون إلى اكتساب الزعامة على العالم الإسلامي تحقيقا للمصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية تحت راية قيادة المسلمين وخلافتهم.

وفي غمرة هذا التنافس العثماني الإيراني على مناطق التوسع والنفوذ والسيطرة والزعامة السياسية والروحية على العالم الإسلامي والمشرق العربي خصوصا، كانت القوى الأوربية منذ مطلع القرن الثامن عشر ميلادي تعيش تحولات جذرية كبرى في مختلف المجالات الصناعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والفكرية غيرت وجه القارة الأوربية من الوجه العابس المتخلف في القرون الوسطى إلى وجه أكثر حداثة وتنويرا ونهضة، ليختل بذلك ميزان القوة الحضارية لصالح الدول الأوربية.

ليظهر على ساحة الشرق المتصارع المارد الأوربي الذي لم يرحم أحدا بأطماعه الاستعمارية اللامحدودة والتي لم تراعي لا عرفا ولا دينا ولا ضميرا لتحصد ما يصادفها أخضرا كان أم يابسا، حيث مثل القرن التاسع عشر ميلادي ومطلع القرن العشرين ميلادي ذروة التوسعات الأوربية في الشرق الإسلامي الذي كان غارقا في الخلافات التقليدية التي لا تسمن ولا تغني من جوع حتى وصل بالعثمانيين والإيرانيين الهوان إلى تدخل قوى غربية أجنبية على المنطقة في رسم حدود الدولتان وفي رعاية المفاوضات بينهما في إطار ما عرف باللجنة الرباعية الدولية لترسيم الحدود العثمانية الإيرانية.

فبينما كان الرجل المريض عرضة لهجوم الذئاب الأوربية عليه من خلال اقتسام ما بقي من ممتلكاته وأقاليمه، وتحجيم الإمبراطورية العثمانية التي حكمت ثلاث قارات في دولة صغيرة بالأناضول سماها قائدها الجديد مصطفى كمال أتاتورك بتركيا على المساحة التي تركتها له الدول الأوربية في سيفر 1920م ولوزان 1923م، كانت الهضبة الإيرانية تئن تحت وطأة التخلف والانهيار السياسي والعسكري لتدخل في حماية الدول الكبرى التي اقتسمت النفوذ والمصالح الاقتصادية بها وفق معادلة استعمارية للروس شمالا والبريطانيين جنوبا.

أما المشرق العربي الذي كان محط أنظار القوتين التقليديتين فقد تحولت أقاليمه إلى مستعمرات فرنسية وبريطانية تطبيقا لتسويات فرضتها تفاهمات أوربية– أوربية، في سايكس – بيكو 1916 ووعد بلفور 1917 الذي أسس لزرع الكيان الصهيوني في البلاد العربية الإسلامية.

لم يستفد العالم الإسلامي من دروس التاريخ وعبره خلال مراحل الصراع العثماني الإيراني وتنافسهما على المشرق العربي، حيث وظفت الخلافات التقليدية المذهبية بين أهل السنة والجماعة والشيعة التي تعود أصولها إلى قرون غابرة، وأثيرت الحساسيات القومية التركية والفارسية والعربية الكردية والتركمانية..، في صراع لم يكن ليحقق شيئا للعالم الإسلامي إلا الخراب والدمار والتخلف وتعطيل اللحاق بالركب الحضاري العالمي.

غير أن المؤسف والمحزن هو تواصل تلك الخلافات التقليدية والصراعات التاريخية المذهبية والقومية منها إلى أيام الناس هذه حيث أن العلاقات التركية الإيرانية مازالت تعيش على هاجس الصراع العثماني الإيراني القديم، ومازالت العلاقات العربية التركية تشهد نوعا من الحساسية التاريخية خاصة مع دول المشرق العربي، كما أن العلاقات الإيرانية العربية حاليا تتعرض لعدة مشاكل وعقبات أهمها تخوف العرب من الأطماع التوسعية التي لا تخفيها إيران في الخليج وعقيدتها المصدرة للثورة الإسلامية الشيعية والتي تشكل حقيقة خطرا على الوحدة الدينية والاستقرار السياسي في البلاد العربية خصوصا والعالم الإسلامي عموما.

إن على العرب والأتراك والإيرانيين وجميع القوميات والمذاهب والدول المشكلة للعالم الإسلامي التفكير جديا اليوم وأكثر من أي وقت مضى في التوجه نحو الوحدة والتكامل السياسي والاقتصادي والثقافي والفكري..، وتمزيق صفحات الخلافات لاطيها فقط، مهما كان نوعها وأيا كان مبررها لأن زمنها قد ولى، حيث أنه من العيب ومن العار الإنساني أن يقتل المسلم أخاه المسلم بخلفية طائفية أو مذهبية أو قومية، ومن المخزي أن يصارع المسلمون بعضهم البعض ويغلقون حدودهم البرية والبحرية

والجوية في أوجه بعضهم بعضا، بينما يفتحون أبواب دولهم ومجتمعاتهم لأعداء الأمة ومستعمريها السابقين والحاليين.

فالعالم بأسره اليوم يتجه نحو الوحدة والتكتل والتكامل في مختلف المناطق والقارات حيث ظهرت العديد من التكتلات الإقليمية التي تسعى للوحدة الاقتصادية والسياسية بين الشعوب المتقاربة جغرافيا أو لغويا أو حضاريا...، فالاتحاد الأوربي وتكتل دول الأسيان وغيرها من التكتلات حققت نجاحات اقتصادية وحضارية باهرة لشعوبها رغم الاختلافات العميقة وتراكمات الخلافات التاريخية والدينية والعصبية واللغوية والتي تم تجاوزها خدمة للمصالح العليا للبلدان والشعوب.

والعالم الإسلامي كفضاء جغرافي وحضاري واسع يجمع دولا وشعوبا وقوميات ومذاهب، يستطيع لو توفرت الإرادة العليا والحقيقية والصادقة، أن يشكل أقوى وأكبر تكتل ووحدة في العالم فهو يمتلك مؤهلات تاريخية محفزة على الوحدة ورصيد حضاري متميز وإمكانيات اقتصادية ضخمة وموقع استراتيجي وبتنوع ثقافي يضمن التعايش والتسامح والقبول بالاختلاف.

يجب أن يرجح صوت الخيرين والساعين لنبذ الفرقة والاختلاف والعنف والداعين إلى التسامح والتعايش وما أكثرهم في مجتمعاتنا المسلمة وفي بلادنا العربية، ولكن صوتهم خافت وغير مسموع إذ يعلو عليه صوت أهل الشقاق والتعصب والتكفير والتبديع ومحترفي السياسة العنصرية، الذين يسعون دائما لبقاء العالم الإسلامي والبلاد العربية مشتتة ومنقسمة ومتناحرة خدمة لمصالحهم السياسية والاقتصادية الداخلية وتنفيذا لأجندات أجنبية استعمارية خارجية.

إن صيحة النبي محمد صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يجب أن يعاد سماعها لتصبح دستورا لحياة المسلمين اليوم التي غلب عليها الشقاق والخلاف والصراع والحروب الأهلية، فديننا واحد وربنا واحد ونبينا واحد وأمتنا واحدة وقبلتنا واحدة وقرآننا واحد، وإنسانيتنا العالمية أيضا واحدة.



الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	مضمون الملحق
الملحق 01	خريطة آسيا الصغرى والأناضول
الملحق 02	خريطة التوسعات العثمانية في أوربا
الملحق 03	خريطة الهضبة الإيرانية
الملحق 04	خريطة غرب آسيا (الأناضول وإيران)
الملحق 05	خريطة طرق التجارة القديمة
الجدول 06	خريطة العالم الإسلامي بمختلف قومياته
الملحق 07	خريطة مسير القوات العثمانية نحو موقعة جالديران
الملحق 08	خريطة موقع معركة جالديران
الملحق 09	خريطة المناطق غير العربية في الصراع العثماني الصفوي
الملحق 10	خريطة الأهواز
الملحق 11	خريطة العراق
الملحق 12	خريطة الأقاليم الكردية
الملحق 13	قائمة السلاطين الذين تعاقبوا على حكم الدولة العثمانية 1924/1481
الملحق 14	قائمة الشاهات الذي حكموا الهضبة الإيرانية 1925/1501
الملحق 15	شجرة نسب السلالة الصفوية
الملحق 16	جدول المعاهدات العثمانية الإيرانية 1924/1555
الملحق 17	مخطط الدول الفارسية والعثمانية التي حكمت العراق
الملحق 18	نماذج من الروايات التاريخية المتحيز للإيرانيين
الملحق 19	نماذج من الروايات التاريخية المتحيزة للعثمانيين
الملحق 20	رسالة السلطان سليم الأول للشاه إسماعيل ورده عليها
الملحق 21	رسالة نادر شاه إلى شيخ الإسلام في الدولة العثمانية

رقم الملحق	مضمون الملحق
الملحق 22	نموذج من الهالة الدينية التي اكتسبها السلاطين العثمانيون
الملحق 23	نموذج عن مكانة اليهود ونفوذهم في الدولة العثمانية
الملحق 24	رسالة السلطان عبد الحميد الثاني إلى شيخه الصوفي
الملحق 25	نص معاهدة أرضروم الثانية 1847
الملحق 26	وثيقة بروتوكول اسطنبول 1913
الجدول 27	معاهدة لندن 1840
الملحق 28	بروتوكول خاص ملحق بمعاهدة لندن 1840
الملحق 29	نص بروتوكول لندن 1841
الملحق 30	نص اتفاقية سايكس – بيكو 1916
الملحق 31	نماذج من مراسلات الشريف حسين – مكماهون 1916/1915

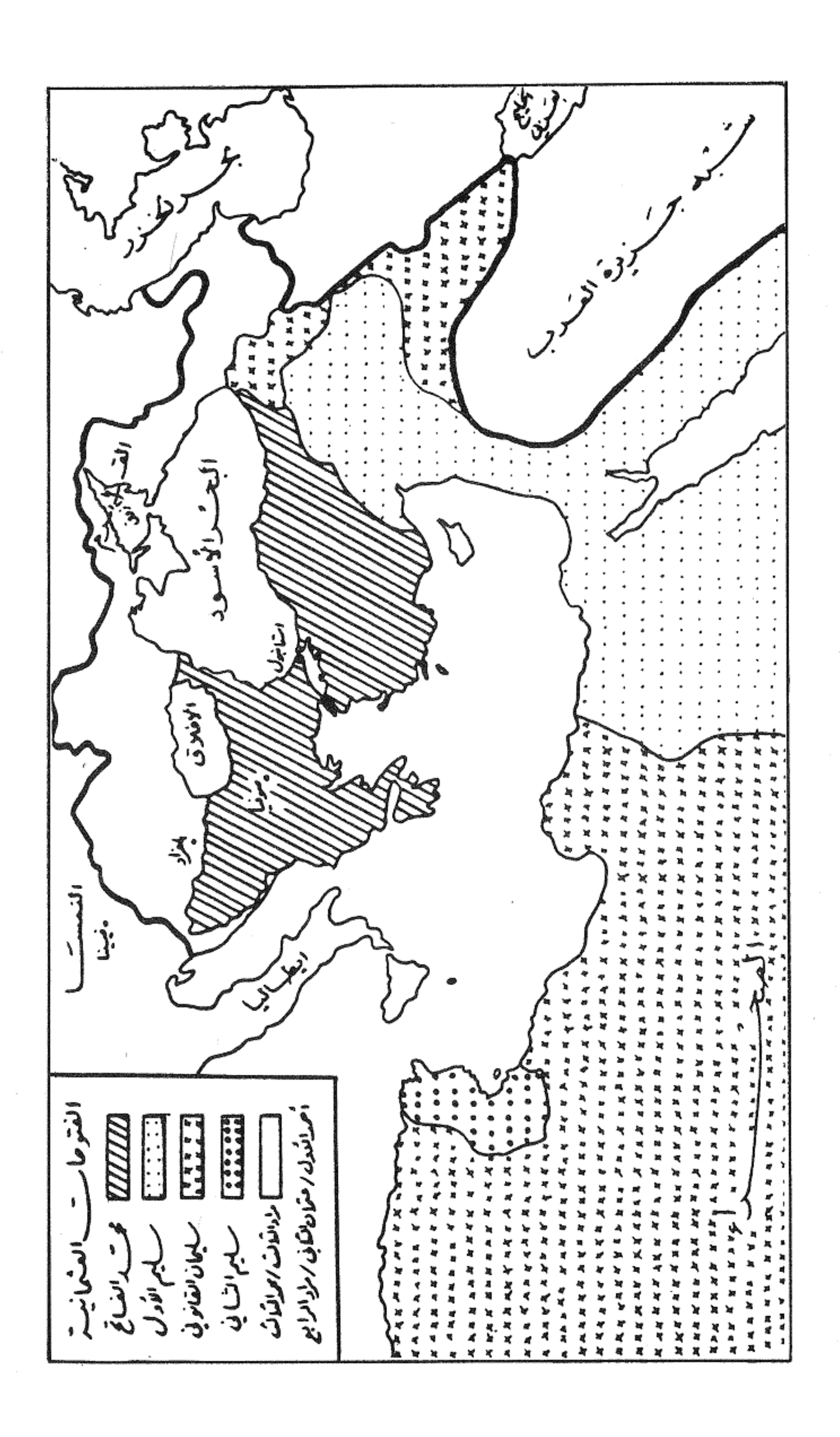
الملحق 01: خريطة آسيا الصغرى والأناضول.





المصدر: الموسوعة التاريخية المصورة **historique encyclopédie** .

الملحق 02: خريطة التوسعات العثمانية في أوربا.



المصدر: إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1996.ص309.

الملحق 03: خريطة الهضبة الإيرانية.





المصدر: الأطلس الجغرافي للموسوعة العربية الإلكترونية.

الملحق 04: خريطة غرب آسيا (الأناضول وإيران).

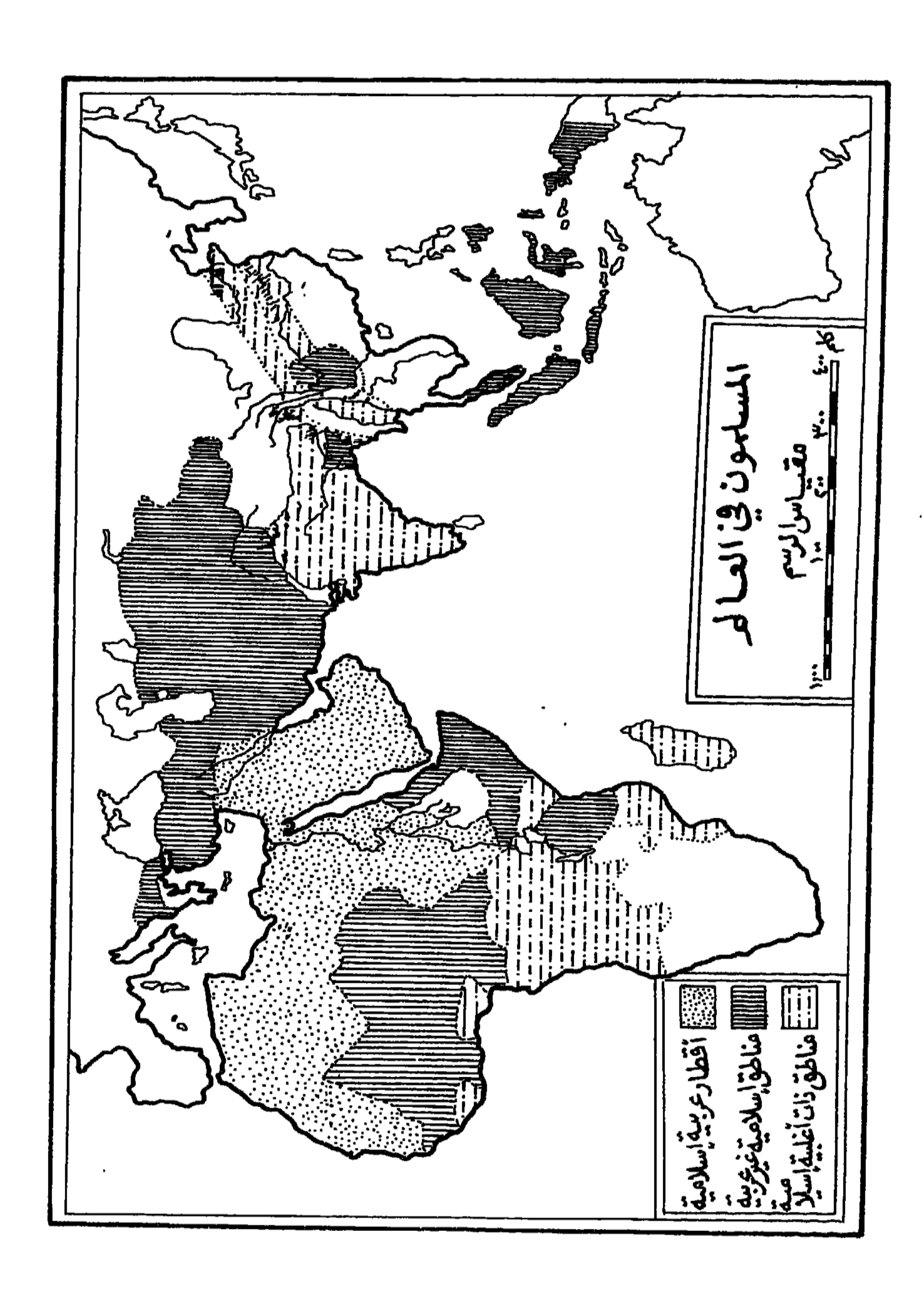
المصدر: الموسوعة التاريخية المصورة historique encyclopédie .



الملحق 05: خريطة طرق التجارة القديمة (طريق الحرير والتوابل).

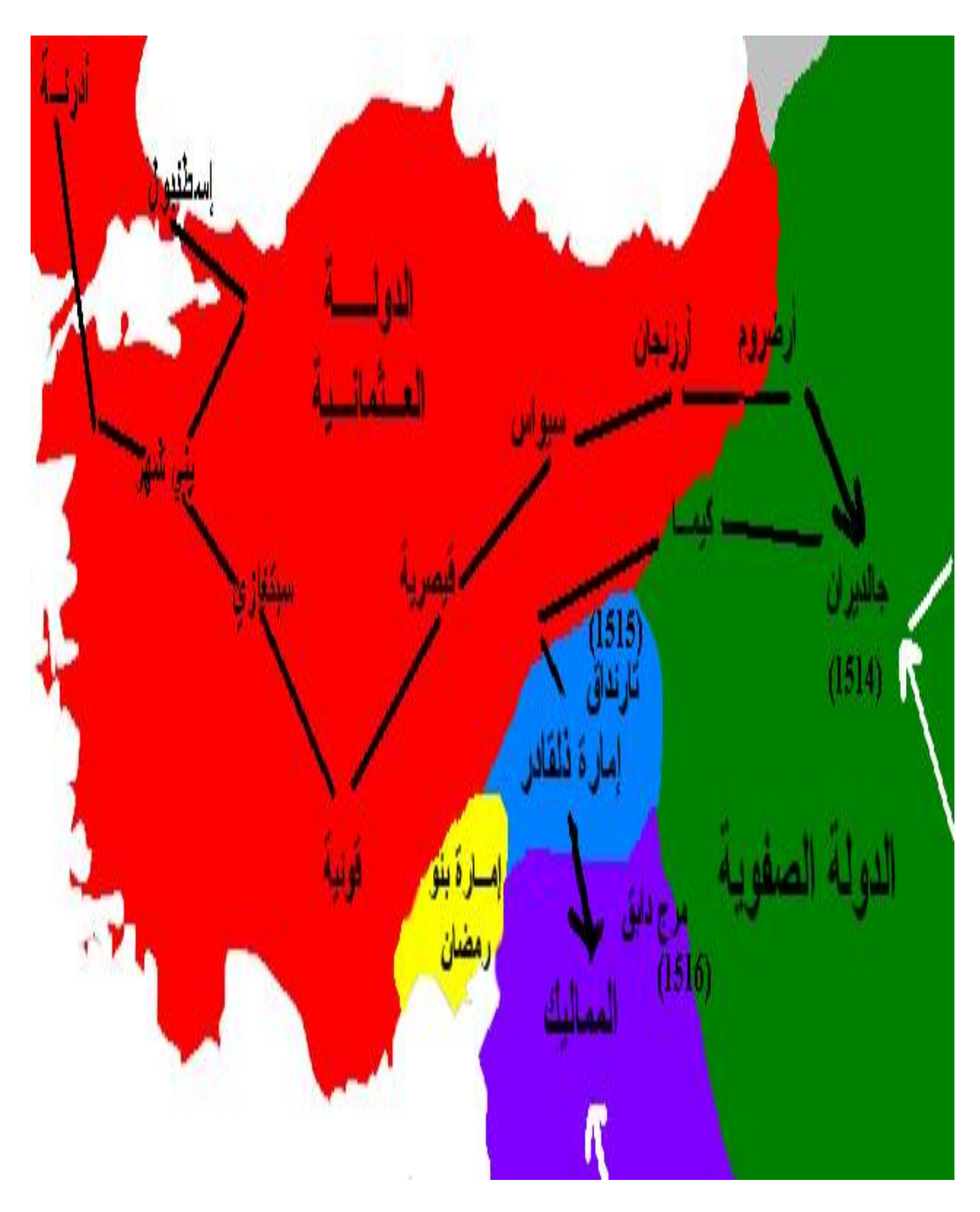
المصدر: الموسوعة التاريخية المصورة historique encyclopédie.

الملحق 06: خريطة العالم الإسلامي بمختلف قومياته.



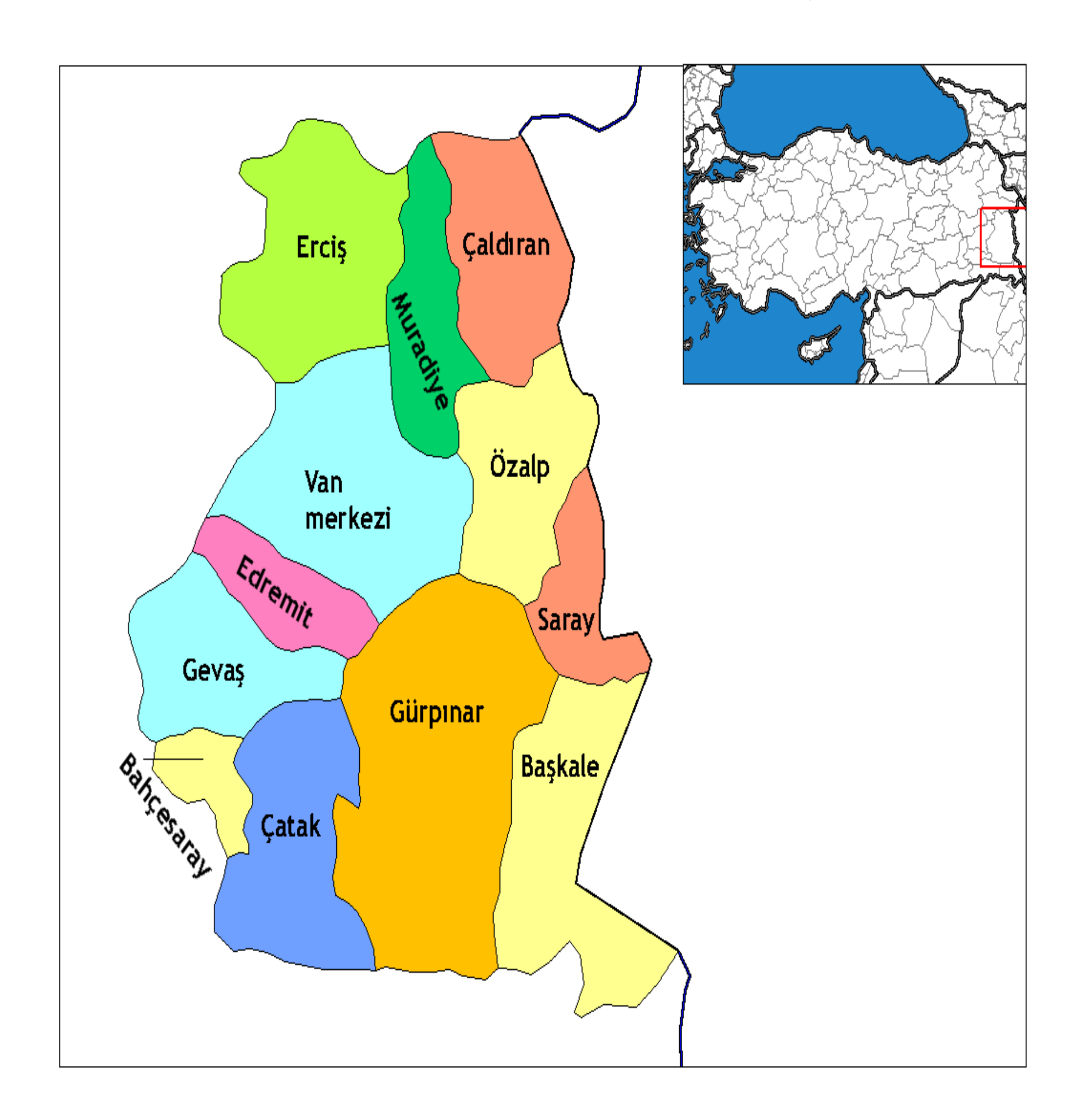
المصدر: عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الاسلامية، دار الفكر العربي ، القاهرة، د.ت، ص636.

الملحق 07: خريطة مسير القوات العثمانية نحو موقعة جالديران أول معركة بين الإيرانيين والعثمانيين في العهد الصفوي 1514.



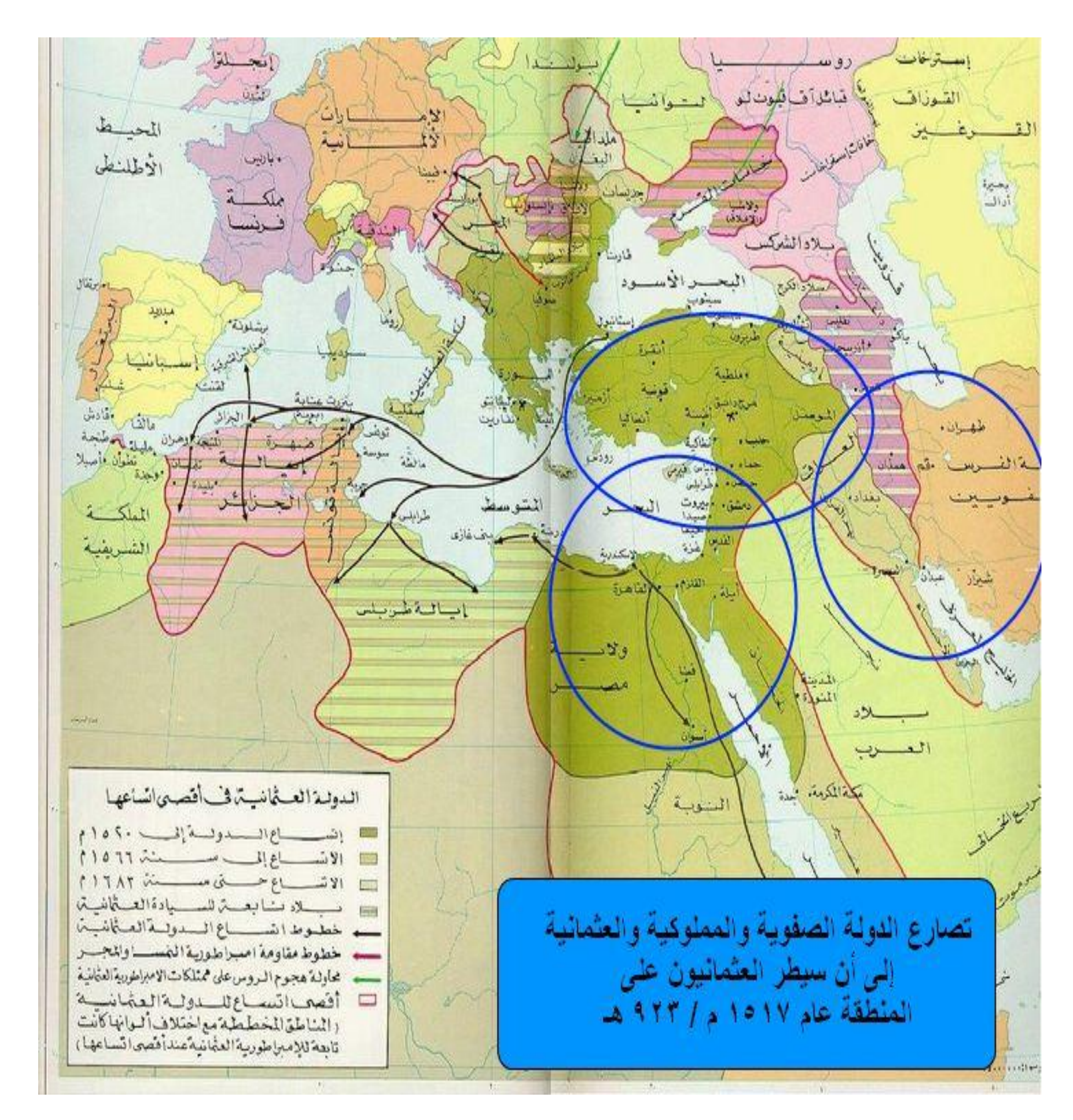
المصدر: مادة جالديران في الموسوعة الإلكترونية Wikipédia

الملحق 08: خريطة موقع معركة جالديران.



المصدر: مادة جالديران في الموسوعة الإلكترونية **Wikipédia**

الملحق 09: خريطة المناطق غير العربية في الصراع العثماني الإيراني.



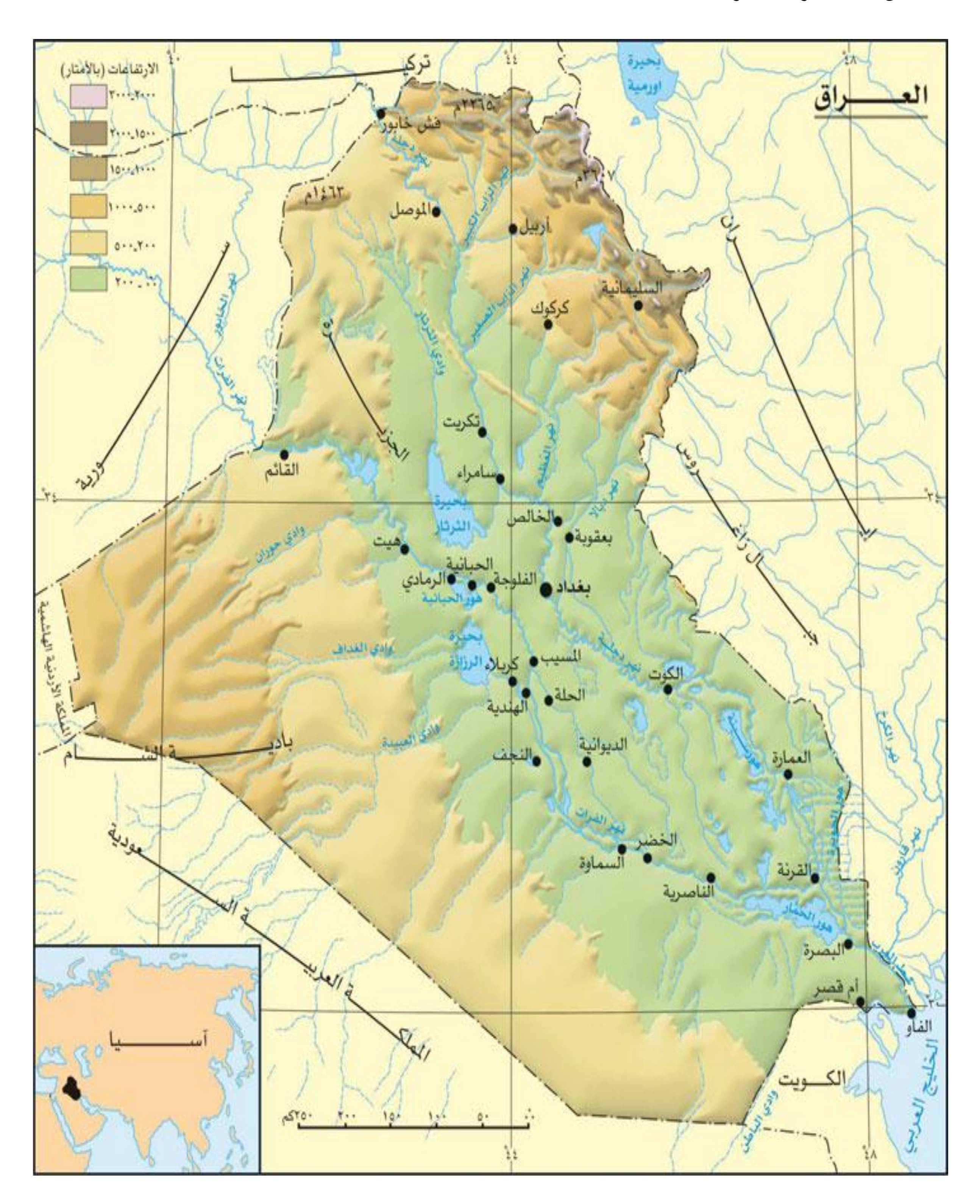
المصدر: حسين مؤنس، أطلس التاريخ الإسلامي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1987، ص347.

الملحق 10: خريطة الأهواز.



المصدر: خالد المسالمة، الأحواز الأرض العربية المحتلة، مركز الدراسات الألمانية–العربية، بوخوم ألمانيا، ط2، 2008، ص17.

الملحق 11: خريطة العراق.



المصدر: الأطلس الجغرافي للموسوعة العربية الإلكترونية.

الملحق 12:خريطة الأقاليم الكردية الواقعة على أطراف تركيا وإيران وسوريا والعراق.



المصدر: موسوعة الأنكارتا encarta encyclopédie, édition 2009

الملحق 13: قائمة بأسماء السلاطين الذين تعاقبوا على حكم الدولة العثمانية بين سنتي 1481م/ 1924م.

اسم السلطان	فترة حكمه الهجري	فترة حكمه بالميلادي	مدة حكمه
بايزيد الثاني	918/886هـ	1512/1481م	31 سنة
سليم الأول	926/918هـ	1520/1512م	9 سنوات
سليمان القانوني	947/926هـ	1566/1520م	46 سنة
سليم الثاني	982/947هـ	1574/1566م	8 سنوات
مراد الثالث	1003/982هـ	1595/1574م	19 سنة
محمد الثالث	1012/1003هـ	1603/1595م	8 سنوات
أحمد الأول	1026/1012هـ	1617/1603م	14 سنة
مصطفى الأول (للمرة الأولى)	1027/1026هـ	1618/1617م	3 أشهر
عثمان الثاني	1031/1027هـ	1622/1618م	4 سنوات
مصطفى الأول (للمرة الثانية)	1032/1031هـ	1623/1622م	عام ونصف
مراد الرابع	1049/1032هـ	1640/1623م	17 سنة
إبراهيم الأول	1058/1049هـ	1648/1640م	8 سنوات
محمد الرابع	1099/1058هـ	1687/1648م	39 سنة
سليمان الثاني	1102/1099هـ	1691/1687م	4 سنوات
أحمد الثاني	1106/1102هـ	1695/1691م	4 سنوات
مصطفى الثاني	1115/1106هـ	1703/1695م	8 سنوات
أحمد الثالث	1143/1115هـ	1730/1703م	27 سنة
محمود الأول	1168/1143هـ	1754/1730م	24 سنة
عثمان الثالث	1171/1168هـ	1757/1754م	03 سنوات

مصطفى الثالث	1187/1171هـ	1774/1757م	17 سنة
عبد الحميد الأول	1203/1187هـ	1789/1774م	15 سنة
سليم الثالث	1222/1203هـ	1807/1789م	18 سنة
مصطفى الرابع	1223/1222هـ	1808/1807م	سنة واحدة
محمود الثاني	1255/1223هـ	1839/1808م	31 سنة
عبد المجيد الأول	1277/1255هـ	1861/1839م	22 سنة
عبد العزيز	1293/1277هـ	1876/1861م	15 سنة
مراد الخامس	1293/1293هـ	1876/1876م	أقل من سنة
عبد الحميد الثاني	1327/1293هـ	1909/1876م	33 سنة
محمد رشاد الخامس	1336/1327هـ	1918/1909م	09 سنوات
محمد وحيد الدين السادس	1341/1336هـ	1922/1918م	04 سنوات
عبد المجيد الثاني	1343/1341هـ	1924/1922م	02 سنة

المصدر: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العثمانية العلية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط1، 1981، ص777-787 .

وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية-القاجارية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط4، 2015، ص217-219.

الملحق 14: قائمة بأسماء الشاهات الذين تعاقبوا على حكم الهضبة الإيرانية من تأسيس الدولة الصفوية سنة **1501**م وإلى غاية سقوط الحكم القاجاري سنة **1925**م.

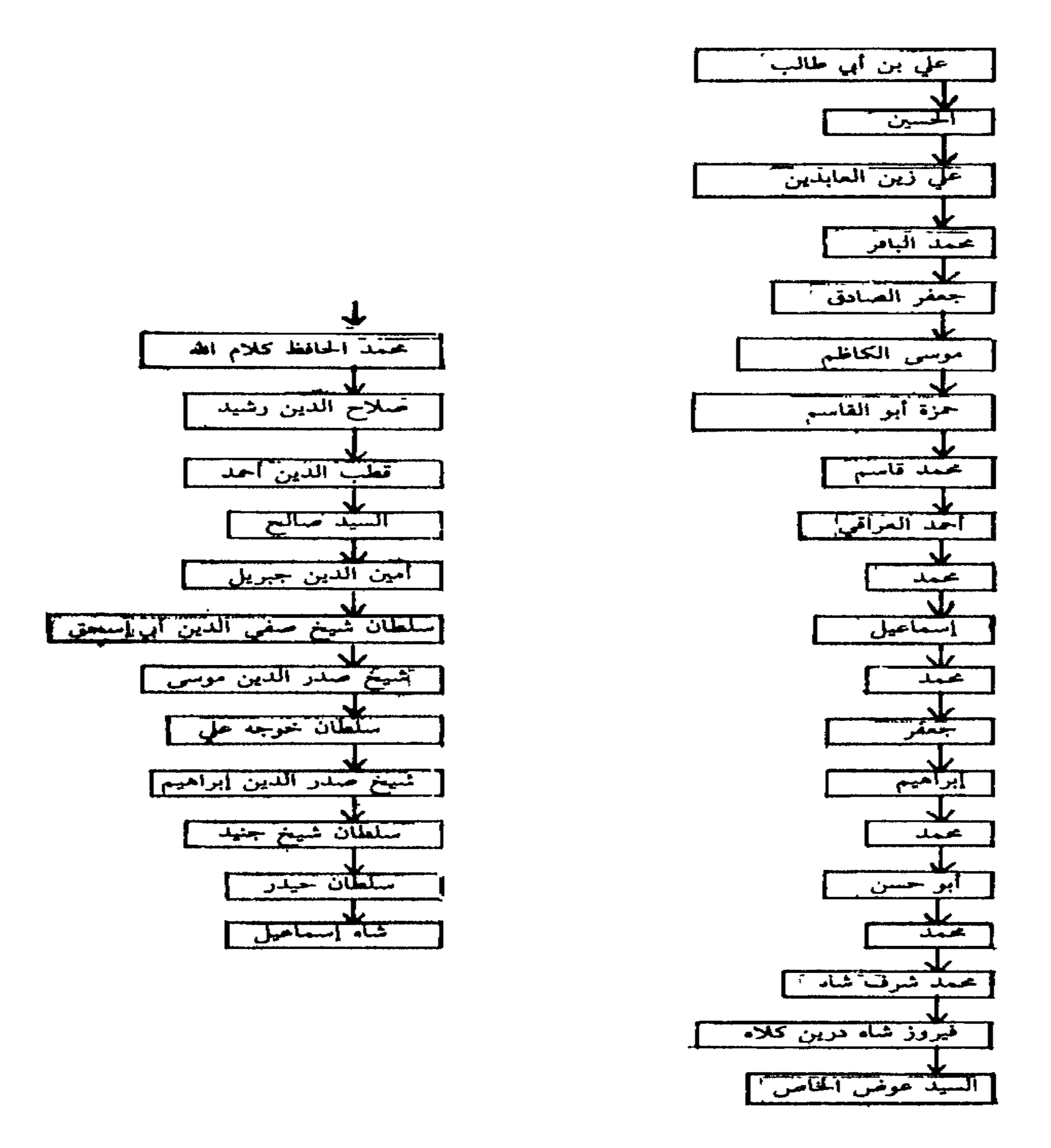
اسم الشاه	فترة حكمه الهجري	فترة حكمه بالميلادي	مدة حكمه
	العهد	الصفوي	
إسماعيل الأول	930/907هـ	1524/1501م	24 سنة
طهماسب الأول	984/930هـ	1576/1524م	32 سنة
إسماعيل الثاني	985/984هـ	1578/1576م	02 سنة
محمد خدابنده	995/985هـ	1587/1578م	10 سنوات
عباس الأول	1037/995هـ	1628/1587م	42 سنة
صفي الأول	1052/1037هـ	1642/1628م	15 سنة
عباس الثاني	1077/1052هـ	1667/1642م	25 سنة
سليمان الأول	1105/1077هـ	1694/1667م	17 سنة
حسين الأول	1135/1105هـ	1722/1694م	29 سنة
طهماسب الثاني	1144/1135هـ	1731/1722م	09 سنوات
عباس الثالث	1148/1144هـ	1736/1731م	5 سنوات
	العهد	الأفشاري	
نادر قلي	1160/1148هـ	1747/1736م	11 سنة
عادل شاه	1161/1160هـ	1748/1747م	01 سنة
إبراهيم شاه	1161/1161هـ	1748/1748م	أقل من سنة
شاه رخ	1170/1161هـ	1757/1748م	09 سنوات
	العهد	الزندي	
كريم خان الزند	1192/1170هـ	1779/1757م	22 سنة

أبو الفتح	1193هـ	1779م	أشهر
علي مراد	1193هـ	1779م	أشهر
محمد علي	1193هـ	1779م	أشهر
صادق الزندي	1196/1193هـ	1781/1779م	03 سنوات
علي مراد (مرة ثانية)	1199/1196هـ	1785/1781م	04 سنوات
جعفر الزندي	1203/1199هـ	1789/1785م	04 سنوات
لطف علي	1209/1203هـ	1795/1789م	06 سنوات
العهد القاجاري			
فتح علي (بابا خان)	1248/1209هـ	1834/1795م	39 سنة
محمد شاه	1264/1248هـ	1848/1834م	14 سنة
ناصر الدين شاه	1313/1264هـ	1896/1848م	48 سنة
مظفر الدين شاه	1324/1313هـ	1907/1896م	11 سنة
محمد علي شاه	1326/1324هـ	1909/1907م	02 سنة
أحمد شاه	1346/1326هـ	1925/1909م	16 سنة

المصدر: عباس إسماعيل صباغ ، تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية، دار النفائس، بيروت، ط1، 1998، ص348.

وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية-القاجارية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط4، 2015، ص214.

الملحق 15: شجرة نسب السلالة الصفوية التي يصلون بها نسبهم بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه .



المصدر: ليلى الصباغ، من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط1، 1986، ص472.

الملحق 16: جدول المعاهدات العثمانية الإيرانية 1555م–1925م.

اسم المعاهدة	سنة توقيعها
معاهدة أماسيا	963هـ / 1555م
معاهدة اسطنبول الأولى	998هـ / 1590م
معاهدة إسطنبول الثانية	1022هـ / 1612م
معاهدة سراب	1028هـ / 1618م
معاهدة زهاب (قصر شيرين)	1049هـ /1639م
معاهدة سنة 1731	1144هـ / 1731م
معاهدة سنة 1732	1144هـ / 1732م
معاهدة سنة 1736	1149هـ / 1736م
معاهدة سنة 1746	1156هـ/1746م
معاهدة أرضروم الأولى	1238هـ/1823م
معاهدة أرضروم الثانية	1261هـ/1847م
بروتوكول طهران	1325هـ /1911م
بروتوكول اسطنبول	1327هـ/1913م
لجنة الحدود	1328هـ/1914م

المصدر: عباس إسماعيل صباغ ، تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية، دار النفائس، بيروت، ط1، 1998، ص173-198.

رعد البيدر، الصدى السياسي للظواهر التاريخية في العلاقات العراقية الإيرانية، دار دجلة، الأردن، ط1، 2014، ص333.

الملحق 17: مخطط الدول الفارسية والعثمانية التي تعاقبت على حكم العراق.

اسم الدولة ومناطق حكمها	تاريخ حكمها	مدة الحكم
الدولة العيلامية في جنوب العراق	2295 ق م/ 2287 ق م	8 سنوات
الدولة الكيانية في العراق كله	538 ق م/ 331 ق م	207 سنة
الدولة البرتية في العراق كله	126 ق م/ 226 ميلادي	352 سنة
الدولة الساسانية في العراق كله	226 ميلادي/ 637 ميلادي	411 سنة
الدولة البويهية في العراق كله	945 ميلادي/ 1055 ميلادي	110 سنة
الحكم الصفوي الأول للعراق كله	1502 ميلادي/ 1535 ميلادي	33 سنة
الحكم الصفوي الثاني للعراق كله	1620 ميلادي/ 1638 ميلادي	17 سنة
الدولة الزندية في البصرة والعراق	1768 ميلادي/ 1771 ميلادي	03 سنة
الدولة العثمانية في العراق (الحكم الأول)	1534ميلادي/1624 ميلادي	90 سنة
الدولة العثمانية في العراق (الحكم الثاني)	1638 ميلادي/1918 ميلادي	280 سنة
الاحتلال البريطاني للعراق	1918 ميلادي/1921 ميلادي	03 سنوات

المصدر: علي ظريف الأعظمي، تاريخ الدول اليونانية والفارسية في العراق، تقديم وتعليق: عزت رفعت، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ص119.

الملحق 18: نماذج من الروايات التاريخية المتحيزة للإيرانيين.

أ :نموذج لرواية تاريخية صفوية تقلب هزيمتهم في جالديران سنة1514 إلى نصر.

دخل السلطان سليم مدينة تبريز عاصمة الصفويين ولكن المدينة كانت شبه خالية من المؤن والاغذية ، ولهذا انتشر بها القحط والغلاء فلما رأى السلطان سليم هذا أمر باخلاء المدينة من الجنود حتى يخفف من وطأة القحط . فلما ابتعد السلطان سليم عن المدينة نحو عشرة كيلو مترات عاد اليها الشاه اسماعيل الصفوى ويقال أنه كان متبقيا بها نحو خمسة وأربعين ألف تركى عثمانى انقض عليهم الاهالى وقطعوا رءوس أغلبهم وحملوها على الرماح وخرجوا يستقبلون بها الشاه اسماعيل الصفوى . كما دارت بعد ذلك بعض المعارك بين الجانبين اثناء انسحاب العثمانين الى بلادهم قتل فيها عشرت الآلاف من الجانبين .

المصدر: نصر الله فلسفي، إيران وعلاقاتها الخارجية في العصر الصفوي1736/1500، ترجمة: محمد فتحي يوسف الريس، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1989، ص45.

ب: نموذج لرواية تاريخية صفوية تتهم السلطان سليم الأول ببغضه للشيعة وتصفية الالاف منهم.

وفي (٩١٨هـ) صارت السلطنة العثمانية من نصيب السلطان سليم خان الأول (٩١٨ – ٩٢٦هـ) أحد أقوى السلاطين العثمانيين وأكثرهم فتحا • وبدأ هذا السلطان فأظهر بغضه للشيعة بأن أمر بقتل كل شيعي يسكن الأناضول فقتل نتيجة تنفيذ هذه النية القبيحة نحو أربعين ألفا من شيعة الأناضول ، ثم لما سمع أن الشاه اسماعيل دخل في علاقات مع أعداء السلاطين العثمانيين أي ملوك المجر ومماليك مصر الذين كانوا يألبون شاه ايران على العثمانيين أنفذ جيشا الى الجزيرة وآذربايجان ، فخف الشاه اسماعيل في أوائل شهر رجب (٩٢٠هـ) من اصفهان الى آذربايجان وتقدم محمد خان استاجلو حاكم ديار بكر أيضا بجيش لعون الملك الصفوي واصطف جنود الفريقين في صحراء تشالدران في مشرق بحيرة أورمية (الرضائية) •

المصدر: عباس إقبال اشتياني، تاريخ إيران بعد الإسلام، ترجمة: محمد علاء الدين منصور، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص645.

الملحق 19: نموذج من الكتابات التي ترى بأن الخطر الصفوي ضد العثمانيين قد كان فتنة قومية فارسية.

بسم الله الرحمن الرحيم
مقدمـة

﴿ وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين ﴾ صدق الله العظيم (الأنفال ، ٤٦)

لقد قيض الله للدولة العثمانية أن تحمل لواء الجهاد الإسلامى فى شرق أوروبا إبان القرن السابع الهجرى ، ولم يكد القرن العاشر أن ينتصف حتى دانت كل أمصار أوروبا الشرقية لهذه الدولة ، وأصبح البحر المتوسط بحيرة إسلامية بعد أن كان مركزاً للحضارة الهيلينية وارتفع المد الإسلامى فى ظل هذه الدولة ، وبلغ حداً لم يبلغه من قبل فى أى حقبة من أحقاب التاريخ الإسلامى ، وحقق الأتراك العثمانيون آمال الفتح التى استشهد فى سبيل تحقيقها المسلمون الأوائل ، وعلى رأسهم الصحابى الجليل أبو أيوب الأنصارى (رضى الله عنه) وكادت الأندلس أن تعود إسلامية لولا أن أطلت الفتنة الفارسية برأسها لتقضى على حكم المسلمين فى أوروبا ، ولتحيل المد الإسلامي إلى جَزْر ، فينحسر الإسلام عن أوروبا برمتها ، ولم يبق من المسلمين إلا بقايا تذكارية لذلك العهد فى بلاد البلقان مثل : يوغوسلافيا وبلغاريا ورومانيا .

ولعل هذه الوريقات تكشف لنا جوانب هذه الفتنة بأبعادها الحقيقية ، وتبين لنا كيف كان مشعلوها الفرس – أي الفتنة – يحسنون إختيار الوقت المناسب للاشعال ، ولعل ما كان بالأمس يصبح لنا اليوم عبرة ودرساً .

والله ولى التوفيق

القاهرة

فى ١٤ محرم ١٤٠٨هـ

الموافق ١٩٨٧/٩/٧م

المصدر: محمد عبد اللطيف هريدي ، الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوربا، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط**1**، **1987**، ص**5**.

الملحق 20: رسالة السلطان سليم الأول إلى الشاه إسماعيل الأول ورده عليه عشية معركة جالديران 1514.

أولا: رسالة السلطان سليم الأول.

(ليكن معلوما للشاه إسماعيل إنك أرسلت عدة مرات إلى أبينا المخرف فخدعته وأخفته، فمرة أرسلت له رأس شاهي بك، ومرة قطعة من علم جنكيز خان، ولهذا السبب خلعناه، وقد صممت على الانتقام للماضي وكنت أنوي التوجه إليك في العام الماضي ولكن ثارت مشكلة أخي الذي التجأ ابنه إليك.

وعلى أية حال يجب عليك أن تقيده وتجعل الأغلال في عنقه وترسله إلينا، وعليك أيضا أن تكف يدك عن ديار بكر وتخرج أعوانك منها حتى ينتهي ما بيننا وبينك من عداوة وحرب وتحل محلها المودة والصداقة واذا فعلت غير هذا فعليك الاستعداد للحرب.)

المصدر: نصر الله فلسفي، المرجع السابق، ص40.

ثانيا: رد الشاه إسماعيل الصفوي.

(قرأت رسالتك الركيكة التي ذكرت فيها عدم تعقل أبيك وسوء تدبيره، وإرسالنا رأس شاهي بك وقطعة من علم جنكيز خان إليه، ولقد كان أبوك بعيد النظر يعلم أن كل من يخالفنا نسويه بالأرض، وطالما أن أهواء الغرور قد سيطرت على عقلك، فإن شاء الله سنقطع رأسك التعس هذا بقوة فاتح خيبر – أمير المؤمنين عليه السلام – ونرسله إلى ملك البرتغال.

وقد ذكرت أن ولاية ديار بكر التي ورثناها يجب أن أسلمها لأتباعك وهذه الولاية لم تكن من أملاك أبيك إذ أنها كانت من أملاك علاء الدولة ذي القدر أخذها من أولاد حسن أق قوينلو واستولى عليها رجالي بحد السيف من علاء الدولة الذي كان اجدادك واباؤك يدفعون له الخراج والجزية وليس لك أن تدعي المطالبة بولاية حسن أق قوينلو.

أما فيما يتعلق بالسلطان مراد فقد التجأ إلى بلاط كان ومازال ملجأ لملوك العالم ونزل ضيفا علينا، ولا يمكن لمضيف أن يخرج ضيفه من بيته، ولما كنت تريد المجيئ إلينا فقد نلتقي والسلام)

المصدر: نصر الله فلسفي، المرجع السابق، ص41.

الملحق 21: رسالة نادر شاه الأفشاري حاكم إيران 1747/1736 إلى الشيخ مصطفى أفندي شيخ الإسلام في الدولة العثمانية بشأن اعتراف الدولة العثمانية بالمذهب الشيعي الجعفري وقضية التقريب بين المذاهب.

((وبصدد هذا الأمر العظيم الذي كُرِّس له خالص جهدنا وأثار اهتمام نواب الهمايون، لابدّ لأهل الحلّ والعقد والخيّرين القائمين على هذه الدولة العليّة من العمل على جعل هذا المسلك المحمود وهذه الطريقة الأنيقة الجعفرية، خامس المذاهب الأربعة، ويرجون له، بمباركة زعماء أهل الإسلام، نصيباً من المسجد الحرام ويشركوه ـ المذهب الجعفري ـ في ركنٍ من أركان بيت الله الحرام، ويقرّرون بأن يكون في كل عام أحد أمراء إيران أمير الحاج لذلك العام؛ ليتمكّن الحاجّ الإيراني من التشرّف بطواف البيت الحرام وزيارة مرقد خير الأنام ـ عليه الصلاة والسلام ـ والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.))

المصدر: الشيخ رسول جعفريان، نادر شاه ومشروع التقريب المذهبي قراءة تاريخية في تجربة استثنائية، مقال منشور على شبكة الأنترنت بتاريخ 12 جوان 2014، ص 6.

الملحق 22: مثال عن الهالة الدينية التي اكتسبها السلاطين العثمانيون وهو مقتطف من مقدمة كتاب الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية الذي كتب في عهد السلطان سليمان القانوني.

«وقد وقع هذا الجمع والتأليف في ظل دولة من خصه الله تعالى بالألطاف السبحانية من سلاطين الدولة القاهرة العثمانية الذي تضعضع بسطوته مباني الأكاسرة، وتطأطأ دون سرادقات عظمته سوامد القياصرة وفوّضت إليه السعادة مقاليدها وأنجزت به الأيام للأنام مواعيدها خلاصة أرباب الخلافة في العالمين، شرف الإسلام، ملاذ المسلمين أخص الخواقين العظام وقطب السلاطين الكرام مطاع الملوك والسلاطين مطيع أحكام الشريعة والدين السلطان ابن السلطان والخاقان ابن الخاقان أبو الفتح والنصر السلطان سليمان خان ابن السلطان سليم خان...»[1].

المصدر: وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان، المرجع السابق، ص98.

الملحق23: نموذج من مكانة ونفوذ اليهود في الدولة العثمانية.

كان يوسف ناظى (١٥١٥ - ١٥٧٩) أشهر يهودى سفاردى يعيش فى الدولة العثمانية. وقد ولد فى البرتغال باسم ياهوميجوز Joao Miguez حيث هاجر أولا الى انتورب ومنها الى استانبول فى ١٥٥٤ ومعه قدر لابأس به من مال. وهناك أصبح صديقا لمحمد صوقوللو والسلطان سليم الثانى (١٥٦٦ - ١٥٧٤) الذى عينه دوقا لناكسوس Naxos، فضلا عن مصالحه التجارية المتعددة فى العاصمة ونفوذه الهائل فى الشؤون الخارجية، فهو الذى حث بقوة أكثر من غيره على شن الحرب ضد البندقية حيث حصلت الدولة العثمانية بمقتضاها على جزيرة قبرص فى ١٥٧٠. ،هناك سولومون آبنايش Abenayish (١٥٢٠ ؟- ١٨٠٣) والذى ولد باسم الفارو ميندس Alvaro Mendes، وهو أقل شهرة من يوسف ناظى، لكنه كان صاحب نفوذ فى رسم السياسة الخارجية للدولة. وقد تولى دوقية ليسبوس (ميتلين Mytilene) هو الذى دعا الى ان تتبنى الدولة العثمانية سياسة بحرية معادية للأسبان.

المصدر: بيتر شوجر، أوربا العثمانية، ترجمة: عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة،ط1، 1998، ص294.

الملحق 24: رسالة السلطان عبد الحميد الثاني لشيخه الصوفي الشاذلي محمود أبو الشامات في دمشق حول رفضه لعرض اليهود لإقامة وطن قومي لهم في فلسطين وعرضه حيثيات خلعه من الخلافة والسلطنة.

يا هو

بسم الله الرحمان الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد رسول رب العالمين وعلى اله وصحبه اجمعين والتابعين إلى يوم الدين.

أرفع عريضتي هذه إلى شيخ الطريقة العلية الشاذلية، إلى مفيض الروح والحياة، إلى شيخ أهل عصره الشيخ محمود أفندي أبي الشامات، وأقبل يديه المباركتين راجيا دعواته الصالحة.

بعد تقديمي احترامي أعرض أنني تلقيت كتابكم المؤرخ في 22 مايس من السنة الحالية، وحمدت المولى وشكرته أنكم بصحة وسلامة دائمتين.

سيدي . إنني بتوفيق الله تعالى مداوم على قراءة الأوراد الشاذلية ليلا ونهارا، وأرض أنني ما زلت محتاجا لدعواتكم القلبية بصورة دائمة.

وبعد هذه المقدمة أعرض لرشادتكم وإلى أمثالكم أصحاب السماحة والعقول السليمة المسألة المهمة الاتية كأمانة في ذمة التاريخ:

إنني لم أتخل عن الخلافة الإسلامية لسبب ما، سوى أنني – بسبب المضايقة من رؤساء جمعية الاتحاد المعروفة باسم (جون تورك) وتهديدهم – اضطررت وأجبرت على ترك الخلافة.

إن هؤلاء الاتحاديين قد أصروا وأصروا علي بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة ((فلسطين)) ورغم إصرارهم فلم أقبل بصورة قطعية هذا التكليف، وأخيرا وعدوا بتقديم (150) مائة وخمسين مليون ليرة انكليزية ذهبا، فرفضت هذا التكليف بصورة قطعية أيضا، وأجبتهم بهذا الجواب القطعي الاتي:

((إنكم لو دفعتم ملئ الدنيا ذهبا – فصلا عن (150) مائة وخمسين مليون ليرة انكليزية ذهبا – فلن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي، لقد خدمت الملة الإسلامية والأمة المحمدية ما يزيد عن ثلاثين سنة فلم أسود صحائف المسلمين ابائي وأجدادي من السلاطين والخلفاء العثمانيين، لهذا لن أقبل تكليفكم بوجه قطعي أيضا)).

وبعد جوابي القطعي اتفقوا على خلعي، وأبلغوني انهم سيبعدونني إلى (سلانيك) فقبلت بهذا التكليف الأخير هذا وحمدت المولى وأحمده انني لم أقبل بأن ألطخ الدولة العثمانية والعالم الإسلامي بهذا العار الأبدي الناشئ عن تكليفهم بإقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة: فلسطين...وقد كان بعد ذلك ما كان، ولذا فإنني أكرر الحمد والثناء على الله المتعال، وأعتقد أن ما عرضته كاف في هذا الموضوع الهام ، وبه أختم رسالتي هذه.

ألثم يديكم المباركتين ، وأرجو وأسترحم أن تتفضلوا بقبول احترامي بسلامي إلى جميع الاخوان والأصدقاء.

يا أستاذي المعظم . لقد أطلت عليكم التحية، ولكن دفعني لهذه الإطالة أن تحيط سماحتكم علما . وتحيط جماعتكم بذلك علما أيضا . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في 22 أيلول (سبتمبر) 1329هـ

خادم المسلمين

عبد الحميد بن عبد المجيد

المصدر: السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية 1891–1908، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1979، ص36–38

الملحق 25: وثيقة معاهدة أرضروم الثانية 31 ماي 1847م.

المادة1: تتنازل الدولتان الإسلاميتان عن كل ما للواحدة على الأخرى، من ادعاءات مالية في الوقت الحاضر، على شرط أن ليس في هذا الترتيب ما له من مساس بالأحكام الموضوعية لتسوية الادعاءات، التي تبحث فيها المادة الرابعة.

المادة2: تتعهد الحكومة الإيرانية بأن تترك للحكومة العثمانية جميع الأراضي المنخفضة – أي الأراضي الكائنة في القسم الغربي من منطقة زاب – وتتعهد الحكومة العثمانية بأن تترك للحكومة الإيرانية القسم الشرقي – أي جميع الأراضي الجبلية– من المنطقة المذكورة بما في ذلك وادي كرند، وتتنازل الحكومة الإيرانية عن كل ما لها من ادعاءات في السليمانية ومنطقتها، وتتعهد تعهدا رسميا بأن لا تتدخل في سيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة أو تتجاوز عليها.

وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الإيرانية التامة على مدينة المحمرة ومينائها وجزيرة خضر والمرسى والأراضي الواقعية على الضفة الشرقية – أي الضفة اليسرى– من شط العرب، التي تحت تصرف عشائر معترف بأنها تابعة لإيران، وفضلا عن ذلك فللمراكب الإيرانية حق الملاحة في شط العرب بملء الحرية وذلك في محل مصب شط العرب في البحر إلى نقطة اتصال حدود الفريقين.

المادة3: لما كان الفريقان المتعاقدان قد تنازلا بهذه المعاهدة عن ادعاءاتهما الاخرى المختصة بالأراضي، فإنهما يتعهدان بأن يعينا حالا قوميسيرين ومهندسين بمنزلة ممثلين عنهما من أجل تقرير الحدود بين الدولتين بصورة تنطبق على احكام المادة المتقدمة.

المادة4: يوافق الفريقان على ان يعينا في الحال قوميسيرين من الجانبين للحكم في كل قضية سببت ضررا لأحد الفريقين وتسويتها تسوية عادلة من القضايا التي وقعت منذ قبول الاقتراحات الودية التي وضعتها وقدمتها الدولتان الكبيرتان الوسيطتان في شهر جمادى الأولى سنة 1261هـ وكذلك للحكم في جميع المسائل المتعلقة برسوم الرعي منذ السنة التي دفعت فيها بقايا في تلك الرسوم وتسويتها تسوية عادلة.

المادة5: تتعهد الحكومة العثمانية بأن تقيم الأمراء الإيرانيون الفارون في بورصة وبأن لا تسمح لهم بمغادرة ذلك المحل ولا بأن تكون لهم علاقات سرية بإيران، وكذلك تتعهد الدولتان الساميتان بتسليم جميع المهاجرين الاخرين عملا بأحكام معاهدة أرضروم الأولى.

المادة6: على التجار الإيرانيين أن يدفعوا الرسوم الجمركية على بضائعهم –عينا أو نقدا– حسب قيمة البضائع الجارية الحالية، وعلى المنوال المشروح في المادة المتعلقة بالمتاجرة في معاهدة أرضروم، المنعقد في السنة 1238هـ/1823م ولا يستوى شيء إضافي ما علاوة على المقادير المعينة في تلك المعاهدة.

المادة7: تتعهد الحكومة العثمانية بمنح الامتيازات المقضية لتمكين الزوار الإيرانيين وفق المعاهدات السابقة من زيارة الأماكن المقدسة في الأراضي العثمانية بسلامة تامة، ومن غير التعرض لمعاملات مزعجة مهما كانت وكذلك لما كانت الحكومة العثمانية راغبة في تقوية وتوثيق عرى الصداقة والتفاهم والواجب بقاؤهما بين الدولتين الإسلاميتين وبين رعاياها فإنها تتعهد باتخاذ أنسب الوسائل التي من شأنها أن تؤمن أمر التمتع بالامتيازات المذكورة في الأراضي العثمانية، ليس للزوار فحسب بل لجميع الرعايا الإيرانيين وذلك بصورة تحميهم من كل ألم أو تعرض أو خشونة سواء أكان ذلك في ما يتعلق بأعمالهم التجارية أو بأي أمر اخر.

وفضلا عن ذلك تتعهد الحكومة العثمانية بالاعتراف بالقناصل الذين قد تعينهم الحكومة الإيرانية في أماكن واقعة في أراضي عثمانية تتطلب وجودهم، بداعي المصالح التجارية أو لحماية التجار وسائر الرعايا الإيرانيين، إنما تستثنى من ذلك مكة والمدينة المنورة وتتعهد فيما يخص القناصل المومأ إليهم بأن تحترم جميع الامتيازات التي لهم حق التمتع بها بناء على صفتهم الرسمية والممنوحة لقناصل الدول المتحابة الأخرى.

وتتعهد الحكومة الإيرانية فيما يخصها بتطبيق أصول المعاملة المتبادلة من جميع الوجوه بحق القناصل الذين تعينهم الحكومة العثمانية في أماكن واقعة في إيران، ترى تلك الحكومة لزوما لتعيين قناصل فيها وكذلك تتعهد بتطبيق أصول المعاملة المذكورة على التجار العثمانيين وعلى سائر الرعايا العثمانيين الذين يزورون إيران.

المادة8: تتعهد الدولتان الإسلاميتان المتعاقدتان الساميتان باتخاذ وتنفيذ الوسائل اللازمة لمنع ومعاقبة السرقات والسلب من جانب العشائر والأقوام المستقرة على الحدود وتقومان لذلك الغرض بوضع الجنود في مراكز ملائمة وتتعهدان فضلا عن ذلك بالقيام بالواجب المفروض عليهما إزاء مختلف أعمال التعدي كلها كالنهب واللصوصية والقتل مما قد يقع في أراضيهما.

على الدولتين المتعاقدتين فيما يخص العشائر المتنازع فيها والتي لا تعرف لمن السيطرة عليها أن تتركها حرة في اختيار وتقرير الاماكن التي سيقطنونها دائما من الان فصاعدا أما العشائر التي تعرف لمن السيطرة عليها فترغم على المجيئ إلى داخل أراضي الدولة التابعة لها.

المادة9: تؤيد بهذا من جديد جميع النقاط المواد المدرجة في معاهدات سابقة ولا سيما المعاهدة المنعقدة في أرضروم في السنة 1238هـ-1823م والتي لا تعدلها أو تلغيها هذه المعاهدة بصورة خاصة، ويسري هذا التأييد إلى نصوصها كلها كما لو كانت قد نشرت بحذافيرها في هذه المعاهدة.

وتوافق الدولتان المتعاقدتان الساميتان على أن تقبلا وتمضيا هذه المعاهدة عند تبادل نسخها وعلى أن يتم تبادل وثائق إبرامها في ظرف مدة شهرين أو قبل ذلك.

إمضاء: المندوب العثماني والمندوب الإيراني.

***

مذكرة إيضاحية حول بعض الشروط الواردة في معاهدة أرضروم المقترحة قدمها السفيران البريطاني والروسي في الآستانة إلى الحكومة العثمانية في السادس والعشرين من شهر أفريل سنة 1847م.

تشرف الموقعان في أدناه ممثلا بلاطي بريطانية العظمى وروسية الوسيطين بتسليم المذكرة المطابقة مع – الملحق- المتعلق بالمفاوضات التركية – الإيرانية والتي تفضل معالي علي أفندي وزير الخارجية بإرسالها إليهما في الحادي عشر من الشهر الحالي.

لقد ارتاح الموقعان أشد الارتياح من تصريح معاليه في المذكرة المذكورة بالنيابة على الباب العالي بأنه قرر القرار على إصدار التعليمات على الفور إلى المندوب العثماني المفوض في أرضروم للتوقيع على مواد المعاهدة المنعقدة مع بلاط إيران غير المعدلة أي وفق النص الذي وضعه مندوبا البلاطين الوسيطين، وكما قدمت الموافقة للحكومات المختصة من قبل وزرائها المفوضين في أرضروم على شرط أن يقدم ممثلا البلاطين المذكورين إلى الباب العالي الإيضاحات عن بعض النقاط التي ترى الحكومة العثمانية أنها غير واضحة كل الوضوح، أما النقاط التي يريد الباب العالي تقديم توضيحات عنها فهي كالآتي:

1- يظن الباب العالي بأن الفقرة الواردة في المادة الثامنة من مسودة المعاهدة والتي تنص على ترك مدينة المحمرة وميناءها ومرساها وجزيرة خضر لإيران لا يمكن أن تشمل لا أراضي الباب العالي المتضمنة خارج المدينة ولا موانيه الأخرى الواقعة في هذه الأقاليم.

ويهم الباب العالي كذلك فيما يتعلق بالنص الوارد في فقرة أخرى من هذه المادة حول إمكان تقسيم العشائر التابعة فعلا لإيران أي إسكان نصفها الواحد في أراض عثمانية ونصفها الاخر في اراض إيرانية ، أن يعلم هل ذلك معناه أن تصبح أيضا أقسام العشائر الموجودة في تركية خاضعة لإيران وبالتالي أن تترك كذلك لإيران الأراضي التي تحت تصرف تلك الأقسام؟ وهل سيكون لإيران الحق يوما من الأيام في المستقبل في أن تنازع الباب العالي حق التصرف في الأراضي المذكورة.

2– يهم الباب العالي فيما يخص أحكام المادتين الأولى والرابعة الحالية أن يعلم هل أن للحكومة الإيرانية الحق في أن تدخل التعويضات المالية فيما بين الحكومتين التي تنازلت عنها بوقتها ضمن الادعاءات الشخصية والمفهوم لدى الباب العالي ان هذه الادعاءات لا تسري إلا إلى بعض رسوم الرعي والخسائر التي تكبدها رعايا الحكومتين، من جراء الأعمال التي ارتكبها قطاع الطرق وما شاكل ذلك.

ثم إن الباب العالي يستفهم ما إذا كان سيتم الحصول على موافقة الحكومة الإيرانية على مسألة الاستحكامات والحصون المضافة إلى المادة الثانية وكذلك على الفقرات المختصة بالمعاملة المتبادلة التي سهي عن إدراجها في المادة السابعة على مسودة المندوبين.

ولما كان الممثلان الموقعان أدناه راغبين وملزمين في إزالة الغموض العالق بالباب العالي حول جميع المسائل المذكورة في أعلاه فإنهما يصرحان بهذا كالآتي:

بخصوص1: أن مرسى المحمرة هو القسم الواقع مقابل مدينة المحمرة في قناة الحفار وهذا التعريف لا يحتمل أن يؤثر أي تفسير آخر على معناه.

وفضلا عن ذلك فغن الممثلين الموقعان في أدناه يشاطران الحكومة العثمانية الرأي القائل بأن قيام الحكومة العثمانية بتركها لإيران مدينة المحمرة وميناؤها ومرساها وجزيرة خضر في المنطقة المذكورة لا يعني تركها أية أرض أو موانئ أخرى موجودة في تلك المنطقة.

ويصرح كذلك الممثلان الموقعان في ادناه بأنه سوف لا يكون لإيران الحق بأية حجة كانت في أن تقدم ادعاءات حول المناطق الكائنة على الضفة اليسرى حتى حيث تقطن من تلك الضفة أو من تلك الأراضي عشائر إيرانية أو أقسام منها.

بخصوص2: أما بشأن تخوف الباب العالي من احتمال تفسير المادتين الأولى والرابعة من مسودة المعاهدة تفسيرا غير قانوني بحيث يؤدي بالحكومة الإيرانية إلى إثارة مسألة الادعاءات المالية التي بين الحكومتين من جديد، فإن الممثلين الموقعان في أدناه يصرحان بهذا ، بأنه كما أن المادتين المذكورتين من مسودة المعاهدة قد صرحتا بالتنازل الآن وفيما بعد عن جميع الادعاءات التي من هذا القبيل مهما كان منشأها فإنه ليس في الاستطاعة استئناف البحث في هذه المسألة بشأن أية قضية كانت، وبأنه على الفريقين ترضية أصحاء الادعاءات الشخصية فقط دون غيرها، وفضلا عن ذلك فإن تدقيق تلك الادعاءات الشخصية والبت في مشروعيتها سيناط بلجنة خاصة تؤلف لهذا الغرض كما أن البت في أي من الادعاءات التي ستعتبر بمنزلة ادعاءات شخصية سيحال كذلك على هذه اللجنة.

وللجواب على السؤالين الفرعيين اللذين زردا في ختام مذكرة معالي علي أفندي، فإن الموقعين أدناه يعتقدان بأن هنالك ما يسوغ لهما القول بأن الحكومة الإيرانية ستوافق بلا تردد على أن تدرج في المادة السابعة الفقرات المتعلقة بأصول المعاملة المتبادلة التي على كل من الحكومتين مراعاتها حبا بصالح رعاياها وزوارها وموظفيها القنصليين، أما بشأن مسألة الاستحكامات والحصون فلا يستطيعان سوى بيان رأيهما الشخصي وهو أن تتعهد الدولتان الإسلاميتان تعهدا متبادلا بعدم تحصين ضفتي شط العرب معناه ضمان آخر لدوام العلاقات السليمة بين المملكتين، كما أنه من شأنه توثيق عرى الإخلاص وحسن النية وهذا ما ترمي إليه المعاهدة المذكورة.

بناءا على ما تقدم فإنه في وسع الممثلين الموقعين في أدناه أن يعقد تلبية رغبا الباب العالي حول هذه النقطة بواسطة توسط زملائهم في طهران ولهما وطيد الأمل بأن عملهما هذا سيسفر عن نتيجة مرضية.

وفي نفس الوقت يعتقد الممثلان الموقعان في أدناه بأنه في الإمكان إمضاء المعاهدة قبل ظهور نتيجة المفاوضات حول النقطة الخاصة الآنفة الذكر لأنه في الاستطاعة فيما بعد إضافة مادة جديدة إلى المعاهدة.

إمضاء: السفير البريطاني والسفير الروسي في اسطنبول المعنيان بالوساطة بين الدولة العثمانية وإيران.

المصدر: رعد البيدر، المرجع السابق، ص335-341.

الملحق 26: وثيقة بروتوكول اسطنبول 17-نوفمبر-1913.

صاحب الفخامة السير لويس مارت السفير المفوض والمندوب فوق العادة لصاحب الجلالة البريطانية لدى جلالة السلطان.

وصاحب الفخامة مرزا محمود خان قاجار احترام السلطنة السفير المفوض والمندوب فوق العادة لصحاب الجلالة شاه إيران لدى جلالة السلطان.

وصاحب المعالي المسيو ميشيل دي جيير السفير المفوض والمندوب فوق العادة لصاحبة الجلالة إمبراطورة روسيا لدى جلالة السلطان.

وصاحب السمو الأمير سعيد حليم باشا الصدر الأعظم ووزير الخارجية في الإمبراطورية العثمانية.

قد اجتمعوا ليدونوا في هذا البروتوكول الاتفاق الذي تم بين حكوماتهم بشأن الحدود التركية – الإيرانية ، بدأ المجتمعون بتلخيص المفاوضات التي جرت لحد تاريخه والتي كانوا قد باشروا بها في الآونة الأخيرة.

لوحظ أن القوميسيون المشترك المنصوص على تأليفه في المادة الأولى من البروتوكول الممضي في طهران والمنعقد بين سفارة الإمبراطورية العثمانية وبين وزير خارجية إيران للبت في أسس المفاوضات المتعلقة بتحديد الحدود التركية- الإيرانية قد عقد ثمانية عشر اجتماعا، الأول في 12 مارس والأخير في 9 أوت سنة 1912م.

وفي 9 أوت سنة 1912 أرسلت السفارة الروسية الإمبراطورية في الآستانة إلى الباب العالي مذكرة برقم 264 تقول فيها: " وتعتقد الحكومة الإمبراطورية بأنه ليس في الاستطاعة القول بضرورة وضح الشروط الصريحة الواردة في معاهدة أرضروم موضع التنفيذ بلا تأخير لأن تلك الشروط تعتبر بمنزلة الرجوع إلى الوضع الذي كان سائدا في سنة 1848"، وفي نفس الوقت أرسلت السفارة المذكورة إلى الحكومة العثمانية مذكرة تبين خط الحدود بوجه التفصيل وبصورة تنطبق على الشروط الموضوعة في المعاهدات النافذة العمل.

فأجابت الحكومة العثمانية على تلك المذكرة بمذكرة رقمها 47/30469 وتاريخها في 18 مارس سنة 1913 جاء فيها أنه "لما كان الباب العالي تواقا للعمل حسب الرغبة التي أعربت عنها الحكومة الروسية وذلك بإزالة أسباب الخلاف في علاقاتها الحميدة معها ولما كان كذلك راغبا في أن يبرهن للحكومة الإيرانية على حسن نواياه فيما يخص النزاع القائم حول هذا الموضوع بين المملكتين فقد قرر أن يقبل الخط الوارد ذكره في مذكرتي السفير

الروسي الآنفي الذكر، لأجل تحديد القسم الشمالي من الحدود التركية – الإيرانية؟، من سردار بولاق إلى بانه أي خط العرض درجة 36" .

ومع ذلك فإن الحكومة العثمانية اقترحت إدخال بعض تعديلات على الخط المقترح في المذكرة الملحقة بمذكرة السفارة الروسية المرقمة 264 والمؤرخة في 9 أوت سنة 1912، ثم إن الحكومة المذكورة ذيلت مذكرتها بمذكرة إيضاحية حول مسألة حدود زهاب والتدابير التي تستطيع قبولها بغية التوصل إلى تفاهم نهائي عادل مع الحكومة الإيرانية حول ذلك القسم من الحدود.

فأجابت السفارة الروسية على ذلك بمذكرة رقمها 78 وتاريخها 28 مارس سنة 1913 قالت فيها إنها أحاطت علما بالبيان الذي تعترف فيه الحكومة العثمانية بفحوى المادة الثالثة بالضبط من معاهدة السنة 1848، المعروفة بمعاهدة أرضروم كمبدأ لتحديد منطقة أراراط بانه، وذلك كما ورد في المذكرة المرقمة 264 والمؤرخة في 9 أوت 1912، أما بشأن التعديلات التي اقترحها الباب العالي فقد قالت السفارة الروسية (وبتحفظ حول مسألة أكري جاي) بأنه من الضرورة القصوى ألا يجري تغييرها في الخط المقرر في مذكرتها المؤرخة في 9 أوت سنة 1912، وأما فيما يتعلق بقضية زهاب فإن السفارة الروسية مع كونها احتفظت بحق تقديم ملحوظات مفصلة عن تلك الحدود، لكنها أعربت عن رأيها حول المسودة العثمانية برمتها، وهي ما يلوح لها لا تضمن حفظ النظام والسلم على الحدود في المستقبل ضمانة كافية، وفي اليوم العشرين من أفريل سنة 1913 بعثت السفارة الروسية إلى صاحب السمو الأمير سعيد حليم بمذكرة أخرى تلخص نقطة نظرها بشأن تحديد منطقة زهاب والأقاليم الواقعة إلى الجنوب منها .

ثم أعقبت هذه المذكرات محادثات بين المسيو ميشيل دي جيير والسير جيرارد لوثر من جهة وصاحب السمو المرحوم محمود شوكت باشا من الجهة الأخرى ودونت نتائج هذه المحادثات في مذكرة إضافية رفعها السفير الروسي إلى الصدر الأعظم في السادس من شهر جوان سنة 1913، وكذلك في مذكرة رقم 34553 بعث بها الباب العالي إلى السفارة الروسية في السادس والعشرين من شهر جوان سنة 1913 إلى السفارة البريطانية في الثاني عشر من شهر جويلية من السنة المذكورة.

وفي التاسع والعشرين من شهر جويلية سنة 1913 أمضي تصريح في مدينة لندن من قبل السير إدوارد غراي وإبراهيم حقي باشا حول تحديد الحدود الجنوبية بين إيران وتركيا وبعد ذلك شرعت السفارة الروسية في تلخيص أسس ومبادئ التحديد المقرر في المراسلات المتعلقة بالحدود التركية–الإيرانية، وقدمت إلى الباب العالي مذكرة

رقمها 166 وتاريخها 5أوت سنة 1913 كما أن السفارة البريطانية قدمت إليه مذكرة مطابقة مرقمة 13/37063 مؤرخة في 23 سبتمبر سنة 1913.

وقد أسفرت المفاوضات التي دارت فيما بعد عن موافقة مندوبي بريطانيا العظمى وإيران وروسية وتركية الأربعة المفوضين على الاحكام التالية.

أولا– لقد تم الاتفاق على تعريف الحدود بين إيران وتركيا على الوجه التالي:

تبدا الحدود في الشمال من علامة المعدود رقم 37 على الحدود التركية – الروسية، الكائنة بالقرب من سردار بولاق على الذروة الواقعة بين أراراط الصغير وأراراط الكبير، ثم تنزل نحو الجنوب عن طريق الآكام تاركة على الجانب الإيراني وادي دربند وسارتوس ومياه يارم قيا التي ترتفع إلى جنوب جبل أيوب بك، وتترك الحدود وبعد ذلك بولاق باشي وتستمر متبعة أعلى كمة كائن طرفها الجنوبي في الدرجة 44 والدقيقة 22 من الطول الغربي والدرجة 39 والدقيقة 28 من العرض الشمالي بوجه التقريب، ثم تسير متاخمة للجانب الغربي من الهور الممتد إلى الغرب من يارم قيا، وتقطع جدول صاري صومارة بين قريتي كردة باران التركية وبازركان التركية وبازركان الإيرانية، وبعد صعودها إلى الأكمة الكائنة جنوب بازركان تتبع الألباب المسماة صارانلي وكركلمة وقانلي بابا وجدوكة خسينة ودوده جي.

وبعد دوده جي يقطع الخط وادي أكري جاي في مكان يعينه قوميسيون التحديد وفقا لمبدأ بقاء الوضع على ما كان عليه سابقا تاركا قريتي نادو ونقطو في إيران، وتقرر ملكية قرية قزيل فيا (بلاسور) بعد تدقيق وضعها الجغرافي على أن تعطى تركية الجانب الغربي من الصبب الموجود في تلك المنطقة وتعطى إيران الجانب الشرقي منه.

وإذا ترك خط الحدود النهائي قسما من الطريق الذي يمر بالقرب من قزيل قيا ويوصل منطقة بيا زيد بمنطقة وان خارج الأراضي العثمانية فمن المفهوم بان الحكومة الإيرانية ستجعل المرور من القسم المذكور من الطريق حرا للبرد العثمانية وللمسافرين والبضائع، وإنما تستثني من ذلك الجنود والقوافل العسكرية.

وبعد ذلك يصعد خط الحدود إلى الآكام التي ستتكون منها الأسباب التالية: قزيل زيارات وصاري جمنة ودمانلو وقرة بورغا والتل الكائن بين حوضي إيري جاي الإيراني ويللي كول التركي واورال داشي ورشكان والتل الكائن بين أخورك ونافرا وبواره بك زادان وجوري ماهينة وخضر بابا وأورستان.

أما بشأن منطقة كوتور فيطبق البروتوكول المؤرخ في 15 جويلية 1880 المعروف باسم بروتوكول صاري قامشي، بحيث تبقى قرية كه دللك في تركية وقرية بيله جك ورازي ونحربيل (هراتيل) ويلليك (الأثنتين) وبانا مريك في إيران.

وتتسلق الحدود وهي متبعة اكمة عبر ممر وجبل سوار وبعد أن تترك خاتياكا على الجانب التركي تمر عن طريق الصبب المكون من مضيق بورش خوران وجبال هارافيل دبله وكووشين تال وساردول وكلامي وكويه وروبركه بندوبري خان وإسكندر وامنته وكوتول.

ويبقى وادي بجركا في تركية وقريتا سارتك وسرد في إيران وتمر الحدود من طرف كوتور الجنوبي على الأكمة التي ترتفع إلى غربي قرية بهك الإيرانية ثم تتصل وهي متبعة قمم جبل سربايدوست بذروة جبل زولتومن جبل زولت تتبع الحدود بصورة متواصلة الصبب الكائن بين المناطق الإيرانية المسماة تركه در ومركه در، وسنجق حيكاري التركي، أي ذري جبال شيشالي وجبل جوفري وجبل بردبر وكوتاكوتر وكازي بك وايوح رماي حلانة، والجبال الواقعة إلى غربي دينار ولامبر، وبعد ذلك تصل إلى مضيق كله شين، بعد أن تترك في الجانب الإيراني الحوض الذي يصب بطريق اوشنو في بحيرة أورمية بما في ذلك ينابيع نهر كادر المعروف باسم آب سركادر الواقع واديه إلى الغرب من جبل دلامير وإلى الشرق من كرده.

وإلى الجنوب من مضيق كله شين تترك الحدود حوض لاوينة بما في ذلك وادي حومي كلي وعلى الجانب الإيراني ومياه راوندوز على الجانب التركي ثم تسير مترة بالقمم والمضائق التالية: سياه كوه وزرده كل وبوز وبارزين وسرشيوه وكوى خوجة إبراهيم، وبعد ذلك تواصل سيرها نحو الجنوب متبعة سلسلة جبال قنديل الرئيسية وتاركة على الجانب الإيراني أحواض سواعد نهر كيالو من الجانب الأيمن وهي جداول برانان وافاوتلي خاتان.

ومن المفهوم بأن العشائر التركية التي من عادتها قضاء الصيف في الوديان المذكورة عند ينابيع كادر ولاونية ستستمر على التمتع بمراعيها وفق نفس الشروط المعمول بها في الماضي.وبعد أن يصل خط الحدود قمة سرقلة قلعة كلين يمر من فوق زنوي جاسوسان ومضيق بامين ويقطع نهر وزنه بالقرب من جسر برده براون، وهنا على قوميسيون التحديد أن يبت في مصير قرية شينيه وفاقا لمبدأ بقاء الوضع على ما كان عليه سابقا.

ثم بعد برده براون يصعد خط الحدود إلى سلسلة جبال توكاباكير وبره سبيان وبرده عبد الفتح ومضيق كابي رش وبعد ذلك يتبع الصبب المكون من لاكاف كردود ونلري ومضيق خان أحمد وطرف تبه سالوس الجنوبي وهكذا تمر

الحدود ما بين قرية قاندول التركية وقريتي كيش كيشيوا ومازني أوه الإيرانيتين وتصل إلى مجرى نهر طيالو الزاب الصغير.

وبعد اتصال خط الحدود بمجرى نهر كيالو يسير متبعا إياه باتجاه معاكس للمجرى وتاركا الضفة اليمنى من على الجانب الإيراني، والضفة اليسرى على الجانب التركي، وعند وصول الحدود إلى مصب نهر دجلة رشتي تسير باتجاه معاكس للنهر المذكور تاركة قريتي ألوت وكوبر واغ على الجانب الإيراني ومنطقة ألان مايونت على الجانب التركي وتترك مجرى النهر المذكور عند طرف جبل بالو من الجنوب الغربي صاعدة إلى الطرف الشمالي الغربي من شلشلة جبال سوركوف الممتدة إلى الجنوب من ذلك النهر وتمر على اكمة سوركوف تاركة منطقتي سيول وشبوه كل على الجانب التركي.

وعند وصول الحدود إلى النقطة الفلكية من جبال سوركوف الواقعة تقريبا في الدرجة 35 والدقيقة 49، من العرض الشمالي تمر في اتجاه قرية جامباراو، التي سيقرر مصيرها من قبل قوميسيون التحديد وفاقا لمبدأ بقاء الوضع على ما كان عليه سابقا، ثم يصعد الخط إلى سلسلة الجبال التي تؤلف الحدود من منطقة بانة الإيرانية ومناطق قزيحة وكالاش وبرد كجل وبشت والكاجال ودوبرا وباراجل وسبى كانا التركية، وبعد ذلك يصل إلى مضيق توخويان من ثم تثني الحدود وهي متبعة الصبب تارة نحو الجنوب وطورا نحو الغرب مارة بطريق قمم كوزا وبشت شهيدان وهزارمال وبالي كدرد كله ملاتك كوسة رشه قاصدة منطقة ترة تل التركية من منطقة مريوان الإيرانية.

وأما بشأن التحديد من منطقة حويزة لحد الآن فإن خط الحدود يبدأ من المحل المسمى أم الشر حيث ينفصل خور الدو من الخور العظيم وتقع أم الشر إلى شرق محل اتصال خور المحسين بخور العظيم على بعد تسعة أميال إلى شمال الغربي من البساتين الواقعة في الدرجة 31 والدقيقة 43 والثانية 29، من العرض الشمالي ومن أم الشرينشي الخط نحو الجهة الجنوبية الغربية لحد درجة 35 من الطول الغربي تقريبا ، في الطرف الجنوبي من بحيرة صغيرة تعرف باسم العظيم أيضا واقعة في خور العظيم على بعد مسافة قصيرة إلى الشمال الغربي من شويب ومن هذه النقطة يواصل الخط سيره نحو الجنوب على محاذاة الهور لحد الدرجة 31 من العرض الشمالي ويتبعه سائرا نحو الشرق تماما لحد النقطة الكائنة إلى الشمال الشرقي من كشك بصره بحيث يترك هذا المحل في الأراضي العثمانية ثم يسير الخط من هذه النقطة نحو الجنوب للحد قناة الجيني، لحد نقطة اتصال المذكورة بشط العرب عند مصب نهر نازاليه ومن هذه النقطة تتبع الحدود مجرى شط العرب لحد البحر تاركة النهر وجميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية مع مراعاة الشروط والاستثناءات التالية:

1- يعود ما يلي لإيران:

أ- جزيرة محله والجزيرتان الواقعتان بين جزيرة محلة والضفة اليسرى من شط العرب (ساحل عبدان الإيراني).

ب- الجزر الأربعة الواقعة بين شطيط معاوية والجزيرتين الكائنتين مقابل منكوحي والتابعتين لجزيرة عبدان.

ج- جميع الجزر الصغيرة الموجودة الآن أو التي تتكون فيما بعد ما يتصل عند هبوط الماء بجزيرة عبدان أو بالأراضي الإيرانية أسفل نهر نزيلة.

د- يبقى ميناء ومرسى المحمرة الحديثان إلى فوق وإلى أسفل ملتقى نهر كارون بشط العرب تحت السلطة الإيرانية عملا بما جاء في معاهدة أرضروم بيد أنه ليس الأمر مساس بحق تركية في استعمال هذا القسم من النهر كما أن سلطة إيران سوف لا تتناول أقسام النهر الواقعة خارج المرسى.

ه- يجرى تغيير ما في الحقوق والعادات والأعراف الحالية فيما يتعلق بصيد الأسماك في الضفة الإيرانية من شط العرب وتشمل كذلك ضفة الأراضي التي تتصل بالساحل وقت هبوط الماء.

و- لا تتناول السلطة العثمانية أقسام الساحل الإيراني التي تغطيها المياه مؤقتا عند ارتفاعها أو من جراء العوامل العرضية الأخرى، ولا تمارس السلطة الإيرانية على جانبها على الأراضي التي قد تصبح مكشوفة بصورة وقتية أم عرضية عند ما يكون مستوى الماء دون الحد الاعتيادي.

ز- يستمر شيخ المحمرة على التمتع وفق الاحكام العثمانية بحقوق ملكيته في الأراضي العثمانية.

أما أقسام الحدود التي لم تذكر بالتفصيل في خط الحدود المذكور في أعلاه فتقرر على أساس مبدأ إبقاء الوضع الراهن وذلك عملا بمنطوق المادة الثالثة من معاهدة أرضروم.

ثانيا- يتم تحديد خط الحدود موقعيا من قبل قوميسيون تحديد مؤلف من قوميسري أربع حكومات يمثل كل منها قوميسير واحد ونائب قوميسير ويحل النائب محل القوميسير إذا دعت الحاجة.

ثالثا: على قوميسيون التحديد عند قيامه بالمهمة الملقاة عليه أن يمتثل إلى:

1- أحكام هذا البروتوكول.

2- النظام الداخلي للقومسيون المرفق بهذا الذيل من البروتوكول.

رابعا: إذا تضاربت آراء القوميسيرين بشأن خط الحدود في أي قسم كان من الحدود قبل القوميسيرين العثماني والإيراني ان يقدما في ظرف ثماني وأربعين ساعة بيانا خطيا كل بوجهة نظره إلى القوميسيرين الروسي والبريطاني وعلى هذين القوميسيرين أن يعقدا اجتماعا خصوصيا ويصدر قرارا في المسائل المختلف عليها ويبلغا قرارهما إلى زميليهما العثماني والإيراني ويجب أن يدرج هذا القرار في محضر الاجتماع العام وأن يعترف بانه ملزم لجميع الحكومات الأربع.

خامسا: حالما يتم تحديد قسم من الحدود يعتبر ذلك القسم كانه مثبت نهائيا وألا يكون عرضة لأي تدقيق أو تعديل فيما بعد.

سادسا: يحق للحكومتين العثمانية والإيرانية أن تؤسسا أثناء سير أعمال الحديد مخافر على الحدود.

سابعا: من المفهوم بأن الامتياز الممنوح بموجب الاتفاقية المؤرخة في الثامن والعشرين من شهر ماي سنة 1908م 9 صفر سنة 1319هـ من قبل حكومة صاحب الجلالة الإمبراطور شاه إيران إلى وليم توكس دارسي، والذي تستغله الآن شركة النفط الإنكليزية – الفارسية المحدودة، الكائن مقرها الرئيسي في ونجستر هاوس بلندن وسوف يبقى نافذ العمل بصورة تامة مطلقة في كل الأراضي التي حولتها إيران إلى تركيا بنا على أحكام هذا البروتوكول والذيل ب منه.

ثامنا: توزع الحكومتان العثمانية والإيرانية على موظفي الحدود عددا كافيا من نسخ خريطة التحديد التي رسمها القومسيون مع نسخ كافية من ترجمة البيان المنصوص عليه في المادة الخامسة عشر من نظام القوميسيون الداخلي لكنه من المفهوم بأن النص الفرنسي وحده هو النص المعول عليه.

الإمضاءات:

لويس مالت (ممثل بريطانيا العظمي)

مرزا محمود خان (ممثل إيران)

سعيد حليم (ممثل الدولة العثمانية)

ميشيل دي جيير (ممثل روسيا)

المصدر: رعد البيدر، المرجع السابق، ص 342-354.

الملحق 27: معاهدة لندن 15 جويلية 1840 الموقعة بين بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا من جهة والدولة العثمانية من جهة أخرى بخصوص الأزمة المصرية.

المادة الأولى: عزمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد علي باشا بشروط الصلح الآتية وتعلنها عليه:

وعدت الحضرة السلطانية أن تسمح لمحمد علي باشا ثم إلى أولاده من صلبه بولاية باشاوية مصر بالتوارث بينهم، ووعد السلطان بأن يسمح لمحمد علي باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا وتولية قلعتها وبولاية الجهة الجنوبية من سوريا فيبتدئ من رأس النقار على شواطئ البحر الأبيض المتوسط وتمتد من هناك حتى مصر نهر السيسبان، والطرف الشمالي من بحيرة طبرية ثم تمتد على طول شاطئ البحيرة المذكورة الغربي وتتبع شاطئ نهر الأردن الأيمن وشاطئ البحر الميت الغربي. ثم تمتد من هناك على خط مستقيم حتى البحر الأحمر فتنتهي إلى رأس خليج العقبة الشمالي وتتبع ساحل هذا الخليج الغربي وساحل خليج السويس الغربي حتى السويس.

على أن الحضرة السلطانية في عرضها ذلك على محمد علي باشا تقترح عليه شرطا وهو أن يقبل ما عرضته عليه في ظرف عشرة أيام من إعلانها إليه في الإسكندرية بواسطة مندوب يرسله إليه جلالته، فيسلمه محمد علي في الوقت نفسه التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية، بالجلاء حالا عن بلاد العرب والحرمين الشريفين وجزيرة كاندية ومقاطعة أضنه وباقي انحاء الممالك العثمانية غير الداخلة في التخوم المصرية، ولا في حدود باشوية عكا المعينة أعلاه.

المادة الثانية: إذا لم يقبل محمد علي بشروط الصلح المذكورة في خلال هذه العشرة أيام، فيرجع الباب العالي عما عرضه في تولية الباشا المشار إليه باشاوية عكا، ولكنه يبقي ما سمح له ولورثته من بعده من تولية باشاوية مصر بشرط أن يقبل ذلك في ظرف عشرة أيام أخرى، أي في ظرف عشرين يوما تبتدئ من يوم إعلانه بشروط الصلح وأن يسلم لمندوب الباب العالي التعليمات اللازمة القاضية على قواد قواته البرية بالجلاء والدخول في حدود مصر ومرافئها.

المادة الثالثة: اما الخراج السنوي الواجب على محمد علي باشا إلى حضرة السلطانية الفخيمة فيكون بنسبة الأراضي التي يتحصل على ولايتها على حسب ما يقبله من الشرطين السالف ذكرهما.

المادة الرابعة: وفضلا عن ذلك فإنه من المقرر حتما في كلتا الحالتين في حالة قبول الشرط الأول أو الثاني وقبل مضي مدتا العشرة أيام والعشرين يوما يلتزم محمد علي باشا بأن يسلم الأسطول العثماني ببحارته ومهماته الكاملة، إلى المندوب العثماني المكلف بتسليمه ويحضر رؤساء الأساطيل المتحالفة هذا التسليم.

ومن المقرر أن ليس لمحمد علي باشا في أي حال من الأحوال أن يحتسب على الباب العالي ما أنفقه على الأسطول العثماني من المصاريف طول مدة إقامته في الموانئ المصرية، ولا يخصم هذه المصاريف من الخراج الواجب دفعه.

المادة الخامسة: إن جميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تجري في مصر وباشاوية عكا المحدد تخومها أعلاه، كما هو جاري العمل بها في كافة أنحاء الممالك العثمانية، ولكن الحضرة السلطانية الفخيمة تقبل بمجرد قيام محمد علي باشا بتأدية الخراج في أوقاته أن يحصل هو وورثته من بعده باسم السلطنة السنية وبصفة كونهم مندوبي الحضرة السلطانية الأموال والضرائب بكافة المقاطعات التي توكل إليهم ولايتها، ومن المعلوم فصلا على ما ذكر خاصا بما يحصله محمد علي وورثته من بعهده من الضرائب والأموال المذكورة أنهم يقومون بكافة النفقات اللازمة للإدارة المدنية والحربية في المقاطعات المذكورة.

المادة السادسة: ولما كانت القوات البرية والبحرية التي يسمح لباشويتي مصر وعكا باتخاذها معتبرة جميعها قوات عثمانية فهي تعد كأنها متخذة لخدمة السلطنة السنية.

المادة السابعة: إذا مضى عشرون يوما من تاريخ الإعلان كما جاء في المادة الثانية السابق ذكرها ولم يوافق محمد علي على شروط الصلح المقترحة ولم يقبل باشا مصر بالتوريث فسيعتبر السلطان نفسه حرا في الرجوع عما عرضه، وفي اتخاذ أي خطوة تالية تمليها عليه مصالحه الخاصة والنصائح التي يسديها إليه حلفاؤه.

المادة الثامنة: ولو أن هذا العقد مستقل إلا أنه ذو مفعول ونفوذ كما لو كان مدرجا بالحرف الواحد في اتفاق هذا اليوم، وسيجري التصديق عليه وتبادل التصديقات بشأنه في لندن عند متبادلة التصديق على الاتفاق الانف الذكر، وقد أمضى المفوضون هذا العقد وأمهروه بأختامهم.

صدر في لندن في الخامس والعشرين جويلية 1840م – **توقيع**: **بالمرستون** * **نيومان** * **بولاو** * **بروناو** * **شكيب**

المصدر: **إيمان صائغ، المرجع السابق، ص797-798**.

الملحق 28: بروتوكول خاص ملحق بمعاهدة لندن في 15 جويلية 1840م.

إن مفوضي الدول الأربعة (بريطانيا–النمسا–روسيا–بروسيا) بمقتضى السلطة التامة المخولة إليهم قد أبرموا ووقعوا بتاريخ اليوم اتفاقا بين ملوك كل من هذه الدول لإحلال السلام في الشرق.

وحيث إنه نظرا للمسافة التي تفصل عواصم هذه الدول بعضها عن بعض، يجب ان تنقضي فترة من الزمن قبل أن يتم تبادل التصديق على الاتفاق المذكور، وقبل أن يتسنى تنفيذ ما يصدر من الأوامر استنادا على هذا التعاقد ولما كان المفوضون المذكورون متيقنين تيقنا تاما، نظرا إلى الحالة السائدة في سوريا من ان مصالح الإنسانية والاعتبارات السياسية الأوربية الخطيرة التي هي موضوع عناية مشتركة من جانب الدولة الموقعة الاتفاق المبرم اليوم تتطلب حتما وعلى قدر المستطاع تجنب أي تأخير في تحقيق السلام الذي يرمي إليه الاتفاق المذكور.

وبمقتضى السطات التامة المخولة إليهم اتفق المفوضون المذكورون فيما بينهم على أن التدابير الواردة في المادة الثانية من الاتفاق المذكور ستنفذ في الحال دون انتظار تبادل التصديق وقد قبلوا صراحة بمقتضى هذا العقد وبرضا حكوماتهم تنفيذ هذه التدابير على الفور .

وقد تم الاتفاق فضلا عن ذلك بين المفوضين المذكورين على أن يوجه عظمة السلطان حالا إلى محمد علي الرسالة والعروض المبينة في العقد المنفصل المتعلق باتفاق اليوم.

وقد تم الاتفاق علاوة على ذلك على أن يتصل الوكلاء القنصليون لبريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا بالوكيل الذي سيوفد من السلطان لكي يوجهوا إلى محمد علي الرسالة والعروض السابق ذكرها وأن يسدي القناصل المذكورون إلى هذا الوكيل كل ما في وسعهم من المعونة والتعضيد وأن يستخدموا جميع ما لديهم من طرق التأثير لحمل محمد علي على قبول التسوية التي ستقترح عليه بأمر عظمة السلطان.

وسيتلقى أميرالات كل من الأساطيل في البحر المتوسط التعليمات اللازمة للاتصال بالقناصل المذكورين في هذا الشأن.

توقيع: بالمرستون * نيومان * بولاو * بروناو * شكيب

المصدر: إيمان صائغ، المرجع السابق، ص799.

الملحق 29: بروتوكول لندن الموقع سنة 1841م الملحق بمعاهدة لندن 1840م

مؤتمر مفوضي بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا والباب العثماني الخاص بشؤون الشرق المنعقد في لندن في 18 ربيع الأول 1257 هـ / 10 جويلية 1841م.

نظرا إلى المصاعب التي ألمت بعظمة السلطان فحملته إلى طلب المساعدة من دول النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا قد سويت ونظرا إلى ان محمد علي قد قدم إلى عظمة السلطان فروض الخضوع التي كان يرمي إليها اتفاق الخامس عشر من جويلية 1840م .

فقد أقر ممثلو الدول الموقعة لهذا الاتفاق بأنه ما عدا تنفيذ التدابير المؤقتة الناتجة عن هذا الاتفاق ينبغي بوجه خاص أن يقرر بصراحة تامة الاحترام الواجب للقاعدة القديمة التي سنتها المملكة السنية، ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحربية منذ القدم من الدخول في مضيق خليج القسطنطينية والطونة.

ونظرا إلى أن هذا المبدأ من حيث طبيعته ذو تطبيق عام دائم فقد رأى مفوضو كل من هذه الدول وهم مزودون لهذا بأوامر حكوماتهم أنه رغبة في إظهار الوفاق والوئام السائدين في نيات جميع الحكومات إزاء اهمية توطيد السلام الأوربي يحسن إثبات الاحترام الواجب للمبدأ السابق ذكره، وذلك بواسطة تسوية يطلب إلى فرنسا المشاركة فيها بناءا على دعوة عظمة السلطان ووفاقا لرغبته.

وبما أن هذه التسوية من شأنها أن تقدم لأوربا برهانا على اتحاد الدول الخمس فقد أخذ رئيس مجلس وزراء حضرة صاحبة الجلالة البريطانية، المتولي شؤون وزارة الخارجية على عاتقه إبلاغ هذا الأمر إلى الحكومة الفرنسية مع دعوتها إلى الاشتراك في التسوية التي بمقتضاها سيقرر السلطان إصراره القوي على إبقاء المبدأ السابق ذكره في المستقبل من جهة، والتي بمقتضاها ستعلن الدول الخمسة من جهة اخرى عزمها الإجماعي على احترام هذا المبدأ والعمل به.

توقيع: استرهازي * بالمرستون * نيومان * بولاو * بروناو * شكيب

المصدر: إيمان صائغ، المرجع السابق، ص800.

الملحق 30: نص اتفاقية سايكس – بيكو بين بريطانيا وفرنسا حول اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية في المشرق العربي.

نص الاتفاقية المعقودة في لندن بتاريخ 16 ماي 1916م

المادة الأولى

إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين (أ) "الداخل السوري" و **(ب)** "الداخل العراقي" المبينتين في الخريطة الملحقة بهذا ويكون لفرنسا في المنطقة (أ) ولإنجلترا في المنطقة **(ب)** حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية وتنفرد فرنسا في المنطقة (أ) وانجلترا في المنطقة **(ب)** بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثانية

يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (شقة سورية الساحلية) ولإنجلترا في المنطقة الحمراء (شقة العراق الساحلية من بغداد حتى الخليج العربي) إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثالثة

تنشأ إدارة دولية في المنطقة السمراء (فلسطين) يعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة.

المادة الرابعة

تنال إنجلترا ما يأتي:

1- ميناء حيفا وعكا.

2- يضمن مقدرا محدود من ماء دجلة والفرات في المنطقة (أ) للمنطقة (**ب**) وتتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بأن لا تدخل في مفاوضات ما مع دولة أخرى للتنازل عن قبرص إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية مقدما.

المادة الخامسة

تكون اسكندرونة ميناء حرا لتجارة الإمبراطورية البريطانية ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء ولا ترفض تسهيلات خاصة للملاحة والبضائع البريطانية وتباح حرية التنقل للبضائع الإنجليزية عن طريق اسكندرونة وسكة الحديد في المنطقة الزرقاء سواء كانت واردة إلى المنطقة الحمراء أو إلى المنطقتين (**أ**) و (**ب**) أو صادرة منهما.

ولا تنشأ معاملات مختلفة مباشرة أو غير مباشرة على أي سكة من سكك الحديد أو في أي ميناء من موانئ المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية.

وتكون حيفا ميناء حرا لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها ولا يقه اختلاف في المعاملات ولا يرفض إعطاء تسهيلات للملاحة والبضائع الفرنسية ويكون نقل البضائع الفرنسية حرا بطريق حيفا وعلى سكة الحديد الإنجليزية في المنطقة السمراء، سواء كانت البضائع صادرة من المنطقة الزرقاء أو الحمراء أو المنطقة (**أ**) أو المنطقة (**ب**) أو واردة إليها ولا يجرى أدنى اختلاف في المعاملة بالذات أو بالتبع يمس البضائع أو البواخر الفرنسية في أي سكة من سكك الحديد ولا في ميناء من الموانئ في المناطق المذكورة.

المادة السادسة

لا تمد سكة حديد بغداد في المنطقة (**أ**) إلى ما بعد الموصل جنوبا ولا في المنطقة (**ب**) إلى ما بعد سامرا شمالا إلى أن يتم إنشاء خط حديدي يصل بغداد بحلب مارا بوادي الفرات ويكون ذلك بمساعدة الحكومتين.

المادة السابعة

يحق لبريطانيا العظمى أن تنشئ وتدير وتكون المالكة الوحيدة لخط حديدي يصل حيفا بالمنطقة (**ب**) ويكون لها ما عدا ذلك حق دائم بنقل الجنود في أي وقت كان على طول هذا الخط ويجب أن يكون معلوما لدى الحكومتين أن هذا الخط يجل أن يسهل اتصال حيفا ببغداد وأنه إذا حالت دون إنشاء خط الاتصال في المنطقة السمراء مصاعب فنية ونفقات وافرة لإدارته تجعل إنشاءه متعذرا فالحكومة الفرنسية تكون مستعدة أن تسمح بمروره في طريق بربورة – أم قيس – ملقى – ايدار – غسطا – مغاير، قبل أن يصل إلى المنطقة (**ب**) .

المادة الثامنة

تبقى تعريفة الجمارك التركية نافذة عشرين سنة في جميع جهات المنطقتين الزرقاء والحمراء والمنطقتين (أ) و (**ب**) فلا تضاف أي علاوة على الرسوم ولا تبدل قاعدة التثمين في الرسوم بقاعدة اخذ العين إلا أن يكون باتفاق بين الحكومتين.

ولا تنشأ جمارك داخلية بين أية منطقة وأخرى من المناطق المذكورة أعلاه وما يفرض من رسوم الجمرك على البضائع المرسلة إلى الداخل يدفع في الميناء ويعطى لإدارة المنطقة المرسلة إليها البضائع.

المادة التاسعة

من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسوية لا تجري مفاوضة في أي وقت كان للتنازل عن حقوقها ولا تعطي ما لها من حقوق في المنطقة الزرقاء لدولة اخرى إلا للدولة أو حلف الدول العربية بدون أن توافق على ذلك سلفا حكومة جلالة الملك التي تتعهد للحكومة الفرنسوية بمثل هذا في ما يتعلق بالمنطقة الحمراء.

المادة العاشرة

تتفق الاحكومتان الإنجليزية والفرنسوية بصفتهما حاميتين للدولة العربية على أن لا تمتلكا ولا تسمحا لدولة ثالثة أن تمتلك أقطارا في شبه جزيرة العرب أو تنشئ قاعدة بحرية في الجزائر على ساحل البحر الأبيض الشرقي على أن هذا لا يمنع تصحيحا في حدود عدن، قد يصبح ضروريا بسبب عداء الترك الأخير.

المادة الحادية عشرة

تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية.

المادة الثانية عشرة

من المتفق عليه عدا ما ذكر أن تنظر الحكومتان في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى البلاد العربية.

المصدر: جلال يحيى وعبد العزيز الشناوي، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، مصر، ط1، 1969، ص108-111.

الملحق 31: نموذج من مراسلات الشريف حسين – مكماهون التي امتدت كرسائل متبادلة بين الطرفين خلال الفترة بين 14 جويلية 1915م إلى 10 مارس 1916م / الموافق ل 28 رمضان 1333ه إلى 06 جمادى الأولى 1334ه.

***

الرسالة الأولى مؤرخة في 02 رمضان 1333ه الموافق ل:14 جويلية 1915م

من الشريف حسين إلى السير هنري مكماهون

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر سلمه الله

أقدم لجنابكم العزيز أحسن تحياتي الودية واحتراماتي وأرجوا أن تعملوا كل ما في وسعكم لتنفيذ المذكرة المرسلة إليكم طيه، المتضمنة الشروط المقترحة المتعلقة بالقضية العربية.

وأود بهذه المناسبة أو أصرح لحضرتكم ولحكومتكم أنه ليس هناك حاجة لأن تشغلوا أفكاركم بآراء الشعب هنا لأنه بأجمعه ميال إلى حكومتكم بحكم المصالح المشتركة.

ثم يجب أن لا تتعبوا أنفسكم بإرسال الطيارات أو رجال الحرب، لإلقاء المناشير وإذاعة الشائعات كما كنتم تفعلون من قبل لأن القضية قد قررت الآن.

وإني لأرجوكم هنا أن تفسحوا المجال أمام الحكومة المصرية لترسل الهدايا المعروفة من الحنطة للأراضي المقدسة ((مكة والمدينة)) التي أوقف إرسالها العام الماضي.

وأود أن ألفت نظركم إلى أن إرسال هدايا هذا العام والعام الفائت سيكون له أثر فعال في توطيد مصالحنا المشتركة وأعتقد أن هذا يكفي لإقناع رجل ذكي مثلك أطال الله بقاءكم.

حاشية – أرجوا أن لا تزعجوا أنفسكم بإرسال أي رسالة قبل أن تروا نتائج أعمالنا هنا، خلا الجواب على مذكرتنا وما تتضمنه، ونرجو أن يكون هذا الجواب بواسطة رسولنا كما نرجو أن تعطوه بطاقة منكم ليسهل عليه الوصول إليكم عند ما نجد حاجة لذلك ، والرسول موثوق به.

المذكرة

لما كان العرب بأجمعهم دون استثناء– قد قرروا في الأعوام الأخيرة ان يعيشوا وأن يفوزوا بحريتهم المطلقة، وأن يتسلموا مقاليد الحكم نظريا وعمليا بأيديهم ولما كان هؤلاء قد شعروا وتأكدوا أنه من مصلحة حكومة بريطانيا العظمى أن تساعدهم وتعاونهم للوصول إلى أمانيهم المشروعة وهي الأماني المؤسسة على بقاء شرفهم وكرامتهم وحياتهم...

ولما كان من مصلحة العرب أن يفضلوا مساعدة حكومة بريطانيا عن أية حكومة أخرى بالنظر لمركزها الجغرافي ومصالحهم الاقتصادية وموقفهم من حكومة بريطانيا.

أنه بالنظر لهذه الأسباب كلها يرى الشعب العربي أنه من المناسب أن يسأل الحكومة البريطانية إذا كانت ترى من المناسب أن تصادق بواسطة مندوبيها أو ممثليها على الاقتراحات الأساسية الاتية:

أولا– أن تعترف انجلترا باستقلال البلاد العربية من مرسين – أدنه، حتى الخليج العربي شمالا، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقا، ومن المحيط الهندي للجزيرة جنوبا يستثنى من ذلك عدن التي تبقى كما هي – ومن البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى سينا غربا. على أن توافق انجلترا أيضا على إعلان خليفة عربي على المسلمين.

ثانيا– تعترف حكومة الشريف العربية بأفضلية إنجلترا في كل مشروع اقتصادي في البلاد العربية إذا كانت شروط تلك المشاريع متساوية.

ثالثا– تتعاون الحكومتان الإنجليزية والعربية في مجابهة كل قوة تهاجم أحد الفريقين وذلك حفظا لاستقلال البلاد العربية وتأمينا لأفضلية إنجلترا الاقتصادية فيها، على ان يكون هذا التعاون في كل شيء في القوة العسكرية والبحرية والجوية..

رابعا– إذا تعدى احد الفريقين على بلد ونشب بينه وبينها عراك وقتال، فعلى الفريق الأخر أن يلزم الحياد، على أن هذا الفريق المعتدي إذا رغب في اشتراك الفريق الأخر معه في وسع الفريقين أن يجتمعا وأن يتفقا على الشروط.

خامسا– مدة الإتفاق في المادتين الثالثة والرابعة من هذه المعاهدة خمس عشر سنة، وغذا شاء أحد الفريقين تجديدها عليه أن يطلع الفريق الأخر على رغبته قبل انتهاء مدة الإتفاقية بعام.

هذا ولما كان الشعب العربي بأجمعه قد اتفق ((والحمد لله)) على بلوغ الغاية وتحقيق الفكرة مهما كلفه الأمر، فهو يرجو الحكومة البريطانية أن تجيبه سلبا أو إيجابا في خلال ثلاثين يوما من وصول هذا الإقتراح وإذا انقضت هذه المدة ولم يتلق من الحكومة جوابا فإنه يحفظ لنفسه حرية العمل كما يشاء.

وفوق هذا فغننا نحن عائلة الشريف نعتبر أنفسنا – إذا لم يصل الجواب – أحرارا في القول والعمل من كل التصريحات والوعود السابقة التي قدمناها بواسطة علي أفندي.

***

الرسالة الثانية رد من السير مكاهون إلى الشريف حسين

مؤرخة في 19 شوال 1333هـ الموافق ل: 30 أوت 1915م

إلى السيد الحبيب النسيب سلالة الاشراف وتاج الفخار وفرع الشجرة المحمدية والدوحة القرشية الأحمدية صاحب المقام الرفيع و المكانة السامية السيد ابن السيد والشريف بن الشريف السيد الجليل المبجل دولتلو الشريف حسين سيد الجميع امير مكة المكرمة قبلة العالمين ومحط رجال المؤمنين الطائعين عمت بركته الناس أجمعين.

بعد رفع رسوم وافر التحيات العطرة والتسليمات القلبية الخالصة من كل شائبة نعرض أن لنا الشرف بتقديم واجب الشكر لإظهاركم عاطفة الإخلاص وشرف الشعور والاحساسات نحو الإنجليز، وقد يسرنا علاوة على ذلك أن نعلم أن سيادتكم ورجالكم علر رأي واحد وان مصالح العرب هي نفس مصالح الغنجليز والعكس بالعكس، ولهذه النسبة فنحن نؤكد لكم أقوال فخامة اللورد كتشنر التي وصلت إلى سيدتكم عن يد علي افندي وهي التي كان موضحا بها رغبتنا في استقلال بلاد العرب وسكانها مع استصوابنا للخلافة العربية عند إعلانها.

وأنا نصرح هنا مرة أخرى أن جلالة ملك بريطانيا يرحب باسترداد الخلافة إلى بلد عربي صميم من فروع تلك الدوحة النبوية المباركة.

وأما من خصوص مسألة الحدود والتخوم فالمفاوضة فيها تظهر أنها سابقة لأوانها وتصرف الأوقات سدى في مثل هذه التفاصيل في حالة أن الحرب دائرة رحاها ولأن الأتراك أيضا لا يزالون محتلين لأغلب تلك الجهات

احتلالا فعليا وعلى الأخص ما علمناه وهو مما يدهش ويحزن أن فريقا من العرب القاطنين في تلك الجهات نفسها قد غفل واهمل ههذه الفرصة الثمينة التي ليس اعظم منها، وبدل إقدام ذلك الفريق على مساعدتنا نراه قد مد يد المساعدة إلى الألمان، نعم يد مد المساعدة لذلك السلاب النهاب الجديد وهو الألمان والأتراك الظالم العسوف وهو الأتراك.

ومع ذلك فانا على كمال الاستعداد لأن نرسل إلى ساحة دولة السيد الجليل وللبلاد العربية المقدسة وللعرب الكرام من الحبوب والصدقات المقررة من البلاد المصرية وستصب بمجرد إشارة من سيادتكم وفي المكان الذي تعينونه.

وقد عملنا الترتيبات اللازمة لمساعدة رسولكم في جميع سفراته إلينا ونحن على الدوام معكم قلبا وقالبا مستنشقين رائحة مودتكم الزكية ومستوثقين بعرى محبتكم الخالصة سائلين الله سبحانه وتعالى دوام حسن العلائق بيننا.

وفي الختام أرفع إلى تلك السيادة العليا كامل تحياتي وسلامي وفائق احترامي.

المخلص

(السير أرثر مكماهون)

نائب جلالة الملك

***

الرسالة الثالثة رد من الشريف حسين إلى السير مكماهون

مؤرخة في 29 شوال 1333هـ الموافق ل: 09 سبتمبر 1915م

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر، سلمه الله.

بمزيد من السرور والغبطة تلقيت كتابكم المؤرخ في 19 شوال وطالعته بكل احترام واعتبار رغم شعوري بغموضه وبرودته وتردده فيما يتعلق بنقطتنا الأساسية أعني نقط الحدود.

وأرى من الضروري أن أؤكد لسعادتكم غخلاصنا نحو بريطانيا العظمى واعتقادنا بضرورة تفضيلها على الجميع في كل الشؤون وفي أي شكل وفي أية ظروف ويجب أن أؤكد لكم أيضا أن مصالح أتباع ديانتنا كلها تتطلب الحدود التي ذكرتها لكم.

ويعذربي فخامة المندوب إذا قلت صراحة أن ((البرودة)) و ((التردد)) اللذين ضمنهما كتابه فيما يتعلق بالحدود وقوله ان البحث في هذه الشؤون إنما هو إضاعة للوقت وأن تلك الأراضي لا تزال بيد الحكومة التي تحكمها...ويعذربي فخامته إذا قلت أن هذا كله يدل على عدم الرضا او على النفور أو على شيئ من هذا القبيل.

فإن هذه الحجوج المطلوبة ليست لرجل واحد نتمكن من إرضاءه ومفاوضته بعد الحرب بل هي مطالب شعب يعتقد ـن حياته في هذه الحدود وهو باجمعه على هذا الإعتقاد، وهذا ما جعل الشعب يعتقد أنه من الضروري البحث في هذه النقطة قبل كل شيئ مع الدولة التي يثقون بها كل الثقة ويعلقون عليها كل الأمال وهي بريطانيا العظمى.

وإذا أجمع هؤلاء على ذلك فإنما يجمعون عليه في سبيل الصالح المشترك وهم يرون أنه من الضروري جدا أن يتم تنظيم الأراضي المجزأة ليعرفوا على أي أساس يؤسسون حياتهم كي لا تعارضهم إنجلترا أو إحدى حليفاتها في هذا الموضوع مما يؤدي إلى نتيجة معاكسة الأمر الذي حرمه الله، وفوق هذا العرب لم يطلبوا في تلك الحدود مناطق يقطنها شعب أجنبي بل هي عبارة عن كلمات وألقاب يطلقونها عليها أما الخلافة فإن الله يرضى عنها ويسر الناس بها.

وأنا على ثقة يا صاحب الفخامة أنكم لا تشكون قط بأني لست انا شخثيا الذي يطلب تلك الحدود التي يقطنها عرب مثلنا بل هي مقترحات شعب بأسره يعتقد بأنها ضرورية لتامين حياته الإقتصادية، أو ليس هذا صحيحا يا فخامة الوزير؟. وبالاختصار فإننا ثابتون في غخلاصنا نصرح بكل تاكيد بتفضيلنا لكم على الجميع أكنتم راضين عنا كما قيل أو غاضبين.

أما في ما يتعلق في قولكم بأن قسما من شعبنا لا يزال يبذل جهوده في سبيل تأمين مصالح الأتراك فلا أظن أن هذا يبرر ((البرودة)) و ((التردد)) اللذين شعرت بهما في كتابكم فيما يتعلق بموضوع الحدود، الموضوع الذي لا أعتقد أن رجلا مثلكم ثاقب الرأي ينكر أنه ضروري لحياتنا الأدبية والمادية.

وأن حتى الأن لا أزال انفذ ما تأمر به الديانة الإسلامية في كل عمل أقوم به وأراه مفيدا وصالحا لبقية المملكة وإني سأستمر في هذا إلى أن يأمر الله في غير ذلك، وأود هنا يا صاحب الفخامة أن أؤكد لكم صراحة أن كل الشعب ومن جملته هؤلاء الذين تقولولن أنهم يعملون لصالح تركيا وألمانيا ينتظر بفارغ الصبر نتائج هذه المفاوضات المتوقفة على موافقتكم أو رفضكم قضية الحدود وقضية المحافظة على ديانتهم وحمايتهم من كل أذى أو خطر .

وكل ما تجده الحكومة البريطانية موافقا لسياستها في هذا الموضوع إلا أن تعلمنا به وأن تدلنا على الطريق التي يجب أن نسلكها ولذلك نرى أن من واجبنا أن نؤكد لكم أننا سنطلب إليكم في أول فرصة بعد انتهاء الحرب ما ندعه الأن لفرنسا في بيروت وسواحلها، ولست أرى حاجة هنا لأن ألفت نظركم إلى خطتنا هي أمن على مصالح إنجلترا من خطة إنجلترا على مصالحنا ونعتقد أن وجود هؤلاء الجيران في المستقبل سيقلق أفكارنا كما يقلق أفكارها.

وفوق هذا فإن الشعب البيروتي لا يرضى قط بهذا الابتعاد والانزواء وقد يضطرونا لاتخاذ تدابير جديدة قد يكون من شأنها خلق متاعب جديدة تفوق في صعوبتها المتاعب الحاضرة، وعلى هذا لايمكن السماح لفرنسا بالاستيلاء على قطعة صغيرة من تلك المنطقة وأنا أصرح بهذا رغم أني أعتقد وأؤمن بالتعهدات التي قطعتموهما في كتابكم.

ويستطيع معالي الوزير وحكومته ان يثقا كل الثقة بأننا لا نزال عند قولنا وعزيمتنا وتعهداتنا التي عرفها مستر ستورس منذ عامين، ونحن ننتظر اليوم الفرصة السانحة التي تناسب موقفنا وخاصة فيما يتعلق بالحركة التي أضحت قريبة والتي يدفعها إلينا القدر بسرعة ووضوح لنكون حجة نحن والذين يرون رأينا في العمل ضد تركيا ودون أن نتعرض للوم والنقد. وأعتقد أن قولكم ((بأن بريطانيا لا تحثكم ولا تدفعكم للإسراع في حركتكم مخافة أن يؤدي هذا التسرع إلى تصديع نجاحكم)) لا يحتاج إلى إيضاح..إلا في ما يتعلق بمطالبكم بالأسلحة والذخائر عند الحاجة.

أعتقد الآن أن في هذا الكفاية...

مكة – الشريف حسين.

المصدر: جلال يحيى وعبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص80-106.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر باللغة العربية

1. ابن أجا محمد بن محمود الحلبي ، **العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك**، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1986.
2. ابن اياس محمد بن أحمد ، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق: محمد مصطفى، القاهرة، 1960، المجلد الخامس.
3. ابن خلدون عبد الرحمان ، **المقدمة**، إعتناء ودراسة: أحمد الزعبي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 2001.
4. ابن زنبل أحمد بن علي، **تاريخ غزوة السلطان سليم مع قانصوه الغوري**، تحقيق: علي بن محمد اللخمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004.
5. ابن منظور ، **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله علي الكبير واخرون، دار المعارف، القاهرة، ج10.
6. الإمام أحمد بن حنبل ، **المسند**، شرح وفهرسة: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1995،ج4.
7. الأميرة عائشة عثمان أوغلي ، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، ترجمة: صالح سعداوي، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، دار البشير ، الأردن، 1991.
8. باشا خورشيد ، **رحلة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران**، ترجمة: مصطفى زهران، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2009.
9. بربروس خير الدين ، **مذكرات خير الدين بربروس**، ترجمة: محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1431هـ-2010م .
10. الحموي ياقوت ، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ج5.
11. خوجة حمدان بن عثمان ، **المرآة**، تعريب: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
12. رشيد رضا محمد ، **الخلافة أو الامامة الكبرى**، مطبعة المنار، القاهرة، 1988.
13. سعيد أمين ، **الثورة العربية الكبرى** ، ج3، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، د.ت.
14. السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية 1891-1908**، منشورات مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1989.
15. عبد الرازق علي، **الإسلام وأصول الحكم بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام**، دار الهلال، القاهرة، ط1، 1925.
16. قطب الدين النهرواني المكي، **البرق اليماني في الفتح العثماني**، الرياض، 1967.
17. كامل مصطفى، **المسئلة الشرقية**، مطبعة الآداب، مصر، ط1، 1898.
18. كرد علي محمد ، **خطط الشام**، المجلد الثالث، مطبعة الترقي، دمشق، 1343هـ-1925م.
19. لورانس إدوارد توماس (لورانس العرب) ، **أعمدة الحكمة السبعة**، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 1963.
20. ماري مواريه جوزيف ، **مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية على مصر**، ترجمة: كاميليا صبحي، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000.

21. الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب ، **الأحكام السلطانية والولاية الدينية**، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، ط1، 1989.

ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية

22. أولاد سيدي الشيخ عبد الرحمان ، **الحركة الوطنية الاستقلالية في العراق نشأتها وتطورها 1920-1945**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: الأستاذ الدكتور بن يوسف تلمساني، جامعة الجزائر02، بوزريعة الجزائر، 2011.

23. بلقاسم محمد ، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: الأستاذ الدكتور حباسي شاوش، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي2009/2010.

24. صائغ إيمان بنت علاء الدين إبراهيم ، **العلاقات العثمانية النمساوية دراسة تاريخية حضارية 1804/1868**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: عبد اللطيف بن عبد الله بن دهيش، قسم التاريخ، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2015.

25. فوزي توفيق حسن ، **رؤية الوثائق والمصادر التركية للصراع العثماني الصفوي و مقدماته في عهدي بايزيد الثاني وسليم الأول**، رسالة ماجستير، إشراف: جمال زكريا قاسم، قسم اللغة التركية، كلية الآداب جامعة عين شمس، مصر، 1986.

26. شرفة فريدة ، **العلاقات بين الخلافة العثمانية وبلاد الشام أثناء حكم السلطان عبد الحميد الثاني1876-1909**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: الأستاذ الدكتور علي أجقو، قسم التاريخ جامعة باتنة01، الجزائر، 2016.

27. غنية بعيو، **التنظيمات العثمانية وأثارها على البلاد العربية الشام والعراق نموذجا 1839-1876**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: الأستاذ الدكتور الغالي غربي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009.

ثالثا: المراجع باللغة العربية

28. أبو داود السيد ، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية،ط1، 2014.

29. أبو غزالة عبد الحليم ، **الحرب العراقية الإيرانية 1980/1988**، طبع المؤلف، رفع مكتبة المصطفى، 1993.

30. أبو غنيمة زياد ، **جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك**، دار الفرقان، الأردن، ط1، 1983.

31. أحمد باي، **مذكرات الحاج أحمد باي قسنطينة**، ترجمة وتحقيق: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

32. الأسمر خالد أحمد ، **جيوسياسية المضايق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي**، منشورات المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2019.

33. إشتياني عباس إقبال ، **تاريخ إيران بعد الإسلام**، ترجمة: محمد علاء الدين منصور، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

34. الأعظمي علي ظريف ، **تاريخ الدول اليونانية والفارسية في العراق**، تقديم وتعليق: عزت رفعت، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.

35. أورتايلي إربيل ، **العثمانيون في ثلاث قارات**، ترجمة: عبد القادر عبد اللي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2014.

36. أوزتورك سعيد وأحمد أق كوندز، **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، اسطنبول، 2008.
37. أوزتونا يلماز ، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة: عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل للتموين، إسطنبول، 1988، ج1.
38. أوغلو أحمد داود، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة – بيروت، ط2، 2011.
39. أوغلي أكمل الدين إحسان ، **الأتراك في مصر وتراثهم الثقافي**، ترجمة: صالح سعداوي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2011.
40. أوغلي أكمل الدين إحسان واخرون، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ج1، ترجمة: صالح سعداوي، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (أرسيكا)، اسطنبول ، 1999.
41. أوغلي خليل ساحلي ، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية أرسيكا، اسطنبول، ط1، 2000.
42. أولسن روبرت ، **حصار الموصل 1734/1718**، ترجمة : عبد الرحمان الجليلي، دار العلوم، الرياض، 1983.
43. إيفانوف نيقولاي ، **الفتح العثماني للأقطار العربية 1574/1516**، دار الفارابي، بيروت، ط2، 2004.
44. إينالجيك خليل ، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة: محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، ليبيا، ط1، 2002.
45. البديري خضير ، **التاريخ المعاصر لإيران وتركيا**، منشورات شركة العارف للمطبوعات، بيروت، ط2، 2015.
46. بشارة عزمي ، **الدين والعلمانية في سياق تاريخي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر، ج1: 2013، ج2: 2015.
47. البيدر رعد ، **الصدى السياسي للظواهر التاريخية في العلاقات العراقية الإيرانية**، دار دجلة، الأردن، ط1، 2014.
48. بيهم محمد جميل ، **فلسفة التاريخ العثماني**، مكتبة دار صادر، بيروت، 1925.
49. التميمي عبد الجليل واخرون، **العلاقات العربية–التركية حوار مستقبلي "بحوث ومناقشات الندوة الفكرية المنعقدة سنة 1993"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1995.
50. جبور جورج ، **الفكر السياسي المعاصر في سورية** ، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، د.ت.
51. جرغون عرفات علي ، **العلاقات الإيرانية الخليجية الصراع والانفراج والتوتر**، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2016،1.
52. جمال الدين محمد سعيد ، **دولة الإسماعيلية في إيران**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 1999.
53. الجميل سيار ، **العثمنة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، ط1، 2015.
54. الجميل سيار ، **العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين (الورقة العربية الثانية)**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية العلاقات العربية الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، بيروت– الدوحة، 1995.

55. الجميل سيار ، **تكوين العرب الحديث**، دار الشروق، الأردن، ط1، 1997.

56. حتي فيليب ، **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين**، ج1، ترجمة: جورج حداد وعبد الكريم رافق، مراجعة: جبرائيل جبور، دار الثقافة، بيروت.

57. حجار جوزيف ، **سورية بلاد الشام تجزئة وطن دراسة وملف وثائقي حول اتفاقات سايكس بيكو**، دار طلاس، دمشق، ط1، 1999.

58. حسين فاضل ، **محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية** ، منشورات معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، 1958.

59. حسين فاضل ، **مشكلة الموصل**، منشورات دار البيان، مطبعة أسعد، بغداد، ط2، 1967.

60. الحكيم حسن ، **خبراتي في الحكم بسوريا**، توزيع مجلة الشريعة عمان، ط1، 1978.

61. حلاق حسان ، **مدن وشعوب إسلامية**، دار الراتب الجامعية، سوفنير، ج4، ص431.

62. حليم إبراهيم بك، **التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1998.

63. حمدان جمال ، **استراتيجية الاستعمار والتحرير**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1983.

64. حميد محمد طالب ، **السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي**، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2016.

65. حوراني البرت ، **الفكر العربي في عصر النهضة 1798–1939**، ترجمة: كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، دت.

66. الحويري محمود محمد ، **تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ط1، 2001.

67. الخالدي محمد فاروق ، **المؤامرة الكبرى على بلاد الشام**، دار الراوي للنشر والتوزيع، الدمام السعودية، ط1، 2000.

68. خالفين نآ، **الصراع على كردستان المسألة الكردية في العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر**، ترجمة: أحمد عثمان أبوبكر، مطبعة الشعب، بغداد، 1969.

69. دراج محمد ، **الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512–1543)**، تصدير: أ.د ناصر الدين سعيدوني، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1433هـ-2012م.

70. الدقاق عمر ، **معركة ميسلون**، دار الشرق العربي، بيروت ، د.ت.

71. الدوري أنمار عبد الجبار ، **العلاقات العثمانية الروسية 1828–1841م**، دار صفحات للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2017.

72. الدوري عبد العزيز واخرون، **العلاقات العربية–الإيرانية الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل "بحوث ومناقشات الندوة الفكرية المنعقدة سنة 1995"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001.

73. دولينا نينل الكسندروفنا ، **الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999.

74. رستم أسد ، **السلطان سليم والخلافة**، مجلة آراء وأبحاث، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1976.

75. رسول فاضل ، **العراق وإيران أسباب وأبعاد النزاع**، منشورات المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1992.
76. زكي محمد أمين ، **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان**، ترجمة: محمد علي عوني، بغداد، 1961.
77. السّبكي آمال ، **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين(1906 – 1979)** ، منشورات عالم المعرفة، الكويت، 1999.
78. السحيباني محمد بن ناصر بن صالح ، **منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل**، دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995.
79. سعيدوني ناصر الدين ، **ورقات جزائرية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.
80. السفرجلاني محيي الدين، **تاريخ الثورة السورية**، دار اليقظة العربية، دمشق، 1961.
81. سكرية إياد ، **إيران والشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001 حتى عام 2010**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2015.
82. سليم واكيم ، **العلاقات العربية الإيرانية عبر التاريخ**، مطابع فضول الحديثة، بيروت، 1967.
83. سنو عبد الرؤوف ، **النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية**، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1998.
84. السهمي سامي سليمان ، **التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000.
85. السهيل نايف عيد، **العلاقات السياسية بين العثمانيين والصفويين منذ قيام الدولة الصفوية حتى معركة جالديران، 1514/1502**، حوليات مركز البحوث والدراسات التاريخية، القاهرة، 2009.
86. الشاذلي محمود ثابت ، **المسألة الشرقية (دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية 1299– 1923)**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1989.
87. شاكر محمود ، **التاريخ الإسلامي (العهد العثماني)**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 4، 2000.
88. شاكر محمود ، **إيران**، منشورات المكتب الإسلامي، بيروت، ط4، 1986.
89. شرف عبدالعزيز ، **طه حسين وزوال المجتمع التقليدي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب،، القاهرة، 1977.
90. شعباني رضا ، **المنتخب من تاريخ إيران**، ترجمة: سعد رستم، مجموعة الهدى للنشر والتوزيع، طهران، ط1، 2015.
91. الشلق أحمد زكريا، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516**–1916، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2002.
92. الشلق أحمد زكريا، **رؤية في تحديث الفكر المصري أحمد فتحي زغلول وقضية التغريب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987.
93. شوجر بيتر ، **أوربا العثمانية**، ترجمة: عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة،ط1، 1998.
94. الشيخ رأفت ، **تاريخ العرب المعاصر**، مطبوعات عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 1996.
95. الشيخ رأفت غنيمي ، **التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية 1992/1412**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1992.
96. شيلشر ليندا ، **دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، ترجمة: عمرو ودينا الملاح، مراجعة: عاطف مارديني، دار الجمهورية، دمشق، ط1، 1998.
97. صباغ عباس إسماعيل، **تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية**، دار النفائس، بيروت، ط1، 1998.

98. الصباغ ليلى ، **الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1989.
99. الصباغ ليلى ، **من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول**، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط1، 1986.
100. الصمانجي عزيز قادر ، **التاريخ السياسي لتركمان العراق**، دار الساقي، بيروت، ط1، 1999.
101. طقوش محمد سهيل، **تاريخ الدولة الصفوية في إيران 1736/1501** ، دار النفائس، بيروت، ط1، 2009.
102. ظريف الأعظمي علي ، **تاريخ الدول اليونانية والفارسية في العراق**، تقديم وتعليق: عزت رفعت، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
103. عبد الحي وليد ، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، منشورات مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر، 2010.
104. عبد القادر محمد الخير ، **نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1985.
105. عبد الله عادل علي ، **محركات السياسة الإيرانية في الخليج العربي**، دار مدارك للنشر، بيروت، ط2، 2012.
106. عبد الملك عبد المجيد ، **ساحل بلاد الشام والصراعات الدولية "2500 ق م/2001 ميلادي"**، الكتاب الأول (2500 ق.م/1307 م)، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2002.
107. العجمي ظافر محمد ، **أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 .
108. عطا زبيدة ، **بلاد الترك في العصور الوسطى بيزنطة وسلاجقة الروم والعثمانيون**، دار الفكر العربي، القاهرة.
109. العطار عدنان، **الدولة العثمانية من الميلاد الى السقوط**، دار الأصالة، الجزائر، ط1، 2010.
110. العطار نادر ، **تاريخ سوريا في العصور الحديثة** ، مطبعة الانشاء، دمشق، ج1، د.ت.
111. عقراوي منهل إلهام ، **العلاقات التركية الإيرانية 1989/1979**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2017.
112. عودة محمد عبد الله وإبراهيم ياسين الخطيب، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1989.
113. غربي الغالي ، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288– 1916**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2011.
114. غزالي عبد الحميد ، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2007.
115. غليون برهان ، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1979.
116. فلسفي نصر الله، **إيران وعلاقاتها الخارجية في العصر الصفوي1736/1500**، ترجمة: محمد فتحي يوسف الريس، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1989.
117. فهمي عبد السلام عبد العزيز ، **تاريخ الدولة المغولية في إيران**، دار المعارف، القاهرة، 1981.
118. قازان نزار ، **سلاطين بني عثمان بين قتال الإخوة وفتنة الانكشارية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1992.
119. القوزي محمد علي ، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1999.
120. كوثراني وجيه ، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1988.

121.كوثراني وجيه ، **الفقيه والسلطان جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية–القاجارية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط4، 2015.

122.لويس برنارد ، **إستنبول وحضارة الخلافة الإسلامية**، ترجمة: سيد رضوان علي، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط2، 1982.

123.لويس برنارد ، **مستقبل الشرق الأوسط**، شركة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط1، 2000.

124.متولي أحمد فؤاد، **الفتح العثماني للشام ومصر**، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1995.

125.المحافظة علي، **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1914/1798**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987.

126.المحامي محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط1، 1981.

127.محمد حسين الخضر ، **نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم**، المطبعة السلفية، القاهرة، 1925.

128.محمد عربي لادمي ، **التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق سوريا والقضية الفلسطينية**، منشورات المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017.

129.محمود، سيد محمد السيد **تاريخ الدولة العثمانية (النشأة والازدهار) وفق المصادر العثمانية والدراسات التركية الحديث**، مكتبة الآداب ، القاهرة، ط1، 2007.

130.المراكبي السيد عبد المنعم ، **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق " الأكراد – دراسة حالة "**، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001.

131.مصطفى أحمد عبد الرحيم ، **في أصول التاريخ العثماني**، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1993.

132.مصطفى نادية محمود واخرون، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996.

133.منصور نقية حنا ، **الأرمن والدولة العثمانية**، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2016.

134.الموسوي عباس حسن ، **نشوء وسقوط الدولة الصفوية**، مكتبة فدك، إيران، ط1، 2005.

135.مينورسكي فلاديمير ، **مختصر تاريخ نادر شاه**، ترجمة: نظام عز الدين محمد علي، دار الياقوت، كركوك، العراق.

136.نجاتي غلام رضا، **التاريخ الإيراني المعاصر إيران في العصر البهلوي**، ترجمة: عبد الرحيم الحمراني، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، إيران، ط1، 2008.

137.النجار جميل موسى ، **العلاقات العثمانية الإيرانية تطوراتها وتأثير العراق العثماني فيها وانعكاساتها عليه 1875/1823**، دار مكتبة عدنان، العراق، 2016.

138.النعيمي أحمد نوري ، **تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.

139.نوار عبد العزيز سليمان ومحمود جمال الدين، **التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

140.نوار عبد العزيز سليمان، **تاريخ الشعوب الاسلامية**، دار الفكر العربي ، القاهرة، د.ت.

141.نوفل ميشال ، **عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010.

142.هريدي محمد عبد اللطيف ، **الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوربا**، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1987.

143.هلال رضا ، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999.

144.هنداوي سهام ، **التطور التاريخي للعلاقات العثمانية الألمانية 1909/1876**، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2015.

145.هويدي فهمي ، **العرب وإيران**، وهم الصراع وهم الوفاق، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1991.

146.ورغي جلال ، **الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ط2010،1.

147.ولبر دونالد ، **إيران ماضيها وحاضرها**، ترجمة: عبد النعيم محمد حسنين، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط2، 1985.

148.ياغي إسماعيل أحمد ، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض ط1، 1996.

149.ياغي إسماعيل أحمد ، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1997.

150.ياغي إسماعيل أحمد ، **العالم العربي في التاريخ المعاصر**، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2000.

151.ياغي إسماعيل أحمد ومحمود شاكر، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر**،ج1، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995.

152.يحيى جلال وعبد العزيز الشناوي، **وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر**، دار المعارف، مصر، ط1، 1969.

رابعا: المراجع باللغات الأجنبية

153.aboona hirmis, **assyrians–kurd and ottoman**, Cambria press, Amherst, new york, USA, 2008.

154.Adanir Fikret and Suraiya FaroQhi, **the ottomans and the Balkans a discussion of historiography**, Brill, Leiden Boston, USA, 2002.

155.Agoston Gabor and Bruce Masters, **Encyclopaedia of the Ottoman Empire**, Facts On File Library of world history, New York, 2009.

156.Axworthy Michael, **history of Iran Empire of the mind**, basik books, New York, USA, 2008.

157.Badem Candan, **The Ottoman Crimean War (1853–1856)**, Brill Leiden Boston, USA, 2010.

158.Birdal Murat, **The Political Economy of Ottoman Public Debt**, Tauris Academic Studies, New York, 2010.

159.Cameron George .G, **History of Early Iran**, the university of Chicago press, Chicago-Illinois, USA, 1936.

160.Dean Commins David, **Islamic reform politics and social change in late ottoman Syria**, Oxford University Press, UK, 1990.

161.Duruy .V, **Histoire De l'empire ottoman depuis les origines jusqu'au Traité de Berlin**, librairie Hachette, paris.

162.Ernouf Le Baron, **LE GÉNÉRAL KLÉBER**, librairie académique, paris.

163.Fourier .M, **préface historique au Description l'Egypte**, Tome premier antiquités-descriptions, Imprimerie de c.l.f Panckoucke, paris.

164.Gibb Hamilton, **stydies on the civilization of Islam**, Boston, 1962

165.Howard .A Dauglas, **A History of the Ottoman Empire**, Cambridge University Press, UK, First published, 2017

166.Jackson Peter and Lockhart Laurence, t**he Cambridge history of Iran**, volume6, Cambridge university press, united kingdom, first published, 1986.

167.Karpat H Kemal, **the politicization of Islam**, Oxford university press, UK, 2001.

168.Laurens Henry, **Histoire contemporaine du monde arabe**, Cours: 4 leçons à l'Université Saint-Joseph de Beyrouth.

169.Lavisse Ernest et Alfred Rambaud, **Histoire Générale Du IV Siècle A nos jours Tome IX Napoléon 1800-1815**, Armand Colin & Cie Éditeurs, Paris,1897.

170.Lefebvre .C, **Tableau historique politique et moderne de l'Empire Ottoman**, chapitre3:forces militaires de l'empire ottoman, tavernier libraire, paris, Tome Premier.

171.Lewis Bernard, **Le Retour De L'Islam**, Traduit de l'Anglais par Tina Jolas et Denise Paulme, Gallimard, Paris, 1985.

172.Marc De Villiers Du Terrage Le Baron, **journal et souvenir sur l'expédition d'Egypte 1798-1801**, librairie Plon, paris, 1899.

173. nezan Kendal, **la genèse du nationalisme kurde**, confluences méditerranée-n34, Eté 2000.

174. Ornée de Gravures Édition, **Histoire de Napoléon le Grand**, **empereur des Français depuis sa naissance jusqu'à sa mort**, Madame Veuve Desbleds Libraire, Paris, 1849.

175. Rapport annuel mondial sur le système économique et les stratégies, **Iran/Arabie Saoudite: le duel**, publier par Institut français des relation international (IFRI), paris, 2019.

176. Richard Yan, **l'Iran de1800 à nos jours**, champs histoire, Flammarion, 3e édition, 2016.

177. Shaw Stanford and Ezel kural Shaw , **History of the Ottoman Empire and modern Turkey**, Volume2, Cambridge University press, uk, 1977, digital printing 2005.

178. Shaw Stanford, **History of the Ottoman Empire and modern Turkey**, volume1, Cambridge University press, uk, 1976, digital printing 2002.

179. Touynbee Arnold Joseph, **a study of history**, vol1, oxford university press,1934.

180. Touynbee Arnold Joseph, **the ottoman empire's place in world history**, ed by Kemal kerpat, leiden, 1974.

181. Turbian .H, **L'Arménie et la Question Arménienne**, édité par délégation de la république arménienne, 227 Bd Raspail, paris, 1922.

182. Vignon Louis, **l'expansion de la France**, librairie hachette, paris.

خامسا: المقالات والمجلات والدوريات باللغة العربية

183. أولاد سيدي الشيخ عبد الرحمان، "ثورة مايس العراقية بين اجتثاث فكرها العروبي وساسة بريطانيا المتصهينين"، **مجلة الدراسات التاريخية**، قسم التاريخ جامعة الجزائر02، العدد 14، 2012م/1433هـ.

184. بلكانشر إلياس، "المشكلة المذهبية بعد قيام الدولة الصفوية"، **جريدة المساء الإلكترونية**، العدد 21 أكتوبر2010.

185. بودريعة ياسين، "الزوايا والسلطة خلال العهد العثماني مدينة الجزائر نموذجا"، **مجلة معارف**، جامعة البويرة، الجزائر، السنة12، العدد23، ديسمبر2017.

186.بوطيبي محمد، "الزيارات والبعثات العلمية بين ضفتي المتوسط خلال النصف الأول من القرن العشرين(التواصل التونسي الفرنسي أنموذجا)"، **مجلة الحوار المتوسطي**، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد09، العدد01، مارس2018.

187.الجميل سيار، "استراتيجية العراق وأثرها في نشوء الصراع العثماني- الإيراني"، **مجلة آفاق العربية**، السنة 06، العدد 10، جوان 1980.

188.حسين محمود أميرة، "العثمانيون والعرب دراسة في المنظور التاريخي الحديث"، **مجلة الأستاذ**، العدد601، 1433هـ/2012م.

189.حمزة عباس باسم، "إيران في عهد الشاه طهماسب الأول الصفوي 1576/1524"، **مجلة الخليج العربي**، جامعة البصرة، العراق، المجلد 40، العدد(1-2)، 2012.

190.حوراني ألبرت، "الإصلاح العثماني وسياسات الأعيان"، **مجلة الواقع**، العدد04، فيفري 1981.

191.الخالدي هدية جوان صيدان، "الكنى والألقاب على المسكوكات العثمانية"، **مجلة آداب البصرة**، العراق، العدد 50، 2009.

192.خضري أحمد رضا وآخرون، "دور إمارة أردلان في الصراع الصفوي العثماني"، **مجلة العلوم الانسانية الدولية**، العدد 19، 2012، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة طهران، إيران.

193.رجب معد صابر ، "قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية والتوجه للمشرق العربي 1520-1798"، **مجلة جامعة تكريت**، العراق، المجلد 30، العدد03، مارس 2013.

194.سعيدوني ناصر الدين، "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية"، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، الحولية 31، الرسالة 318، 1431هـ-2010م.

195.السويكت فهد بن محمد، "مواقف الأشراف السعديين بالمغرب من مسألة الخلافة العثمانية"، **مجلة جامعة الملك سعود**، المجلد 19، 1427هـ-2006م.

196.السيد سلمان حيدر نزار، "الدولة الصفوية: حقائق تاريخية"، **مجلة ينابيع**، العدد 17، ربيع الأول- ربيع الثاني 1428.

197.عبد الرازق علي ، "الديمقراطية والدين"، **مجلة الهلال**، المجلد 43 ،ج7 ، ماي 1935.

198.عبد الرازق علي ، "حرية الفكر"، **مجلة الهلال**، المجلد 40 ،ج1، نوفمبر 1931.

199.علواش عادل، "جذور التاريخ العثماني الصفوي 1555/1500"، مراجعة: هيثم مزاحم، **مجلة اليسار المقاوم الالكترونية**، جانفي 2012.

200.العلياويي عبد الله محمد علي ، "سياسة الدولة العثمانية اتجاه العشائر الكردية في كركوك من عام 1887 حتى عام 1909"، **مجلة آداب الرافدين**، جامعة الموصل، العراق، العدد41، 2005.

201.الغامدي سعيد بن سعد سفر، "الصراع العثماني المملوكي في مصر ونتائجه"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة الإسكندرية، عدد جانفي 1992م-1412هـ.

202.كوثراني وجيه، "الورقة المرجعية للمؤتمر السنوي الرابع للدراسات التاريخية بعنوان: العرب من مرج دابق إلى سايكس-بيكو (1516-1916) تحولات بنى السلطة والمجتمع من الكيانات والإمارات السلطانية إلى الكيانات الوطنية"، **المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات**، قطر، أفريل 2017.

203.كوثراني وجيه، "تعقيب على بحث عبد العزيز الدوري حول العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية "العلاقات العربية الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، بيروت- الدوحة، 1995.

204.محمد مقبل فهمي توفيق، "تساؤلات حول أسباب غياب المنافسة البحرية العثمانية في الكشوف الجغرافية للعالم الجديد (898هـ-974هـ/1492م-1566م)"، **مجلة عصور**.

205.نويصر مصطفى ، "الصحراء (الإسبانية) صحراء عربية لا شك فيها"، **مجلة افاق عربية**، باريس، 08 جويلية 1973.

سادسا: المقالات والمجلات والدوريات باللغات الأجنبية

206.Brasseul Jaque, "le déclin du monde musulman à partir du moyen-âge", **revue région et développement**, université du sud Toulon-var, n19,2009.

207.Ter Minassian Anahide, "une histoire arménienne des guerres balkanique", **Balkanologie Revue d'études pluridisciplinaires**, Volume X Numéro1-2, édité par L'association française d'études sur les Balkans (afebalk), France, 2008.

208.Zoubir A Yahia, "les révolutions du monde arabe: la fin du mythe de l'exception", **revue maghreb-machrek**, n 210, hiver 2011-2012.

209.Jones Stephen, "the Islamic republic of Iran: An introduction", **research paper 09/92** , House of Commons library, 11decembre2009.

210.karakus Suna, "l'analyse du problème kurde en Turquie", **mémoire présente comme exigence partielle à la maitrise en science politique**, université du Québec à Montréal, canada, février 2010.

سابعا: الموسوعات والأطالس والمعاجم

211.أطلس العالم، **الدار العربية للعلوم**، بيروت، ط1، 2005.

212.الجاف حسن كريم ، **موسوعة تاريخ إيران السياسي**، المجلد الثالث، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2008.

213.الحاج كميل ، **الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي**، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت، ط1، 2000.

214.دريفوس فرنسوا جورج واخرون، **موسوعة تاريخ أوربا العام**، ترجمة: حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت – باريس، ط1، 1995.

215.صابان سهيل ، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

216.الكاتب سيف الدين، **أطلس تاريخ العرب والعالم**، دار الشرق العربي،بيروت،ط3، 2009.

217.مؤنس حسين ، **أطلس التاريخ الإسلامي**، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1987.

ثامنا: المطبوعات والمحاضرات الجامعية.

218.بخوش صبيحة، **محاضرات في مقياس التيارات الفكرية والسياسية العربية المعاصرة**، السنة أولى ماجستير في تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر ، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2012-2013.

219.بن خروف عمار، **محاضرات في مقياس المسألة الشرقية وتفكك العالم العربي**، السنة أولى ماجستير في تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2012-2013.

220.بن عدة عبد المجيد، **محاضرات في تاريخ العالم العربي المعاصر**، ألقيت على طلبة السنة الخامسة بقسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2011.

221.دويدة نفيسة، **محاضرات تاريخ سوريا المعاصر ضمن مقياس حركات التحرير في القضية العربية**، السنة الأولى ماجستير في تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2012/2013.

تاسعا: المقالات من شبكة الأنترنت.

222.آل نعمة سيد طاهر، الأحواز "نبذة تاريخية عامة وموجزة"، نشر بتاريخ 25 مارس2004، الرابط: http://www.al-ahwaz.com/arabic/1998-، تاريخ الدخول للموقع 2018/12/06.

223.باشور زانيار، **العلاقات التركية الأوربية وانعكاساتها على القضية الكردية**، نشر في 18 جويلية 2012، الرابط: www.kcdme.com، تاريخ تصفح الموقع:11ديسمبر2018.

224.البياتي ميسون، **تاريخ الدولة الصفوية في المنطقة**، نشر بتاريخ 02 نوفمبر 2014، موقع شبكة أخبار العراق، الرابط: http://aliraqnews.com، تاريخ تصفح الموقع:2018/12/05.

225.جعفريان رسول ، **نادر شاه ومشروع التقريب المذهبي قراءة تاريخية في تجربة استثنائية**، ترجمة: علي الوردي، موقع نصوص معاصرة، مقال منشور على شبكة الأنترنت بتاريخ 12 جوان 2014، الرابط:https://nosos.net ، تاريخ تصفح الموقع:2018/12/05.

226.عز الدين ناهد، **التيار الليبرالي العربي وحقوق الإنسان رؤى ومواقف وممارسات**، اللجنة الوطنية لحقوق الانسان قطر، الرابط: https://nhrc-qa.org/events، تاريخ تصفح الموقع:2018/12/12.

227.مرعي فرست، **خرافة أصل الكرد من الجن (دراسة نقدية)**، موقع كردبيديا، نشر في 14 أكتوبر 2017، الرابط: https://www.kurdipedia.org/files/books، تاريخ تصفح الموقع:2018/12/10.

228.نصار عبد العظيم، **العراق في عهد الدولة العثمانية**، نشر في 31 ديسمبر2016، موقع معرفة، الرابط: https://search.emarefa.net/ar/detail، تاريخ تصفح الموقع 07 ديسمبر2018.


الملخصات

ملخص أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر.

إعداد الطالب: حمزة عيجولي.

إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الرحمان أولاد سيدي الشيخ.

قسم التاريخ جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله – بوزريعة –.

السنة الجامعية: 2019-2020.

الملخص:

تدرس هذه الأطروحة موضوعا من مواضيع تاريخ العلاقات الدولية في الفترة الحديثة والمعاصرة، وهو موضوع العلاقات العثمانية الإيرانية وانعكاساتها على المشرق العربي بين سنتي 1736م و1924م، حيث أن الحد الزمني الأول للأطروحة يمثل سقوط الدولة الصفوية في إيران والحد الزمني الثاني يمثل إلغاء نظام الخلافة العثمانية الإسلامية في تركيا.

حيث شهدت العلاقات العثمانية الإيرانية تطورات سياسية ودبلوماسية متسارعة خلال مرحلة الدراسة نظرا لتراكمات الصراع التقليدي بين الدولتين الجارتين في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والجيو-استراتيجية، ومما زاد العلاقات تعقيدا هو بروز الجانب الطائفي والمذهبي في الخلافات بين البلدين حيث استغل العثمانيون كما الإيرانيون الورقة الطائفية في صراعهم مع الطرف الآخر، كما سعى كل من العثمانيين والإيرانيين لزعامة العالم الإسلامي من أجل بسط السيطرة والنفوذ عليه وضمان تبعية محيطه إلى مركزهم في اسطنبول وطهران.

وقد كانت أقاليم المشرق العربي في العراق وبلاد الشام والخليج مجالا للتنافس الإقليمي وساحة للصراع بين الدولة العثمانية وإيران في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والمذهبية والقومية، وهو ما انعكس سلبا على البلاد العربية، وعجل بوقوع أقاليمها تحت الاحتلال الأوربي منذ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ميلادي.

Abstract of phd thesis in scence in modern and contemporany history.

Prepared by the student: hamza aidjouli.

Under the supervision of prof.dr: abd el rahman ouled sidi echikh

Departement of history; university of algiers 2.

University season: 2019/2020.

This thesis studies one of the major topics concerning the relationship between tirkish Ottoman and Iran and their reflection on the eastern World WE CAN Say its right Time limit IS between 1736 1924so the first date refers to Safavid state and the second date conclude the concellation of succession.

Iran and turkey relationship waitnesses great political diplomatic development because of the accumulation of conflits and tradtional one between both countries in different political military economic as well as stratigic side the sectarian side seems to complicate this conflict so Ottomans seem to get avantage of this sectarian paper to govern the islamic world.

Arabic eastern terretories like Irak golf Levant were an erea of compition and field for regional conflict between Ottomans and Iran un different economic political doctrine fields the essue that effects negatively on arabic countries and accelerate their terretories to be occupied by european colonization on the end of 19 and the early 20century.

ترجمة الأستاذة: سناء خيري.

Modern ve Çağdaş Tarihi Bölümü, Doktora Tezinin Özeti

Hazırlayan: Hamza AİDJOULİ

Tez Danışmanı: Prof. Dr. Abderrahmane OULED SİDİ ECHIKH

Cezayir 2 Üniversitesi, Abulkasim Saadalah- Bouzereah-, Tarih Bölümü

Eğitim Yılı: 2019-2020

ÖZET

Bu tez, Modern ve çağdaş dönemindeki uluslararası ilişkilerinin konularından, 1736 ve 1924 tarihleri arasında Osmanlı-İran ilişkilerinin doğu arap bölgesine etkisini incelemektedir. Tezin zaman sınırları şöyle belirlenmiştir; birincisi Safevi Devletinin yıkılışı, ikincisi ise Türkiye'deki Osmanlı islami hilafetinin iptal olmasıdır.

Araştırma süresinde, İki komşu devletin arasındaki siyasi, askeri, iktisadi ve jeostratejik alanlarında biriktiren kalsik çatışmalardan dolayı Osmanlı-İran ilişkileri, siyasi ve diplomatik hızlı gelişmelere vakıf olmuştur. Aayrıca mezhepsel ve dini çatışmaların ortaya çıkmasıyla iki ülkenin arasındaki ilişkileri daha da zor hale getirmiştir. Böylelikle Osmanlılar gibi İranlılar da çatışmlarında bu mezhepsel kartını kullanmıştır. İki devlet, islam dünaysının liderliğini yapmaya çalışmasıyla kükümdarlığını sürüp tüm o coğrafyayı istanbul'a veya Tehran'a tabî kılmayı amaçlanmıştır.

Siyasi, iktisadi, mezhepsel ve milliyetçilik alanlarında, Körfez, şam ve Irak dahil olmak üzere doğu arap bölgesi, Osmanlı ve İran devletleri arasında bir çatışma meydanı olmuştur. Bu vaziyet, arap ülkeleri olumsuz bir biçimde etkileyip 19. Yüzyılın sonundan 20. Yüzyılın başlarına kadar avrupa işgalına düşmelerine neden olmuştur.

ترجمة الأستاذ: عبد الباسط مكي.

چکیده پایان نامه دکتری علوم در تاریخ مدرن و معاصر.

دانشجو: حمزة عيجولي.

استاد راهنما: دکتر عبد الرحمان أولاد سيدي الشيخ.

گروه تاریخ، دانشگاه الجزاير ۲ أبو القاسم سعد الله – بوزريعة –.

سال: ۲۰۱۹-۲۰۲۰م.

چکیده:

این پایان نامه به بررسی یکی از مباحث تاریخ روابط بین الملل در دوره مدرن و معاصر می پردازد. این مبحث در مورد روابط عثمانی و ایرانی و پیامدهای آنها در مشرق عرب بین سالهای ۱۷۳۶ تا ۱۹۲۴ میلادی است، جایی که اولین محدودیت زمانی این پایان نامه نشان دهنده سقوط دولت صفوی در ایران و دوره دوم نشان دهنده الغاء سیستم خلافت عثمانی اسلامی در ترکیه است.

از آنجایی که روابط عثمانی و ایران شاهد تحولات سریع سیاسی و دیپلماتیک در مرحله مطالعه به دلیل انباشت اختلافات سنتی بین دو کشور همسایه در زمینه های مختلف سیاسی، نظامی، اقتصادی و ژئو استراتژیک بود. آنچه روابط امپراتوری عثمانی و ایران را پیچیده تر می کند ظهور فرقه گرایی در اختلافات بین دو کشور است، جایی که عثمانی ها و همچنین ایرانیان در مبارزات خود با طرف مقابل از کارت فرقه گرایی استفاده کردند. هم عثمانی ها و هم ایرانی ها برای رهبری جهان اسلام تلاش کردند تا بتوانند کنترل و نفوذ خود را بر آن بسط دهند و از وابستگی محیط اطراف آن به مرکز خود در استانبول و تهران اطمینان یابند.

مناطقی از مشرق عرب در عراق، شام و کشورهای خلیج زمینه ای برای رقابت منطقه ای و عرصه درگیری بین امپراتوری عثمانی و ایران در جنبه های مختلف سیاسی، اقتصادی، ديني و ملی بود. این امر تأثیر منفی بر کشورهای عربی گذاشت و سقوط آنها تحت اشغال اروپا در اواخر قرن نوزدهم و آغاز قرن بیستم میلادی را تسریع کرد.

ترجمة الأستاذ: إسماعيل نحناح.

Résumé de la thèse de doctorat en histoire moderne et contemporaine.

Présenté par l'étudiant: hamza aidjouli.

Sous la supervision du prof Dr: Abderrahmane ouled sidi cheikh.

Département d'histoire ,université d'Alger 2.

L'année universitaire:2019-2020.

Cette thèse traite un des sujets de l'histoire des relations internationales pendant la periode contemopraine et modèrne. Il s'agit de l'histoire des relations ottomanes et iranienne et leurs conséquences sur le Moyen Orient entre les années 1736 et 1924.

Ainsi la première partie de la thèse présente la chute de l'Etat Séfévide en Iran et la deuxieme partie présente l'annulation du régime de (la succession) elkhilafa islamique en Turqui Les relations ottomane et iranienne ont vu un progrès politique et diplomatique considérable pendant la période de l'étude vu les accumulations nées du conflit traditionnel entre les deux pays voisins dans les differents domaines politique,militaire, économique et géostratégique. D'ailleurs ce qui a le plus compliqué les relations est l'apparition des querelles ethnique.

Les ottomans ainsi que les iraniens ont oeuvré pour dominer le monde islamique et y s'imposer pour garantir sa dépendance à leurs centres à Téhéran et à Istanbul Les territoires du Moyen Orient en Irak,au Golfe arabe et dans le Levant ont été un espace pour la concurrence territoriale ainsi que pour le conflit politique économique ethnique entre l'Empire ottoman et l'Iran. Ce conflit avait un effet négatif sur les pays arabes en accelerant la colonisation européenne de leurs territoires dès la fin du 19 eme siècle et le début du 20 eme siècle.

ترجمة الأستاذة: راضية شويحة.